جـامعة عمار ثليـجي بالأغـواط



دراســـــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 44
جويلية 2016

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الرئيس الشرفي:

أ.د .جمال ابن برطال

رئيس جامعة عمار ثليجي بالأغواط

رئيس التحرير:

أ.د. داود بورقيبة

مجلّة دراسات - العدد :44 - جويلية 2016

الهيئة الاستشارية

– أ.د. الطيّب بلعربي	جامعة الجزائر– الجمهورية الجزائرية
– أ.د. علي براجل	جامعة باتنة – الجمهورية الجزائرية
– أ.د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب	جامعة الشارقة– الإمارات العربية
– أ.د. أحمد امجدل	جامعة طيبة– المملكة العربية السعودية
– أ.د. كمال الخاروف	جامعة الرياض– المملكة العربية السعودية
– أ.د. باجو مصطفى	جامعة غرداية– الجمهورية الجزائرية
– أ.د. بحاز إبراهيم	جامعة غرداية– الجمهورية الجزائرية
– أ.د. هواري معراج	جامعة غرداية– الجمهورية الجزائرية
– أ.د. عصام عبد الشافي	جامعة القاهرة– جمهورية مصر
– أ.د.أحمد كنعان	جامعة دمشق– الجمهورية السورية
– أ. د. برهان النفاشي	جامعة الزيتونة – الجمهورية التونسية
– أ.د. خلفان المنذري	جامعة السلطان قابوس– سلطنة عمان
– أ.د. بوداود حسين	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– أ.د. محمد وينتن	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– أ.د. يحي بوتردين	جامعة غرداية– الجمهورية الجزائرية
– أ.د. حميدات ميلود	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. مصطفى وينتن	جامعة غرداية– الجمهورية الجزائرية
– د. خضراوي عبد الهادي	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. أحمد بن الشين	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. ابن السايح محمد	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. باهي سلامي	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. شريقن مصطفى	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. يوسف وينتن	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. داودي محمد	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. عرعار سامية	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. ابن الطاهر التيجاني	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. بن سعد أحمد	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. بوفاتح محمد	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. عومن رمضان	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– د. صخري محمد	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– أ. جلالي ناصر	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– أ. قاسمي مصطفى	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– أ. براهيمي سعاد	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية
– أ. قسمية إكرام	جامعة الأغواط– الجمهورية الجزائرية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث.

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك.

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- أن يلتزم الباحث منهجية علمية معتمدة.

8- البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط أعلاه لا تؤخذ بعين الاعتبار.

9- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

10- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

11- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

فهرس المحتويات

مجلــة دراسات – العدد :44 - جويلية 2016

مجلّـة دراسات - العدد :44 - جويلية 2016

المنهج القرآني في بناء عقيدة البعث

أ.سعاد روابح
جامعة الجزائر1

الملخّص

جاء بيان القرآن الكريم شافيا كافيا يستدل على إمكان البعث بما تُقر به العقول السليمة وتُذعن له، من خلال استدلالاته القطعية التي لا تُعوزها أقْيِسة المناطقة وتعقيداتُ المتفلسِفين؛ وذلك بما ارتكزت عليه من مقدّمات صادقة لا تنكرها الفِطَر النَّقية، وردّ بردودٍ مفحمةٍ للعقول التي استعصى عليها استيعاب الحقائق مستثيرًا إياها لتدرك اليقين، ولتُحصِّل العلم الصحيح، فلمنهجه في تثبيت الحقائق وبنائِها طبيعة متفردة، وخصائص متميزة بما تضمَّن من قواعد الاستدلال والبرهان على مسلَّمات لا يغيب فهمها على ذوي الألباب. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمنهج القرآني في بناء عقيدة البعث، لدعوة الناس إلى تفعيل هذا المنهج واستحضاره في حياتهم. كما تحاول إبراز قيمة عقيدة البعث ودورها الفاعل في البعث الحضاري والأخلاقي، إضافة إلى ما تبعثه في النفوس من إيمان متشبّع بالعبودية لله ﷻ، يستمرئ حقائق الوجود وينهض لأجل تحقيق غايات الخلق. وبناءً على ذلك توصلت نتائج الدراسة إلى أن القرآن معين لا ينضب البحث فيه وهو معجز وتحمل آيات البعث فيه دلالات الإعجاز الذي يدفع نحو تحقيق النصرة والتمكين، كما أن البعث يُسلم الإنسان من عيش المتناقضات؛ بين مُتع الدنيا والإقبال على الله.

Abstract

Koran statements came with clear, concise answers that assume the possibility of resurrection (El-Baàth), as recognized by sound minds and bow to him through authoritative deductions which do not lack analogies and complexities of certain logicians and philosophers, based upon sincere introductions that cannot deny the pure human nature. This latter responded evidently to the compelling minds that could not understand the facts which lead to certainty and the right knowledge. Hence, it aims at defining the Quranic approach in the construction of the ideology of Resurrection, in order to invite people to the establishment of this approach in their own lives, as it demonstrates the value of this doctrine resurrection (El-Baàth) and its effective role in cultural and moral education. The researcher employs the inductive approach to describe and explore the Quranic method in the construction of the ideology of resurrection. Consequently, the study concludes that the ideology of resurrection brings human beings out of the living contradictions between the pleasures of this world and the appreciation of God. Hence, the Quranic approach has a very important role in installing and constructing the facts which are very unique and distinct, including guarantees of the rules of inferences and evidences of the postulations which are well known by experts and professionals.

مقدمة

يُعفي القرآن الكريم البشر من مشقَّة البحث عن المصير المجهول بعد الموت، ويكفيهم مغبَّة التفكير المحدود الذي لا يوصل إلى معرفة بعينها أو إلى أية نتيجةٍ؛ حيث لا يمكن لعقول البشر أن تحيط بالمغيَّبات علمًا، فالبعث غيب محض عجزت عقول المنكرين عن فهمه فتاهت عن هذا الحق الذي استوفى القرآن الكريم

بيانه، فكان لمنهجه طبيعة خاصة في عرض الحقائق، وخصائص جوهرية، ويمتاز أيضا بجملة قواعد تشرح طريقته في الوصول بالناس إلى تكوين رؤية واضحة عن عقيدة البعث، وكيفية بناء القناعات حِيالها؛ البناء الذي لا تزعزعه الرِّيَبُ والظنون.

إشكالية البحث

وقد جاء خطاب القرآن الكريم في عرض عقيدة بعث الخلائق متميزا، منفردا في تقرير حقائق تجاوزت إثبات حتمية البعث إلى بيان حقائق كونية، هي دالة عليه؛ لكنها تمتد لتضيف للبشر معارف يقينية، وتعطي الخطاب رؤية كلية شاملة ومتكاملة تبزُّ كل خطاب، لتقنع الناس عبر مستويات الاستدلال المختلفة بضرورته وحتميته. فكيف عالج القرآن الكريم قضية البعث؟

- ما هي المسالك التي استدل بها في الإقناع؟ وهل نعتبره إقناعا فعلا أو هو إكراه يستبد ويعصف بالقناعات؟

- إلى أي مدى يمكن أن تبلغ أدلته في استمالة العقول؟ وأيُّ مستوىً يمكن أن تصل إليه بالإقناع، أي هل هو خطاب العامة أو الخاصة من الناس أو لكلا الفئتين؟

- وهل نفهم عقيدة البعث ضمن رؤية حبيسة على اليوم الآخر ونهاية الكون أو نعتبر آيات البعث مجالا واسعا يمهد للاهتمام بشؤون الدنيا إلى جانب شؤون الآخرة؟

أهداف الدراسة

حقيقة، إنه لَتُعوزنا قوة إيماننا وإراداتنا الفاعلة إلى تربية العقلية المؤمنة التي يكون محركها الأساس عقيدة البعث واليوم الآخر، والتي تدفع بالأجيال إلى النهوض بأعباء الأمانة التي حُمِّلْناها دون سائر مخلوقات الله ﷻ. خاصة وقد ذُهلنا عن منهج القرآن القويم المتكامل في دعوته إلى استحضار الآخرة في غمرة الاستئناس بالحياة الدنيا وتقلُّباتها؛ التي لا تدل إلا على ضحالة قيمتها ووزنها في مقابل ما تنذر أو تبشِّر به عقيدة بعث الخلائق من جزاء لاستيفاء الحقوق والأعواض التي فاتتهم في دار الفناء.

لذلك وجدت من الأهمية بمكان التعريف بـ**المنهج القرآني في بناء البعث**، لدعوة الناس إلى تفعيل هذا المنهج واستحضاره في حياتهم.

وإن تكن عقيدة البعث صِنوُ حقيقة التوحيد والمُعرِّف الحقيقي بالله ﷻ وصفات الكمال فيه، فهي الأساس الذي من دونه تنهار أسس الإيمان، ومن ثمَّ فلا بد من إبراز قيمة عقيدة البعث ودورها الفاعل في البعث الحضاري والأخلاقي، إضافة إلى ما تبعثه في النفوس من إيمان متشبِّع بالعبودية لله ﷻ، يستمرئ حقائق الوجود وينهض لأجل تحقيق غايات الخلق.

الدراسات السابقة

إن الدراسات الجادة الخاصة بالبعث **قليلة خاصة** في جانبها التحليلي للمفهوم، ونجد من بين من استفاضوا في التعريف بالبعث وبيان إعجاز أدلته الإمام الفخرُ الرازي في كامل أجزاء تفسيره تقريبا، وهو من اعتمدتُ من التفاسير، والذي جاءت أغلب الدراسات عالة عليه، خاصة في إيراد أدلة إثبات البعث، أما

أغلب المراجعِ **فكانت شَحيحةً** في بيان قيمة آيات البعث في التربية الحضارية والتربية السُّننية التي تتماشى والسنن الإلهية وخاصة الكونيةَ منها سواء عند القدامى أو المحدَثين؛ مع أن منهج القرآن في التدليل على البعث بيِّن لا يخفى، غير أن الدارسين له أغفلوا كثيرا من خصائصه التي تعلن عن نفسها بقوة في الآيات الكثيرات التي حفلت بالأدلة والأمثلة التي تقنع الناس تلقائيا دونما غصب للقناعات، وما وجدتُ أكثر الدراسات إلا تكرارا وسردا يخلو من بيان قيمة هذه العقيدة في صُنع الأمة التي تُعلي دينها بدُنياها؛ التي وجَّهت آيات البعث باستثمار حقائق الكون لأجل أن تُقوِّمها وتُقيمها، فلم ترتكز الأدلة على سنن الله هكذا اعتباطا.

وكان من بين ما اطلعتُ عليه: رسالة البعد العقدي للأمثال القرآنية[1] التي استفدت منها تقسيمه لدلالات البعث، مع أني أعيب عليه إغفاله لدلالة الوحي أو النقل فهي ما يثبت الوقوع. وخانه تقديره في إدراجه الحكمة الإلهية من البعث وعدله ﷺ ضمن عنصر نفي العبثية في الخلق الذي يأتي تحت عنصر أكبر وهو دلالة العقل، حيث إن نفي العبث عن الله وإثبات القدرة والحكمة له ينسحب على كل دلالات البعث(الآفاق والأنفس، التاريخ، العقل).

واطلعت أيضا على دراسة موضوعية: منهج القرآن في إثبات البعث للدكتور منظور بن محمد بن محمد رمضان[2]، أستاذ بكلية المعلمين قسم الدراسات القرآنية بمكة المكرمة، والملاحظ فيها إكثاره لمسالك الاستدلال المقحمة دون طائل من ورائها من مثل مسلك المنازلة والتحدي ضمن الأدلة النقلية التي تثبت إمكان البعث، ومسلك الاعتبار والاستبصار، وأيضا التقصي والاستقراء وما هي إلا ميزات امتاز بها أسلوب آيات البعث في الدعوة والمحاورة؛ رغم أن محاورة القرآن في هذا الشأن لم تتسم بميسم التحدي المباشر كما أورد هذا الباحث.

تحديد المفاهيم

1. مفهوم البعث:

جاء في مختار الصحاح قوله[3]: بَعثَ: "بعثه وابتعثه بمعنى أي أرسله فانبعث وبعثه من منامه أهبه وأيقظه وبعث الموتى نشرهم".

ويقول الراغب الأصفهاني[4]: بَعثَ: أصل البعْث: إثارةُ الشيء وتوجيهه، يُقال: بعثتُه فانبعث، ويختلف البعث بحسب اختلاف ما عُلِّق به، فبعثتُ البعير: أثرتُه وسَيَّرته، وقوله عز وجل:﴿ إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَ

[1] عبد الحليم للألوسي، البعد العقدي للأمثال القرآنية، **رسالة ماجستير**، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة-الجزائر، 2003م.

[2] منظور بن محمد بن محمد رمضان، منهج القرآن في إثبات عقيدة البعث بعد الموت، تفسير موضوعي، سلسلة دعوة الحق، 1424هـ2003م، العدد 201.

[3] مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ط1، المطبعة الكلية -مصر، 1329هـ، ص60، 61.

[4] الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط3، دار القلم دمشق-سوريا، الدار الشامية بيروت-لبنان، 1423هـ 2002م، ص132، 133.

﴿وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦] أي: يُخرجهم ويسيّرهم إلى القيامة، ﴿يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعٗا﴾ [المجادلة: ٦]، ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٨]

فالبعث ضربان:

- بَشري، كبعث البعير وبعث الإنسان في حاجة.
- وإلهي، **وذلك ضربان:**

أحدهما: إيجاد الأعيان والأجناس والأنواع، عن لَيس، وذلك يختص به الباري تعالى، ولم يقدر عليه أحد.

والثاني: إحياء الموتى، وقد خص بذلك بعض أوليائه، كعيسى عليه السلام وأمثاله، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ لَقَدۡ لَبِثۡتُمۡ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡبَعۡثِۖ فَهَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ وَلَٰكِنَّكُمۡ كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٦]، يعني: يوم الحشر، وقوله عز وجل: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِ﴾ المائدة: ٣١ أي قيَّضه، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ الأنعام: ٦٠، والنوم من جنس الموت فجعل التوفي فيهما، والبعث منهما سواء".

2. البناء:

لغة: من الفعل الثلاثي بنى: وبناءُ الشيء **لغة**: ضمُ بعضهِ إلى بعض[1].

يقول تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ هود: ١. فالإحكام - هنا- من إحكام البناء بحيث يمتنع أي اختراق له لمتانته وقوته، ويدل عليه أو يدل له قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ الحج: ٥٢ بحيث يمتنع على الشيطان أن يبلغ شيئا منها، فهي لتطمين البشرية أن هذا القرآن محفوظ ومغلق بإحكام أمام كل محاولات الاختراق......وعلى هذا يوصف القرآن بـ « الوحدة

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ 1979م، ج1، ص202.

البنائية» فالقرآن المجيد واحد لا يقبل بناؤه وإحكام آياته التعدد فيه أو التجزئة في آياته، أو التعضية بحيث يُقبَل بعضه، ويُرفَض بعضه الآخر، كما لا يقبل التناقض أو التعارض وغيرهما من عيوب الكلام[1].

اصطلاحا: البناء هو عِمارات تنتظم سور القرآن الكريم فترتبط وتتناسب آياته وأفكارها وموضوعاتها بعضها مع بعض، فلم تكن مجرد آيات أملتها مناسبات خاصة[2].

3. مفهوم المنهج

لغة: من مادة (ن هـ ج)، طريقٌ نَهْجٌ: بَيِّنٌ وَاضِحٌ.[3]

اصطلاحا: للمنهج تعريفات مختلفة اخترت منها ما يلي:

"قانون ناظم ضابط يقنّن الفكر ويضبط المعرفة"[4].

"الطرق والمحددات المنهجية التي تستعمل لإنتاج معرفي موحد لا يتغير ذلك الناتج مهما تغير الزمان والمكان أو الإنسان الذي يستخدم ذلك المنهج"[5].

منهج المعالجة

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، حيث تتبَّعت لفظة "البعث" بمرادفاتها في القرآن الكريم مع شرح أغلب الآيات التي أوردتها بحسب المعنى المُراد، وتماشيا مع توظيف أدلة القرآن وبراهينه.

وقد يتراءى لأي باحث أن عملية إحصاء مفردة البعث في القرآن الكريم أمر سهل، غير أن ما قد يغيب عن الأذهان أن لفظ البعث بمرادفاته المختلفة قد يصل إلى حوالي مائتي آية ومع ذلك فالإحصاء متعسر؛ لأن ذكر يوم البعث يستغرق آي القرآن تقريبا بدءا بالفاتحة إلى خاتمة القرآن الكريم، ويأتي ذكره بمعان مختلفة تدل عليه دون صريح اللفظ بالبعث، حيث سمَّاه المولى عز وجل بيوم الدين، وسمَّاه في آيٍ أُخَر بيوم القيامة ويوم الحساب، ويوم الفصل، ويوم التغابن، ويوم الميعاد...الخ، وتعددت أسماؤه لكثرة معانيه؛ والتي تصل 63 اسما[6].

والملاحظ في كتب القدامى وحتى في الدراسات الموضوعية لمواضيع القرآن اهتمام الباحثين ببيان أهمية البعث من خلال القرآن الكريم دون التركيز على القرآن المكي أو المدني، رغم ما لذلك من دلالات في إبراز أهميته؛ حيث يذكر دائما مقترنا بالإيمان بالله عز وجل، لأن البعث كما قلت يستغرق آي القرآن كله، ويرتبط بكل موضوعات القرآن الكريم فيشكل معها لُحمة ونسيجا وبالتالي فاهتمام القرآن الكريم ببيانه لا يقتصر على المرحلة المكية-رغم امتداد البناء العقدي في عهده ﷺ إلى ما يقرب الثلاثة عشر عاما–وإنما

---

[1] طه جابر العلواني، الوحدة البنائية للقرآن المجيد، مكتبة الشروق الدولية، ط1 1427هـ 2006م، ص 13،14.

[2] محمود البستاني، التفسير البنائي للقرآن الكريم، دط، مجمع البحوث الإسلامية، دت، ج1، ص7، 8.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، باب النون، مادة نهج.

[4] طه جابر العلواني، نحو منهجية معرفية قرآنية، ط1، دار الفكر-دمشق، 2009م، ص102.

[5] المرجع نفسه، ص92.

[6] الحاج محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، تحقيق مصطفى بن الناصر وينتن، دط، نشر جمعية التراث، دت، ص125.

تجاوزه إلى المرحلة المدنية لأن عقيدة البعث تحتاج إلى أن يُذكَّر بها الناس في كل وقت لأنها الأصل الذي سيؤول إليه كل الخلائق.

واقتران البعث بالآيات الكونية أيضا يدل على عدم أهمية البحث في المكي والمدني بالنسبة لآيات البعث، خاصة وأن الآيات الكونية تغطي القرآن الكريم.

وتحمل لفظة البعث معاني القوة والحركة الشديدة، وسواء كان اللفظ فعلا أو مصدرا أو اسم مفعول فإنه يفيد معنى خروج الخلق من قبورهم يوم القيامة[1].

وقد وردت صيغة "يوم البعث" مرتين في موضع واحد من سورة الروم الآية 56، حيث تفيد في الأولى الغاية ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ لَقَدۡ لَبِثۡتُمۡ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡبَعۡثِۖ﴾ الروم: ٥٦. وفي الثانية الابتداء والإخبار مع التعجب من الجهل ﴿فَهَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ وَلَٰكِنَّكُمۡ كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ الروم: ٥٦

وورد لفظ البعث مصدرا في **أربعة مواضع**: الحج(5)، مرتين في سورة الروم(56)، لقمان(28).

وجاء في صيغة اسم المفعول في **تسعة مواضع** الإسراء(49،98)، المؤمنون(37،82)، الصافات(16)، الواقعة(47)، المطففين(4) [2]

وأُوجز بعض المواضع التي ورد فيها لفظ البعث دون ذكر صريح له ولمرادفاته[3]:

سورة التغابن: 7، والبقرة: 28، 56، 243، 259، 260 والأنعام: 36 والأعراف: 14، 57، 167 وهود: 7 والرعد: 5 والحجر: 36 والنحل: 21، 38 والإسراء: 49-51، 98 والكهف: 19 ومريم: 15، 33، 36 وطه: 55 والحج: 5، 7 والمؤمنون: 16، 37، 82، 100 والشعراء: 87 والنمل: 65 والروم: 56 ولقمان: 28 وفاطر: 9 ويس: 33، 79-83 والصافات: 16، 144 وص: 79 وفصلت: 39 والشورى: 9، 29 وق: 15 والواقعة: 47-72 والمجادلة: 6، 18 والقيامة: 3، 4، 36-40 والمطففين:4.

ومن خلال عرض أرقام الآيات نتلمَّس مدى اهتمام القرآن الكريم بقضية الإنسان ومصيره، وعلاقته بالكون وبالأحياء، إذ تمثِّل القضية المحورية الثابتة في القرآن الكريم والتي يتكرر عرضها لأنها القضية الأساس للوجود، فكان من أساسيات المنهج القرآني لفت انتباه الإنسان إلى القضايا الأساسية لوجوده، ولقضية البعث نصيب وافر يشرحه المنهج القرآني في بنائه للإنسان الواعي لحقيقة هذا الوجود.

ومن ثمَّ فالمنهج القرآني، هو الطريقة التي يُحصِّن بها القرآن الفكر الإنساني من الانحراف، ويوجهه بها إلى إدراك غايات الوجود ثم الحكمة من البعث.

وسوف أشرح المنهج القرآني في كيفيته لبناء عقيدة البعث كما يلي:

أولا: طبيعة المنهج القرآني في إثبات البعث

---

[1] عبد السلام التونجي،الإيمان باليوم الآخر، ط2، 1426هـ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس-ليبيا، ص81.

[2] المرجع نفسه، ص79، 83.

[3] عبد السلام التونجي، الإيمان والدين في القرآن، ط1، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1423هـ 1994م، ص124.

يتسم المنهج القرآني بميزة ابتنائية شاملة، وتُبنى فيه آيات البعث بناءً متراصاً تتآلف فيه مع موضوعات السور، لِتبني معاني هذه الآيات لكل متدبر ومتفكر رابطا يؤاخي بين القُوى المختلفة للنفس البشرية، التي يقع عليها التأثير الذي ينسحب على عناصرها وقُواها العاقلة متكاملة، ومن مظاهر بناء آيات البعث التي تُجلي المنهج القرآني بهذا التكامل ما يلي:

- **بنائية المنهج القرآني في عرض عقيدة البعث:**

1.الوحدة البنائية في آيات البعث: تتسلسل أدلة البعث متضمنة الهدف الكلي الذي تقصد إليه الآيات المتصلة بالمعاد وإقرار عقيدة اليوم الآخر؛ وهو تحقيق العبودية الخالصة، وغايتها ابتداءً تعديل السلوك[1]، يقول الله عز وجل: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ١١٢﴾ هود: ١١٢، وتربية الالتزام في الفرد المسلم، يقول ﷻ ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِۖ فَبَشِّرۡهُ بِمَغۡفِرَةٖ وَأَجۡرٖ كَرِيمٍ ١١ إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ يس: ١١ - ١٢إلى جانب بعث روح المسؤولية فيه، يقول ﷻ: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٌ ١٥ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ ١٧ قُلۡ نَعَمۡ وَأَنتُمۡ دَٰخِرُونَ ١٨ فَإِنَّمَا هِيَ زَجۡرَةٞ وَٰحِدَةٞ فَإِذَا هُمۡ يَنظُرُونَ ١٩ وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ٢٠ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ٢١ ۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٢٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ الصافات: ١٥ - ٢٣، فغاية الآيات التعبد والتزكية، بغض النظر عما تعقده من محاجَّة للمنكرين؛ لأجل بيان انحرافهم.

وتجتمع هذه الأهداف والأدلة في وحدة بنائية تمتزج فيها المعاني المختلفة للآيات ضمن وشائج محكمة لموضوعات السور التي تصب في محور رئيس؛ وهو الإيمان الذي يتنامى من الإقرار بعقيدة اليوم الآخر والتصديق بالنبوات إلى إحقاق التوحيد الصافي.

وبقدر ما تُبنى عقيدة الإيمان بالبعث في النفوس وترسخ في العقول، تظهر آثار ذلك في سلوكات الفرد تجاه نفسه ومجتمعه وتجاه ربه، فلهذه العقيدة الدور الفاعل في بناء الإنسان المتكامل على كل المستويات؛ العقلية والنفسية والروحية.

وكما تلتحم هذه المعاني في السورة وفي سور القرآن الكريم ككل مؤدية الغرض من هذه اللُّحمة، كذلك تتحد في تربية الإنسان مشكِّلة مفردات التربية التي يتقوَّم بها مجتمعة.. تمتد لتطال جميع جوانب الحياة

---

[1] "هو عملية تقوية السلوك المرغوب به من ناحية، وإضعاف أو إزالة السلوك غير المرغوب فيه من ناحية أخرى"، نقلا عن: عدنان أحمد الفسفوس، المرجع البسيط في أساليب تعديل السلوك، ط1، 1432هـ 2011م، ص 18.

الإنسانية؛ فهي كلٌ متكامل من التربية الروحية، والتربية الخلقية، والعقلية، والجسمية، والدينية، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الجمالية ...الخ[1].

2.البناء العقلي والنفسي في آيات البعث:

- إن البناء العقلي هو بمثابة التربية للعقل؛ والترشيد لخطواته، وهي التوجيه والتسديد الذي يُقدِره على عمله، وفي المقابل من ذلك فتربية آيات البعث هي إعفاءٌ له عن الخوض فيما هو فوق إمكاناته، فنجدها تتعالى عن أي قسر أو قهر للإنسان؛ لأن الغاية منها بعث روح الاقتدار والحرية فيه لأجل أداء مسؤولياته. وإحداث التوازن التربوي اللازم لقُوى الإنسان كلها[2].

ويمكن استنتاجُ أنواعٍ من التربية العقلية التي حرصت آيات البعث على إكسابها للبشرية وهي:

1. **التربية الكونية:** حيث يكتسب الإنسان من مجموع الآيات التي حفلت بذكر مكونات هذا الوجود؛ من سماء وأرض وجبال، و...الخ، قيمتين؛ قيمة أخروية وقيمة دنيوية، أما **القيمة الأولى:** فإن عظمة هذا الكون تَهيبُ بالإنسان العاقل أن يدرك مآلات المكوِّنات، فَحَرِيٌ بالمتأمل أن يدرك غاية الخلق، ومقصد الفناء الذي يتبدَّى في كل لحظة من عمر الموجودات، وأولها الإنسان؛ الذي لا بد له من النظر حوله إلى أشكال البعث التي تتراءى في كل حين لِيبني قناعته بالبعث الأخروي.

لقد تعبَّد الله الإنسان، من بين ما تعبده به؛ التفكر والنظر العقلي، حيث يقول ﷻ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ الطارق: ٥ - ٨. ودعاه إلى رؤية العالَميْن العلوي والسفلي على حد سواء، ولم يكن ذلك إلا لما يعود عليه من منافع عاجلة وآجلة[3].

ومعرفة سنن الله الكونية -وهي من السنن الإلهية - هو ما ينفي عن حياة الإنسان العَبث ويُعطيها قيمتها، والاهتداء بها شرط أساس لتحقيق الشهود الحضاري وإنشاء الإنسان الصالح[4].

القيمة الثانية: عندما تُنبه هذه الآيات الإنسان إلى الوشائج والجسور التي تربط الإنسان بالكون، فهي من هذه الناحية تريد أن تغرس في نفسه جملة معانٍ موجودة في الكون، ومن جملة ما تغرسه قيمة التسخير الحقيقي الذي يحقق العمار والاستخلاف المنشود.

2. **التربية العقلية بالحوار:** لم يغب عنصر الحوار عن آيات البعث التي أكدت على قيمته في تمكين العقل من بناء القناعات التي لا تزول، وإنَّ هذا مما يُلفت انتباه الإنسان إلى أهمية الحوار الهادئ في توصيل

---

[1] علي عبد الحليم محمود: التربية الإسلامية في سورة المائدة (سلسلة التربية الإسلامية في القرآن)، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، -1414هـ 1994م، ص55، تربية الناشئ المسلم، ط2، دار الوفاء-المنصورة، 1413هـ 1992م ص176.

[2] علي عبد الحليم محمود، التربية العقلية، دط، دار التوزيع والنشر الإسلامية مصر، 1417هـ 1996م، ص46(بتصرف).

[3] يوسف القرضاوي، العقل والعلم في القرآن الكريم، ط1، مكتبة وهبة القاهرة-مصر، 1416هـ 1996، ص258(بتصرف).

[4] حسين شرفة، سنن الله في إحياء الأمم في ضوء الكتاب والسنة، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان، 1429هـ 2008م، ص66.

المعارف، عن طريق الاقتناع التلقائي؛ الذي يُجبر الإنسان عن التخلي عن قناعاته الخاطئة بالإلزام المنطقي الفطري البَدْهي دونما فرض لمقصود الآيات أو إحلاله عنوة[1].

ولهذه التربية مراحل[2]:

تكوين الخبرات: بنقل الإنسان من مستوى الخبرات الحسية؛ التي تتأتى من صلته بالكون والموجودات إلى مستوى الخبرات العقلية التي تضع الإنسان في دائرة التعلق بالخالق دون سواه، يقول تعالى في محاورته لخلقه: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ الغاشية: ١٧ – ٢٠.

- **البحث عن العلاقات:** بمناشدة الآيات الكونية الإنسان بالبحث عن علاقة مكونات الوجود بخالقها، وما يمكن أن تنشئه هذه العلاقة من معارف لا تقتصر على الدنيوي وفقط وإنما لها امتداداتها.
- **تربية العقل على التفكير المنظم:** الذي يستفيد من الحواس في تكوين خبراته عن التناسق والتكامل الذي يخضع له الوجود، خاصة وأن البحث عن سر ذلك، أمر رباني غايته الوصول إلى من أحكم نواميس الكون وقنَّن ذلك ونظَّمه. ومتى وصل الإنسان بعقله، سما بمشاعره إلى إدراك حقيقة هذا التنظيم وهذا التسخير الذي هُيء لمصلحة الإنسان.

إن القرآن يطالب الناس بهذا الأسلوب التربوي المتكامل بالسمو إلى مستوى الأمانة التي امتُحِنوا بها.

- **تربية الحواس:** وهي المشترك مع العقل في الوصول إلى المعرفة، وهذه التربية تتجه بالبصر إلى النظر فيما حوله من دلائل عظمة الخالق، وبالسمع إلى الاعتبار بآثار السابقين، فحواس الإنسان هي أدواته المعرفية في الاستدلال والتقصي عن الحقائق الغائبة.

تربية العقل على المحاكمة والاستدلال: للحوار القرآني عشرات الأسئلة التي تدفع بالإنسان إلى الاستدلال الذي ينقل الذهن من مقدمات بدهية مسلَّم بها إلى نتيجة تَلزم عنها الفطرة، مثال ذلك قوله ﷻ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ الأحقاف: ٣٣. فالقرآن يوقظ الفطرة وينبه العقل إلى أن الذي قَدَر على خلق السماوات والأرض قادر على إحياء الموتى.

- **تربية العقل على الاستدلال بالآثار التاريخية:** والاعتبار بما مَضت به سُنَّة الله في الأولين وذلك بالسير في الأرض لمعرفة ما حل بمن جحدوا حقائق الإيمان وغفلوا عما يدل عليها من حقائق الكون.

---

[1] عبد الرحمن النحلاوي، التربية بالحوار(من أساليب التربية الإسلامية)، ط1، دار الفكر-دمشق، 1421هـ 2000م، ص13، 14.

[2] المرجع نفسه، ص209-219(بتصرف).

- لآيات البعث في التربية أثر فاعل، ودور بارز، ونهج متكامل يؤصِّل للتربية الصحيحة، التي تحتاج إليها فلسفات التربية الإسلامية اليوم؛ والتي مهما تعمقت في دراساتها لمعرفة 'الإنسان المراد تربيته' بكل ما يحمل من طبائع وقابليات واستعدادات، لوضع نهج علمي نفساني يرتقي لمستوى المخاطبة والإقناع، ويرسم معالم الإلزام بالعقوبات والمكافآت، فلن تعرف للنفس خباياها وتعقيداتها كما الحال مع خالقها عز وجل الذي سوَّاها ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ[1]. فالضرورة اليوم تحتم العودة إلى القرآن الذي حمل أسس التربية الصالحة، والمنهج القويم في تهذيب النفس وعلاج رعوناتها، وتقويم اعوجاجها وانفلاتاتها وكبح جماحها؛ مما ركِّب فيها من غرائز وطبائع وميول قد تحيد بها في أغلب حالاتها عن جادة الصواب لتَذهل عن الغايات التي لأجلها خلقت[2].

شمولية بيان ووظيفة آيات البعث: إن أجلى سمات البيان القرآني: الشمول، الذي نلمسه في آيات البعث؛ التي تُلفت الانتباه إلى حقيقة المعاد دون إغفال لكبريات حقائق الوجود، حتى إن المتدبر لَينجذب إلى هذا البيان لِيتساءل:

- كيف تنتقل آيات البعث من دليل عقلي إلى دليل كوني إلى تاريخي فيظهر ذاك الرباط الخفي بين هذه الأدلة التي تأتي متراصفة يَكمل بعضها مع بعض، وتبلغ الغايةَ من التأثير دونما شطط، ومن غير فصام بينها.
- وكيف تُفهِم هذه الآيات النَّاس، وتُحيل المعقول محسوسا، وتُقرب صورة البعث الأخروي إليهم بأدلة عقلية لا يتطرق إليها الوهَن، وأدلة تاريخية قاطعة، وأدلة كونية تَذهل لها العقول المتسامية.
- وكيف تخاطب الكِّيان الإنساني دونما إهمال لجانب على حساب آخر، فلا تُربك الإنسان ولا تُشوش عليه.

لقد شمل بيان آيات البعث، حقائق الإيمان؛ فأكد على الألوهية خاصة؛ والتي تُعد المدار الذي تتمركز حوله الحقائق، وامتد ليشمل حقائق الكون والوجود وما ينتظم الحياة الدنيا والآخرة معا.

وخاطبت الآيات الناس بأساليب شتى، لا نجدها تؤدي في كلام البشر الدور الذي تؤديه أساليب آيات البعث؛ التي تعتمد أكثر ما تعتمد الحوار والمناقشة، وقد تتجاوزهما إلى الجدل إذا اقتضى الأمر خاصة مع المعاندين والمستكبرين، وتعتمد أيضا أسلوب الاستفهام، وأسلوب القصة وضرب الأمثال، ومخاطبة العقل والقلب، ومخاطبة الفطرة.

- إن استيعاب خطاب آيات البعث لكينونة الإنسان، وتكامل منهجه في بناء الفرد السوي؛ الذي تتزن فيه متطلبات النفس مع الجسد، وما تكمل به دنياه وآخرته معا، ليُعدُّ دليلا واضحا على شمول وظيفة آيات البعث؛ التي استوفت ما يتعلق بجوانب الحياة الإنسانية، وما تتقوَّم به.

---

[1] سورة الشمس: الآية 8.

[2] نديم الجسر، التوجيه الإسلامي للشباب، من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، القرآن في التربية الإسلامية، دط، منشورات المكتبة العصرية صيدا-بيروت، 1391هـ1971م، ص 43(بتصرف).

هي الميزان الذي يمنح الإنسان فضيلة التفريق بين الوجودين المتقابلين ظاهرا؛ المتكاملين في حقيقتهما، حيث تهدي العقل وتنقذه من نقائض التفكير والعمل لأجل الدنيا والآخرة على السواء، من دون أن يحجبه العيش للدنيا عن التكليف الذي أنيط به لأجل الآخرة، فليس السعي لأجل الدنيا ضلالا عن سبيل الآخرة[1].

فمن لطائف إعجاز آيات البعث التحليق بالإنسان عبر جناحَي الدنيا والآخرة، فلا هي تدعو لتقنيط النفوس وإبعادها عن مهمة الاستخلاف، ولا هي أمر بتبديد الآمال في الدنيا إلى حد الغفلة عن الله والدار الآخرة.

إن الاعتدال الذي تنشده يُعد أكبر مُعين للإنسان على تحقيق الوعد الإلهي إلى جانب تحقيق مقصد الخلق وتمكين سبل تسخير الكون؛ خاصة وأن ترقُّب الجزاء على الأعمال أكبر دافع للتسخير المثمر. وآيات البعث هي الميزان الذي يضع الإنسان عند هذا الاعتدال، فليس من الحكمة أن يُترك الناس هَملاً لا يرجون قيمة ما يعملون لأجله.

ثانيا: قواعد المنهج القرآني في الاستدلال على البعث

- **مراتب الدلالة على البعث:**

1. **الدلالات العامة:**

- **الدلالة النقلية:** لا يُستدل على وقوع البعث، ولا تُثبت حتميته إلا سمعا؛ بإخبار الأنبياء بذلك بعد أن تَثبت نبوتهم بالأدلة[2]، فقد أقره المولى ﷻ ؛ وهو " **واقع كائن من غير ذكر الدليل فيه وإنما جاز ذلك لأن كل ما لا يتوقف صحة نبوة الرسول عليه أمكن إثباته بالدليل النقلي** "[3]

- **الدلالة العقلية:** احتج الله تعالى على إمكان البعث وجوازه بما يلي:

-الاستدلال بعموم قدرته تعالى.

- **القادر على الخلق قادر على الإعادة**[4]: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ﴾ ق: ١٥

- **القادر على الإماتة قادر على الإحياء:** يقول ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ غافر: ٦٨.

- **القادر على خلق الأعظم قادر على خلق ما دونه:** ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ غافر: ٥٧.

---

[1] عباس محمود العقاد، الإنسان في القرآن الكريم، دط، دار الإسلام القاهرة، دت، ص33(بتصرف).

[2] حامد صادق قنيبي، الكون والإنسان في التصور الإسلامي، ط1، مكتبة الفلاح، 1400هـ 1980م، ص 73.

[3] فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ط1، دار الفكر-لبنان،1401هـ 1981م، ج1، ص123.

[4] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ط2، دار المنار القاهرة-مصر، 1366هـ 1947م، ج11، 298.

▪ **الدلالة التاريخية: "وهو البرهان الذي يقوم على أساس الرواية الموثقة عن أحداث سبقت"**[1]، تعبر بلسان الحال عن المشاهد القرآنية التي تصوّر ما أجراه الله ﷻ من صور الإحياء بعد الإماتة.

▪ **الدلالة الحسية:** إن دلالة الآفاق والأنفس لهي أكثر الدلالات ورودا في آيات البعث، "**وهي براهين قطعية وأدلة عيانية شاهدة على أن الإعادة حق وأن الله على كل شيء قدير، وأنه لا يعجزه شيء وذلك أن للإعادة أشباها ونظائر يتقلّبون فيها ويشاهدونها بأعينهم**"[2].

2. **الدلالات الخاصة**

من غير المعقول أن تكون دلالة الخطاب الرباني واحدة وإن أفصح ظاهره بذلك، فخطابه للعامة يختلف عنه للخاصة، حيث تتمايز مراتب الدلالات بحسب تمايز إدراك العقول، فالمتمعن في آيات البعث يستشف تمايز مستويات الخطاب، فلم تتوجه الأدلة بنفس الأفق من البيان، ففوارق تأسيس القناعات واضحة بحسب تلقي معاني الآيات واستثمار مضامينها، بل حتى على مستوى الفرد الواحد لم يكن الخطاب الموجه للعقل هو نفسه خطاب الوجدان.

فدلالة "أو لم يتفكروا" ليست هي نفسها دلالة "أولم يسيروا ...فينظروا" فالأولى تدعو إلى إعمال العقل، وتحتاج الثانية إلى حضور النفس للاتعاظ بما لحق الأمم الهالكة من وبال[3]، غير أن القرآن لا يبخس حق العاطفة على حساب العقل أو العكس رغم أن "**القوى العاقلة والقوى الشاعرة في بني الإنسان غير متكافئة**" [4].

مقاصد دلالات آيات البعث وآثارها: اعتمد القرآن الكريم في بيان حقيقة البعث وثبوته أدلة مختلفة ومتنوعة تراوحت بين الدليل العقلي والدليل الحسي ودلالة التاريخ، وخاطبت الآيات المتنوعة في دلالاتها الكافر والمؤمن على السواء، غير أن ميزان التلقي يتأرجح بحسب الاقتناع؛ فليس ما استقر عند المؤمن من قناعات حِيال البعث وقضايا الإيمان مجتمعة كمن يحتاج إلى مزيد الحجج ليدرك الواضحات.

وتنويع القرآن في الدلالات لكلا الفئتين، لم يكن اعتباطا، ولا لمجرد التحدي وإظهار البيان أو لمزيد المحاجة- رغم عجز المنكرين عن مقارعة الحجة بالحجة - وإنما في ذلك إشارات خفية وأخرى ظاهرة يقصد إليها الوحي في إقامة البراهين على الناس.

ولقد حاجَّ القرآن الكريم المعارضين للبعث بصور مختلفة، وطرق متنوعة تقصد بيان قدرة الله الباهرة في الإنسان والكون. فأطوار الخلق التي يمر بها الإنسان، وما تُخرج الأرض من نبات لَهي آيات من آيات قدرته ﷻ

---

[1] يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص 273.

[2] عبد الله سراج الدين، الإيمان بعوالم الآخرة ومواقفها، ط2(معدلة منقحة)، مطبعة الأصيل حلب، 1404هـ 1984م، 117.

[3] فخر الدين الرازي، المرجع السابق، ج25، ص101.

[4] محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، حققه واعتنى به فواز أحمد زمرلي، ط1، دار الكتاب العربي بيروت، 1415هـ 1995م، ج2، ص248.

[1]، فآيات البعث "**تجعل من الكون ...مادة توصيلها، وذلك بوازع توحيدي جلِّي، غايته تفنيد عقيدة الشرك، بِلَفت العقل إلى مواطن الاعتبار في ما يحيط به من آثار كونية تحمل دلالة الوحدانية**"[2].

ومن ثمَّ فالمعالجة تزيد بزيادة وتيرة المعاندة، ولم تلق مسألة الألوهية من العَنَتِ والاستنكار ما لقيته مسألة البعث التي استشكلت على من غابت عنهم صفات الكمال الإلهي؛ من قدرة وحكمة وعدل ...، مقرونٌ بذلك العنادِ استكبارٌ يُفصح عن قلوب مُقفلة أعماها التقليد والتطلع إلى الوراء إلى ماضي الأجداد.

وتكاتفت الأدلة لإثبات البعث، وكان للتنويع دوره في غلق الباب على كل جيل يأتي، بعدم كفاية الحجة، أوغرابتها وعدم موافقتها للزمان والمكان؛ فهي أدلة تماشي كل زمان، وتخاطب كل العقول، وتُفهم كل المستويات كما سبق وأن قيل، حيث امتصت هذه الأدلة الاستنكار الذي عرفته مسألة البعث عبر الأزمنة والأمم، وقلَّلت من حجم الاستهجان والاستغراب الذي ملأت مشاهده سور القرآن الكريم، فأحالت الأمر إلى بدْهيات ومسلَّمات لا يمكن أن تتناقض مع العقول السليمة.

وأوصدت منافذ التبرير في ترك الإيمان بالبعث والتبرُّم من أوامر الله ﷻ إنْ في الدنيا أو يوم القيامة، يقول ﷻ ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ٣٤ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ٣٥ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾ المرسلات: ٣٤ - ٣٦

ثالثا: خصائص المنهج القرآني في التدليل على البعث.

- **الجمع بين قراءة آيات البعث والكون**

بُنيت عقيدة البعث على أساس الإيمان بالله ﷻ، وتوجَّهت آيات البعث إلى بناء الحقيقة التي تدور حولها كل الحقائق، وتسير في فلكها؛ ألا وهي حقيقة الألوهية التي إذا غابت عن الفهم وتماهت من حيث تصوُّرُها، فقدت كل الحقائق قيمتها.

فالخلق والتسخير، وإنشاء الناس والأنعام، وخلق الإنسان أطوارا؛ من أكبر دلائل الوحدانية، فلا تخفى دلائل العالَم الأعلى والعالَم الأسفل إلا على قوم تُبَّعٍ تحجبهم صوارف أهل الكفر وشياطينهم عن إدراك مثل هذه البدهيات[3].

فبهذا التوظيف المتنوع عرضت آيات البعث رسالتها التوحيدية، "**وصبَّتها في ثلاث دوائر بعضها يُحيل إلى بعض، فهناك الدائرة الإلهية، وهي المرجعية الكونية الخالقة المدبِّرة، والمستوعبة لكل شيء، وهناك الدائرة الكونية بمجاليَّتها الحسِّية والحيوية(حيوان، إنسان، زرع)، وهناك أخيرا الدائرة الغيبية المتمثلة في العالم البَعدي أو المصير الأخروي المقرر**"[4].

---

[1] حامد صادق قنيبي، المرجع السابق، ص 77.

[2] سليمان عشراتي، الخطاب القرآني: مقاربة توصيفية لجمالية السرد الإعجازي، دط، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون-الجزائر، 1998م، ص 154.

[3] فخر الدين الرازي، المرجع السابق، ج26، ص245-250.

[4] سليمان عشراتي، المرجع السابق، 159.

وآيات البعث هي مورد استقاء المعارف الكونية، فما من موضع من مواضع التنبيه الرباني إزاء التصديق بالمعاد إلا وتسلسلت فيه الدلالات العامة والخاصة في التعريف بالوجود.

فإذا ما تعمق البشر في قراءتهم لأساسيات النهوض بالمعارف الكونية، كانت آيات البعث إحدى محركات هذا النهوض ومدار الارتقاء بالعلم الإنساني، فلا يمكن أن يستقل الكون عن آيات البعث في ترشيد الفهوم البشرية.

إن التوجُّه نحو توحيد الفهم؛ بمزج كتابَي الله المسطور والمنظور، من خلال الوحدة البنائية التي يُجمع فيها بين ما يُستقى عن الكون من خلال القرآن الكريم، وبين ما تُختزل رؤاه عن الكون في التوجه به لفهم القرآن الكريم كله لا يصب إلا في دائرة التكامل بين آيات البعث والكون في إنتاج المعرفة التي ترتقي بالإنسان، وتمنحه السعادة في العاجل والآجل.

– البعث بين الوعد الأخروي ومبدأ الحوار

يُعد الحوار آلية من آليات التقريب بين البشر، ووسيلة علاج للاختلاف القائم في وجهات النظر، غير أن الحوار الذي يتبدَّى من خلال آيات البعث يختلف تماما عن تلك الوجهة، ولا يقصد التقريب بقدر ما يقصد بيان الحقائق وتقريرها تقريرا وإن أوحى بالحتمية فهو في منأى عن الإكراه والقسر في تغيير القناعات.

ويرتكز هذا الحوار على بيان الاستدلالات القرآنية على البعث، وطبيعة المنهج القرآني في عرض الحقائق بما يلائم حال المتلقِّين من المنكرين وغير المنكرين، فالحوار سبيل من سبل توضيح وبيان المقصود.

ويُعد الحوار الذي احتوته آيات البعث واحدا من أساليب الإقناع التي اعتمدتها أدلة الآيات و"...**من هنا تجرد الخطاب القرآني عن كل مظاهر التجمد الفكري، وابتعد عن نزعة الإلزام العشوائي، غير المسوغ، وعن التقرير الفوقي الاعتسافي**"[1]، فهو حقيقةً أجلى "**تصوير لعدالة يوم الحساب**"[2]، كيف لا ورب العزة هو من أمر بالتزام الحوار الليّن الراقي حيث يقول ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ النحل: ١٢٥، إنه أمر رباني يُربِّي الناس على أسس الحوار؛ الذي لا يثمر إلا إذا نشأ في جو من الحرية، يتلافى الضغوط، ويتجرد عن القَبْليات والبَعْديات، وما تنطوي عليه من إغراءات وتزييفات، وإنما يكتسب حصانته من أدلة عقلية وشواهد واقعية[3].

---

[1] المرجع نفسه،ص181.

[2] محمد التومي، الجدل في القرآن الكريم: فعالية في بناء العقلية الإسلامية، دط، شركة الشهاب بن عكنون-الجزائر،ص52.

[3] المرجع نفسه، ص6.

نتائج الدراسة والتوصيات

إن البحث في القرآن الكريم بحث في معين لا ينضب، فلا أشرف من الاهتمام بالقرآن الكريم وما يُعرَض حوله من موضوعات، فهو مُعجِز لا تنقضي عجائبه وهو المَعين الذي لا يخلق على كثرة الرد، فعسى أن تجد فيه الأمةُ ضالتها، وعسى أن تتنبَّه إلى ما تحمل فيه آيات البعث من دِلالات الإعجاز الذي يدفع بها نحو النصرة والتمكين، وما لهذه الآيات من فاعليةٍ في إيقاظ الهممِ والعقول.

لقد دلَّ القرآن الكريم على المنهج الأمثل الذي تستمد الأمة منه قوتها، وتستوحي رقيَّها لبناء حضارتها، إنه المنهج الذي يعلمها كيف تنشد وِحدتها وانبعاثها؛ الذي لن يكون إلا إذا صَحت من نومتها الطويلة، وعَملت على بَعثِ نفسها؛ بَعثَ الدنيا الذي لن تشهده إلا إذا فهمت عن الله، وعادت إلى منهجه؛ ذلك الذي توجزه آياتُه المنظورة مكمّلة لآياته المقروءة ممثَّلة في آيات البعث الأخروي، التي تعطينا منهج الحياة المستقرة والمتعالية عن العبث الذي يُفقدها قيمتها ونظامها وصفاءها والحكمة من امتحان البشر بها.

إن لآيات البعث منهجا يُبرئ الإنسان من عيش المتناقضات، ويُسْلمه من الوقوع في المتضادات من حيث التوفيقُ بين المتقابلات: بين مُتع الدنيا وتكاليف القدوم على الآخرة، فلا يمكن أن نتصور هذا المنهج المنظَّم والمتكامل من غير قواعدَ وخصائصَ دالةٍ عليه، تكمنُ فيها دلائلُ البعث الشامل: الحضاري والأخلاقي ... إلى غير ذلك، والتي إذا وُفيَّت حقها من التطبيقِ وفَّتْ حقَّ الإنسانِ من الرقي.

وتُبرز آيات البعث قيمة المنهج القرآني في تجلية الحقائق الغائبة عن الإنسان والتي لا يتلمَّسُها إلا من خلال آيات الله المكنونة في كِتابَيْه المسطور والمنظور، أما اجتهاده خارج هذه الدائرة فهو خبط عشواء يُبقي خطاه تُراوح مكانها. فلا أسْلم من منهج رباني يُقيم الإنسان ضمن خط الصواب الذي يمنحه التوازن في الأخذ بين مطالب الدنيا واستحقاقات الآخرة.

قد يتوقف الإنسان مَليًّا عند سمات هذا المنهج المتكامل؛ الذي يُعلي من شأن العقل ويأخذ بيده إلى سُبل المعرفة عبر مستويات الحوار الراقي الذي يُربي بقدر ما يَبْني الإنسان الفاعل الذي يُتاجر في دنياه بما يُربحه آخرته، ولكنه يقف طويلا عند براهينه وأدلته التي تركت الناس على المحجة البيضاء وأوصدت أبواب اللَّجج وما يُسفر عن عقيم الجدل.

فلا نستوصي بعد ذلك المنهج الرباني بالإنسان خيرا ولكنَّا نستوصي الإنسان بالمنهج الرباني عنايةً وتطبيقاً وتفعيلاً، فهو منهج الحياة؛ فإذا أردناه منهج الحياة الدنيا فهو لها خير مُعين على تسديد الخُطى، وإذا ناشدناه الآخرة فلا أدل على الطريق المستقيم من منهج يُحيي الإنسان حَياتَيْن، ويمنحه الخلود الذي ينشده.

قِراءةٌ تحليليّةٌ لإِسهام القطاع الحكوميّ في إِصلاح التَّعليم العربيّ الإِسلاميّ النِّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار

ا. سيسي أحاندو
أصول التّربية-
جامعة السّلطان زين العابدين بماليزيا

مُلخَّص

هدفَ البَحثُ إلى تحديد واقع إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار، والتّعرُّف على المجالات التي يمكن أن يسهم فيها القطاعُ الحكوميُّ ومعوّقاته، وتقديم مقترحات لتعزيز الإسهام الحكوميّ، وتوصَّل البحثُ إلى اقتراح تطوير مخرجات التّعليم العربيّ الإسلاميّ بما يتوافق مع متطلَّبات المجتمع وتطلُّعاته، وحاجات سوق العمل المحليّ مع الأخذ بالاعتبار المبادئ الإسلاميَّة، ويتحقَّق ذلك من خلال تعزيز دور القطاع الحكوميّ مُمثّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة في إصلاح هذا النّوع من التّعليم في كُوتْ دِيفُوار.

الكلمات الدّالة: الإصلاحُ، التّعليم الإسلاميُّ، كُوتْ ديفُوار.

ABSTRACT

The research aims to determine the reality of the contribution of the government sector in the reform of the Arab-Islamic formal education in Côte d'Ivoire, and to identify areas that could contribute to the government sector and its obstacles, and proposals to strengthen the government objects, The research and to propose the development of Arabic and Islamic education outcomes in accordance with the requirements of society and its needs and the needs of the work market, This is achieved by strengthening the role of the Ministry of National Education in the reform of this type of education in Côte d'Ivoire.

Key words: Reform, Islamic education, Côte d'Ivoire.

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحدّيات كبيرة ومتنوِّعة، أوجدت المزيد من الضّغوط، وأفرزت الكثير من التّحدّيات أمام المجتمعات، والحكومات من أجل مواجهتها، وفرض عليها تغيير أساليبها ونظمها التّقليديَّة، وتبني المفاهيم الحديثة، إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة، وفعَّاليَّة من خلال التّطبيق السّليم لمفهوم الإصلاح والجودة، وتمكين مؤسساتها التَّعليميَّة من تحقيق التَّقدُّم والتَّميُّز، واللحوق بركب الدّول المتقدِّمة في مجال التّعليم؛ لإعداد الفرد يتعامل مع صنوف تكنولوجيا العصر ومتطلَّباته.

وتولي الحكومات والمجتمعات المعاصرة أهمِّيَّة كبرى لمشاركة المؤسسات، والمنظّمات المجتمعيَّة المختلفة في عمليَّة النّموِّ والتّطوُّر في مجالات الحياة المختلفة، ومنها المجال التّربويّ، والمدرسة كمنظومة اجتماعيَّة، لها من الفاعليَّة والأهمِّيَّة ما يجعل الحكومات تركن إليها كاستثمار بشريّ، وتنمية وطنيَّة مستقبليَّة واعدة، وهذا بدوره ينعكس على إصلاح التّعليم وجودته.

ويمثّل إصلاح التّعليم مهمَّة أساسيَّة، فالتّعليم أساس كلّ مجتمع، وأهمّ وسائل بناء الشّعوب، والحفاظ عليه مسألة وطنيَّة قوميَّة أيا كان دينيًّا أو غيره.

لذا فإنّ إصلاح التّعليم بوصفه نظامًا وعمليًّا في جميع مراحله المختلفة يمثّل حجر الأساس في البناء المجتمعيّ، وتحقيق نهضته وتقدّمه، حيث يتفاعل مع أنظمة أخرى لهذا البناء في علاقات تأثير كلّ منهما على الآخر؛ بما يؤدّي إلى استمراريَّة الحياة في المجتمع وفق طموحاته الحالية والمستقبليَّة (الحارثي، 2003).

ونتيجة ليقين بأهمِّيَّة إصلاح التّعليم، أصبح إسهام القطاع الحكوميّ في تطويره، وتحسين نوعيَّته، والاهتمام به من حيث الكمّ والكيف أمرًا ضروريًّا (الشّخيبي، 2004)؛ حيث تؤكّد العديد من الدّراسات أهمِّيَّة إسهام السّلطات الحكوميَّة ممثِّلة بوزارات التّربية الوطنيَّة في إصلاح التّعليم وتمويله، وبالأخص التّعليم الأهليّ والخاصّ، ومن تلك الدّراسات: دراسة العتبي (2004) التي أشارت إلى أنّ معظم المؤسسات التّعليميَّة الأهليَّة تعتمد على مساهمات الدّولة ومساعداتها في إصلاح تعليمها وتمويلها، ما يعني أنّه على المدارس والجامعات الخاصَّة تلبية المعايير التّعليميَّة التي يتمّ وضعها على المستوى الوطنيّ مع تدبير دخول إضافيَّة للتّعليم (المركز العربيّ للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012).

كما أنّ هناك العديد من التّجارب العالميَّة أوصت المؤسسات التّعليميَّة الأهليَّة بإسهام السّلطات الحكوميَّة في إصلاح نظمها التّعليميَّة، من حيث تحسين نوعيَّتها، وتقديم لها الدّعم الماديّ والمعنويّ، والاعتراف بشهاداتها، وإتاحة الفرص المتكافئة لخريجها كخريج المؤسسات الحكوميَّة؛ ممّا يؤدي إلى جودة مخرجاتها، حيث باتت أغلب المؤسسات الأهليَّة عاجزة عن القيام بجميع مهامها، وتحمُّل كافَّة نفقاتها الإداريَّة والأكاديميَّة (الحر، 2000).

وتعدّ مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ إحدى المؤسسات التّعليميَّة الأهليَّة في كُوتْ دِيفُوار، والتي أصبحت تعاني من تدنّي الكفاءة الدّاخليَّة والخارجيَّة، على الرّغم من ظهورها منذ الخَمْسينيَّات من القرن التّاسع عشر قبل مؤسسات تربويَّة أخرى، ما يستدعي إسهام حكومة البلد في إصلاح هذا النّوع من التّعليم، من حيث الدّعم المقدّم له، والاعتراف بشهاداته، وإعادة بناء البنية التّحتيَّة له.

وجدير بالذّكر أنّ التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار لم يحظ بالإسهام المطلوب في سبيل إصلاحه، ودعمه نحو الحكومة، مقارنة بما تبذله الحكومة من جهود متكاثفة لتحسين نوعيَّة التّعليم في المدارس الحكوميَّة، والارتقاء بمستوى أدائها، ورفع مخرجاتها، لتتلاءم مع متغيّرات العصر ومتطلَّباته.

لذا فإنّ إسهام القطاع الحكوميّ مُمثِّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ وتحسين نوعيَّته في كُوتْ دِيفُوار، أصبح ضرورة ضاغطة في العصر الحالي، إضافة إلى أنّ ذلك النّوع من التّعليم يواجه التّحدّيات من حيث جودته، وملائمة مخرجاته لسوق العمل، وتخريج كوادر مؤهَّلة في مجالات متعدِّدة.

مشكلة البحث

إنّ توسيع مجالات الإسهام في إصلاح التّعليم يعدّ من أهمّ لوازم مواجهة تحدّيات التّعليم، ولا يمكن للمؤسسة التّعليميَّة الأهليَّة أن تقوم بمفردها لإصلاح كفايتها الدّاخليَّة والخارجيَّة، مهما تضاعف مصدرها لتمويل التّعليم، ويزداد الأمر أهمِّيَّةً لمن لا سبيل له إلى تعدّد مصادره، إلاّ الرّسوم الدّراسيَّة المقدَّمة من الطّلبة، أو أولياء أمورهم، ما يعني أنّ إصلاح التّعليم يحتاج إلى كمّ هائل من موارد بشريَّة وماليَّة، ولا يمكن لأي مؤسسة أهليَّة الاكتفاء بما يدفع من الرّسوم الدّراسيَّة؛ وهذا يؤدّي بالمؤسسة التّعليميَّة الأهليَّة إلى تخطيط استراتيجيات تُشجِّع الحكومة مُمثِّلة بوزارات التّربية والتّعليم للإسهام بدورها في هذا الصّدد.

وتعدّ مؤسسات التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ إحدى المؤسسات النّظاميَّة الأهليَّة الأكثر انتشارًا في كُوتْ دِيفُوار، والتي تضمّ الكمّ الهائل من أفراد المجتمع، فقد ارتفع عدد المدارس العربيَّة الإسلاميَّة إلى ما يقارب 3000 مدرسة، ما بين المراحل الابتدائيَّة والمتوسطة والثّانويَّة، حسب إحصائية منظَّمة المدارس الإسلاميَّة في كُوتْ دِيفُوار عام2011 (http://www.oeeci.com//).

لذا فقد باتت الحاجة مُلحَّة إلى إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار؛ ممّا يساعد الطّلبة على اكتساب بعض المهارات الحياتيَّة الأساسيَّة في ضوء متغيّرات العصر، لما لهذه المهارات من أهمّيَّة في صقل شخصيَّتهم، والتّربية المستمرَّة مدى الحياة، وإعدادهم لمواجهة تحدّيات العصر، ومشكلاتهم الحياتيَّة اليوميَّة، ليكونوا مبدعين فاعليين، وقادرين على التّنمية والتّطوير، وإحداث التّغيير (Danish; Fazio & Owens, 2002)؛ وهذه المهارات تحقِّق لهم التّعايش النّاجح، والتّكيُّف مع حياتهم العمليَّة والشّخصيَّة.

ولأهمّيَّة إسهام وزارة التّربية الوطنيَّة في كُوتْ دِيفُوار لإصلاح التّعليم وتطويره عامَّة، والتّعليم العربيِّ والإسلاميّ النّظاميِّ خاصَّة، وتأكيد نتائجه الإيجابيَّة من تطبيقه؛ إذا كان ذلك الإصلاح تحت دراسة علميَّة حصيفة؛ فقد ذكرت الكثير من الدّراسات بعض المبرِّرات التي دعت العديد من الدّول الإسلاميَّة وغير الإسلاميَّة إلى الاهتمام بإصلاح أنظمتها التّعليميَّة في النّقاط التّالية:

1. ظهور بعض المشكلات التّعليميَّة والاجتماعيَّة التي لها انعكاساتها السّلبيَّة على المتعلِّم والمدرسة والمجتمع بمؤسساتها المختلفة، ومنها: الهدر التّربويّ، وصعوبة انخراط المتعلِّم في القطاعات الحكوميَّة، وعدم إمكانيَّة تواصل المتعلِّم مع الآخرين باللّغة الرّسميَّة للبلد (الدّويش، 2004).
2. أنّ التّقدُّم في عالم اليوم يعتمد أساسًا على ما لدى المجتمع من عناصر بشريَّة متعلِّمة، ومبدعة، ومفكرة، وبالتّالي فإنّ اكتشاف المواهب في مختلف المجالات يحتاج إلى إسهام فعّال من الدّولة لتعزيزها وتنميتها.
3. تحسين جودة المنتج التّعليميّ بما يتّفق مع معايير الجودة العالميَّة الشّاملة، والمعايير القوميَّة للتّعليم (الشّخيبي، 2004).
4. تغطية الدّولة جزءًا كبيرًا للإنفاق على التّعليم من حيث تمويله ودعمه (حافظ، 2012).

ويضيف الباحث إلى ما سبق ذكره ما يلي:

5. فتح مجالات متعدِّدة أمام المتعلِّم وفق حاجاته ورغباته.
6. تكوين الشّخصيَّة المتكاملة للمتعلِّم من جميع جوانبها العقليَّة، والوجدانيَّة، والمهاريَّة.
7. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التّعليميَّة لجميع المواطنين.

من هنا يتَّضح أنّ الإصلاح التّعليميَّ الذي اهتمَّت به الدّول المتقدّمة والنّامية يعدّ الفرد لعالم العمل، وتولي المهارات، ويربط المتعلِّم ببيئته المحليَّة، وله دورٌ فعَّالٌ في تحمُّل المتعلِّم مسؤوليَّاته، وحلّ مشكلاته.

وإذا كان الإصلاح التّعليميّ بهذا القدر، ودور دول العالم ممثِّلة بالوزارات في تعزيزه، فإنّ مؤسسات التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ في كُوتْ دِيفُوار باعتبارها المؤسسة التّربويَّة النّظاميَّة المنوطة بتكوين الإنسان المسلم؛ ليحقِّق آمال مجتمعه، وقد نجحت إلى درجة كبيرة منذ تأسيسها، وذلك نتيجة للظّروف المحيطة بها التي وفَّرت لها كلّ ما تحتاجه من موارد بشريَّة وماديَّة، فإنّها اليوم أصبحت في حاجة ماسَّة إلى الإصلاحات في نظمها التّعليميَّة؛ نتيجة لصعوبة مواجهتها وحدها للتّغيُّرات العالميَّة والمحليَّة والتّربويَّة المحيطة بها، والتي تموج بتحدّيات، وتحوُّلات فكريَّة وعلميَّة وتكنولوجية، حيث تشير العديد من الدّراسات إلى أنّ التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار تواجه تحدّيات عدَّة، منها: ضعف اكتساب تلاميذ التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ المهارات الحياتيَّة اللازمة، وعدم ربطه بحاجات التّلميذ ومجتمعه، فضّلا عن ملائمة مخرجاته لسوق العمل المحليّ، إضافة إلى عدم اعتراف شهاداته لدى الجهة الرّسميَّة المعنيَّة، أو إتاحة الفرص المتكافئة لخريجيه كأقرانهم في المدارس الحكوميَّة عند تقديم للوظائف الحكوميَّة، أو المسابقات الوطنيَّة (Binate, 2007)، و(Konaté, 2011)، و(Vincent, 2012).

من هذا المنطلق، فإنّه من الضّروريّ على مؤسسات التّعليم العربيِّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار تفعيل إسهام القطاع الحكوميِّ مُمثِّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة في عملها الإصلاحيّ الذي يهمّ كلّ فرد مسلم في المجتمع، ويعدّ قضية أمن قوميّ.

بناء على ما سبق يتبيّن للباحث أهمِّيَّة دراسة الموضوع، الذي يسهم بدوره في مساعدة المدارس العربيَّة الإسلاميَّة لتوطيد علاقاتها مع وزارة التّربية الوطنيَّة للبلاد، وتعزيز مشاركتها في إصلاح نظمها التّعليميَّة، ومواجهة أزماتها؛ لذا يحاول الباحث الإجابة عن السّؤال الرّئيس التّالي: **ما إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار؟**

أسئلة البحث

ويتفرع من السّؤال الرّئيس الأسئلة الفرعية التّالية:

1. ما واقع إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار؟
2. ما المجالات التي يمكن أن يسهم فيها القطاعُ الحكوميُّ لإصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار؟
3. ما معوّقات إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار؟
4. ما مقترحات لتعزيز إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

1. تحديد واقع إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار.
2. التّعرُّف على المجالات التي يمكن أن يسهم فيها القطاعُ الحكوميُّ لإصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميّ النّظاميّ فِي كُوتْ دِيفُوار.
3. التّعرُّف على معوّقات إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار.
4. تقديم مقترحات لتعزيز إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار.

أهمّيَّة البحث

استمدّ البحث الحالي أهمِّيَّته ممّا يلي:

أوّلاً: الأهمّيّة النّظريّة: من خلال سرد الأدبيات التّربويَّة المعاصرة حول مفاهيم إصلاح التّعليم ومبرّراته، يرجو الباحث أن يكون بإذن الله تعالى إضافة لمكتبات مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كوت ديفوار، ومرجعًا يستفيد منه المديرون والعاملون فيها.

ثانيًا: الأهمّيَّة العمليَّة والتّطبيقيَّة: تبرز فيما يلي:

1. الدّعوة إلى إتاحة الفرص الوظيفيَّة الحكوميَّة المتكافئة بين خريجي التّعليم العربيّ الإسلاميّ والتّعليم الحكوميّ.
2. جاء هذا البحث تعزيزًا لما يسعى اتّحاد المدارس الإسلاميَّة النّموذجيَّة في كُوتْ دِيفُوار إلى تحقيقه، وهو جودة مخرجات التّعليم العربيّ الإسلاميّ النِّظاميّ.
3. يبرز لمسؤولي التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار أهمِّيَّة إسهام القطاع الحكوميّ في مواجهة بعض قضايا التّعليم العربيّ الإسلاميّ في الوضع الرّاهن.
4. يساعد هذا البحث في إيجاد صيغ وآليات، يمكن من خلالها تفعيل مشاركة القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ.
5. توضيح إيجابيَّات إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ والإسلاميّ النّظاميّ من حيث الدّعم المقدَّم، وتأمين بعض المهارات الحياتيَّة للمتعلِّمين، وإتاحة الفرص الوظيفيَّة المتاحة أمام خريجيه، وتمكينهم من المشاركة في المسابقات الوطنيَّة كخلانهم في التّعليم الحكوميّ.

منهج البحث

استخدم الباحث في هذا البحث المنهجَ الوصفيَّ التّحليليَّ، وذلك لتوضيح إسهامات القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار، من خلال تحليل مضمون الأدبيات والدّراسات والبحوث العلميَّة التي تناولت التّعليم العربيَّ الإسلاميَّ في كوت ديفوار.

حدود البحث

اقتصر البحث على إسهام وزارة التّربية الوطنيَّة في كُوتْ دِيفُوار في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ المتعلّق بما يلي: إعادة البنية التّحتيَّة للتّعليم العربيّ الإسلاميّ، والاعتراف بشهاداته، وتحسين كفاءته الدّاخليَّة والخارجيَّة وجودتها، وإتاحة الفرص المتكافئة بين خريجيه والتّعليم الحكوميّ، وتنظيم برامج التّنمية المهنيَّة المستدامة لمعلّميه.

مصطلحات البحث

الإسهام: يقال: أسهم في النّقاش: شارك فيه، كان له نصيفٌ فيه، أسهم في حوار الدّرس مساهمةً فعَّالَةً، أسهم له: جعل لهُ سهْما أو أكثر (مصطفى والزّيات وعبد القادر والنّجار (1972)، ويرى ابن منظور (2004): أنّ الإسهام من السّهم جمع سهام وأسهم، أي النّصيب المحكم، والحظ، يقال: خرج سهمك أي الظّفر، وإسهام مصدر أسهم، كان إسهامه في العمل إيجابيًّا: مشَارَكَتُه كان لها نصيبٌ وافرٌ، أسهم في الأمر: شارك فيه، ساعد، عاون، أسهم في نجاح المهمّة الموكلة إليه.

كُوتْ دِيفُوار (Côte d'Ivoire): هي إحدى دول غرب إفريقيا، تحيطها ست دول، وهي مالي وبوركينا فاسو شمالاً، والمحيط الأطلسي جنوبًا، وغانا شرقًا، وليبيريا وغينيا كوناكري غربًا.

القطاع الحكوميّ: يقصد الباحث بهذا المصطلح الجهة الرّسميَّة المشرفة على شؤون التّربية والتّعليم في كُوتْ دِيفُوار، وهي وزارة التّربية الوطنيَّة.

إصلاح التّعليم: يُعرّف الحارثي (2003) الإصلاح التّعليميّ بأنّه: محاولة فكريَّة أو عمليَّة لإدخال تحسينات على الوضع الحالي للمنظومة التّعليميَّة، سواء كان ذلك متعلّق بالبيئة المدرسيَّة أو التّنظيم والإدارة، أو البرنامج التّعليميّ أو طرائق التدريس، أو الكتب الدّراسيَّة وغيرها.

التّعليم العربيّ الإسلاميّ: يعرّفه الباحث بأنّه: التّعليم النّظاميّ القائم على العلوم الشّرعيَّة، وعلوم اللّغة العربيَّة، إضافة إلى اللّغة الفرنسيَّة والإنجليزية بنسب متفاوتة، وغالبًا ما تقوم الجمعيات أو بعض الأفراد المحسنين بتأسيسه لتعليم أبناء المسلمين، ويمتدّ من المرحلة الابتدائيَّة فالمتوسطة ثمّ الثّانويَّة.

ومفهوم إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ: يقصد الباحث به: كافَّة الإسهامات والمبادرات التي تقوم بها الدّولة مُمثّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة في دعم التّعليم العربيّ الإسلاميّ النّظاميّ وإصلاحه، ومواجهة بعض قضاياه ومعالجتها، سواء ما يتعلَّق باعتراف شهاداته، وإعادة البنية التّحتيَّة له، وتحسين نوعيَّة مخرجاته وملاءمته لسوق العمل، وإتاحة الفرص المتكافئة لخريجيه كأقرانهم في المؤسسات الحكوميَّة.

وغالبا ما تتمّ هذه الإسهامات بناء على السّعي الحثيث من مسؤولي مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ تجاه وزارة التّربية الوطنيَّة في إصلاح نظمها التّعليميَّة؛ كما تتطلّب أن تكون هذه الإسهامات على أساس من وعي سليم، ودراسة حصيفة، ونظرة ثاقبة، بحيث لا تتعارض مع فلسفة التّربية الإسلاميَّة، ولا تؤدّي إلى اندثار أهداف تأسيس تلك المؤسسات الإسلاميَّة.

وتقوم فلسفة مدخل الإسهام الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلامي النّظاميّ على أساس أنّ تطوير التّعليم العربيّ الإسلاميّ وإصلاحه في كُوتْ دِيفُوار لم يعدّ مسؤوليَّة مؤسسي هذا النّوع من التّعليم فقط، بل صار قضية الدّولة، وأمن قوميّ؛ ممّا يقتضي بالضّرورة دعم الحكومة للمؤسسات التّعليميَّة العربيَّة والإسلاميَّة، كنظرائها المتمثِّلة في المؤسسات الحكوميَّة، وكلّها تقوم بتربية الأجيال التي تخدم المجتمع في المستقبل.

البنية النّظريّة والدّراسات السّابقة

يتضمَّن المحور إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميّ من حيث المفهوم، والأهداف، ومبرِّرات الإسهام الحكوميِّ، وأسس الإصلاح، إضافة إلى الدّراسات السّابقة والبحوث ذات الصّلة بموضوع البحث.

البنية المعرفيَّة والنّظريَّة للإصلاح التّعليميّ

مفهوم إصلاح التّعليم (Réforme de L'éducation)

يستخدم مصطلح الإصلاح في جميع ميادين الحياة، وبمعانٍ مختلفة كمرادف للتّطوير والتّنمية والتّحديث، أو التّغيير، والتّحويل من حال إلى حال، إلاّ أنّه يجب الأخذ في الاعتبار أنّ الإصلاح أو التّطوير أو ... الخ، فعلٌ قصديٌّ قائم على أسس علميَّة مخطَّطة بغرض الانتقال من حال إلى حال أفضل من السّابق (مجمع اللّغة العربية، 2003).

وهذا يوضّح المعنى الاصطلاحيّ للإصلاح بوصفه التّحسين وصولا إلى الأهداف المرجوة؛ ليكون إصلاح التّعليم (Réforme de L'éducation) أو تطوير التّعليم (Développement de L'éducation) تحسين العمليَّة التّعليميَّة وصولا إلى مخرجات أكثر فعَّاليَّة وكفاءة.

لذا يؤكّد علي (1993) على أنّ الإصلاح التّعليميّ يُعنَى بعمليَّات التّغيير والتّجديد لتلافي أسباب الخلل، وجوانب الضّعف في المنظومة التّعليميَّة، وذلك في إطار رؤية فلسفيَّة تربويَّة مستمدَّة من احتياجات التّلميذ ومجتمعه، وتطلُّعاته المستقبليَّة، ويرى الحارثي (2003) أنّ الإصلاح التّعليميّ: محاولة فكريَّة أو عمليَّة لإدخال تحسينات على الوضع الرّاهن للمنظومة التعليميَّة، سواء كان ذلك متعلّق بالبيئة المدرسيَّة أو التّنظيم والإدارة، أو البرنامج التّعليميّ، أو طرائق التدريس، أو الكتب الدّراسيَّة وغيرها، كما يشير فليه والزّكي (2005) إلى أنّ إصلاح التّعليم يَعني: " إعادة النّظر في المنظومة التّربويَّة القائمة من خلال إجراء مجموعة من الدّراسات التّقويميَّة مع البدء في عمليَّة التّطوير وفق مقتضيات المرحلة الرّاهنة، ورؤى مستقبليَّة للمنظومة التّعليميَّة، وفي هذه الحالة تكون الاتّجاهات المحليَّة والعالميَّة، ومظاهر التّجديد التّربويّ من أهمّ الأمور التي توضع في الاعتبار، بينما يخلص الشّرعي (2007) إلى أنّ الإصلاح التّعليميّ: عمليَّة تطوير أفكار، وطرق جديدة في التّعليم، لاسيما فيما يتعلّق بالمنهج المدرسيِّ.

ممّا سبق يتّضح أنّ عمليَّة إصلاح منظومة التّعليم وتطويرها لرفع كفاءتها ببعديها الدّاخليّ والخارجيّ، والارتقاء بالمنتج التّعليميّ، بما يؤدّي إلى تحسين جودته، ومخرجات أفضل، تتطلَّب إحداث تغييرات، وتحسينات في المكوِّنات المختلفة لمنظومة التّعليم.

أهداف إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ

إنّ الهدف الأساس من إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار هو النّهوض بالمستويات التّعليميَّة الكيفيَّة والكمّيَّة عن طريق الأجهزة التي تحكم إعداد السّياسات التّعليميَّة وتطبيقها، ووسيلة للتّنمية الشّاملة، وانسجامًا مع أهداف الدّولة العامَّة، والأبعاد الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة مع مراعاة أهداف التّعليم العربيّ والإسلاميّ المخطَّطة مسبقًا، وهي: تكوين الفكر الإسلاميّ الصّحيح في نفوس الدّارس، والتّمسك بالقرآن الكريم، وإحياء سنة الرّسول (ﷺ).

وإصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار يركّز على تحسين نوعيَّته ضمن إطار التّنمية عامَّة، وعلى نحو يجعله منسجمًا مع أهداف التّنمية في الدّولة، ومتطلَّبات سوق العمل المحليّ، كما تنسجم مناهجه بالمناهج الدّراسيَّة في المدارس الحكوميَّة.

وقد كان موضوع إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ محور أهداف اتّحاد المدارس الإسلاميَّة النّموذجيَّة ومهمّتها في كُوتْ دِيفُوار من أجل ربطه بالتّنمية الاجتماعيَّة، وتحسين نوعيَّته، وملاءمة مخرجاته لسوق العمل، وتأهيلها للتّعليم العالي، سواء كان التّعليم العالي الحكوميّ، أو التّعليم العربيّ بالجامعات العربيَّة.

وتأكيدًا على ما سبق فإنّ اتّحاد المدارس الإسلاميَّة والنّموذجيَّة تسعى جاهدة نحو ترشيح بعض الطّلبة الدّارسين بالمدارس العربيَّة الإسلاميَّة للامتحانات الوطنيَّة، وتنظيم برامج التّنمية المهنيَّة المستمرّة للمعلّمين، وتمكين الطّلبة من مهارات استخدام التّكنولوجية الحديثة، وإيجاد نماذج مثالية للمدارس الإسلاميَّة متكافئة لمخرجات المدارس الحكوميَّة مع الحفاظ على مبادئها الإسلاميَّة النّبيلة.

وهذا، فعلى مسؤولي مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ تضافر جهودهم لإصلاح منظوماتها التّعليميَّة، وتفعيل الإسهام الحكوميّ في هذا العمل بهدف الاعتراف بشهادات هذا النّوع من التّعليم، والحصول على الدّعم الماديّ والبشريّ، إضافة إلى اكتساب خريجيه بعض المهارات الحياتيَّة من خلال دراسة بعض المواد العصريَّة المقترحة من الحكومة، ممّا يؤهّل المنتج للانخراط في الحياة المهنيَّة والعمليَّة بسهولة ويسر، وإتاحة الفرص الوظيفيَّة المتكافئة كأقرانه في المدارس الرّسميَّة.

مبرِّرات إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار

إنّ شواهد تؤكّد أنّ مستوى تقدّم أي مجتمع، ومستوى إنتاجه الحضاريّ، يتأثّر بدرجة كبيرة بمستوى تعليم أفراده، بما يجعل الاهتمام بإصلاح التّعليم وتطويره مسألة بالغة الأهمّيَّة، سواء كان ذلك بالمشاركة المجتمعيّة، أو بتعزيز دور القطاع الحكوميّ في إصلاحه بالنّسبة للمؤسسات الأهليَّة.

وتظهر الحاجة إلى إصلاح التّعليم وتطويره عند حدوث خلل في التّوازن بين مكوّنات النّظام والعلاقات التي تحكم واقع مؤسساته، ومصالح أفراده وفئاته، وفاعليَّة إجراءاته، وبتواجد هذه الأوضاع، تصبح الحاجة إلى الإصلاح والتّطوير مُلحَّة بصورة مستمرّة، والذي يعني استمراريَّة تَجدُّد الأوضاع التي تستدعي المنظومة التّعليميَّة بالتّعديل والتّغيير للتّوازن، وما يتطلّبه ذلك من تغيير في المدخلات والعمليَّات والمخرجات تحقيقًا للجودة المنشودة، وحصولا على النّواتج المطلوبة (عمار، 1998)، ما يعني أنّ تغيُّر الرّؤية في مجال

إصلاح التّعليم إلى أبعد مجال العين الباصرة، وأعمق من الغلاف، أو القشرة الهشة التي تعزى من يهمهم المظهر، ولا يهتمون بالجوهر، بل يجب أن يهدف الإصلاح إلى ما هو أبعد من التّرميم، أي إعادة البناء حتى يتواءم مع الاحتياجات المحليَّة والتّحدّيات العالميَّة والمؤثّرات المحيطة على ضوء الفكر التّربويّ الإسلاميّ (بدران،2005).

وعلى الرّغم من هذه الأهمّيَّة لإصلاح التّعليم بشكل عامّ، فإنّ التّعليم العربيّ الإسلاميَّ في كُوتْ دِيفُوار تواجه العديد من المثيرات في بعديها الدّاخليّ والخارجيّ، تؤكّد ضرورة إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاحه، وتبرّر النّظر إلى هذا الإسهام عمليَّة مُلحَّة، وضرورة حتميَّة، **ومن أهمّ هذه المبرّرات يتحدّد فيما يلي:**

1. استمراريَّة معاناة منظومة التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ من العديد من المشكلات والصّعوبات التي تواجهها، منها تدنّي رواتب المعلّمين الشّهريَّة، وضعف مستوى أدائهم بسبب ندرة فرص التّدريب أثناء الخدمة (بامبا، 2002).

2. قلَّة مصادر تمويل التّعليم العربيّ الإسلاميّ، واعتماده على الرّسوم الدّراسيَّة المقدَّمة من الطَّلبة أو أولياء أمورهم؛ ما أدَّى إلى ضعف إعادة بناء البنية التّحتيَّة، وتوفير البيئة التّعليميَّة المناسبة للعمليَّة التّعلميَّة (الدّويش، 2004).

3. تهميش المدارس العربيَّة الإسلاميَّة، وعدم الاعتراف بشهاداتها لدى الحكومة، بسبب نوعيَّة تعليمها.

4. سدّ الفرص الوظيفيَّة الحكوميَّة أمام خريج التّعليم العربيّ الإسلاميّ، فضلا عن المشاركة في المسابقات الوطنيَّة التي تنظمها الحكومة بشكل دوريّ (Konaté, 2011).

ويضيف الباحث إلى ما سبق ذكره ما يلي:

5. ضعف الكفاءة الخارجيَّة للتّعليم العربيّ الإسلاميّ لإعداد الأجيال المسلمة من المهندسين، والأطباء، والطّبيبات، والقيادات الإسلاميَّة تربت على القيم الأخلاقيَّة النّبيلة.

6. صعوبة تواصل خريجها بمن حوله من غير المسلمين، ومتعلّمي اللّغة غير العربيَّة، فضلا عن تمكين دعوتهم إلى الإسلام على أكمل وجه.

وهذه المبرِّرات وغيرها تجعل قضية إصلاح التّعليم العربيِّ والإسلاميِّ وتطويره من حيث الفلسفة، والأهداف، والأساليب، والتّقويم، وضرورة مشاركة الوزارات المعنيَّة بالتّربية والتّعليم في هذا العمل، مع التّمسك بمبادئ التّعليم الإسلاميّ وفلسفته.

وبصفة عامَّة، يعدّ إصلاح التّعليم مطلبًا أساسيًّا في دول العالم المتقدّمة والنّامية، ولكن هناك اختلاف في الدّوافع، والأسباب، حيث تحاول المؤسسات التّعليميَّة في الدّول النّامية التّغلُّب على كثير من المشكلات التي ترتبط بالماضي، مثل: الرّسوب، والتّسرب، وقلَّة مصادر تمويل التّعليم، وزيادة فرص التّعليم، وملاءمته لسوق العمل المحليّ، في حين تتَّجه الدّول المتقدمة للتّغيير استنادًا إلى التّحدّيات المستقبليَّة التي تفرضها العولمة، مثل: احتياجات سوق العمل العالميَّة، وتوفير موارد التّعليم مدى الحياة.

لذا تزداد أهمِّيَّة إصلاح التّعليم لدى مؤسسة تعليميَّة أهليَّة غير حكوميَّة، تقوم بتربية الأجيال، والتّقليل من الأمِّيَّة في المجتمع، وفي الوقت نفسه مهمشة في دولة من دول العالم، ولا تتمتَّع بأي ميزانية من الإنفاق العامّ الذي تنفقه الدّولة على التّعليم، فضلا عن الاعتراف بشهاداتها، أو إتاحة الفرص المتكافئة لخريجيها كخلانها في المؤسسات الحكوميَّة.

وتجدر بالإشارة إلى أنّ منظَّمة اليونسكو أقرت في مؤتمر داكار 2000، الذي تعهدت بها حكومات دول العالم المشاركة في تحقيق أهداف التّعليم للجميع السّتة، ومن هذه الأهداف ضمان تلبية تحقيق التّعليم للجميع صغارًا وكبارًا، واكتسابهم المهارات الأساسيَّة كالقراءة والكتابة والحساب، والمهارات القابلة للتحويل كالتّفكير النّاقد، وحشد التّأييد، وحلّ المشكلات، ولتحقيق هذا الهدف أكّدت على الدّول المشاركة تخصيص فيما لا يقل عن 6% من الإنفاق العامّ على التّعليم (التّقرير العالميّ لرصد التّعليم للجميع، 2008).

أسس عمليَّة إصلاح التّعليم

يقوم إصلاح أي منظومة تعليميَّة أو أي مؤسسة تعليميَّة على أسس، يجب مراعاتها خلال القيام بعمليَّة الإصلاح، من أهمّها:

أوّلاً: الإصلاح الاقتصاديّ: تأتي أهمّيَّة الإصلاح الاقتصاديّ من ضرورة تحقيق تزايد مستمرّ في معدَّل النّموّ العامّ، وفي النّاتج المحليّ الإجماليّ، بما يساعد على توفير التّمويل اللازم لعمليَّة إصلاح التّعليم، وتطوير المناهج الدّراسيَّة، والتّوسع من التّقنيَّات التّعليميَّة الحديثة، وتوفير مستلزمات المعامل، والمكتبات المدرسيَّة، وتفعيل الأنشطة التّربويَّة الصّفيَّة وغير الصّفيَّة، وتوفير الأساليب المناسبة للتّدريس، وتوفير المستلزمات للتّنمية المهنيَّة المستدامة للمعلّمين، كما يساعد تحسين الأوضاع الاقتصاديّة للمؤسسة التّعليميَّة على إعادة النّظر في جداول مرتبات المعلّمين بمراحل التّعليم العامّ المختلفة، ممّا يحقّق لهم الاستقرار الماديّ والاجتماعيّ، والذي يؤدّي بدوره إلى أداء مهام بإتقان (أبو عجاج، 2004).

ثانيًا: الإصلاح الاجتماعيّ: يركّز هذا الجانب على منظومة القيم والعادات السّائدة في المجتمع، وارتباطها وتأثيرها على التّعليم، وبنظرة أفراد المجتمع السّلبيَّة لكلّ من العلم والتّعليم والتّعلُّم، تلقى بظلالها مُعوّق مسيرة منظومة التّعليم وتطويرها، ودورها في تنمية المجتمع وتقدّمه، ممّا يحتم التّأكيد على الجوانب المؤثّرة في عمليَّة الإصلاح التّعليميّ من جانب ثقافة المجتمع وعاداته التي لا تتماشى مع الدّين الحنيف.

ثالثًا: الإصلاح السّياسيّ (النّظام الحاكم): للنّظام السّياسيّ تأثيرٌ قويٌّ على ما عداه من أنظمة المجتمع، من حيث تحديد أهدافها وسياساتها، وإجراءاتها، خاصّة في دول العالم الثّالث، حيث تكون علاقة النّظام السّياسيّ بأنظمة المجتمع الأخرى في اتّجاه واحد، أي علاقة تأثير فقط بدرجة كبيرة، وينطبق هذا على أية محاولات لإصلاح منظومة التّعليم، التي لن تحقّق أي مردود ذي قيمة مجتمعيَّة ما لم يحدث إصلاح سياسيّ يتناغم هو والإصلاح التّعليميّ (عمار، 2006)، وخاصّة إذا كان النّظام المحكّم في بلد ما علمانيًا، والمؤسسة التّعليميَّة إسلاميَّة، فيجب أخذ الحذر، والتّمسك بمبادئها وفلسفتها لو أرادت مشاركة حكومة البلد في إصلاح تعليمها وتطويره.

رابعًا: الإصلاح التّربويّ: إذا كانت الأوضاع المختلفة لمنظومة التّعليم من حيث مدخلاتها وعمليّاتها ومخرجاتها تؤثّر في تبني أي جهدٍ لإصلاح التّعليم، فإنّ مستوى كفاءة التّربويين الذين يتصدون لعمليّة الإصلاح وخبرتهم، توثّر بدرجة كبيرة في توجُّهات عمليّة إصلاح التّعليم (أبو عجاج، 2004).

لذا ينبغي توحيد أفكار التّربويين الذين يقومون بعمليّة الإصلاح، بحيث يصبو كلّ منهم إلى تحقيق هدف واحد، ويعلى من همتهم بما يدفعهم إلى العمل الجادّ لتحقيق هذا المأرب، متحلين بالإخلاص لتحقيق أهداف عمليّة لإصلاح التّعليميّ.

خامسًا: تشخيص واقع منظومة التّعليم: من أهمّ الأسس الهامَّة التي يجب أن يبنى عليها أي جهد لإصلاح منظومة التّعليم، ومعرفة الواقع، والتّشخيص العلميّ الدّقيق لإيجابيَّات المنظومة وسلبياتها، ومواطن القوة والضّعف، ومكامن الخطر النّاتجة منها، وعلاقات مكوّناتها الدّاخليَّة وتفاعلاتها إلى غير ذلك من الجوانب التي يتناولها التّشخيص العلميّ لمنظومة التّعليم (أبو عجاج، 2004).

يُستنتج ممّا سبق أنّ أي مؤسسة تعليميَّة أرادت إصلاح منظوماتها التّعليميَّة مراعاة هذه الأسس، حتّى لا تكن عمليَّة الإصلاح مجرد ضياع الوقت، وتزداد أهمِّيَّة للمؤسسات التّعليميَّة الإسلاميَّة التي في دولة علمانيَّة، فعليها التّوفيق بين أهدافها وأهداف النّظام الحاكم عند القيام بعمليَّة الإصلاح التّعليميّ، كي لا يطغى الجانب المضاف على الجانب المسبق.

الدّراسات السّابقة

من خلال اطّلاع الباحث لم يتطرق إلى دراسة تتوفّر فيها على الأقل متغيّران من متغيّرات موضوع البحث الحالي، إلاّ بعض الدّراسات التي ركّزت على التّحدّيات التّي تواجه التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار مع الإشارة إلى تهميشه لدى الحكومة بسبب ضعف مخرجاته، وعدم ملاءمته لمتطلّبات الوظائف الحكوميَّة؛ فضلا عن الاعتراف بشهاداتها، ممّا يحتم على المؤسسات التّعليميَّة الإسلاميَّة توطيد أواصر العلاقة بينها والحكومة، والتّوفيق في تطبيق منهج زكيّ يجمع بين منهج التّعليم العربيّ الإسلاميّ والمنهج الرّسميّ.

لذا يمكن الاستئناس بهذه الدّراسات، وتعزيز البحث الحالي بها، فمن هذه الدّراسات ما يلي:

أجرى بناتي (Binaté, 2007) **دراسة** للتّعرُّف على تحدّيات تطوير التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار، معتمدة على المنهج التّاريخيّ والتّحليليّ، وأصلت الدّراسة النّتائج، من أهمّها: قلَّة اهتمام الحكومة بالتّعليم الإسلاميّ؛ ما أدّى إلى تهميشه لديها، وعدم الاعتراف بخريجيه، كما أبرزت الدّراسة أنّ هناك محاولات عدَّة في سبيل إصلاحه، واعتراف شهاداتها لدى الجهات المعنيَّة في البلد.

وتناولت دراسة فاديغا (Fadiga, 2008) متطلَّبات دمج المدارس العربيَّة والفرنسيَّة بمنظومة التّعليم الرّسميّ في كُوتْ دِيفُوار، واستخدم الباحث المنهج الوصفيّ المسحيّ، وتوصلت الدّراسة إلى النّتائج، من أهمّها: أنّ المدارس الإسلاميَّة لا تمتَّع بكامل حقوقها من الإنفاق العامّ في الدّولة، أو من التبرعات المقدَّمة من المنظّمات الدّوليَّة للمؤسسات التّعليميَّة، مثل: اليونسيف، واليونسكو، والإيسيسكو، والبنك الإسلاميّ؛

إضافة إلى عدم تلقي معلميها التّدريب الأوّلي الذي تنظّمه الدّولة للمعلّمين الجدد، لعدم اعتراف الحكومة بهذه المدارس رسميًّا، فضلا عن سهولة انخراط خريجيها في القطاعات الحكوميَّة.

وقام كوناتي (Konaté, 2011) **بدراسة** حول تحدّيات التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار، واستخدم المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وأبرزت الدّراسة النّتائج، من أهمّها: عدم اعتراف السّلطات الحكوميَّة الإيفوارية بشهادات التّعليم العربيّ الإسلاميّ، بسبب ضعف مخرجاته، وعدم مواءمته لمتطلّبات سوق العمل، وسدّ الفرص أمام خريجيه للتّقديم في الوظائف الحكوميّة، أو المسابقات الوطنيّة التي تنظّم بشكل دوريٍّ كلّ عام، وقلّة اهتمام المدارس العربيَّة الإسلاميَّة بإعداد معلّميها؛ فضلا عن وضع معايير محدَّدة لتأهيلهم في ممارسة مهنة التّدريس.

وهدفت دراسة فينسان (Vencent, 2012) إلى التّعرُّف على منظومة التّعليم الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار، ومستقبل التلاميذ الذين التحقوا به، وأسفرت الدّراسة عن النّتائج، من أهمّها: أنّ التّعليم الإسلاميّ يعاني من ضعف البنية التّحتيَّة، وأنّ (500.000) خمسمائة ألف طفل في التّعليم الإسلاميّ ليس لهم مستقبل؛ لضعف مخرجاته، وعدم اعتراف الحكومة به، كما أوصى بضرورة اعتراف الحكومة بهذا النّوع من التّعليم، وأن تسعى وزارة التّربية الوطنيَّة إلى إصلاحه، وتحسين نوعيَّته.

تعقيب على الدّراسات السّابقة

ركّزت جميع الدّراسات السّابقة على ضرورة إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ وتحسين نوعيّته في كُوتْ دِيفُوار، ولا يأتي ذلك الإصلاح إلاّ بوجود بصمة من حكومة البلد، من حيث الاعتراف بالتّعليم الإسلاميّ النّظاميّ من جهة، ثمّ دعمه ماديًّا وبشريًّا من جهة أخرى، مع ضرورة تطبيق المناهج الدّراسيَّة المطَبَّقة في المدارس الحكوميَّة؛ لتتلاءم مخرجات التّعليم الإسلاميّ مع تلك المدارس.

وهناك شبه اتّفاق بين نتائج الدّراسات السّابقة، وما يسعى إليه البحث الحالي في ضرورة مشاركة الجهات الرّسميَّة المعنيَّة بالتّربية والتّعليم لإصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كوت ديفوار، والاعتراف بشهاداته، مع الأخذ بعين الاعتبار تنمية المهارات الحياتيَّة اللازمة لدى الطّلبة.

وساعدت الدّراسات السّابقة البحث الحالي للتّعرُّف على معوّقات إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ، وعدم الاعتراف به، كما دعمت الدّراسات السّابقة البحث الحالي في بلورة بعض الرّؤى المتعلّقة بالبحث، سواء في اختيار الموضوع، وتحديد مشكلته وصياغتها، إضافة إلى استعراض البنية المعرفيَّة في الإطار النّظريّ المتعلّق بمحور المجالات التي يمكن أن تسهم فيها الحكومة ممثّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة لإصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار.

البنية التّحليليَّة

المحور الأوّل: واقع إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميِّ النّظاميّ في كُوتْ دِيفُوار

من خلال ما تمّ سرده في مشكلة البحث، وما توصلت إليه نتائج الدّراسات السّابقة، وخبرة الباحث، ومعايشته واقع التّعليم العربيّ الإسلاميّ فتره عمله فيه، يتّضح أنّ واقع التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كوت

يفوار منذ تأسيسه إلى السّنوات الأخيرة كان معتمدًا إلى حدٍّ كبير على مؤسساته وحدها مع أدوار هامشية وضعيفة للمؤسسات المجتمعيَّة الأخرى بما فيها الجمعيات الأهليَّة، والأسرة، ورجال الأعمال، والقطاع الحكوميّ أكثر من غيره من تلك المجتمعات المجتمعيّة، وقد انعكس هذا الواقع على المنتج التّعليميّ في العصر الحالي من حيث المستوى والنّوع، ممّا كان له بدوره أثرٌ غير جيّد على وضع التّعليم العربيّ الإسلاميّ في المجتمع الإيفواري، وعلى درجة تقدّمه في مضمار التّنمية الشّاملة، والتّنافس في سوق العمل المحليّ، وتهميشه لدى الجهات الرّسميَّة المشرفة على التّربية والتّعليم في الدّولة، فضلا عن إسهامها في تطويره، وتحسين نوعيَّته.

وبالعكس تمامًا، فإنّ التّعليم الحكوميّ في كُوتْ دِيفوار يحظى باهتمام واسع من قبل الدّولة سواء فيما يتعلَّق بإصلاحه، وتحسين مخرجاته، أو تمويله، وهذا واضح وجليّ فيما ترصده الدّولة من ميزانية سنويّة للتّعليم الحكوميّ، والنّموّ المستمرّ لأعداد الطّلبة في كافَّة المستويات التّعليميَّة.

كما تسعى الحكومة ممثّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة نحو الالتزام في توفير الخدمات التّعليميَّة لجميع راغبيها في كافَّة المناطق والقرى، وذلك من خلال تخصيص الميزانيات السّنويَّة التي تفي بتوفير هذه الخدمات؛ إيمانًا منها بأنّ تعليم أفراد المجتمع الإيفواري من أهمّ مهام الدّولة وواجبها.

وتأكيدًا على ما سبق، فإنّ حكومة كوت ديفوار حدّدت ميزانياتها للعام 2015، وكانت ميزانية مخصَّصة للتّربية الوطنيّة **13.5** مليار فرانك سيفا (13,5 Milliards fcfa)، و**9.5** مليار فرانك سيفا (9,5 Milliards fcfa) لبناء ثلاث جامعات، وتخصيص ميزانية **20%** للتّعليم والتّدريب، تأكيدًا لميزانية الوزراء للأهداف المرجو تحقيقها للتّعليم للجميع **100%** قبل حلول 2020 (http://news.abidjan.net/h/518006.html).

وهذا يعني أنّ القطاع الحكوميّ في كوت ديفوار ممثّلة بوزراة التّربية الوطنيّة والتّعليم التّقني تتحمل العبء الأكبر في إصلاح التّعليم الرّسميّ إلى أعلى مستوى، وتمويله من خلال توفير الخدمات التّعليميَّة لجميع الأفراد ذكورًا وإناثًا في جميع المراحل التّعليميَّة من التّعليم العامّ والجامعيّ بالإضافة إلى التّعليم والتّدريب المهنيّ والتّقنيّ.

وجديرٌ بالذّكر أنّ التّعليم العربيّ الإسلاميّ ليس له الحظ الأفر، والنّصيب الزّهيد من هذا الإصلاح، أو هذه الميزانية المخصّصة للتّربية الوطنيَّة، مع أنّه يعتبر من المؤسسات التي تضمّ الشّريحة الكبيرة من أفراد المجتمع ذكورًا وإناثًا، وتقوم بتربية الأجيال، وتسهم في بناء الشّخصيَّة المتزنة السّوية، كباقي المؤسسات التّعليميَّة النّظاميَّة الأخرى؛ إلاّ في السّنوات القريبة جدًا، وُجدت لاتّحاد المدارس الإسلاميَّة والنّموذجيَّة في كُوتْ دِيفُوار جهودٌ جبارة تجاه الحكومة في إصلاح بعض المدارس الإسلاميّة وتحسين مخرجاتها، من خلال إسهامات وزارة التّربية الوطنيّة للاعتراف ببرامجها، وإدراجها في قائمة المدارس الرّسميَّة في الدّولة.

من هنا، فإنّ الوضع الحالي يحتم على مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ أن تقوم بالإصلاح المتمركز على القطاع الحكوميِ مع التّمسك بمبادئها الإسلاميّة، ويشير الإصلاح المتمركز على وزارة التّربية الوطنيَّة بالنّسبة للمؤسسات الأهليّة المهمشة لدى حكومة البلد أحد المداخل لتحسين المؤسسة التّعليميَّة الإسلاميَّة

وجودها في دولة غير إسلاميَّة، من حيث اقتراح لها بعض المواد التي تكسب الطّلبة المهارات الحياتيَّة اللازمة كالتَّفكير النّاقد، وحلّ المشكلات، وإدارة الذّات، وصناع القرار، وتحمُّل المسؤوليَّة، والتّواصل الإيجابيّ مع الآخرين، ومهارة التّحدث والكتابة باللّغة الرسميَّة للبلد، إضافة إلى الدّعم الماديّ المقدّم لتلك المؤسسات، وإتاحة فرص التّنمية المهنيَّة المستدامة لمعلميها على أساليب التّدريس وطرائقها، والأهمّ من كلّ ذلك الاعتراف بها كمؤسسة رسميَّة، ولخريجيها فرصة التّقديم للمسابقات الوطنيَّة التي تُنظَّم بشكل دوريّ، أو الانخراط في الوظائف الحكوميَّة المتاحة أمامه، كما له البدائل لمواصلة تعليمه العالي العربيّ، أو التحاق بالجامعات الوطنيَّة.

المحور الثّاني: المجالات التي يمكن أن يسهم فيها القطاعُ الحكوميُّ لإصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ النّظاميِّ في كُوتْ دِيفُوار

تتنوَّع السّياسات التّعليميَّة في دول العالم بخصوص الطّابع العامّ للتّعليم الوطنيّ، مثل: فرنسا، أو أمريكا تأخذ بالطّابع العلمانيّ للتّعليم الحكوميّ أو الرّسميّ، وتمنع تدريس الدّيانات في برامجه، وقد تُقدّم إعانات رمزيَّة، أو ذات قيمة للمدارس الدّينيَّة الأهليَّة أو الخاصَّة.

وقد وُجِدت بعض حكومات دينيَّة كحكومة طالبان في أفغانستان، خاصمت العلمانية في تعليمها الحديث، ورجعت إلى كتب السّلف وموادهم، بل وقلَّدت طرائقهم القديمة في حلقات التّعليم في المساجد، والجلوس على الحصير بالأرض، وقراءة الكتاب على الشّيخ، والإجازة منه.

وبين الاتّجاهين توجد حكومات دينيَّة كما في المملكة العربية السّعوديَّة، تعطي في برامج تعليمها العامّ مكانة كبيرة متميّزة للعلوم الدّينيَّة دون إهمالٍ لبقية العلوم الأخرى.

وتوجد حكومات ليبرالية في تونس ومصر وغيرهما، تُدرس فيها العلوم الدّينيَّة بقدر معقول، أو متوازن في خطَّة الدّراسة العامَّة بما لا يخل بمواد المنهج التّعليميّ الشّامل أو المتكامل، وهذا ما يأخذ به التّوجُّه العقلانيّ المعتدل في التّعليم، وهناك تجارب ناجحة كثيرة في هذا المجال (قمبر،2004).

وإذا نظرنا إلى مبادئ التّعليم الحكوميِّ في كُوت ديفُوار فهي أقرب ما يوازي فلسفة السّياسة التّعليميَّة في فرنسا، من حيث علمانية الدّولة دون انتماء إلى ديانات معيَّنة. فضلا عن تعليمها في مؤسساتها، ممّا يختلف تمامًا عن فلسفة التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ، فقد أسَّس على تعليم العلوم الشّرعيَّة واللّغة العربيَّة، وانبثقت فلسفته من فلسفة التّربية الإسلاميَّة، وهذا لا يمنع كونا مؤسسة من إحدى مؤسسات تعليميَّة تعنى بتربية المواطن الصّالح، وتسعى إلى الاستقرار الأمنيّ في المجتمع، أنْ يسهم القطاع الحكوميُّ ممثّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة في إصلاح نوعيَّة تعليمها، والحصول على بعض حقوقها كخلانها من المدارس الدّينيَّة الأخرى كالمسيحية.

لذا نحاول سرد في الأسطر القادمة بعض المجالات التي يمكن أن يسهم فيها القطاع الحكوميّ لإصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كوت ديفوار دون المساس بمبادئها الإسلاميَّة، إذا كان ذلك تحت دراسة عميقة

وحصيفة من ذوي التّخصُّص والخبراء في مجال المناهج الدّراسيَّة والسّياسات التّربويَّة، ومن هذه الإسهامات ما يلي:

1. اعتراف الدّولة بالمؤسسات التّعليميَّة الإسلاميَّة الأهليَّة

إنّ من أهمّ ما يمكن للمؤسسات التّعليميَّة الأهليَّة في دولة من دول العالم السّعي إلى اعتراف حكومة دولتها بمؤسساتها، لتتمكّن من معرفة ما عليها وما لها، وتتمتَّع بكافَّة حقوقها التي تُخصّصها الدّولة سنويًّا من الإنفاق العامّ على التّربية والتّعليم، ولا فرق في ذلك أن تكون الدّولة علمانيَّة أو إسلاميَّة، لأنّ من واجبات الدّولة تشجيع التّعليم الأهليّ في كافَّة مراحله وأنماطه، دينيًّا كان أو علمانيًّا، وأن يخضع تحت إشراف الجهات التّعليميَّة المختصَّة فنيًّا وإداريًّا، مع توضيح له الشّروط التي يجب توافرها، والواجبات التي يلتزمها لينداج تحت قائمة المؤسسات الأهليَّة المعترفة بها لدى الجهة المعنيَّة، دون الضّغط على هذا النّوع من التّعليم ترك مبادئه وفلسفته.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ هناك (325) مدرسة عربيَّة إسلاميَّة تمّ الاعتراف بها رسميًّا في الدّولة عام 2015 (Cissé, 2015)، وذلك يعدّ خطوة إيجابيَّة من وزارة التّربية الوطنيَّة نحو إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ النّظاميّ في كُوت دِيفُوار.

2. الدّعم الماليّ

إنّ تحسين الكفاءة الدّاخليَّة والخارجيَّة للتّعليم، يستلزم ضرورة زيادة المخصَّصات الماليَّة للتّعليم، وتعدّد مصادر تمويله، وخاصّة التّعليم الأهليّ الذي يعاني من قلَّة مصادر التّمويل، وهذا يتطلّب زيادة اهتمام الدّولة بتوفير الدّعم الماليّ للمؤسسات التّعليميَّة الإسلاميَّة الأهليَّة (الحوت، 2004)، ممّا يؤدّي بالمؤسسة إلى التّغلُّب على بعض العقبات التّمويليَّة التي تواجهها نتيجة عجز الميزانيات عن الوفاء بمتطلّبات العمليَّة التّعليميَّة، سواء ما يتعلّق بأجور المعلّمين والعاملين، أو نفقات المؤسسة الإسلاميَّة الأهليَّة بكاملها، ويجدر بالتّنويه أنّ الميزانيات التي تخصّصها الدّولة للتّربية الوطنيّة تشتمل التّعليم الرّسميّ والأهلي، وإن كان للتّعليم الرّسميّ فيها النّصيب الأكبر.

3. إعادة بناء البنية التّحتيَّة

تعاني أغلب مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ من ضعف البنية التّحتيَّة، ومشكلة البيئة التّعليميَّة المناسبة، والتّجهيزات اللازمة لها، والمرافق الصّحيّة، ولحاجة التّعليم العربيّ الإسلاميّ إلى الإصلاح، والتّحديث، والتّطوير، ليواكب التّغيُّرات التي تشهدها المجتمعات، والنّظم التّعليميَّة.

ولهذا تسعى معظم المؤسسات الأهليَّة إلى مشاركة الحكومات والسّلطات المحليَّة والمنظَّمات الخيريَّة والأهليَّة في الدّول الأوربية، والولايات المتحدة من أجل إعادة بناء البنية التّحتيَّة، وتوفير المناخ المناسب للعمليَّة التّعليميَّة (العتيبي، 2004).

ويمكن أن تستفيد مؤسسات التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ في كُوت دِيفُوار من هذه التّجربة، ومشاركة الجهات الرّسميَّة المعنيَّة في إصلاح نوعيَّة تعليمها، وتقديم الخدمات، والمستلزمات التّعليميَّة لها.

4. التّبرعات العينيَّة والنّقديَّة

وهي ما تقدّم الحكومات لمؤسسات التّعليم الأهليّ من تبرعات عينيَّة أو نقديَّة، مثل: الأجهزة والمعدات، ويتمّ ذلك من خلال:

- الإسهامات النّقديَّة المباشرة للمدارس من خلال طلبات معيّنة تقدّمها المدارس الأهليَّة إلى الحكومة، تُحدّد فيها أنشطتها، وما يتطلّب ذلك من نفقات نقديَّة.
- تبرع الحكومة بالأجهزة والمعدَّات اللازمة للعمليَّة التّعليميَّة للمؤسسات التّعليميَّة الأهليَّة، لكن يجب التّنبه إلى مدى حداثة هذه الأجهزة من تقديم التّدريب والدّعم التّقنيّ المستمرّ حتى تحقّق الأهداف المطلوبة منها (Moursund, 2002).

5. المستلزمات والمواد الدّراسيَّة اللازمة

وهي ما تقدّم الدّولة للمؤسسات الأهليَّة من معلومات مساندة للمنهج الدّراسيّ تعين المعلّمين على إيصال المعلومات، وتحقيق الأهداف المرجوة من العمليَّة التّعليميَّة، مثل: توفير بعض المواد، والكتب حول الجغرافيا، أو الفنون، أو العلوم، أو غيرها من المواد المساندة، وقد تكون على شكل برامج، أو كتب، أو ملصقات، أو نماذج نشاط، أو كتب للواجبات، أو برامج حاسوبية، يتمّ تزويد المدارس بهذه المستلزمات من المعنيين مباشرة، أو من خلال الاطّلاع عليها في موقع الجهات المعنيَّة بالتّربية والتّعليم في البلاد.

وهذه المستلزمات تستخدم لتحقيق أهداف المادَّة العلميَّة، ووسيلة لمساعدة المعلّمين في توجيه الطّلبة إلى اكتساب المعلومات والخبرات (Shaul, 2000)، وغالبًا ما تكون هذه المستلزمات في المواد الدّراسيَّة التي تفرضها الحكومة على المؤسسات الأهليَّة إدراجها في مناهجها الدّراسيَّة؛ لتتلاءم مخرجاتها بالمنهج الحكوميِّ.

6. الجوائز التّحفيزيَّة للطّلبة

وهي الجوائز التي تقدّمها الدّولة في الأنشطة والمسابقات الوطنيَّة الخاصّة للطّلبة في المؤسسات النّظاميَّة، وتتضمّن هذه الجوائز الهدايا والأجهزة المجانيَّة، والرّحلات الطّلابيّة وغيرها، وهي مدخل من المداخل التي تهدف إلى تحسين معايير التّحصيل، وتحفيز الطّلبة على القراءة والبحث؛ ممّا يساعدهم على الابتكار، والإبداع، وإدارة الذّات، وقد تمتدّ الجوائز التّشجيعيّة لتشمل مديري المدارس والمسؤولين في سبيل تحقيق الإنجازات المطلوبة داخل المدارس الأهليَّة (العتيبي، 2004).

7. النّموّ المهنيّ المستدام للمعلّمين

يعدّ النّموّ المهنيّ المستدام من أهمّ القضايا في موضوع إسهام القطاع الحكوميِّ في إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ في كُوتْ دِيفُوار، حيث إنّ التّدريب أثناء الخدمة الذي يُوجِّه المعلّمين إلى أساليب التّدريس الحديثة، واستخدام الوسائل التّعليميَّة التي تحقّق أهداف المنهج الدّراسيّ، مثل: استخدامات الحاسب الآلي في تعليم الرّياضيات أو العلوم، وغيرها، أو استخدامات برامج معيَّنة تساعد المعلّمين على مهامهم المنوط بهم (سيسي، 2014).

وممّا يجدر بالتّوضيح أنّ التّأهيلَ والنّموَّ المهنيَّ المستدام للمعلّمين في مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ شبه معدوم، ولا يمكن تحقيق أهداف المنهج الدّراسيّ بدون معلّم مؤهّل للقيام بمهنة التّدريس.
لذا يعدّ إسهام القطاع الحكوميّ من الاستثمار الذي يؤدّي إلى إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ، وجودة مستوى أداء المعلّم، من خلال برامج النّموّ المهنيّ المستدام التي تنظّمها الجهات المعنيَّة بالتّدريب في وزارة التّربية الوطنيّة للمعلّمين في التّعليم العامّ الرّسمي والأهليّ في الدّولة.

8. التّدريب المهنيّ والتّقنيّ للطّلبة

إنّ التّدريب المهنيّ والتّقنيّ الموجه للطّلبة يتخذ عدّة صيغ، أبرزها ما تتيحه الدّولة من فرص التّدريب في بيئة العمل الحقيقيَّة، والتّعرُّف على التّحدّيات التي تواجه الطّلبة، وعلى تحديد مستقبلهم المهنيّ، مع تزويدهم بالخبرات، والمعارف، والمهارات اللازمة للحياة.
ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال برامج من المدرسة إلى العمل (De L'école au Travail) والذي يعدّ الطّلبة للمهن مستقبلا، وتحرص معظم الدّول على دعم هذه البرامج، لضمان توفير المهارات الأساسيَّة لطلبة التّعليم العامّ على اعتبار أنّ هؤلاء الطّلبة هم موظفو المستقبل، وهذا يؤدّي بدوره بالمؤسسة الأهليَّة إلى ضرورة تطبيق المناهج الدّراسيَّة المطَبَّقَة في المدارس الحكوميَّة، والتي تختلف مناهجها الدّراسيَّة عن المناهج الحكوميّة؛ ممّا يساعد خريجها على اكتساب المهارات الحياتيَّة من خلال التّدريب المهنيّ والتّقنيّ، كما تتيح لهم فرصة المنافسة الوظيفيّة الحكوميّة كزملائهم الخريجين من المدارس الحكوميّة.

المحور الثّالث: معوّقات إسهام القطاع الحكوميِّ في إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ النّظاميِّ في كُوتْ دِيفُوار

يعدّ إسهام وزارة التّربية الوطنيَّة في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار تجربة حديثة نسبيًّا، ويتّضح ذلك من خلال ما يقوم به اتّحاد المدارس الإسلاميّة والنّموذجيَّة، وبعض مسؤولي مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ المهتمّين بمستقبل خريجها، وحياة أفضل لهم من جهود تجاه الحكومة ممثّلة بوزارة التّربية الوطنيَّة في إصلاح المدارس الإسلاميَّة من خلال الاعتراف بها، وتحسين مخرجاتها وجودتها، وليكن لخريجها دورٌ بارزٌ في المجالات الاقتصاديَّة والسّياسيَّة والتّربويّة والتّنمويَّة في المجتمع، إضافة إلى تمتّع هذه المدارس بكافَّة حقوقها من ميزانيات الدّولة المخصّصة للتّربية والتّعليم.
ولم تظهر هذه الجهود إلاّ في السّنوات القليلة الماضية منذ تأسيس أولى هذه المدارس في الخمسينيّات من القرن التّاسع عشر إلى وقتنا الحاضر، ولم يتبلور هذا الإسهام بشكل واضح وفعّال، لوجود الكثير من مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ التي ترفض الانضمام إلى قائمة اتّحاد المدارس الإسلاميَّة والنّموذجيَّة؛ لأسباب ذات أبعاد وجوانب متعدّدة، ووجهات نظر مختلفة، بعض هذه الجوانب تعود إلى المدارس الإسلاميّة نفسها، وطبيعة عملها وأهدافها، وبعضها يعود إلى حكومة البلد، ونوجز هذه المعوّقات فيما يلي:

1. حداثة تجربة إدماج المدارس الإسلاميَّة في قائمة المدارس المعترفة بها لدى الجهة الرّسميَّة المعنيَّة في كُوتْ دِيفُوار.

2. اعتماد التّعليم العربيّ الإسلاميّ على إنفاق بعض المحسنين، والتّبرعات من المؤسسات الخيريّة في بعض الدّول العربيّة.

3. ضعف الاتّصال بين مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ والجهات الرّسميَّة المعنيَّة بالتّربية والتّعليم، وغياب آلية الاتّصال بينهما؛ ممّا أدّى إلى تهميش مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ، وعدم الاعتراف بها.

4. غياب التّشجيع الحكوميّ لإقامة التّعاون بينها وبين المؤسسات التّعليميَّة الإسلاميَّة النّظامية الخاصَّة، وعدم المبالاة بتعميم التّعليم لجميع أفراد المجتمع المسلم، وتنمية الأطفال الذين التحقوا بهذه المؤسسات، على الرّغم منْ تأكيد تعميم التّعليم النّوعيّ للجميع، من مؤتمر جومتين العالميّ في شهر مارس عام 1990 بشأنّ التّعليم للجميع، الذي نصّ على أنّ " لكلّ شخص الحق في التّعليم " وأقرّ النّكسات التي عانتها النّظم التّعليميّة في الكثير من البلدان النّامية، ومرورًا بمؤتمر داكار عام 2000 إلى مؤتمر كوريا الجنوبية 2015، تسعى منظَّمة اليونسكو إلى تحقيق التّعليم للجميع دون النّظر إلى عرقيته، أو دينه، أو اعتقاده، وألقيت هذه المهمَّة والمسؤوليَّة على عاتق جميع الدّول.

5. عدم إحساس العديد من مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ بوجود حاجة حقيقيَّة لإقامة التّعاون مع الجهات المعنيَّة، أو إشراكها في إصلاح منظومتها التّعليميَّة وتطويرها.

6. إيمان بعض مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ باندثار أهداف تأسيسها (تعليم العلوم الشّرعيَّة، واللّغة العربيّة) وخطورتها بسبب إدراجها في قائمة المدارس الرّسميَّة في البلد، إضافة إلى فرض عليها بتطبيق المناهج الدّراسيَّة الحكوميَّة بالكامل.

7. عدم وجود جهاز إداريّ مموّل بالمعنى الكَلم من الدّولة لتوعية المدارس العربيَّة الإسلاميَّة بأهمِّيَّة الأمر، وأنّ الأمر تتّسع آفاقه إلى مستقبل الأطفال الذين التحقوا بهذه المؤسسات، وضمان لهم حياة أفضل.

8. تجاهل الأدوار التي يمكن أن تؤدّيها مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ في تطوير مخرجاتها، وتخريج الكوادر المؤهَّلة في المجالات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتّربويَّة وغيرها.

9. عدم الاهتمام بنتائج الدّراسات التي أجريت حول مشكلات التّعليم العربيّ الإسلاميّ سواء على مستوى مؤسساته، أو على مستوى الدّولة.

10. تشَتُّت أهداف المنظَّمات والجمعيات الإسلاميَّة في كُوتْ دِيفُوار، وعدم انضمام معظمها إلى اتّحاد المدارس الإسلامية والنّموذجيَّة الذي يسعى ليلاً ونهارًا تجاه الحكومة لدمج المدارس الإسلاميَّة في النّظام الرّسميّ الحكوميّ، والعمل معًا لإصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ وجودته.

المحور الرّابع: مقترحات لتعزيز إسهام القطاع الحكوميّ في إصلاح التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ النّظاميِّ في كُوتْ دِيفُوار

بناء على ما تمّ عرضه في واقع إسهام القطاع الحكوميّ لإصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوت دِيفُوار، والمجالات التي يمكن أن يسهم فيها لإصلاحه وتحسين نوعيّته، ومعوّقات ذلك الإسهام الحكوميّ؛ ولنجاح

عمليَّة إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ وضمان جودته من خلال هذه الإسهامات، وإدراجه في منظومة التّعليم الرّسميّ في الدّولة، فإنّ الباحث يقترح ما يلي:

1. إدراج التّعليم العربيّ الإسلاميّ في منظومة التّعليم الرّسميّ ينبغي أن ينطلق من متّخذي القرار على مستوى الدّولة.

2. جودة مخرجات العمليَّة التّعليميَّة في التّعليم العربيّ الإسلاميّ هي الهدف الأسمى؛ وذلك يتطلّب إسهام وزارة التّربية الوطنيَّة، وتفعيل دورها في تطوير هذا النّوع من التّعليم في الدّولة.

3. دعم التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ ليس حكرًا على مؤسساته، وليس مقصورًا على التّبرعات المجمعة من الدّول العربيَّة، أو من بعض المحسنين، وإنّما يجب توظيف دور الحكومة ممثِلة بوزارة التّربية الوطنيَّة، وحشد جميع طاقاتها، ومسؤوليَّاتها تجاه الأطفال المواطنين الملتحقين في التّعليم العربيِّ الإسلاميِّ لإصلاحه.

4. ضرورة تطوير مخرجات التّعليم العربيّ الإسلاميّ بما يتوافق مع متطلَّبات المجتمع وتطلُّعاته، وحاجات سوق العمل المحليّ.

5. إصدار القرارات الحكوميَّة التي تفرض على مسؤولي المدارس العربيَّة الإسلاميَّة ومديريها الاتّصال بالجهات الرّسميّة المعنيَّة بالتّربية والتّعليم في الدّولة، من أجل الحصول على استعداداتها، وإسهاماتها، ودعمها للأنشطة التّعليميَّة الإسلاميَّة الخاصَّة.

6. وضع الحكومة الأدلة الإجرائيَّة لمديري المدارس الإسلاميَّة كيفية الاتّصال بالجهات المعنيَّة بالتّربية والتّعليم لطلب الدّعم، وما المجالات التي يمكن أن تسهم فيها الدّولة لإصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كُوتْ دِيفُوار.

7. تفويض الصّلاحيات الرّسميَّة لمنظَّمات المدارس الإسلاميَّة التّواصل الدّائم بوزارة التّربية الوطنيَّة في شؤون مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ.

8. توعية مديري مؤسسات التّعليم العربيّ الإسلاميّ، وأولياء أمور الطّلبة بأهمِّيَّة إسهام القطاع الحكوميِّ في إصلاح التّعليم العربيّ الإسلاميّ، وإدراجه في منظومة التّعليم الرّسميّ عن عدمه.

9. تطبيق المناهج الدّراسيَّة الحكوميَّة في التّعليم العربيّ الإسلاميّ، دون ضغط عليه التَّخلي عن فلسفته ومبادئه الإسلاميّة.

10. تحديد الاحتياجات الفعليّة لنوعيَّة التّعليم التي تسعى الدّولة إلى تحقيقها في التّعليم العربيّ الإسلاميّ، وأن يكون ذلك وفق أسس علميَّة حصيفة، وخطَّة تنفيذيَّة.

11. سعي اتّحاد المدارس الإسلاميَّة والنّموذجيَّة إلى توحيد مناهج العلوم الشّرعيَّة، وعلوم اللّغة العربيَّة، إضافة إلى مناهج المدارس الحكوميَّة المقترحة من الدّولة، وأن يكون بمشاركة الخبراء وذوي التّخصّص في المناهج الدّراسيّة، والسّياسات التّربويَّة.

12. العمل الجماعيّ لمنظَّمات المدارس الإسلاميَّة، والجمعيات الإسلاميَّة، وتوحيد أهدافها في السّعي نحو تطوير التّعليم العربيّ الإسلاميّ وإصلاحه بما يتوافق مع الفكر التّربويِّ الإسلاميِّ.

التّوصيات بإجراء مزيد من بحوث أخرى

يعدّ هذا البحث من البحوث التي تعزِّز دور اتّحاد المدارس الإسلاميَّة والنموذجيَّة في إدراج التّعليم العربيّ الإسلاميّ في منظومة التّعليم الرّسميّ في كُوتْ ديفُوار؛ ممّا يؤدّي بدوره إلى تجديد منظومته بما يتوافق مع متغيّرات العصر ومتطلَّباته، دون الإخلال بمبادئه الإسلاميّة، بناء على ذلك، فإنّ الباحث يوصي الباحثين التّربويين المهتمّين بقضايا التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كوت ديفوار إجراء البحوث التّالية، إما أن يكون مشروع بحث تخرج، أو استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير:

1. دراسة عن تأثير تطبيق المنهج الحكوميّ في المدارس الإسلاميَّة على مناهج العلوم الشّرعيَّة وعلوم اللّغة العربيَّة في كُوت دِيفُوار (دراسة وصفيّة مسحيّة).
2. دراسة مقارنة بين المنهج الحكوميّ ومناهج التّعليم العربيّ الإسلاميّ في كوت ديفوار.
3. اقتراح منهجٍ دراسيٍّ تكامليٍّ في العلوم الشّرعيَّة أو علوم اللّغة العربيَّة تجاه تطبيق منهج التّعليم الحكوميِّ.

مراجع البحث

1. ابن منظور، جمال الدّين. ط3 .(2004). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر للطباعة والتّوزيع.
2. أبو عجاج، نجلاء. (8-10 ديسمبر2004). **خطوات نحو إصلاح التّعليم في مصر**. ورقة مقدّمة في مؤتمر إصلاح التّعليم في مصر، منتدى الإصلاح العربيّ. مصر: مكتبة الإسكندرية.
3. بامبا، يوسف. (2002). **مشكلات التّعليم الإسلاميّ في كوت ديفوار: دراسة تحليليَّة تقويميَّة**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلِّيَّة التربية، جامعة أفريقيا العالمية.
4. بدران، إبراهيم. (2005). **تطوير التّعليم العالي في مصر وتحدّيات المستقبل**. قراءات ودراسات. القاهرة: مكتبة الشّروق الدّوليَّة.
5. التّقرير العالميّ لرصد التّعليم للجميع. (2008). **التّعليم للجميع بحلول عام 2015، هل سنحقّق هذا الهدف؟** منظّمة الأمم المتحدة للتّربية والعلم والثّقافة: فرنسا.
6. الحارثي، إبراهيم أحمد. (2003). **نحو إصلاح المدرسة في القرن الحادي والعشرين**. الرّياض: مكتبة الشّقري.

حافظ، محمود محمد. (2012). **مؤشِّرات جودة التّعليم في ضوء المعايير التّعليميَّة**. دسوق: العلم والإيمان للنّشر والتّوزيع.

7. الحر، عبد العزيز. (2001). **مدرسة المستقبل.** الدّوحة: مكتب التّربية العربيّ لدول الخليج، مطابع الدّوحة المحدودة.
8. الحوت، محمد صبري. . (2-3 أكتوبر، 2004). **المدرسة الفعّالة: طموحات التّطوير وتحديات الجودة.** المؤتمر العلميّ السّنوي لكلية التّربية بالمنصورة بالتّعاون مع مركز الدّراسات المعرفية، القاهرة.
9. الدّويش، محمد عبد الله. (2004). التّعليم العربي الإسلاميّ في أفريقيا.. مشكلاته وآفاقه. **مجلة قراءات إفريقية**. العدد (1)، ص 45-54.
10. الشّخيبي، علي السّيد. (2-3 أكتوبر، 2004). **المشاركة المجتمعية في التّعليم – الطّموح والتّحديات**. المؤتمر العلميّ السّنوي لكلية التّربية بالمنصورة بالتّعاون مع مركز الدّراسات المعرفية، القاهرة.
11. الشّرعي، بلقيس غالب. (17-19 أبريل 2007). **دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي دراسة تحليليّة**. ورقة مقدّمة في ؤتمر الإصلاح المدرسيّ، تحدّيات وطموحات. كلّيَّة التّربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

12. العتبي، فهد عباس. (2004). **إسهام القطاع الخاصّ في تمويل التّعليم العامّ بالمملكة العربيَّة السّعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التّربية، جامعة الملك سعود.

13. عمار، حامد. (1998). **نحو تجديد تربويّ ثقافيّ**. القاهرة: مكتبة الدّار العربية للكتاب.

14. عمار، حامد. (2006). **الإصلاح المجتمعيّ، إضاءات ثقافية واقتضاءات تربويّة**. القاهرة: مكتبة الدّار العربية للكتاب.

15. قمبر، محمود. (2-3 أكتوبر، 2004). **الإصلاح التّربوي في مصر ضرورته – فعالياته – معوقاته**. المؤتمر العلميّ السّنوي لكلية التّربية بالمنصورة بالتّعاون مع مركز الدّراسات المعرفية، القاهرة.

16. مجمع اللّغة العربية. (2003). **المعجم الوجيز**. مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

17. المركز العربيّ للبحوث التّربويّة لدول الخليج. (2012). **اقتصاديَّات التّعليم**. الكويت: مكتبة الكويت الوطنيَّة.

18. مصطفى، إبراهيم؛ الزّيات، أحمد حسن؛ عبد القادر، حامد؛ النّجار، محمد على. (1972). **المعجم الوسيط**. استنبول: المكتبة الإسلامية.

19. الموقع الرّسميّ لكوت ديفوار. (http://news.abidjan.net/h/518006.html). تحرير في: 31 / 5 / 2015.

20. Binate, I. (2007). **L'éduction islamique au Defi de l'Evolution**. Paru dans débats Courrier d'Afrique de l'ouest, n° 46-47 juillet-août, p51-56.

21. Cissé, A. (2015). CÔte d'Ivoire: Système éducatif conventionnel - 209 écoles islamiques intégrées. Patriote. consulté le 06 octobre 2015. URL: (http://fr.allafrica.com/stories/201508032427.html).

22. Danish, S; Fazio, R; Nellen, V; Owens, S. (2002). **Teaching Life Skills Through Sport: Community-Based life Skills Programs to Enhance Adolescents Development**. In J. v. Raalte and B. Brewer (Eds), Exploring Sport and Exercise Psychology, (2nd ed, pp. 205 -225). Washington, DC: Apa books.

23. Fadiga, K. (2008). **Le École Coranique Franco-arabes, un modèle d'intégration et d'équilibre**. Abdjan: Cifec-Internationl, Cabinet d'Ingénierie de la Formation, d'Etudes et Conseil. Consulté le 30 \ 05 \ 2015. URL: (http://www.oeeci.com/arabe/projach.php).

24. Konaté, B. (2011). Defis de L'education islamique arabe en Cote d'Ivoire. Consulté le 25 \ 05 \ 2015. URL: (http://www.islam4africa.net/fr_new/).

25. Moursund, D. (2002). Obtaining Resources for Technology in Education Funds. Consulté le 01\06\2015. URL: (www.uoregon.edu).

26. Shaul, M. (2000). Public Education: Commercial Activities in Schools. Report to Congressional Requesters. Washington, D.C. United States General Accounting Office.

27. Vincent, Dacoury. (2012). Ecoles d'enseignement Islamique: plus de 500.000 enfants sans avenir. Consulté le 02\06\2015. URL: (http://news.abidjan.net/h/421805.html).

المصطلح في الثقافة العربية، مفهومه وآليات تطوره

د.حنان بومالي
المركز الجامعي لميلة. الجزائر

الملخص:

إن وضوح المصطلحات المستعملة في العلوم شرط أساسي للتقدم ومواكبة العصر؛ لأن الخلط والفوضى وضبابية الفهم يؤدون إلى التدهور والجمود، وانطلاقا من هذه المسلمات حاولت الوقوف في هذه الدراسة على مفاهيم المصطلح وآليات تطوره، بهدف إغناء الرؤية المصطلحية وتعميق التصور حول حقيقة وطبيعة مكوناته ومقتضياته ودلالاته وأبعاده، وكذلك نتبين أهمية العناية بالمسألة المصطلحية بهدف إغناء المعجم المصطلحي وتجاوز إشكالات الفقر المصطلحي في الثقافة العربية.

Summary:

The clarity of the terminology used in science is a prerequisite for progress, and keeping pace with the times, because the confusion and chaos and blurry understanding performing to deterioration and stagnation, the Moslems tried to stand in this study the term concepts and mechanisms of its development, with a view to enriching the terminological vision and deepen the perception about the fact and the nature of its components, and its requirements and dimensions, as well as see the importance of taking care of the matter of terminology with a view to enriching the terminological dictionary and override problems of poverty culture Arabic terminology.

مقدمة:

ليس الحديث عن المصطلح في الثقافة العربية ترفا علميا تدفع إليه قلة الموضوعات المهيأة للدراسة، ولكنه ضرورة ملحة فلقد دونت مصطلحات العلوم الأخرى منذ أجيال، وظل علم المصطلح دون دراسة منهجية متخصصة، لهذا لابد من البحث في هذا العلم، ووضع أسس تبعد الباحث عن التناقض والتضارب، وتجنبه اختلاط المصطلحات وتداخلها.

لأن المصطلح ليس إلا جزءا من بناء نظري للغة، فإن عزله « فهما وتقييما عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين الحكم على المصطلح في بيئته فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح، ولا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري، وفقده أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالاطراد».[1]

أولا- مفهوم المصطلح:

يعد المصطلح المدخل الرئيس إلى أي علم أو معرفة، لأن «المصطلحات -كما هو معروف - مفاتيح العلوم فيها تتركز خلاصة كل علم، وبها يستطاع الدرس المتخصص، وعليها المعول في تطوير مفاهيم العلوم وضبط فروعها ومناهجها»[2]، كما يرتبط المصطلح بحقيقة كيان كل علم؛ وهو خلاصة ماهيته بما في ذلك مجموع العلاقات التي تنهض بين مفاهيم هذا العلم.

ويظل الحديث عن بدايات المعرفة وتأسيساتها الأولى في أي مجال من المجالات محفوفا بكثير من المزالق والصعوبات، ولاسيما المعرفة التي تعود نشأتها إلى مراحل زمنية ضاربة في جذور التاريخ، بيد أن ما يهون الأمر على المرء في مثل هذه الدراسات ارتباطها الوثيق بما أحدثه الإسلام من أثر في حقول المعرفة المختلفة في حضارتنا وثقافتنا العربية والإسلامية.

ويمكن القول إن بدايات الوعي المصطلحي عند العرب المسلمين ترتبط بالتحولات الحضارية التي أحدثها ظهور الإسلام في مناحي الحياة العربية جميعها، وقد كانت التحولات اللغوية واحدة من أهم الآثار التي تركها نزول الوحي على النبي –صلى الله عليه وسلم-، ذلك أن كثيرا من الألفاظ بدأ يأخذ معاني جديدة لم تكن معاني جديدة لم تكن معروفة من قبل، كالصلاة، والزكاة... وغير ذلك، ومع تقدم حركة التأليف في علوم اللغة والمنطق والكلام والتاريخ والبلاغة وعلوم الشريعة كعلوم القرآن، والفقه، والحديث... وغيرها، بدأت الحاجة إلى ثقافة المفاهيم اللغوية تظهر، وبدا من المهم العمل على إيجاد تحديدات دقيقة لما تعنيه ألفاظ المشتغلين بتلك العلوم[3].

ذلك لأن «المصطلح هو عقد اتفاق بين الكاتب والقارئ، وشفرة مشتركة يتمكنان من إقامة اتصال بينهما لا يكتنفه غموض أو لبس، ولعل فوضى المصطلح هو الداء العضال الذي يتهدد دراسة الأدب»[4]، وكذلك العلاقة بين المصطلح والدلالة، فإذا فقد المصطلح حده ووضوحه ودقته أصاب الدلالة غموض وتعمية واضطراب، وحينما تصاب الدلالة بهذه الأعراض فإن الخطاب الثقافي برمته يصبح مفككا.

وتنحدر كلمة "مصطلح" من "صلح" و"اصطلح" أي اتفق القوم، ويبدو أن العرب القدامى لم يستعملوا هذه المادة اللغوية المصطلح إلا في فترة متأخرة نوعا ما من تطور حضارتهم العلمية، حيث تناول العديد من الدارسين هذا اللفظ في الآونة الأخيرة، حتى إن هناك من ذكر للمصطلح دلالتين بقوله فلكلمة المصطلح دلالتان «الدلالة اللغوية: وهي مأخوذة من أصل المادة (ص.ل.ح)، قال الأزهري الصلح: تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالح القوم واصّالحوا بمعنى واحد، والثانية هي الدلالة العلمية (الاصطلاحية)، وتعني: اتفاق جماعة على أمر مخصوص، وهذا الاتفاق والتواطؤ أو التصالح إن تم بين جماعة المحدثين تفتق عنه مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحا نحويا، وقل مثل ذلك في سائر العلوم.»[5]

بمعنى أن لكل معرفة علمية خطابها الذي يدل على مفاهيمها، ويرسم حدودها الفاصلة عن بقية الفروع العلمية والمعرفية الأخرى، ويوضح موضوعاتها ومجالاتها التطبيقية، وبهذا «تكون المعرفة مفاهيم بالدرجة الأولى ومصطلحات بالدرجة الثانية، وأن الاختلافات إذا كانت في المصطلحات تكون خطيرة، ولكنها تكون أخطر إذا كانت في المفاهيم لأنها تؤدي إلى الخروج عن الهدف والغاية وعدم التحكم في العلم من حيث الموضوع والمنهج، إن مفاتيح العلوم مفاهيم مصطلحاتها.»[6]

فالمصطلح وفق شروطه الموضوعية، جهاز المناعة للمنظومة المعرفية، لأن «السجل الاصطلاحي في كل فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعية سياجها المنطقي، بحيث يغدو الجهاز المصطلحي لكل ضرب من العلوم صورة مطابقة لبنية قياساته التي متى اضطرب نسقها اختل نظامها وفسد باختلالها تركيبه، فتتهافت بفعل ذلك أنسجته»[7]، ثم إن العلاقة بين المصطلح والخطاب الثقافي لا تنفصل عن الخطاب القومي الوحدوي الذي يعد هدفا مركزيا يسعى المثقفون إلى إنجازه.

إن مقومات وحدة الأمة لا تقتصر على اللغة "قناة التواصل، والإطار الجغرافي الموحد، والسجل التاريخي، والدين، والعادات... إلخ، وإنما تتجاوز تلك المقومات إلى وحدة المصطلح، حيث يستطيع الباحث أن يقيس تقدم الأمة حضاريا، ويحدد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرا، بإحصاء مصطلحاتها اللغوية واستكناه مدلولاتها، بل يستطيع أن يقطع بوحدة الأمة الفكرية والسياسية من وحدة مصطلحاتها اللغوية، في الإنسانيات والعلوم والتقنيات.[8]

كما يعني المصطلح «كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي...» [9]، أي أن المصطلحات تقيم علاقات مع كثير من فروع العلم والمعرفة، وتتبادل المنافع فيما بينها. ويعرفه الشريف الجرجاني بقوله: «المصطلح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول»[10] وكل المعاني السابقة تدل على معنى الاتفاق والصلح والسلم وتبادل المنافع وإقامة العلاقات.

وهذا التحديد لدلالة المصطلح يظهر لنا أن له مجالين تداوليين فأما الأول، فهو المجال الأصلي الذي ولدت فيه الكلمة؛ وأما الآخر فهو المجال الثاني الذي انتقلت إليه الكلمة، وكما أن بين هذين المجالين روابط تجمع بينهما من حيث إن الثاني متفرع عن الأول، فإن بينهما علاقة مفارقة من جهة أن الثاني يحاول التمييز عن الأول بمحدودية التداول.[11] ومن هنا يأخذ إطاره وتميزه، لأن المحدودية تكتسب من إقامة العلاقات التوافقية والانسجام مع غيره من المصطلحات.

وإذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد اللغة صورة للمواضعة الجماعية، فإن المصطلح في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح داخل اصطلاح، ثم إن المصطلح هو صورة مكثفة للعلاقة العضوية القائمة بين العقل واللغة، ويتصل أيضا بالظواهر المعرفية، لأن المصطلحات في كل علم من العلوم هي بمثابة النواة المركزية التي يمتد بها مجال الإشعاع المعرفي ويترسخ بها الاستقطاب الفكري،[12] ولهذا كانت المصطلحات أولى قنوات الاتصال بين مجالات العلوم البشرية، مثلما هي على مستوى الحوار الحضاري بين الأمم والتواصل الثقافي بين الشعوب بمثابة الجسور الواصلة بين اللغات الإنسانية.

ويقول عبد السلام المسدي: «ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من العلم مقام جهاز الدوال ليست مدلولاتها إلا محاور العلم ذاته ومضامين

قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال، فإذا استبان خطر المصطلح في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرمانه رادعا إياه أن يلامس غيره وحاذر غيره أن يتلبس به»[13]، يكشف هذا النص عن أهمية المصطلح في تحصيل العلوم وضبطها وإدراكها، فلكل علم اصطلاح خاص به.

ولقد ارتضى المتخصصون في علم المصطلح تعريفا له يتميز بالدقة، فعرفوه بأنه: «الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد»[14]، مؤكدين أنه يقوم على دعامتين: الرمز اللغوي والمفهوم، ويرتبط مفهوم المصطلح ارتباطا وثيقا بما يسمى بالمفهوم، وذلك متعلق أصلا بخصائص المصطلح والتي نجملها فيما يأتي:

1- يتميز المصطلح بكونه لفظا متفقا عليه بين علماء الميدان الواحد.

2- المصطلح لفظ له دلالة واحدة في تخصص معين، وتكون علاقة المصطلح والمعنى بذلك أحادية.

3- يتميز المصطلح عن الكلمة العامة بكونه غير محدد بالسياق بل هو مفهوم موجود سابقا يحدد مميزاته وحدوده عالم المصطلح.[15]

ومن ثم وجب الاهتمام به وبتحديد دلالاته وخصوصياته في كل علم، بل وفي كل تخصص باعتباره علامة لغوية لا يدركها إلا ذوو الاختصاص، على خلاف العلامة اللغوية العادية، والتي تكون قاسما مشتركا بين المتكلمين داخل المجموعة اللغوية نفسها، لأن «كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا، فلو تتبعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة كالتي يتحاور بها العلم ذاته، لوجدت حظا وافرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصالا لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي».[16]

ومما لابد من الإشارة إليه أن المصطلح أحد المفاهيم التي يشتغل بها وعليها الكثير من المتخصصين، فيضعها العلماء في الميادين المتعددة ثم يجمعها ويصنفها في المعاجم من يسمون بالمصطلحيين، ويستعمل تلك المعاجم العديد من المتخصصين من بينهم الباحث والطالب والمترجم والأستاذ والمؤرخ... وغيرهم، لهذا لابد من تطوير المصطلح ووضع آليات لذلك تسهم بشكل أو بآخر في فهم المصطلحات .

ثانيا- آليات تطوير المصطلح.

بدأت إشكالية المصطلح بالظهور مع بدايات النهضة العلمية وحركة التأليف في تراثنا العربي والإسلامي جراء الانفتاح والتداخل المعرفي، فضلا عن الوعي بخصوصية لغة العلم، وهو الأمر الذي حذا بالعلماء العرب المسلمين إلى التأليف المتخصص في مجال المصطلح، فظهرت مدونات عربية مثلت الإرهاصات المبكرة لظهور المعجمية المتخصصة، وفي العصر الحديث ظهر المزيد من الاهتمام بالمصطلح والانشغال بقضاياه، حتى ظهور ما سمي بعلم المصطلح Terminology علما ناضجا، معتمدا على عناصر لغوية لسانية، وفلسفية منطقية، بالإضافة إلى العناصر العلمية المعرفية المستمدة من الميدان المعرفي المراد معالجة المصطلح داخله.

ولا تخفى أواصر القربى بين منظومة المصطلحات والخطاب الثقافي، لأن توافر الشروط الموضوعية للمصطلح يعد دليلا على وجود عناصر النسق والوضوح والشمولية لأي حقل ثقافي، ولعل العلاقة الجدلية بين منظومة المصطلحات والخطاب الثقافي تشبه إلى حد ما علاقة التناسب والتوافق بين علم الإشارات أو العلامات ومدلولاتها، إذ إن الإشارة أو العلامة تقتضي تحديدا ووضوحا ودقة في دلالتها من جهة، وتوافقا على دلالتها من جهة أخرى.

وقد يشكل المصطلح مشكلة تصادف العلم أو المعرفة حين يفقد دقته ووضوحه وتحديده، أو يفقد انسجامه واتساقه مع نظائره في المنظومة الاصطلاحية لهذا العلم أو ذاك من خلال الصياغة غير المناسبة، فيحول دون التعرف إلى القضايا التي يعبر عنها ويشوش على عملية الفهم والإدراك والاستيعاب.

وقد ترجع تلك المشكلة إلى أسباب متعددة كتعدد المصطلح الدال على المفهوم الواحد، أو تداخله، أو اشتراكه مع غيره في الدلالة على مفاهيم تتصل بحقول معرفية مختلفة، وسياقات علمية متنوعة أو متناقضة في الدلالة إذا ما كان مصطلحا قديما أعيد إحياؤه أو ترجم من لغة أجنبية إلى العربية أو عرب.[17]

وإذا كان الاضطراب أو التداخل أو التناقض في اللهجات له مسوغاته الثقافية والاجتماعية والجغرافية، فإن تسويغ غياب وحدة المصطلح ووضوحه لا يمكن قبوله، لأن الغرض من توحيد المصطلحات هو تهيئة الأرضية اللغوية الصالحة لوحدة الأمة الفكرية والاجتماعية والسياسية، ومن هذا المنطلق يصبح المصطلح «صورة مكثفة للعلاقة العضوية القائمة بين العقل واللغة، ذلك لأن المصطلحات وفي كل علم من العلوم هي بمنزلة النواة المركزية التي بها يشيع المجال المعرفي، كما أن المصطلحات هي أولى قنوات التواصل بين شتى العلوم البشرية، تساهم في مستوى الحوار الحضاري بين الأمم والتواصل الثقافي بين الشعوب»[18].

ومن ثمة فإن الجهل بمعنى المصطلحات ودلالاتها يؤدي حتما إلى عدم فهم الكلام ويحول بالتالي دون حصول الفائدة منه، والفائدة لا تحصل إلا بسابق العلم بمصطلحات العلم المتحدث فيه، لأن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية، بل قل هو رياضياته النوعية، وكل ذلك يفضي جدلا إلى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي، فيكون للمصطلح من الوظائف الصورية ما يكون للرمز السيني في المعادلة الرياضية.[19]

والحقيقة أن مشكلة المصطلح في الأدب ونقده وفي غيره من العلوم لا تكمن في كونه مجرد دال متفق عليه يحيل إلى مدلول معين، وإنما تكمن في أن «تحديد أي مصطلح نقدي تحديدا دقيقا ثابتا أمر متعذر، ولاسيما المصطلحات التي كثر فيها الجدل، وتداخلت فيها الإيديولوجيات، ولذلك تظل القضية إشكالية تحتمل وجهات النظر الخلافية في بعض جوانبها الدقيقة، ولكن هذا القول لا يعفي الدارس من أن يتلمس الجوانب العامة والجوانب الخاصة في أي مصطلح، فثمة جوانب اتفق عليها وغدت معارف عامة أو بديهيات، وثمة جوانب اختلف فيها ولا تزال مجالا للأخذ والرد»[20].

لا جدال في أن ربط الظاهرة بالأسباب أمر بديهي، بل هو ربط موضوعي ويكتسب الجدال صفة الشرعية حينما نبحث في ظاهرة المصطلح من حيث تعدده وتداخله واضطرابه، وقد شكلت هذه الأعراض

التي يعاني منها المصطلح هما ثقافيا شحذ أقلام النقاد وشغل مساحات ورقية في مختلف أشكال البحث العلمي، وتفاعل ذلك الهم الثقافي في سياق الندوات والمؤتمرات.

واللغة العربية كغيرها من اللغات لديها القدرة على استيعاب المفاهيم المستحدثة والقديمة أيا كانت، والتعبير عنها، بل هي بالتأكيد أقدر وأطوع، وذلك «لأسباب لغوية وحضارية، وأدلة تاريخية واجتماعية، فحين توافرت لشعبها أسباب النهوض في العهود القديمة، وسعت العلوم والمعارف التي ذاعت إذ ذاك، ولم تقتصر عن التعبير عن شيء منها.»[21]

ولعل أهمية قضية تواجه لغتنا العربية اليوم هي تطويرها لتصبح لغة معاصرة وعلم، كما هي لغة أصالة وإنسانيات، مما يعني جعلها وعاء للمعرفة العلمية والتقانية بدءا من نقل المصادر والمراجع المعرفية وترجمتها إليها، وانتهاء بصياغة الدراسات والبحوث بلغة علمية عربية قوامها مصطلح دقيق وعبارة واضحة لا تعتيم عليها.

ولا يتأتى الحصول على هذا المصطلح الدقيق والعبارة الواضحة إلا باتخاذ جملة من الإجراءات المنهجية والآليات البحثية في إطار الممارسة التعليمية، والتي نذكر منها:

1- تسيير نشر المصطلح الموحد:

إن هذه القضية تتبعها غير باحث إذ إن هناك من الباحثين من يرى أن عوامل الارتباك في المصطلحات بشكل عام في النزعة الإقليمية، والتي تقدم دورا هاما في الخلط الاصطلاحي، والتشتت في ضبط المصطلحات ووضعها، وإدخال كلمات عامية في مجال المصطلحات العلمية حسب أهواء المؤلفين، دون أن يراعوا في ذلك القواعد الصادرة عن مجامع اللغة العربية.[22]

وقد رُد على هذا الرأي بإمكانية الإفادة من العامي المشترك بين الأقطار العربية من أجل تطوير المصطلح الموحد، والاطمئنان إلى قبوله، من باب أن «العامية تغني الفصحى وتسد نقصا حاصلا، لاسيما إذا كانت هذه الألفاظ العامية مما يمكن تهذيبه وتفصيحه، ثم إن استعمالها خير من السماح لألفاظ وتعابير أعجمية تدخل قاموس استعمالنا ومصطلحاتنا».[23]

كما أن الدور الوحدوي القومي للمصطلح في الخطاب الثقافي يخفف من حدة التباين والفرقة بين اللهجات العربية في المستويين النطقي والدلالي، فقد غدا تباين المصطلحات عائقا للتواصل الاجتماعي بين الأشقاء العرب، وتقضي حاجة التواصل الاجتماعي في كثير من المواقف والسياقات إلى أن تلوذ باللغة الفصيحة تحقيقا للتواصل والتفاهم بين العرب أنفسهم، خاصة وأن «التعاسة بين بني الإنسان في هذه الدنيا تعزى أولا وقبل كل شيء إلى تباين الناس في دلالة الألفاظ واختلاف فهمهم لها، وافتقاد الأسس والمقاييس المشتركة في أذهانهم نحو تلك الدلالة.»[24]

وعلى الرغم مما تقدم فإن كثير من النقاد والباحثين يحلو لهم أن يغردوا خارج السرب، وأن يسقطوا كل الاستحقاقات العلمية والقومية لتوحيد المصطلح، واللافت للنظر في زعمهم أنه لم يأت مقنعا أو إيجابيا بل جاء مكشوفا صريحا، حيث زعموا أن «طرح مسألة توحيد المصطلح يصبح خطيرا، لأنه في بعد من

أبعاده حكم على البحث العلمي بالجمود، والعلم إنما يجد تربته الخصبة في الاختلاف الخلاق، أما الثابت الذي لا يأتيه الباطل فهو خارج عن طريق الإنسان».[25]

وفي إطار تيسير نشر المصطلح الموحد يلاحظ العديد من المتخصصين أن هناك بعض الجهود الرامية إلى جمع ووضع المعاجم المتخصصة في المصطلحات مثل ما يحدث في مكتب تنسيق التعريب، وحتى من قبل بعض الباحثين الأفراد، لأن «النقص في المعاجم العربية بأنواعها المختلفة، والفراغات في المصطلحات العربية، والاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية... واختلاف طرق الوضع للمصطلحات العربية، وعدم الاتفاق على مبادئ التقييس والمراجعة»[26] يحول دون نشر المصطلح الموحد في الأقطار العربية وبالتالي عدم تطويره لخدمة اللغة العربية.

ثم إن الدور الوظيفي بين المصطلح من جهة الخطاب التواصلي والخطاب القومي الوحدوي من جهة أخرى يستدعي التأكيد على أن المصطلح جسر بين الفكر واللغة، اعتمادا على أن الرصيد المصطلحي هو مرايا الفكر، فإذا كانت أفكارنا تتخلق من جينات منظمة في رحم فكري بنيوي فإن ناتج المصطلحات سيكون منسجما مع ماهية الفكر، وستكون تلك المرايا صافية ومصقولة، لا غبار عليها.[27]

2- تشجيع التأليف والإبداع والإنتاج العلمي العربي:

تعد هذه النقطة من أهم الآليات لتطوير المصطلح العربي، لأن إيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة، لا يكون إلا بتشجيع التأليف العربي ودعمه، ويتبع هذا أيضا تعريب التعليم الجامعي والتعليم العام، وتوحيد مناهجه ومواده وكتبه... وغير ذلك.

وجدير بالذكر أن ننوه بالجهود والمبادرات الفردية في مجال وضع المصطلحات وتعريبها، لأنه يدل على الوعي والغيرة والإخلاص، وهو مجهود ابتكاري يشكر عليه أصحابه، ولكن حتى تتحقق الفائدة لابد من ربط هذه الجهود الفردية بالهيئات القطرية والإقليمية والقومية المعينة، حتى يتم التنسيق والتقييس والتوثيق والتوصية بنشر المصطلح العربي المقترح واستخدامه.[28]

ولقد حاول مجموعة من الباحثين تحديد مجموعة من الوسائل والأدوات ومراجع العمل الواجب إتباعها لإنجاز معاجم المصطلحات، ولا بأس في إيجاز هذه الوسائل، وهي[29]:

أ- رصد المصطلحات العربية والوقوف على دلالتها وتغيرها في العهود المختلفة، فمنها القديم والمستحدث، وقد وضعت بآليات مختلفة، كالاشتقاق، والمجاز، والقياس، والترجمة، والتوليد، وحتى التعريب، أما النحت فهو ما لا تميل إليه العربية، وبالطبع تتم عملية الرصد هذه عبر استقراء تراثنا العربي الأدبي والديني واللغوي والفلسفي... وغير ذلك استقراء شموليا.

ب- جرد أهم الكتب الأدبية والنقدية واللغوية والفلسفية وغيرها من العلوم، واستخلاص المصطلحات التي استعملت فيها، والاتفاق على مصطلح دقيق للدلالة على المعنى الجديد الموحد.

ج- الاطلاع على بعض موسوعات المصطلح الأجنبي بلغاتها الأصلية.

د- الاستعانة ببعض المعاجم اللغوية الأجنبية لتحديد الصلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي بعد دراستها دراسة مستوعبة، قبل إذاعتها وإشاعتها، وتجاهل المصطلحات التي لا تلبي الحاجة، وذلك من قبل أعضاء المجامع اللغوية المتمرسين.

هـ- تعريف المصطلح لغويا واصطلاحا مع بيان اختلاف المذاهب وإيراد مقابل أجنبي أو أكثر.

و- مراجعة المصطلحات من قبل لجنة علمية استثنائية، مع الاستمرار بإضافة ما يستجد وتعديل ما يلزم، وكل هذه الخطوات تلزم عند صناعة معجم للمصطلحات في أي علم من العلوم.

3- الاختصاص في وضع المصطلحات:

مما لاشك فيه أن للمصطلح دور أساسي وفاعل في تكوين المعرفة، وعندما تتعدد حقول المعرفة ويحدث لها التغيير تبعا للأثر التاريخي والبحثي، فإن ذلك يعني أن المفهوم الذي ينطوي عليه شكل المصطلح يتعدد تبعا لحقول المعرفة المختلفة، ونموها وتعقيداتها التي تتجاوز أحيانا حدود التفكير.

لذلك فالعمل المصطلحي لا يخلو من التعقيدات التي تتصل بدرجة عالية بميدان البحث في الأصول المصطلحية للمفاهيم المعرفية فيواجه المصطلحي أحيانا إشكالية حدود المصطلح، والغموض، والانقطاع، والتراجع عن الاعتماد بسبب التأثيرات الكثيرة التي يواجهها المصطلح،[30] وعليه فإننا لا نترك المجال للعامة لوضع مصطلحات اعتباطية وربما عامية وعلى مسئوليتها من غير عناية أو معرفة بحدود المصطلح وضوابطه، وإنما وضع المصطلحات خاص بالهيئات المختصة المصطلحية.

4- الابتعاد عن المترادفات الكثيرة الدالة على مفهوم واحد:

وذلك عن طريق القيام بدراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس وشروط المصطلح المفضل عليها، إضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كل منها، ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعددة على أساس المعلومات المتوافرة، لاختيار المصطلح المفضل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة.

وهو ما قد يدفع بالمرء إلى مزيد من التبصر في التوجه نحو المواضعات الأكثر ملاءمة، والأجدى نفعا في سبيل الخروج من مأزق القطرية، وتيه الشتات الذي تعانيه المصطلحات العربية في ميادينها المعرفية على تباين وجهاتها، واختلاف اتجاهاتها بما تشير إليه الطروحات الابستيمولوجية المتعلقة بنقد المبادئ والفرضيات.

وكذلك النتائج العلمية المتحصلة عند فحص الجهاز المصطلحي ومرجعياته اللغوية في تراثنا العربي، أو في المد البحثي الذي يمتح من ميادين اللسانيات وعلم اللغة التطبيقي بهدف تحديد المرتكزات الصرفية المورفولوجية، ومقاربة تداعياتها الفلسفية في إطار نظرية المعرفة الكلية، بما يفيده الترابط البحثي بين أساسيات علم المصطلح والتراث النظري.[31]

ومما يعين على الابتعاد عن المترادفات الكثيرة الدالة على مفهوم واحد هو استدعاء بعض منهجيات البحث المصطلحي التي تعين على إضاءة طبيعة المصطلح الصرفية، وتحديد مكوناته اللغوية، كالمنهج

الوصفي (Descriptive) وهو من أكثر المناهج نفعا في الحديث عن الأطر والمواصفات التكوينية للمصطلح، ولعل أهمية هذا المنهج «تتجلى في الكشف عن الواقع المصطلحي في المتن المدروس، والكشف عن الواقع الدلالي والمعنوي لهذه المصطلحات في جانبه الجزئي والكلي.»[32]

ولقد حدد علماء المصطلح جملة من الشروط الواجب توافرها في المصطلح المفضل المقبول فذكروا أن المصطلحات المتفق عليها يجب أن تكون واضحة، ودقيقة، وموجزة، وسهلة النطق، وأن يشكل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم، وعدوا هذه السمات متطلبات عامة يجب أن تتوفر في المصطلح المتفق عليه.[33] قبل عرضه على اجتماعات عمل مكثفة عامة ومشتركة لدراستها ومناقشتها وإقرارها، ثم التوصية باستخدامها وتعميمها.

5- إنشاء بنك معرفي عربي واحد للمصطلحات:

من أكثر المشكلات التي تواجه العمل المصطلحي تلك التي تتجلى في مسائل لها علاقة بتعدد الثقافات واللهجات ومستوى التطور والتنمية في المجتمع، وهناك بلا شك فوضى مصطلحية في عالمنا العربي مازالت تشكل عقبة أساسية في تطوير العمل المصطلحي في المجالات المعرفية التي تتصف بمعدلات التغيير المصطلحي.

فالفوضى فيها تتجلى في كثرة الخلافات المصطلحية، وعدم الاتفاق والانسياق نحو العامية، والتمسك بالموروثات، والاعتماد على المصطلح الأجنبي... وغيرها، مما يؤدي إلى عدم العمل بأبسط إجراءات المصطلح، وبالتالي إجراءات المنهج والمبادئ التي تقوم عليها، والاستمرار في مقاومة التوحيد المصطلحي[34].

ولا يكون تطوير المصطلح في الثقافة العربية والقضاء على هذه الإشكالات إلا بإنشاء بنك معرفي عربي موحد للمصطلحات، وكذا إنشاء شبكات له في جميع الدول العربية، لتخدم التوجه التطويري في هذا المجال، مع إمكان الاستعانة الواسعة والحثيثة بالمنظمة العالمية للمصطلح والمؤسسات العالمية الأخرى المختصة، وكذا استغلال وسائل الاتصال المعرفية المتطورة، وطلب الخبرات والتدريب.[35]

ينضاف إلى هذه الآليات الرئيسة لتطوير المصطلح في الثقافة العربية، جملة من الآليات الثانوية تسهم بشكل أو بآخر في تطوير المصطلح، نذكر منها ما يأتي:

أ- نشر الوعي المصطلحي والثقافية المصطلحية، عن طريق تبيان أهمية المصطلح وتعريبه وطرق وضعه، وتكوين متخصصين في هذا المجال، وكذا تدريس مقاييس ومقررات في الجامعات وفي معاهد التعليم العالي في هذا الاختصاص (علم المصطلح).

ب- إجراء البحوث المصطلحية النظرية والعلمية التطبيقية، وتقديم الأطروحات العلمية لنيل الشهادات العليا في هذا الاختصاص وكذا الاهتمام بترتيب المصطلح وتوحيده وإشاعة استخدامه لمصالح خاصة ومتنوعة.[36]

ج- يجب أن يعبر المصطلح عند وضعه عن المفهوم بشكل واضح ومباشر، وأن نضع في الحسبان البناء الصرفي والصوتي للغة المنقول إليها المصطلح.

د- أن يكون المصطلح قابلا للاشتقاق ما أمكن ذلك، وأن تكون له دلالة واضحة حتى وإن كان خارج السياق، وأن يكون قصيرا دون إخلال بالمعنى،[37] ولا يتم ذلك إلا من خلال تعاون جماعي، أفراد ومؤسسات وحكومات للمساهمة بشكل واضح وفعال في تطوير المصطلح في الثقافة العربية، وفي شتى الميادين، كما أن المؤسسات اللغوية والمصطلحية تقع على عاتقها مسؤولية قيامها ليس فقط بوضع المصطلحات وإشاعتها، وإنما أيضا دورها في التنمية الثقافية والعلمية.

خاتمة:

إن كثيرا من العقبات التي تواجه المصطلح العربي في وقتنا الراهن، وواجهت أسلافنا في الماضي في عصر التدوين والترجمة واستيعاب معطيات الحضارات المعاصرة لهم، لها أثر واضح وكبير في تطوير المصطلح في الثقافة العربية، والقدح المعلى في إغنائه وبالتالي إغناء حضاراتنا.

وإذا كان الأوائل قد اجتهدوا في البحث عن سبل لتطوير المصطلح العربي، فإن من حق الأجيال المعاصرة الاستفادة من تجارب السابقين، أو البحث عن آليات جديدة تسهم بشكل أو بآخر في تطوير المصطلح العربي، عن طريق الاتجاه إلى صناعة المعجم العربي أو بنائه بناء تجديديا يواكب التطور العلمي الحاصل.

الإحالات والهوامش.

1- عبد الغني، أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي "دراسة نقدية تحليلية"، الفجالة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1990م، ص2.

2- قدور، أحمد محمد: مبادئ اللسانيات، ط2، دمشق:دار الفكر المعاصر، 1999م، ص29.

3- عباس، عبد الحليم عباس: المصطلح النقدي والصناعة المعجمية "دراسة في المعاجم المصطلحية وإشكالاتها المنهجية"، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015م، ص15.

4- مصلوح، سعد: الأسلوب، ط3، القاهرة: عالم الكتب، 1992م، ص30.

5- القزوي، عوض محمد: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري،ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م، ص22.

6- إبرير، بشير: علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري. جامعة محمد خيضر ،بسكرة، ص42.

7- المسدي، عبد السلام: المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة علامات، جامعة المغرب، م8، ج2، ص55.

8- عتيق، عمر: في قضايا المصطلح النقدي والبلاغي والعروضي والإعلامي، ط1، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2015، ص13-14.

9- أبو حسن، أحمد: مدخل إلى علم المصطلح "المصطلح ونقد النقد العربي الحديث"،مجلة الفكر العربي المعاصر. ع61/60، سنة 1989م، ص84.

10- بوعناني، سعاد آمنة: بين المفهوم والمصطلح "المصطلح اللساني أنموذجا"، مجلة مخبر المصطلح، جامعة تلمسان، العدد01، 2002م،ص224.

11- بلعمش، اليزيد: العملية الاصطلاحية وبصمتها في النحو العربي "آلية لفهم العلوم"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة،العدد27، ديسمبر2012، ص262.

12- أمهاوش، محمد: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث "الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا"، ط1، اربد: عالم الكتب الحديث، 2010م، ص60.

13- جعنيد، عبد الرزاق: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، ط1، إربد: عالم الكتب الحديث، 2011م، ص5.

14- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج2، ع1، 2005م، ص2.

15- حجازي، محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة: دار غريب، 1993م، ص12.

16- جعنيد، عبد الرزاق: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، ص5.

17- بن خوية، رابح: مقالة في الأدب الإسلامي "المصطلح والمفهوم"، ط1، الجزائر: البدر الساطع للطباعة والنشر، 2012م، ص11 .

18- بوخاتم، مولاي علي: مصطلحات النقد العربي السيميائي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005م، ص41.

19- جعنيد، عبد الرزاق: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، ص6.

20- الموسى ،خليل: الحداثة في حركة الشعر العربي المعاصر،ط1، دمشق: مطبعة الجمهورية: دمشق، 1991م، ص8.

21- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص2.

22- غزال، أحمد الأخضر: المنهجية العامة للتعريب المواكب، الرباط: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 1977م، ص39.

23- أحمد أبو أسعد: قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية، ط1، بيروت: مكتبة لبنان،1987م، ص10-11.

24- أنيس، إبراهيم: دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1963م، ص9.

25- النويري، محمد: المصطلح اللساني- النقدي من واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح، مجلة علامات في النقد، 1993م، ص248.

26- بن يوسف، عمار: توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلدان العربية، تونس، 1989م، ص4-5.

27- عتيق، عمر: في قضايا المصطلح النقدي والبلاغي والعروضي والإعلامي، ص14.

28- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص8.

29- مطلوب، أحمد: بحوث مصطلحية، بغداد: المجمع العلمي، 2006م، ص299-304.

30- سيد ثابت، عماد: المصطلح العربي... مشكلاته وتطويره، مجلة تعريب الطب، ع2، يونيو 2009م، ص91.

31- عباس، عبد الحليم عباس: المصطلح النقدي والصناعة المعجمية، ص68.

32- الهاشمي، عبد الحفيظ: أولية المنهج الوصفي في الدراسة المصطلحية، مجلة التسامح، 2006م، ع9، ص144.

33- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص13-5.

34- سيد ثابت، عماد: المصطلح العربي... مشكلاته وتطويره، ص92.

35- فريحات، غالب: The Structure of Contemporary Scientific Terminology in Arabic، رسالة ماجستير (مخطوط)، مركز اللغات: جامعة اليرموك، 1989م، ص56-59.

36- الحمد ،علي توفيق: المصطلح العربي "شروطه وتوحيده"، ص15.

37- سيد ثابت، عماد: المصطلح العربي... مشكلاته وتطويره. ص94

دور الأسرة في تشكيل الهوية الوطنية لدى الأفراد

أ. مخلوفي سعيد
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة باتنة (01)

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تبرز دور وأهمية الأسرة في تشكيل معالم الهوية الوطنية لدى الأفراد، باعتبارها مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى التي يحتك بها الطفل، فتُصقل مواهبه من خلال العادات والتقاليد التي يتلقاها في الصغر، فيتعلم منها مبادئ الدين واللغة وتاريخ الوطن الواحد، خاصة في ظل الغزو الثقافي للدول والشعوب وعولمتها بما يخدم مصالحها، لذا وجب على الأسرة غرس ثقافة حب الوطن والتسامح مع الآخرين مما يعمق علاقة الانتماء بين الفرد ووطنه وجدانيا وسلوكيا ومعرفيا وحضارياً.

الكلمات المفتاحية: الأسرة – الفرد – الهوية الوطنية.

Abstract:

This study is trying to the role and importance of the family in the formation of national identity landmarks Among individuals, As the first institution of socialization Which come into contact with the child, Vassal his talents through the customs and traditions that receives at a young age, they learn them the principles of religion, language and history of one nation, Especially in light of the cultural invasion of countries and peoples And globalization to serve their interests, so the family must instill a culture of patriotism and tolerance with others Deepening affiliation relationship between the individual and his country And emotional and behavioral, cognitive and civilized.

Key words: family - the individual - national identity

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في الدراسات التي تناولت موضوع الهوية واستأثرت باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، وقد عالج الفكر الفلسفي الإغريقي منذ البداية مسألة الهوية باعتبارها احد مبادئ المنطق ومقولة من مقولات الكينونة، وقد تعدّت اليوم نطاق البحث الفلسفي إلى المجال المعرفي وأصبحت إشكالية تميز كل ثقافة بالذات كما تعدّت ذلك لتصبح أزمة تعيشها الجماعات الثقافية في صميمها.

يرى كلود ليفي شتراوس إن مسألة الهوية تقع اليوم على مفترق طرق فهي تهم مختلف الميادين العلمية المختلفة، وهذا الاهتمام الكبير الذي يبديه الفكر بمسالة الهوية يعبر عن أزمة هوية. ويرى شتراوس أنها قد أصبحت تمثل "الداء الجديد" الذي يميز عصرنا، وهذا لا يعني الالتفات إلى المظاهر الذاتية لهذه الأزمة بقدر ما يعني النظر إلى الشروط الموضوعية التي تعكسها أزمة الهوية أو تشكل عرضا من إعراضها وهذا يدفعنا إلى البحث عن بعض جوانب هذه الشروط، وقد نتج عن التعاطي المتعدد مع مفهوم الهوية مشكلة كبرى طرحت دوما على المجال الثقافي المعرفي بشكل خاص وهي مشكلة التسمية ومشكلة تحديد الكلمات والأشياء بناء على مفهوم اجتماعي واضح ومتميز، وبعض الكلمات العربية المستخدمة في تداولها

تعاني من الالتباس الواضح في دلالاتها بالرغم من الاجتهادات هنا وهناك، إلا أن المشكلة بقيت تؤرق الباحثين والمفكرين العرب (العالم، 1998).

وعلى الرغم من تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إلا أننا لا نكون مخطئين إذا قلنا أن كفة الأسرة ترجح عن بقية المؤسسات الأخرى كلها. ذلك لأن الأسرة تتولى رعاية الفرد وتهذيبه في أهم الفترات وأعمقها آثارا في بناء شخصيته في مرحلتي الطفولة والمراهقة، وفي تكوين اتجاهاته وقيم أفكاره، بل وفي تشكيل حياته بصفة عامة، وعلى الأسرة يقع قسط كبير من التربية الخلقية والوجدانية والبدنية وفي جميع مراحل الطفولة، بل وفي المراحل التالية لها كذلك. (عبد المجيد،2004: 69).

مشكلة البحث: يعد تأصيل الهوية الوطنية من أهم سبل تشكيل شخصية الأفراد والمجتمعات، وهنا يبرز دور الأسرة في مواجهة مظاهر الخلل الثقافي التي من شأنها تشويه وإضعاف هذه الهوية، فالحفاظ علي الهوية الوطنية – وخاصة في ظل التحولات العالمية – يستوجب غرس تنمية شعور قوي بالهوية لدي الناشئين والشباب علي حد سواء، فقد ظهرت أنماط حياتية جديدة، وبرزت مجموعة من القيم العالمية مقابل القيم المحلية، وتنامي انتشار اللغات العالمية مقابل اللغة المحلية، وغيرها من التحديات التي فرضت نفسها علي هويتنا الثقافية، وألقت بثقلها علي المجتمعات العربية، وبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي يتعرض له نسق القيم والثقافة بصفة عامة في المجتمع العربي، كما أن المؤسسات التربوية التقليدية (الأسرة والمدرسة)، لم تعودا قادرتين – وفق صيغ أدائهما الحالية – على حماية الأمن الثقافي للمجتمع، والإيفاء بحاجات أفراده من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات التي أصبحت تصاغ خارج حدود الثقافة الوطنية، الأمر الذي ترتب عليه مساس بالأمن الثقافي ومكونات الهوية، بحيث صارت المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية – بشكلها التقليدي الحالي - غير قادرة علي القيام بوظائفها للحفاظ على الهوية الثقافية . ومن هنا صارت التحديات تفرض نفسها علي مجتمعنا، وأصبحت تتطلب بلورة رؤية خاصة نستطيع من خلالها الحفاظ علي هويتنا الوطنية، وفي الوقت نفسه الانفتاح علي العالم للإفادة من نتائج المعرفة بجميع أشكالها دون أن نفقد شيئا من هويتنا .

إذن فتمسك الفرد بلغته لا يعني الانغلاق علي الذات، بل هو وسيلة للانفتاح، وشرط أساسي للتعرف علي ثقافته، وبالتالي أصبح تعلم اللغة شرطا لتعزيز الهوية الثقافية والحفاظ عليها .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للأسرة أن تسهم في تشكيل الهوية الوطنية لدى الأفراد؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالهوية الوطنية؟ وما مكوناتها؟

2 - ما إسهامات الأسرة في تشكيل الهوية الوطنية لدى الأفراد؟

أهمية البحث:

1- يعد الكشف عن ملامح تشكل الهوية الوطنية لدى الأفراد وترسيخ محتوياتها أمرا لابد منه، للحفاظ علي هذه الهوية التي تتمتع بسمات تميزها عن غيرها.

2- لفت نظر المعنيين بشئون المجتمع، وتقديم مقترحات لهم، لبناء استراتيجية وطنية تساعد في تعزيز تشكيل الهوية الوطنية والحفاظ عليها، من خلال وضع تصور لدور الأسرة والمدرسة في مواجهة تداعيات التحولات العالمية على الهوية الوطنية.

أهداف البحث:

1-العمل على تأصيل الهوية الوطنية بما يتفق مع ثقافة المجتمع، بحيث يؤدى ذلك إلى تجاوز التحديات التي تضعف تلك الهوية.

2- تنمية الوعي بالهوية الوطنية وأهميتها لدي الشباب الجزائري.

3- إبراز دور الأسرة في تدعيم الهوية الوطنية والحفاظ عليها، من خلال تقديم بعض المقترحات والإجراءات حول ذلك.

4- توجيه أنظار المعنيين بالتربية والتعليم لأهمية دور الأسرة في تنمية الهوية الوطنية وتعميق الانتماء.

5- تحديد المهام والإجراءات المنوطة بالأسرة في تعزيز الهوية الوطنية .

منهج البحث:

اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي في رصد أبرز ملامح الهوية الوطنية، وتحليل العوامل التي ربما تكون مسؤولة عن أزمة الهوية الوطنية في المجتمع الجزائري، والوقوف علي أبرز مظاهر هذه الأزمة في إطار من التفسير والتحليل، ثم التنبؤ بالدور الذي يمكن أن تسهم به الأسرة في تدعيم والحفاظ علي الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري.

خطوات البحث: تتناول الورقة البحثية النقاط التالية:

أولا: المفهوم والأبعاد.

ثانيا: الأهمية المعرفية لدراسة الهوية الوطنية.

ثالثا: مؤشرات الهوية ودلالاتها.

رابعا: مقومات الهوية الوطنية.

خامساً: الأسرة

سادساً: دور الأسرة في تشكيل الهوية لدى الأفراد.

أولا- المفهوم والأبعاد

مصطلحات البحث:

أ- لغة: يقابل مصطلح الهوية العربي كلمة،Identity في الإنجليزية، وIdentite في الفرنسية، وهو من أصل لاتيني ويعني الشيء نفسه ,أو الشيء الذي هو ما هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها لا للشيء الآخر. (البوني، 1984: 5)

وتعني بأنها حقيقة الشيء من حيث تميزها من غيرها وتسمى أيضا هوية الذات.

ب- اصطلاحا:

تعرّف الهوية اصطلاحًا بأنها" كيان يجمع بين انتماءات متكاملة، وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة، فالهوية القومية تمنح أبناء الأمة الشعور بالثقة والأمن والاستقرار، وفي الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعددا بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية، أو اجتماعية، يتوجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة"، فالهوية المشتركة لا تعني بالضرورة إزالة الانتماءات الفرعية بقدر ما تعني ضما عدم التضارب بين الهوية المشتركة والهوية الفردية. (برهان، 2010: 17).

ويعرفها "الفارابي" بمجموعة من الموجودات وليس من جملة المقولات فهي من العوارض اللازمة، وليس من جملة اللواحق التي تكون بعد الماهية، كما حدد هوية الشيء بأنها عينيته ووحدته وتشخصه وخصوصية ووجود المنفرد له الذي لا تقع فيه اشتراك.(العالم،405) :1998

ويعرفها محمد العربي ولد خليفة في كتابه المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية على أنها, هي مسافة من الجماعة نحو الفرد(التنشئة والتربية) ومن الفرد نحو الجماعة, عندما يعبر بطريقته الخاصة عن عضويته في الجماعة,وحتى عندما يعبر عن احتجاجه, وحتى عندما يعبر عن احتياجاته العضوية (ولد خليفة،2005 ،101).

تشير مسألة الهوية من المنظور الوطني إلى الطابع القومي المشتق من مفهوم الأمة، وإن فهم العلاقة بين هذه المفاهيم يستلزم التعرض لها إجمالا.

فالطابع (Characters) يعرف بأنه مجموعة الاتجاهات أو الخصائص والصفات السلوكية شبه الدائمة التي تميز الفرد أو جماعة من الناس، والتي تكونت نتيجة عمليتي التنشئة والتفاعل الاجتماعي والثقافي.

أما تعريف الأمة (Nation) فتوضح جميع التعريفات بأنها جماعة من الناس يشغلون حدودًا جغرافية معينة، ويشعرون بأنهم مرتبطون بعضهم ببعض برباط قوي من القيم والمفاهيم المشتركة ذات الأهمية البالغة بالنسبة لهم ,وذلك وفق إطار سياسي معين هو الدولة التي تتحمل مسؤولية صيانة هذه القيم والمفاهيم المشتركة.

ومصطلح القومية (Nationalism) مشتق من الأمة (Nation) مما يدل على التداخل والامتزاج بين مفهوم القومية والأمة والهوية ,وتعد الهوية الوطنية الخيط الذي ينتظم به أفراد الوطن أو الأمة أو القومية ,مهما اختلف الزمان والمكان ليكون عقدًا يقوي وحدتهم وتماسكهم، وبهذا فإن الهوية الوطنية بمثابة الإطار الرمزي لولاء أعضاء المجتمع لخصائصه السائدة فيه.

إذن فالهوية الوطنية "هي مجموعة السمات والخصائص المشتركة التي تميز أمةً أو مجتمعًا أو وطنًا معينًا من غيره، يعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة ".

كما أن الهوية ترتبط بالانتماء، فقد عرفها البعض بأنها "مجموعة من السمات الثقافية التي تتصف بها جماعة من الناس في فترة زمنية معينة، والتي تولد الإحساس لدي الأفراد بالانتماء لشعب معين، والارتباط

بوطن معين، والتعبير عن مشاعر الاعتزاز، والفخر بالشعب الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد" (الفقي، 1999: 205).

ثانيا - الأهمية المعرفية لدراسة الهوية الوطنية:

تنبع الأهمية المعرفية لدراسة الهوية من محاولة إرساء إطار مفاهيمي ونظري يسمح للباحث بالتعامل مع ظواهر الهويات الجماعية بهدف فهم المجتمع وتفسيره بأكثر مصداقية لطبيعتها وحركتها، لذلك فان الطرح المحدد للهوية الوطنية يتجاوز المستوى النظري إلى المستوى العلمي، كما أن الآراء ووجهات النظر تتعدد وتتباين في المسائل المتعلقة بحياة الجماعة وخصوصا في قضية انتماء الفرد إلى الجماعة، إلا أنها تتفق حول حقيقة واحدة وهي حقيقة بديهية بسبب تشكل العالم في العصر الحديث على أسس قوية مفروغ منها على الوعي الإنساني حاليا. وقد أثبتت التطورات التاريخية ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، إن الانتماء القومي والديني من أقوى الانتماءات وأكثرها صمودا، لذلك أثبتت فكرة انصهار الجماعات في بوتقة واحدة فشلها في جميع أنواع الأنظمة السياسية والاجتماعية المعاصرة. إن الانتماء إلى جماعة محددة يعني ضمنا وجود جماعات أخرى، أي انه لا يمكن أن توجد هوية جماعية معينة، إلا بوجود هويات أخرى، وهذه الحقيقة تؤكد أهمية الحدود بين الجماعات وخصوصا التي تتشكل على الأسس نفسها (قومي، اثني، ديني .... الخ) فالفرد يعرف نفسه بطريقة تضعه داخل حدود جماعة معينة،، لذلك فان دراسة الهوية " القومية، الأثنية، ... الخ " هي في جوهرها دراسة حدود الجماعة وتشكّلها اجتماعيا وثقافيا، لهذا السبب فأن الدراسات التي تجري على الهوية الوطنية يجب أن تنطلق في الحالات التي تكون فيها الهوية واضحة ومرئية أو في الحالات التي تكون فيها الهوية غامضة وغير واضحة أو مُختلفا حولها . وفي هذه الحالات يمكن بسهولة ملاحظة الإجراءات المعقّدة التي من خلالها تتحدد الهوية الوطنية (أحمد كامل).

إن الهوية الوطنية ذات أهمية حيوية للكيفية التي من خلالها ينتظم العمل السياسي والاجتماعي، لذلك فإنها تؤثر على القضايا الرئيسية التي تهم السياسات الرسمية، خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي أو العزل الاجتماعي وهي تهم محتوى الهوية، لذا فان الإجراءات الأساسية لبناء الهوية الوطنية تتمثل في ادعاء بهوية وطنية محددة وعزو أنفسهم إليها ويأتي نتيجة لذلك قبول أو عدم قبول الادعاء بناء على مؤشرات ومحددات واضحة ويفهمها الناس.

ثالثا- مؤشرات الهوية ودلالاتها

تعرف مؤشرات الهوية الوطنية على أنها المميزات والخصائص المتعلقة بالإنسان والتي يقدمها للآخرين معرفا بها عن هويته ووطنيته، مختارا ومقررا بحرية تامة، ومعربا عن انتمائه لجنسيته وهويته (1994 – Cohen)، كأن يقول الفرد أنا جزائري لأني ولدت في الجزائر، أو يقول أنا سعودي لان أجدادي أتوا من السعودية، أو يقول أخر أنا أردني لأني أقيم في الأردن والتزم بالعادات والتقاليد الأردنية، وأخر يقول أنا صحراوي لأني ارتدي اللباس الصحراوي التقليدي، وفي مثل هذه الحالات فإننا نلاحظ آن كل شخص قد قدم نفسه وهويته من خلال استخدامه لمؤشرات عديدة.

وتنشر بعض الدراسات أن للهوية الوطنية مؤشرات ودلالات عديدة وقد تناولها الناس في حياتهم ومن هذه المؤشرات والدلالات للهوية الوطنية (غسان، 2002: 57).

1. مكان الولادة.
2. روابط الأسلاف والأجداد.
3. الانتماء القبلي.
4. الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف.
5. الالتزام بالقوانين الأردنية.
6. مكان الإقامة.
7. الالتزام بالزي التقليدي.
8. طول فترة الإقامة.
9. الأسماء والألقاب.
10. النشأة والتربية.
11. اللهجة.
12. الشكل والمظهر الخارجي

وتستعمل تلك المؤشرات للهوية عندما ينظر الناس إلى غيرهم ويحاولون التعبير عن هويتهم الوطنية عن طريق استخدام هذه المؤشرات كما أنها من الممكن آن تستخدم ضمن الوطن الواحد وبين أفراده بهدف تمتين الروابط الوطنية والثقافية وزيادة اللحمة والحس بالهوية الواحدة والمصير المشترك، ومن خلال تحديد هذه المؤشرات التي قد تستخدم جميعها أو بعضها ولكنها في النهاية تبقى من الدلالات التي تستخدم للتعبير عن الهوية. وبتحديد تلك المؤشرات والدلالات للهوية، فان العديد من الأسئلة قد تنشأ حول كيفية استعمال الناس لها وكيفية إدراكهم وتفسيرهم لكل واحدة منها وهنا تنشأ التساؤلات المهمة" هل بعض هذه المؤشرات أكثر دلالة وتفسيرا عن الهوية الوطنية أكثر من غيرها؟؟ ولماذا تستعمل بعض المؤشرات أكثر من غيرها....؟، إن المؤشرات المستخدمة في التعبير عن الهوية قد تعامل كمؤشرات ثابتة أو متحولة وهذا يختلف من بيئة إلى أخرى، ومن وضع إلى أخر، فمكان الولادة والسلالة بالإضافة إلى ارتباطه بالمكان، كما ان اللهجة المحلية والتربية والتنشئة والزي التقليدي غالبا ما تفسر عند الآخرين كمؤشرات ثابتة .

والهوية الوطنية الجزائرية، كغيرها من الهويات، تنطوي بالأساس على معان ودلالات رمزية وثقافية وجماعية تعطي الفرد إحساسا بالانتماء إلى الجسم الأكبر، وتخلق لديه الاعتزاز بهذا الجسم الكبير، وهذه وظيفة مهمة للهوية الوطنية بالإضافة إلى فعالية الدولة التي تحتضن الهوية، وتوفرها للدفاع عن أرضها ومجتمعها أو في تنميتها الشاملة، وإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وإقرار مبدأ العدالة للمواطن، وهذا المفهوم يشير إلى وجود بعد ذاتي وبعد جمعي للهوية، وبعد آخر مرتبط بالدولة والسكان على حد سواء.

فالهوية الوطنية هي نتاج اجتماعي ثقافي تاريخي عام وتمثل علاقة متكاملة، وتغطي مدى واسعا للتصنيف والتنظير، وتعطي الناس شعورا بأنهم مرتبطون ببعضهم برابط محدد وتتجاوز أحيانا كل الولاءات الطبقية، لذلك فان دراسة الأفكار المتعلقة بالهوية الوطنية والوطن تحتاج إلى إن تأخذ بالحسبان المعطيات والافتراضات الطبيعية بحيث تكون نظرتنا للعالم أكثر شمولا، ذلك أنه في اغلب الأحيان يدور التساؤل حول لماذا تحمل الأفكار والمعطيات المتعلقة بالوطن والهوية الوطنية الاتجاهات المعروفة عند اغلب المواطنين، ولفهم الهوية الوطنية علينا طرح العديد من التساؤلات، لماذا يعتبر الدفاع عن الوطن والهوية الوطنية أمرا واجبا وطبيعيا؟ ولماذا يعتبر الافتخار بالهوية الوطنية والانتماء إليها والتغني بها أمر مهم؟ انه وبقدر ما هذه التساؤلات مهمة، وبقدر ما الإجابة عليها أمر مهم أيضا، لأنها تتعلق بالوعي وبالاعتقاد الراسخ في العقل البشري سواء كان واعيا أو غير واع، قد تبدو الإجابة مرتكزة على مدى الاعتقاد بوجود الكيان السياسي الذي نطلق عليه اسم الوطن والاعتقاد بوجوده والذي يجمع كافة الأفراد الذين يعيشون به ويؤدي إلى تدعيم الشعور بالانتماء إلى فكرة الكيان السياسي والاجتماعي والجغرافي للوطن، وبالتالي يحرك المشاعر والعواطف والأحاسيس نحوه، ويجعل من الفرد قادرا على تحريك مكانته الشخصية وهويته (الطراح، 2002).

ونتيجة لتلك الأحاسيس والمشاعر يصبح الوطن كفكرة قد تشكلت، فالناس يتعلمون تاريخ وطنهم ولكنهم باستطاعتهم نسيان هويتهم الوطنية وتذكرها من حين لآخر، وبمقدورهم أيضا التعبير عنها، فهذه الإجراءات والمفاهيم سواء من التعلم إلى النسيان إلى التذكر والتعبير تشير بوضوح إلى أن مفهوم الوطن السياسي أي الدولة أو الوطن قد انتقل من فكرة ومفهوم مجرد إلى مادة مشكّلة وكأنها محسوسة، فهي ليست مجرد ارض ذات حدود أو سيادة أو نظام حكم أو نظم اجتماعية أو تراث أو ذكريات أو ماضي بل هي جميع ذلك وهذا ما يدفعنا للتعامل مع الوطن كشيء موجود أعلى من وضعنا الشخصي كأفراد وابعد مما ننظر إليه (حيدر، 1996، 205)

إن الهوية الوطنية لا تظهر هكذا من فراغ، بل تظهر بشكل طبيعي تلقائي، ذلك أن الدراسات العديدة أشارت إلى أن الهوية الوطنية تعتمد على الكثير من الإجراءات المؤسساتية لنشأتها وظهورها ووجودها، فالإجراءات المؤسساتية تؤكد وتظهر بوضوح ماهية الهوية الوطنية، وكيف تتشكل حيث أن المؤسسات ونظمها لا تتكون ولا تتشكل ولا تنتظم إلا من خلال الفكرة الجمعية للوطن، حيث سيصبح الوطن موئلا نفسيا وروحيا واجتماعيا، بالإضافة إلى كونه بقعة جغرافية ذات مواصفات محددة . إن الأمر الجوهري الذي يستحق الاهتمام والانتباه هو كيف أن المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالهوية الوطنية تستعمل من قبل الناس المندمجين في الهوية الوطنية وكيف يعبرون عن أنفسهم أمام ذاتهم وأمام الآخرين . وإذا استطعنا فهم ماذا تعني الهوية الوطنية لأفراد المجتمع فإن ذلك يفرض علينا كيف نوجه اهتمامنا كباحثين ودارسين باتجاه تحليل هذه الإجراءات التي من خلالها تصبح الهوية الوطنية أمرا طبيعيا كما هو موجود في العقل الجمعي للناس.

رابعا: مقومات الهوية الوطنية

هي مجموعة المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي:

1- أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معيارا جوهريا ومبدأ قانونيا في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

2- أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب بوصفه كلا غير قابل للتجزئة. بمعنى أنها لن تكون انعكاسا لتصور فئة ما دون غيرها .وهذا يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيرا عن موقف سياسي ضيق.

3- أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساسا راسخا لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى. (برهان، 2010: 20).

رابعا: الأسرة

1- تعريف الأسرة:

يقابل كلمة " الأسرة " في الفرنسية كلمة " Famille " وفي الإنجليزية "Family " وهي في هاتين اللغتين الأجنبيتين مشتقة من كلمة " FAMILIA " وتعني مجموع الخدم. لقد تطور مفهوم الأسرة تاريخيا ففي المجتمع الروماني القديم كان يعني جماعة العبيد الذين يخدمون المجتمع (مزوز، 2009: 44).

وفي القرون الوسطى أصبحت كلمة أسرة تعني مجموعة من الناس يستغلهم الرجل الإقطاعي يعملون عنده في أرضه بشرط أن يحتفظوا له بالولاء ويقاسمهم محصول الأرض، وأخيرا في العصر الحديث أصبحت كلمة أسرة تعني الجماعة المؤلفة من الزوج والزوجة وأولادهما وفيما يلي جملة من تعاريف الأسرة حسب أراء المفكرين:

يعرف " أوجست كونت " الأسرة " بأنها: الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور وهي الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد" (السيد عبد العاطي،2002:07).

أما " أوجبرن" فيرى أن": الأسرة رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها "(Antigone Mouchlturis,1998, p23)

ويعرف ماكيفر(Megiver) الأسرة بأنها: " وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقة روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب ويكون وجودها قائما على الدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع أفرادها ومنتسبيها " (السيد، وبيومي، 2004: 21).

وجاء في معجم علم الاجتماع: " أن الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج، الدم، والتبني، ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منها جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة. (Joseph Sumph, Michel Hugues, 1973:131).

ويعرفها " **تركي رابح** " بأنها: "الخلية الأساسية التي يقوم عليها كيان أي مجتمع من المجتمعات لأنها البيئة الطبيعية الأولى التي يولد فيها الطفل وينمو ويكبر حتى يدرك شؤون الحياة ويشق طريقه فيها ". (زعيمي، 2013: 29).

مناقشة التعاريف:

يمكن أن ندرك مدى الأهمية التي تمثلها الأسرة في التنشئة الاجتماعية من حيث اعتبارها المؤسسة الأولى التي تتكفل بكل حاجات الطفل النفسية، الاجتماعية، التربوية والاقتصادية من جهة، وتعمل على إدماجه ضمن مجتمعه من جهة أخرى ببنائها لاتجاهاته اللازمة ومعايير وقيم تتماشى ومجتمعه.

وعليه يمكن تعريف الأسرة على أنها: أهم جماعة أولية في المجتمع وتتكون من عدد من الأفراد، تتأسس بينهم القرابة بناءً على محور الانتساب المزدوج، حيث يرتبطون بروابط الزواج (الزوج والزوجة) أو الدم (بين الآباء والأبناء)، يقيمون في منزل واحد ويتفاعل أعضاء الأسرة وفقا لأدوار اجتماعية محددة، وتقوم بينهم التزامات محددة اجتماعية واقتصادية وقانونية، وهي التي تقوم بأهم وظيفة اجتماعية وهي التنشئة الاجتماعية حيث تتولى رعاية الأطفال والعناية بشؤونهم من النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية والتربوية، وهي الجسر الذي يصل الفردية الخالصة وبين المجتمع.

خامساً- دور الأسرة في تشكيل هوية الأفراد:

تعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل لغرس المفاهيم والمعارف والقيم، وخاصة المتعلقة بالوطن من وطنية ومواطنة، وذلك لأن ترسيخها في مرحلة الطفولة، وتنشئة الطفل عليها يجعلها عنصرًا مكونًا في بناء شخصيته. والطفل منذ مراحل نموه الأولى في الأسرة يجب أن يتعلم أنه يعيش في مجتمع، وأنه عنصر فيه، ويجب أن يكون صالحًا وقادرًا على تحمل المسؤولية والمشاركة في نموه وتقدمه ورقيه بالجد والعمل والكفاح، ويجب أن ينشأ منذ مراحل عمره على الولاء والانتماء وحب الوطن (الحامد، والرومي، 2002: 14).

فعلا هناك العديد من المؤسسات التي تعمل على تشكيل الهوية الوطنية وتنميتها عند الفرد كالأسرة، والمدرسة، والجامعة إلا أن الأسرة تتميز بأنها أهم المؤسسات التي تسهم في إعداد الأطفال، وتربيتهم على الهوية الوطنية ,إذ تقوم الأسرة بدورها في تربية الأطفال على الهوية الوطنية من خلال ما يلي: (شكيب، 2002).

1-إعداد الأطفال ليكونوا مواطنين صالحين متمسكين بقيمهم الاجتماعية والدينية.

2-اغتنام كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول مقومات المواطنة الصالحة، وتنشئة الأبناء على العادات الصحيحة للمواطن المخلص لوطنه، واحترام قواعد الأمن والسلامة وأنظمتها، وأن يبينوا لهم بالأمثلة والشواهد المقربة إلى عقولهم بأن هذه الأنظمة والقوانين إنما وضعت لحفظ السلامة العامة والحفاظ على المصالح والحقوق وتسيير شئون الحياة.

3-غرس حب الوطن في نفوس الأطفال ليزدادوا اعتزازا به مع العمل من أجل تقدمه وإعلاء شانه والذود عنه.

4-التعريف بصروح الوطن بأخذ الأطفال في جولات تشمل المواقع التاريخية والتراثية، مع سرد قصة كل موقع منها.

5-تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة والتسامح مع الاختلاف.

6-إكساب الطفل المهارات التي تمكنه من أن:

أ - ينتمي لوطنه ويكون مواليًا له.

ب - يقدر المصلحة العامة ويقدمها على مصلحته الخاصة، ويضحي من أجل الصالح العام.

ت - يعمل بروح الفريق، ويمارس العمل الجماعي التطوعي.

ث - يتحمل المسؤولية، ويمارس الأساليب العقلانية في الحوار.

ج - يؤدي واجباته، ويتمسك بحقوقه، ويؤمن بمبادئ العدالة الاجتماعية.

ح - يتحلى بالخلق الرفيع ويتأدب بآداب الحوار، ويحترم آراء الآخرين.

خ - يمارس النقد الذاتي، ويشارك في اتخاذ القرار.

مما سبق يمكن القول بأن الأسرة تؤدي دورًا كبيرًا في تربية الأطفال على والمواطنة وبناء الهوية الوطنية من خلال عدة وسائل أهمها تنمية اتجاهات التفاهم والأخوة والتعاون التي يجب أن تسود في البيت، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة المشاركة والحوار والتسامح والتعايش مع الآخرين، وتدريب الأطفال على أداء واجباتهم والتمسك بحقوقهم، وتقدير المصلحة العامة للوطن، وتقديمها على المصلحة الخاصة.

وتشير دراسة عطية التي حملت عنوان الإعداد الثقافي لطلاب كلية التربية في جامعة الأزهر في ضوء التحديات التي تواجه العالم الإسلامي أن لنظام الأسرة والمناخ الذي يسودها تأثير كبير في التنشئة السياسية للطفل إذ تتعهده منذ طفولته وتغرس فيه القيم والاتجاهات والعادات السلوكية المرتبطة بالناحية السياسية (عطية، 2002: 62).

وفي هذا الصدد أثبتت إحدى الدراسات وجود علاقة ارتباطية بين أساليب التنشئة في الأسرة وبين الانتماء والولاء للوطن، إذ أشار المنير في دراسته التي حملت عنوان: العولمة وعالم بلا هوية، أن بذور الانتماء تبدأ من داخل الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية للطفل، وبينت الدراسة أن الأهمية القصوى للأسرة في عملية التنشئة هي التي يستمد منها الفرد هويته وكيانه ومكانته الاجتماعية ,وبهذا تشكل الأسرة الدعامة الأولى في تكوين شخصية الفرد وتنمية الحس الوطني والوجداني من خلال تلقينه القيم واللغة والعقيدة والمبادئ المتعلقة بهوية الجماعة الوطنية التي ينتمي إليها .

ويمكن القول إنّ الأسرة تساعد في إعداد الأطفال مبكرًا من أجل تأهيلهم ليصبحوا قادرين على مواجهة التحديات التنموية المختلفة، كما تعمل على التوفيق بين الحفاظ على الهوية الوطنية لديهم وعلى احترام الآخر على اختلاف هويته الوطنية.

خاتمة:

إن تربية الأفراد على الهوية الوطنية لا يمكن أن تتحقق على الوجه الأكمل إلا بوجود تعاون وثيق بين الأسرة وجميع مؤسسات التعليم الأخرى، ويتطلب ذلك أيضا التنسيق والتكامل مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة التربوية التي يتعرض لها الفرد كوسائل الإعلام، والصحف والمجلات، ووسائل الترفيه، والتفاعل مع

الآخرين، فالبيئة والمجتمع اليوم معلم أساسي يزاحم المؤسسات التعليمية وبالتالي فإن أي تعلم أو خبرة يحصل عليها الفرد لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم يكن هناك تفاعل وتعاون وتنسيق بين جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع بهدف تعزيز الخبرات المكتسبة وتأكيدها ومنها الهوية الوطنية التي تساعد في الحفاظ على التراث الحضاري في ظل العولمة الجارفة.

ويمكن أن تظهر الهوية الوطنية سلوكات أفرادها بأنماط محدد تجعلهم يتعارضون فيما بينهم في أطر شرعية تحدد حرية تحركاتهم في الحياة الاجتماعية السياسية. وتمارس الهوية الوطنية سلطتها على الفرد والجماعة أينما كان ،بمعنى أن السلوكيات المطبعة للهوية الوطنية تطفو وتظهر يقوى ضمن السلوك والتفاعلات بين الأفراد، وحتى أن اكتساب هوية وطنية جديدة سوف يطغى عليها الهوية الأصلية ،وتبقى الهوية الوطنية الأصلية أحد جوانب تحديد شخصية الأفراد وت ميزهم عن الأصلين والمنتسبين حيث يبقي عنصرا غريبا عنها وتمح الأفراد فردية مستقلة ضمن نظم أوسع من العلاقات الاجتماعية والتفاعلات ومن جهة أخرى لا توجد لائحة أو قائمة محددة لكيفية الانتماء للهوية الوطنية في إطار الانصياع للحقوق والواجبات كمواطن شرعي تحت نظام محدد ومعين.

فالهوية الوطنية لها وظيفة تصنيفية وتقسيم حسب الفئات جماعات الأفراد في العالم، وهي تحدد الأفراد ضمن جماعات، وترى النظرية السوسيولوجية أن الهويات الوطنية تشكل فئات سوسيولوجية هامة، التي من خلالها يعمل المواطن للإعطاء معنى لعالمه الاجتماعي، لأن الوطن – من الناحية الجغرافية – هو أساس وجود الهوية الوطنية لأنه يمارس على أرضها وهو الدعامة الأولى لما يمثل الضمير الجمعي عند الأفراد ويبنى المجتمع المدني، وبالتالي للفرد أحقية في التمتع بحقوق المواطنة أو الهوية الوطنية.

- **<u>المراجع المعتمدة:</u>**

1. إسماعيل، الفقي (1999): إدراك طلاب الجامعة لمفهوم العولمة وعلاقته بالهوية والانتماء (دراسة امبريقية)، المؤتمر القومي السنوي الحدي والعشرون للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان " العولمة ومناهج التعليم " ديسمبر، ص 205 .
2. برهان، حافظ عبد الرحمان (2010): دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين جامعة النجاح أنموذجا، (<u>رسالة ماجستير غير منشورة)</u>، جامعة النجاح الوطنية فلسطين.
3. بن زعموش، نادية بوضياف (2011): <u>برنامج رياض الأطفال وبناء ملامح الهوية الوطنية برنامج مقترح</u>، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني.
4. البوني، عفيف (1984): في الهوية القومية العربية، <u>مجلة المستقبل العربي</u>، العدد57 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ,شباط . 1984 / ص5
5. الحامد، محمد والرومي، نايف (2002): الأسرة والضبط الاجتماعي .الرياض :بدون دار نشر.
6. حيدر، عزيز(1996): دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية، مجلة المستقل، العدد205.
7. زعيمي، منى (2013): الأسرة المدرسة ومسارات التعلم (العلاقة مابين خطاب الوالدين والتعلمات المدرسية للأطفال)، (<u>رسالة ماجستير غير منشورة</u>)، قسم علم النفس علوم التربية والأرطفونيا، جامعة قسنطينة.
8. السيد، عبد العاطي (2002): *<u>الأسرة والمجتمع</u>*، دار المعرفة الجامعية، مصر.

9. السيد، عبد العاطي وبيومي، محمد أحمد (2004): *علم اجتماع الأسرة*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

10. شكيب، شعلة (2002): دور الأسرة في تربية المواطنة، ورقة مقدمة لمؤتمر التربية للمواطنة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

11. الطراح، علي(2002): الأوطان والهويات الوطنية: إشكالية علاقة الناس بالأوطان، بحث منشور في كتاب " الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام"، دار النهضة العربية، بيروت.

12. العالم، محمد أمين (1998):العولمة والهوية الثقافية أبحاث مؤتمر العولمة والهوية الثقافية 16 /22 افريل.

13. عطية، محمد عبد الرؤوف (2002): الإعداد الثقافي لطلاب كلية التربية،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر .القاهرة.

14. غسان، منير (2002): معالم ومؤشرات الهوية الوطنية ومقاييسها، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، دار النهضة العربية، بيروت.

15. فايزة، يوسف عبد المجيد (2004): السياق النفسي الاجتماعي لتنشئة الأبناء في الأسرة، بحث مقدم لمؤتمر: واقع الأسرة في المجتمع واستكشاف لسياسات المواجهة، المنعقد بدار الضيافة، عين شمس.

16. مزوز، بركو (2009): التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، في مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22.

17. ناصر احمد كامل، إطار نظري لدراسات الهوية الوطنية، ورقة غير منشورة، بدون تاريخ، عمان.

18. ولد خليفة، محمد العربي (2003): المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

19 - Antigone, Mouchlturis (**1998**): La femme, La Famille et leurs conflits, réponses institutionnelles et aspirations sociales, l'harmattan, Paris.

20- Joseph, Sumph et Michel, Hugues (**1973**): Dictionnaire de sociologie, librairie: la rosse, Paris

العلاقة بين الكفاءة الذاتية لدى مديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين ودافعيتهم للعمل

د.خليفة يوسف محمد السادة - د. صالح أحمد أمين عبابنة
وزارة التربية والتعليم - كلية العلوم التربوية
مملكة البحرين - الجامعة الأردنية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الكفاءة الذاتية لمديري المدارس العامة في البحرين ودافعيتهم للعمل. تكونت عينة الدراسة من (181) فردا للعام الدراسي (2015/2014). وتم استخدام أداتين للدراسة، الأولى "مقياس الكفاءة الذاتية" والثانية "استبانة الدافعية للعمل". وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط متوسطة وإيجابية بين الكفاءة الذاتية المدركة والدافعية للعمل مقدارها (0.48).

وقدم الباحثان مجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الذاتية، الدافعية للعمل، مديرو المدارس في البحرين.

ABSTRACT

This study aimed at exploring the relationship of self-efficacy of public schools principals in Bahrain and their work motivation. A (181) principal in academic year 2014/2015 was consisted the study sample. Two instruments were used: "self- efficacy scale", and "work motivation questionnaire". The most important result of the study was: there is a moderate positive relationship between self-efficacy of principals and their work motivation (0.48).

The researchers put some recommendations and suggestions.

Key words: self-efficacy, work motivation, public schools principals in Bahrain.

يلعب مديرو المدارس دورا رئيسا في تطوير التعليمِ وزيادة جودته؛ ومن أجل القيام بهذا الدور تواجههم تحديات مهنية وشخصية عديدة، منها إحساسهم بقلة قدراتهم الذاتية على إحداث التطوير المأمول في ضوء التطورات التربوية والتكنولوجية والاجتماعية المتسارعة مما يستوجب المزيد من الاهتمام بهم، ومعرفة العوامل التي تُؤثر على عملهم.

يتأثر أداء مديرِ المدرسة بعدد كبير من العوامل، منها عواملٌ شخصيةٌ مثلُ الكفاءة الذاتية المدركة ودافعيتُه للعمل، حيث أن تقدير مدير المدرسة لكفاءته الذاتية يُساهم في بناء نظرته حول نفسه؛ وفي اتخاذ قراراته ومستوى نجاحه في عمله، حيثُ تؤثرُ توقعات الكفاءة الذاتية على ثلاثة مستوياتٍ من السلوك: اختيار الموقف والجهد الذي يبذله الفرد والمثابرة في السعي للتغلب على الموقف (كابور، 2010).

إنّ الجذور الأولى لفكرة الكفاءة الذاتية المدركة Self-Efficacy، بدأت بأفكار روتر Rotter عام (1966)؛ حين أشار إلى اختلاف الأفراد في اعتقادهم حول سيطرتهم على مصادر التعزيز التي تحرك سلوكهم، فإما أن تكون هذه المصادر داخلية أو خارجية، إلا أن أفكار باندورا Bandura هي التي أسهمت في إحداث ثورة في مفهوم

الكفاءة الذاتية وتطبيقاته المختلفة، حيث عرف مصطلح الكفاءة الذاتية المدركة بأنه "عملية معرفية داخلية يقوم الفردُ من خلالها بتشكيل مجموعةٍ من الأحكام والمعتقداتِ حول قدراته على أداءِ عمل معين بنجاح" (Bandura,1977,1993). وناقش باندورا الكفاءة الذاتية من وجهين، الأول: المخرجات المتوقعة، وتؤشر إلى الاعتقاد بأن سلوكا محددا يقود إلى مخرجات متوقعة، والثاني: الكفاءة المتوقعة، حيث إن اعتقادات الكفاءة الذاتية للفرد تحدد إلى درجة كبيرة قدرته على الإنجاز. ويتابع باندورا إن الاعتقاد بفاعلية الذات للعاملين في المدرسة لا يقل أهمية إن لم يكن أهم من مجرد القاعدة المعرفية للتربوي وصقل مهاراته وقدراته، فليس مهما مجرد قدرات الشخص بل المهم هو معتقداته بشأن قدراته (Bandura, 1977)، حيث تترجم هذه المعتقدات إلى سلوك مهني.

وهذا السلوك قد يكون إيجابيا يزيد من كفاءة المدير المهنية وقد يكون سلبيا يقلل من كفاءته المهنية. فالفرد الذي لديه إحساس قوي بكفاءتِه الذاتية يركز جُل اهتمامه عند مواجهته المشكلة على تحليلها بغية الوصول إلى حلول مناسبة لها، أما إذا تولّد لديه الشك بفعاليته الذاتية فسوف يتجه تفكيره نحو الداخل بعيدا عن مواجهة المشكلة، فيركّز على جوانب الضعف وتوقعِ الفشل (أبو غزال وعلاونة، 2010).

ويمكن القول أن اعتقاد مدير المدرسة كفاءته الذاتية يؤثر على درجة قيامه بمهام وظيفته، وعلى تحمله المسؤولية، وعلى محافظته على المستويات العالية من السيطرة والفهم للمواقف المختلفة التي تحدث في مدرسته، وتساعده على تحديد مجالات تطوره ونموه المهني، وينتقلُ أثر اعتقاده في قدراته إلى العاملين معه وخصوصاً المعلمين والطلبة؛ فإن المدير الذي يشكُّ في قدراته يسبب ضياع جهود العاملين، وينشر بينهم اليأس من التطوير والتحسين، ويُضعف من قدراتهم على إيجاد الحلول والأفكار البناءة، بينما يعمل المدير المُدرك لكفاءته المهنية على تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة والتحديات المهنية المختلفة.

ويذكرُ أورتون وولبرت وهنمان (Urton, Wilbert & Hennemann 2014) أن مدير المدرسة الفعال وصاحب الكفاءة الذاتية المدركة العالية يمتلكُ القدرة على إعطاء توجهاتٍ وبالتالي يمارس تأثيرا إيجابيا على المعلمين لبلوغ الأهدافِ المتفق عليها. ويصبحُ هذا التأثير الإيجابي في غاية الأهمية عندما يتم مواجهةُ صعوبات وعوائق أثناءَ عملية التغيير للوصول إلى الأهداف المرجوة. ووجود كفاءة ذاتية مدركة عالية خصوصا في قيادة المدرسة يؤدي إلى إدارةٍ فعالة لعمليةِ التغييرِ ضمن هيئة التدريس في المدرسة، وهذا بدوره له تأثير إيجابي على طلابِ المدرسةِ.

إنَّ مديري المدارس ينظمون توقعاتهم الشخصية لتتوافُق مع الظروف الحالية، وعادة ما يتسمون بالهدوء والثقة حتى في أصعب المواقف. فيشير هيوز (Hughes2000,) إلى أن مديري المدارس ذوي الكفاءة الذاتية العالية هم في حالة مستمرة من متابعة أوضاعهم العملية، وهم صامدون بجهودهم الرامية لتحقيق أهدافهم، وفي مواجهتهم للمشاكل، لا يعلنون عدم مقدرتهم على حل المشكلات على الفور كفشلٍ نهائي. أما مديرو المدارس ذوو الكفاءة الذاتية المنخفضة فهم لا يستطيعون السيطرةَ على البيئة المدرسية، وهم أقل ميلا لتحديد استراتيجياتٍ ملائمةٍ لمواقفَ معينةٍ أو لتعديلِ استراتيجياتٍ غيرَ ناجحةٍ وفقا للظروف المختلفة. وفي

التحدياتِ هم أكثرُ ميلا لإلقاءِ اللومِ على الآخرين، كما أنهم لا يرونَ ولا يطورون، ولا يدعمون، ولا يتكيفون مع الفرصِ، وهم متسرّعون في تسمية أنفسهم بالفاشلين وإبداء القلق مع التوتر والإحباط.

وأشارت نتائج العديد من الدراسات مثل دراستي فيدريسي وشالفك (Federici & Skaalvik, 2011, 2012)) ودراسة فانهوك وفانلوميل وثيغز وفاندرلخت (Vanhoof, Vanlommel, Thijs & Vanderlocht, 2014) ودراسة دواني والشريقي (2012) إلى وجود ارتباط ايجابي بين الكفاءة الذاتية المدركة لمدير المدرسة وكل من: الاندماج بالعمل، والثقة بالمعلمين والطلبة، والرضا الوظيفي للمديرين وللمعلمين والاستقلالية وتوليد الكفاءة الذاتية للمعلمين والطلبة، والتطوير المدرسي واتخاذ القرارات، وتحصيل الطلبة. بينما أشارت دراسات مثل دراسة فيدريسي وشالفك ((Federici & Skaalvik, 2012 إلى وجود ارتباط عكسي بين الكفاءة الذاتية لمدير المدرسة مع كل من الاجهاد العاطفي والاحتراق النفسي وحجم المدرسة. أي أن الكفاءة الذاتية المدركة للمدير ترتبط بعدد كبير من العوامل المؤثرة في نجاح المدرسة. وبالتالي أصبح من المهم معرفة بماذا يفكر المدير وكيف (Tschannen-Moran& Gareis, 2004)، أي كيف ينظر المدير إلى كفاءته الذاتية في إدارة منظمته لتأثيرها على مجمل العوامل المدرسية الأخرى.

ويمكن القول أن الإحساسَ القويَ لدى مدير المدرسة بكفاءته الذاتية يسهم في تعزيز إنجازاته وراحته، فالمدراءُ الأكثر ثقةً بقدراتهم يَسعونَ نحو تحقيقِ المهامِ الصعبةِ باعتبارها تحدياتٍ ينبغي التغلبُ عليها، بدلا من رؤيتها كتهديدٍ ينبغي تحاشيها والابتعاد عنها.

ومن التحديات الرئيسية التي تؤثر على العملية المثلى في إدارة المدارس التحدي المرتبط بضعف الدافع لدى مديري المدارس (Bush, Joubert, Kiggundu, & Van Rooyen, 2010:6; Clarke, 2007:39 ;Tschannen-Moran & Gareis, 2004:573)، حيث تؤدي دافعيةُ الإنجازِ والتحفيزِ دوراً مهما في رفع مستوى أداء المدير وإنتاجيته ورفعِ جودة التعليم، حيث يتداخل كل من محيطِ المدرسة والفاعلين فيها في تشكيل عناصر الدافعية والتحفيز، رُغم أهمية العناصر الأخرى (البرجاوي، 2010).

وتشير العساف والسعود (2007) إلى أن أداء الفرد وقيامه بمهمات محددة مرهون إلى حد بعيد بدرجة الدافعية لديه، كما أن الارتقاء بسلوكِ الأفراد على المستويين الكمي والنوعي يُعزى إلى موضوعِ الدافعية. وتُقسِّم لوكاشه (2008) الدافعيةَ إلى قسمين هما: الدافعية الداخلية، والدافعية الخارجية. وتعبّرُ الدافعيةُ الخارجيةُ عن استمرارِ السلوكِ للحصول على المكافآت والأحكام المرضية من الآخرين بشكل مستمر، أما الدافعية الداخلية فإنها تعبّر عن استمرار السلوك والنشاط، مع غياب المكافآت، ويقوم الفردُ بالعمل؛ لأنّهُ يجدُ فيه متعة، وتختلف الدافعية للعمل من شخص إلى آخر. في حين اعتبر ستاين وماشابا (Steyn, & Mashaba, 2014) أن العوامل المؤثرة في دافعية مديري المدارس للعمل هي نظرتهم الاستراتيجية والعوامل المدرسية والمتطلبات المهنية لهم.

ولكي يقوم مدير المدرسة بإدارة الأعمال المختلفة التي يمارسُها العاملين في المدرسة من أجل تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية، بأقل جهد وتكلفة وأسرعَ وقت، ينبغي أن يمتلكَ مدير المدرسة الدافعية للعمل، حيث

تؤدي دافعيةُ العمل لديه على أن يكون متقدما ومتميزا بين أقرانه من المديرين إذ أن الدافعيةَ للعمل والتفوق تعمل على تحفيزه واستثارة الطاقة الكامنة لديه، وتعمل على مضاعفة جهوده وتوجيهها نحو تحقيق الهدف المنشود وهو الإنجاز العالي في عمله الإداري (أبو عبيد، 2014).

وتصنف الدوافع إلى نوعين هما: الدوافع الأولية أو الفطرية، وهي دوافع البقاءِ لأنها ضرورية في الحفاظ على بقاء واستمرار الكائنات الحية. والدوافع الثانوية أو المكتسبة، حيثُ أنها دوافعٌ متعلمةٌ من خلال عملية التفاعل مع البيئة المادية والاجتماعية وفقا لعمليات التعزيز والعقاب الذي يوفره المجتمع، ومن أمثلتها: الحاجة إلى الأمن والحاجة إلى الانتماء والصداقة والسيطرة والتفوق والتقبل الاجتماعي وغيرها من الدوافع الأخرى (مذكر، 2006).

وعلى الرغم من كثرة دراسات الكفاءة الذاتية للمعلمين، إلا أن دراسات الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس قليلة، ومن هذه الدراسات: دراسة سميث وغوارينو وستروم ولامكن ورشفورث (Smith, Guarino, Strom, Lamkin, & Rushforth, 2003) التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس وفعاليتهم في إدارة البيئةِ التدريسيةِ والتعلميةِ. وقد تمَّ تطوير أداة الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس خصيصا لهذه الدراسة. وتم توزيع الأداة على 284 مديراً من مدراء مدارس 12 ولاية أمريكية. وتم التوصلُ إلى نتائج إيجابية عالية؛ كما اتضح بأن مدراء المدارس التي تتضمن عدد تلاميذ مرتفع والمدراء من جنس الإناث يتمتعون بمستوى كفاءة ذاتية عالية. وتمَّ أيضا التوصلُ إلى أنَّ المدراء يقضون وقتا وجهدا أكبر في الأمور الإدارية.

كما أجرى هوفر (Hoefer, 2008) دراسة هدفت إلى التحقق من مدى ارتباط أنشطة عمل أربع مدراء مدارس ابتدائية في كلاريمونت مع الرؤى والأهداف والقيم التي يتبنوها ثم تم الربط بينها وبين الكفاءة الذاتية المدركة وتأثيرها على مستوى التحصيل العلمي. وتم استخدام مقياس الكفاءة الذاتية المدركة. وأظهرتْ النتائج أن مدير المدرسة صاحب أعلى مستوى للكفاءة الذاتية المدركة حازت مدرسته على أعلى مستوى للتحصيل العلميّ لطلابها.

في حين جاءتْ دراسة سانتاماريا (Santamaria, 2008) لتحديد درجة الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس في ولاية كاليفورنيا الامريكيةِ، حيث تكونتْ عينة الدراسة من (541) مديراً للمدارس الابتدائية والثانوية، وتم استخدام مقياس(PSES)، وأشارتْ النتائج إلى وجود درجة عالية من الكفاءة الذاتية المدركة لدى مديري المدارس.

وأجرتْ دومك (Domsch, 2009) دراسة هدفت إلى تحديد الكفاءة الذاتية المدركة لمديري ومعلمي (9) مدارس ابتدائية في وسطِ الغرب الامريكي، استخدمت الباحثة مقياسي الكفاءة المدركة للمديرين والمعلمين، وكان من نتائج الدراسة وجود درجة عالية للكفاءةِ الذاتية المدركة لمديري المدارس ولمعلميها.

كما أجرى إيفانز (Evans, 2010) دراسة لتحديد وجود علاقةٍ بين الكفاءة الذاتية المدركة لـ(38) مديرا من مديري المدارس الجدد ومرونتَهم في التعامل مع تحصيلِ الطلاب الأكاديمي في المدارس العامة من ولاية جورجيا.

وتم استخدام مقياس الكفاءة الذاتية المدركة. وكان من نتائج هذه الدراسة عدم وجود أي علاقة بين كفاءة المدراء الذاتية المدركة ومرونتهم في التعامل.

وأجرى كل من هيوز (Hughes, 2010) ومواك (Moak, 2010) وواتس وزملائه (& Watts, Kolsun, Cline Williams, 2011) ثلاث دراسات منفصلة هدفت إلى استكشاف درجة الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس في ولايات واشنطن وميسوري وفرجينيا الأمريكية على الترتيب، واستخدمت مقياس (PSES)، واشارت نتائجها إلى وجود درجة عالية من الكفاءة الذاتية المدركة لدى مديري المدارس.

في حين هدفت دراسة أكات وأوزيرت وكاراداج (Acat, Ozyurt, & Karadag, 2011) إلى تقييمِ مستويات الكفاءة الذاتية المدركة لدى مديري المدارس الابتدائية في المهام الموكلة إليهم منْ قبل أصحاب القرار. حيثُ تكونت عينة الدراسة من (180) مديرا من مدراء المدارس الابتدائية العامة في حدود منطقة أوردو التركية في السنة الدراسية (2009/2008)، وقد تمَّ جمعُ البيانات باستخدام مقياس الكفاءة الذاتية(PSES) وأشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاعِ مستوياتِ الكفاءة الذاتية المدركة لدى المديرين الأكبر سنّاً.

في حين كانت دراسات الدافعية للعمل وفيرة لمختلف الأعمال ومنها دراسات دافعية مديري المدارس للعمل، ومن هذه الدراسات: أجرتْ البدور (2006) دراسة هدفت إلى تعرف مستوى الدافعية لمديري مدارس الأمانة العامة للمؤسسات التربوية المسيحية في الأردن. وقد تَكَوَّنَت عينة الدراسة من (86) مديرا. وتم استخدام مقياس الدافعية للمديرين. وأظهرتْ نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من الدافعية لدى هؤلاء المديرين.

وهدفت دراسة خليل وغزال وصالح(2006) إلى تَعَرُّف مستوى دافعية مديري المدارس الثانوية نحو عملهم في محافظة نينوى العراقية. وقد تَكَوَّنَت عينة الدراسة من (115) مديرا ومديرة. وتم بناءُ مقياسٍ للدافعية. وأسفرتْ النتائج عن حصولِ الدافعية للعمل لدى مديري المدارس الثانوية على درجة دافعية عالية.

في حين هدفت دراسة فوك وبرينتين وسيدهو وفووي (Fook, Brinten, Sidhu & Fooi, 2011) إلى معرفة مستوى التمكين النفسي ودافعية العمل والانسحاب عند مديري المدارس في ماليزيا، حيث تألفتْ عينة الدراسة من(101) مدير ومديرة، وكانت من نتائج الدراسة ارتفاعِ مستوى الدافعية لدى المديرين.

وأجرى دواني والشريفي (2012) دراسة هدفت إلى تَعَرُّف مستوى ممارسة مديري المدارس الثانوية في محافظةِ عَمان لعملية صنع القرار التحويلي وعلاقته بمستوى دافعيتهم للعمل، وتم استخدام أداتين: الأولى "استبانة التقدير الذاتي لصنع القرار"، والثانية "استبانة دافعية المديرين للعمل". وقد تكونتْ عينة الدراسة من (100) مدير ومديرة. وكان من نتائج الدراسة أنَّ مستوى الدافعية لدى المديرين مرتفعا.

وهدفت دراسة بياو واسحق وسعيد وبيه وقدير (Piaw, Ishak, Yaacob, Said, Pee & Kadir, 2014) إلى دراسة تأثير قدرات الذكاء المتعدد عند مديري المدارس في ماليزيا على دافعية العمل لديهم، تكونتْ عينة الدراسة من 287 من مديري المدارس، وبينتْ النتائج ارتفاع مستوى الدافعية لدى المديرين.

وأخيراً أجرى هيستك (Heystek, 2015) دراسة هدفت إلى معرفة تأثير نظام تقويم الأداء على دافعية (30) مديرا من المدراء في جنوبِ أفريقيا للعمل، وتشيرُ نتائج المقابلات إلى أن نظام تقويم الأداء يقلل من دافعيتهم

للعمل.

ولم يَجِدِ الباحثان أي دراسةٍ عربيةٍ أو أجنبيةٍ هدفت إلى إيجادِ العلاقة بين الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس ودافعيتهم للعمل.

يخلصُ الباحثان مما سبقَ إلى أنَّ الدراسات السابقة أشارتْ إلى وجود درجة عالية من الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس عند كل من (Smith, Guarino, Strom, Lamkin, & Rushforth, 2003) و(Green, 2008) و(Hoefer, 2008) و Santamaria, 2008)) و(Domsch, 2009) و(Hughes, 2010) و(Moak, 2010) و(Acat, Ozyurt, & Karadag, 2011) و(Watts, Kolsun, Cline & Williams, 2011)، بينما جاءتْ متدنيةً عند (Evans, 2010). في حين تراوحتْ مستوياتُ الكفاءة الذاتية عندَ (Demoulin, 1992) بين ثلاث مستوياتٍ: العالية والمتوسطة والمنخفضة؛ كل بحسب المتغيرات.

وأشارتْ دراسة كلّ من البدور (2006) وخليل وغزال وصالح(2006) و(Fook, Brinten, Sidhu & Fooi, 2011) ودواني والشريفي (2012) و(Piaw, Ishak, Yaacob, Said, Pee & Kadir, 2014) إلى ارتفاع دافعية مديري المدارس نحو العمل. إلا أن دراسة هيستك (Heystek, 2015) أشارت إلى تدني مستوى الدافعية لدى مدراء المدارس نحو العمل.

تتشابهُ الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولتْ الكفاءة الذاتية المدركة في هدفها وهو استكشاف الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس، واستخدام مقياس (PSES) الذي قامتْ ببنائِه (Tschannen-Moran & Gareis, 2004). كما تشابهتْ أيضا الدراسة الحاليةُ مع أغلب الدراسات التي تناولت الدافعية للعمل في هدفها وهو استكشاف درجة الدافعية للعمل لمديري المدارس.

في ضوء ما تقدم، فلم تكن هناك دراسة – حسب علم الباحثين – تناولت العلاقة بين الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الثانوية ودافعيتهم للعمل؛ لذا جاءت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين هذين المتغيرين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد وضعت وزارةُ التربيةِ والتعليمِ بمملكة البحرين من ضمن أولوياتها تنميةُ القياداتِ المدرسية ورفع كفاءتها المهنية كهدفٍ ومدخلٍ لتطوير أداءِ عمل المؤسسة المدرسية للوصول إلى تحقيق أفضل النتائج، وكان ذلك من خلال: المبادرات الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، ومشروع إصلاح التعليم، وبرنامج تحسين أداء المدارس، ومشروع الشراكة من أجل الأداء، ومشروع تطوير التعليم الفني والمهني (زيد، 2012).

وأشارت القحطاني (2008) إلى أن عملَ القيادات المدرسية تعترضه بعض العقبات مثل: قلة دافعيتهم وضعف انتماءهم وولاءهم للمهنة. ولتدارك مثل هذه العقبات وغيرها فإن مقدار إدراك مدير المدرسة لكفاءته الذاتية، ودافعيته للعمل ستساعدان في تذليل هذه العقبات وتحققان المزيد من كفاءته الإدارية؛ ومن هنا جاءت مشكلة هذه الدراسة. وبالتحديد تتمثلُ مشكلةُ هذه الدراسة في بيان العلاقة بين الكفاءة الذاتية المدركة لدى مديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين ودافعيتهم للعمل، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما مستوى الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم؟

2- ما مستوى الدافعية للعمل لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم؟

3- هل هناك علاقة ارتباطٌ ذات دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الكفاءة الذاتية لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين ودافعيتهم للعمل؟

أهميةُ الدراسة:

تَستمِدُّ هذه الدراسة أهميتَها من سعيها إلى معرفة العلاقة بين الكفاءة الذاتية لدى مديري المدارس ودافعيتهم للعمل لأول مرةٍ–في حد علم الباحثان- لما للكفاءة الذاتية المدركة لمدير المدرسة من الأثرِ البالغ على أداء المدير نفسه وأداء الأطراف التربوية الأخرى وبخاصة المعلمين والطلبة في المدارس، وما للدافعية من تأثير على الإنجاز. ومن هنا تبرز أهميةَ الدراسة في النقاط التالية:

1- تساعدَ نتائج هذه الدراسة مديري المدارس في إدراكهم لكفاءتهم الذاتية ودافعيتهم للعمل.

2- تساعد نتائج هذه الدراسة واضعي السياسات التربوية والقيادات وإداريي التعليم بوزارة التربية والتعليم على التعرف على الكفاءة الذاتية لمديري المدارس بمملكة البحرين ودافعيتهم للعمل واستخدامها في التأثيرُ في أدائِهم الوظيفي.

3- تُسْهِمَ نتائج هذه الدراسة في مساعدة المقيمين التربويين في إدارة الجودة في توسيع نطاق التقييم وأخذ المعايير المتعلقة بالكفاءة الذاتية والدافعية للعمل في الحسبان أثناء التقييم.

4- تفتحِ هذه الدراسة المجال للباحثين الآخرين لدراسة العوامل النفسية الأخرى المؤثرة في عمل مدير المدرسة وربطها بعوامل مدرسية مختلفة.

أهدافُ الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة (إن وجدت) بين درجة كل من كفاءة مديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين الذاتية ودافعيتهم للعمل.

حدودُ الدراسة ومحدداتها:

تتحدَّدُ نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

حدود زمانية: الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2015/2014).

حدود مكانية: مملكة البحرين.

حدود بشرية: مديري ومديرات المدارس الحكومية بمملكة البحرين.

فيما كانت محددات تعميم نتائج الدراسة تتمثل بأداتي الدراسة وخصائصهما السيكومترية من صدق وثبات ومواءمة، ومقدار صدق وموضوعية استجابة أفراد عينة الدراسة على أداتي الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

الكفاءة الذاتية المدركة Perceived Self-Efficacy: هي معرفة الفرد لقدرته على إحداث الفرق وإنجاز المهام الموكلة إليه (Bandura, 1993).

ولأغراض هذه الدراسة تُعرف درجة الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس إجرائيا بالدرجة التي يحصل عليها مديرو المدارس الثانوية الحكومية في مملكة البحرين لإجاباتهم عن فقرات مقياس الكفاءة الذاتية المدركة

المستخدم في هذه الدراسة.

الدافعيةُ للعمل: هي "منظومةٌ متعددةُ الأبعاد تعمل على إثارة الجهد المرتبط بالعمل والإنجاز، وتحدد طبيعته، ووجهته، وشدته، ومدته، بهدف الإنجاز المميز للأهداف" (أبو عبيد، 2014، 29).

وتُعرّف الدافعية للعمل إجرائيا بالدرجة التي يحصل عليها مديرو المدارس الثانوية الحكومية في مملكة البحرين لإجاباتهم عن فقرات استبانة الدافعية نحو العمل المستخدمة في هذه الدراسة.

الطريقةُ والإجراءات

منهجيّةُ الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأسئلتها فإنَّ المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج المسحيّ الارتباطي، واستخدمت الاستبانة وسيلة لجمع البيانات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوَّن المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة من مديري المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين، للعام الدراسي 2014 / 2015م، وبلغ عددُهم (205) مديراً ومديرة(وزارة التربية والتعليم، 2015)، أما عينة الدراسة فكانت مجتمع الدراسة نفسه بعد استثناء عينة الثبات والاستجابات غير المستكملة، وبلغت (181) فرداً.

أداتَا الدراسة

لتحقيقِ أهدافِ الدراسة قامَ الباحثان باستخدامِ أداتين، الأولى مقياسُ الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس، التي قامتْ ببنائه كل من تشانن- موران وغاريس (Tschannen-Moran & Gareis, 2004)، والثانيةُ استبانةُ الدافعية للعمل لمديري المدارس والتي قامَ الباحثان بتطويرها اعتمّادًا على الأدب التربويِّ، والدراسات السابقة.

إجراءاتُ الصدق والثبات

تم التحقق من صدق وثبات كل من الأداتين كما يلي:

الأداة الأولى: مقياسُ الكفاءة الذاتية المدركة

تضمّنت الأداة (18) فقرة تمثل كلُ ست منها أحد جوانب الكفاءة الذاتية المدركة لمدير المدرسة مسبوقة بعبارة: بصفتك مدير مدرسة في مملكة البحرين إلى أي درجة تستطيع...؟ وتتوزع فقرات المقياس إلى ثلاثة أبعاد هي: الكفاءة الإدارية وكفاءة القيادة التحويلية وكفاءة القيادة الأخلاقية.

الخصائصُ السيكومترية

وقد تمَّ استخراجُ دلالاتِ الصدقِ والثباتِ لمقياسِ الكفاءة الذاتية المدركة على النحوِ الآتي:

صدقُ الأداة: قام الباحثان بترجمة المقياس ثم تم عرضه مرفقا بالمقياس الأصلي باللغة الانجليزية على مترجم متخصص ثنائي اللغة (العربية والإنجليزية)، حيثُ تمَّ تعديلُ بعض الكلماتِ وإعادة صياغة بعض الفقرات. ولمواءمة المقياسِ مع البيئة البحرينية فقد تم عرض المقياس المعرب على عشرة من الخبراء التربويين بمملكة

البحرين، فعُدّلت صياغة بعض الفقرات.

دلالاتُ الثبات: وتم استخلاص مؤشرات ثبات المقياس باستخدامِ ألفا كرونباخ، حيث كانت قيمَ معاملاتِ ألفا كرونباخ لمحاور ومجالات الأداة (0.86 لبعد الكفاءة الإدارية و0.87 لبعد كفاءة القيادة التحويلية و0.91 لبعد كفاءة القيادة الأخلاقية و0.94 للمجال ككل)، وهي قيم مرتفعة، مما يطمئن إلى أن الأداة تتمتع بقدر مناسب من الثبات.

الأداة الثانية: استبانةُ الدافعية للعمل

تضمنتْ استبانةُ الدافعية للعمل بصورتها الأولية من (36) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي: الإنجازُ في العمل والمسؤولية للإنجاز والترقية واحتمالية التطور والتقدم وطبيعة العمل ومحتواه.

الخصائص السيكومترية

وقد تمَّ استخراجُ دلالاتِ الصدقِ والثباتِ لأداةِ الدافعية للعمل على النحو الآتي:

صدق الأداة: وتمَّ التحققُ من صدق محور الدافعية للعمل وصدق المحتوى من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من قسمي الإدارة التربوية والأصول وعلم النفس التربوي بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، والذين بلغ عددهم (18) محكما. وقد تمّتْ مراجعة ملاحظات المحكمين، وبناء عليها تم حذف (8) فقرات، وتعديل بعض الفقرات، وبلغ عدد فقرات الأداة بعد هذه المرحلة (27) فقرة. كما تمت مواءمة الأداة من قبل الخبراءِ التربويين بمملكة البحرين، حيث تمّ حذف فقرة واحدة وتعديل فقرات أخرى.

دلالاتُ الثبات:وتم استخلاصِ مؤشرات ثبات الأداة عن طريق ألفا كرونباخ، حيث كانت جميع قيم معاملات ألفا كرونباخ لأداة الدافعية للعمل ومجالاته مرتفعةٌ، تراوحت بين0.72 لمجال المسؤولية لإنجاز العمل، و0.87 لمجالي الترقية واحتمالية التطور والتقدم، وكانت للأداة ككل0.91 . مما يطمئنُ إلى أن الأداة تتمتعة بقدر مناسب من الثبات لهذا النوع من الدراسات لتتكون أداة الدافعية نحو العمل بصورتها النهائية من (26) فقرة.

وصُحِّحَتْ الإجابات على أداتي الدراسة حسب سُلَم ليكرت الخماسي كما يلي: عالية جدًا: وتُعطى (5) درجات، عالية: وتُعطى (4) درجات، متوسطة: وتُعطى (3) درجات، متدنية: تُعطى (2) درجة، متدنية جدًا: وتُعطى (1) درجة.

إجراءات الدراسة:

قام البأحثان بالإجراءات والخطوات الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

- تمَّ الحصول على الكتب الرسمية اللازمة لتسهيل مهمة الباحثان.
- وزعَ الباحثان أداتَي الدراسة معاً ورقياً على جزء من عينة الدراسة وأرسلا نسخًا إلكترونية عن طريق جوجل درايف (Google Drive) إلى باقي العينة.
- بعد الانتهاءِ من تطبيق الاستبانة، تمّ استرجاع (181) استبانة ورقية والكترونية صالحة للتحليل الإحصائي.
- تمَّ إدخالُ البيانات الورقية إلى الحاسوب لتنضم للنسخ الإلكترونية، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) للحصول على النتائج.

أساليب المعالجة الإحصائية

ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ استخدامُ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤالين الأول والثاني، وتم استخدام اختبار بيرسون (Pearson Correlation) للإجابة عن السؤال الثالث. ولتحديد درجة كل من الكفاءة الذاتية المدركة والدافعية للعمل لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين، فقد تمّ حساب طول الفئة كما يلي: 5-5/1=0.8، وبذلك أصبحت حدود القطع لكل مستوى من مستويات الاستجابة على كل من محوري الأداة كما يلي: من 1.00إلى أقل من 1.8 متدنية جدا، من 1.8 إلى أقل من 2.6 متدنية، ومن 2.6 إلى أقل من 3.4 متوسطة، ومن 3.4 إلى أقل من 4.2 عالية، و4.2 فأكثر عالية جدا.

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم؟

للإجابة على هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ويوضح الجدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لدرجات الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم.

الجدول 1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لدرجات الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم حسب مجالات الأداة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الكفاءة الذاتية المدركة
كفاءة القيادة الأخلاقية	4.50	0.44	1	عالية جدا
الكفاءة الإدارية	4.47	0.42	2	عالية جدا
كفاءة القيادة التحويلية	4.35	0.44	3	عالية جدا
كلي	4.44	0.39		عالية جدا

أشارتْ النتائج الواردة في الجدول (1) إلى أن جميع مجالات الكفاءة الذاتية المدركة حصلتْ على درجات عالية جدا، وهذا يعني أن مستوى الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم كان بدرجة عالية جدا. وأشار هيوز (Hughes, 2010) إلى أن تأثير برنامج الإعداد على كفاءة المديرين كبيرٌ. وقد تعود هذه النتيجة إلى عدة عوامل منها: وضوحُ السياسةِ التربوية المتبعة من قبل وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين، واهتمامُ الإدارة العليا بوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين بتوفير سبل الترشح المعينة المستمرة في جميع المجالات فيما يصب في مصلحة العملية التربوية، ومواكبة وزارة التربية والتعليم للتطورات والمستجدات العالمية في التربية والتعليم وخاصة فيما يتعلق بإدارة المدارس، وإدراج مجال التربية

والتعليم ضمن الخطة التنموية الشاملة، وإعارته النصيب الأكبر من الاهتمام من بين المجالات الأخرى، وميل الأفراد نفسيًا إلى الدفاع عن الذاتِ، فلا يميلون إلى الإفصاح عن عيوبهم، أو نقاط ضعفهم.

ويلاحَظ توافق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج معظم الدراسات السابقة، حيث أشارت نتائجها إلى وجود درجة عالية من الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس (Smith, Guarino, Strom, Lamkin, & Rushforth, 2003) و(Green, 2008) و(Hoefer, 2008) و(Santamaria,2008) و(Domsch, 2009) و(Hughes, 2010) و(Moak, 2010) و(Acat et al., 2011) و(Watts, Kolsun, Cline & Williams, 2011). في حين اختلفت مع نتائج دراسة (Demoulin, 1992) التي تراوحتْ مستوياتُ الكفاءة الذاتية المدركة فيها لمديري المدارس بين ثلاث مستويات: العالية والمتوسطة والمتدنية؛ ويعزى ذلك إلى اختلاف البيئة التربوية التي اقيمت فيها الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى الدافعية للعمل لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الدافعية للعمل لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم.

الجدول 2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لدرجات الدافعية للعمل ومجالاتها لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الدافعية
احتمالية التطور والتقدم	4.71	0.36	1	عالية جدا
المسؤولية لإنجاز العمل	4.63	0.37	2	عالية جدا
الإنجاز في العمل	4.45	0.36	3	عالية جدا
طبيعة العمل ومحتواه	4.42	0.42	4	عالية جدا
الترقية	3.68	0.67	5	عالية
كلي	4.38	0.31		عالية جدا

يبين الجدول (2) أن مستوى الدافعية للعمل لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين من وجهة نظرهم كان بدرجة عالية جدا. وتعود هذه النتيجة إلى عدة عوامل، منها: شعورهم بالكفاءة اللازمة لقيامهم بمهماتهم الاحترام والتقدير والسلطة والصلاحيات الممنوحة لهم، والعلاقات الإنسانية الإيجابية التي تربطهم بالمعلمين وأولياء الأمور، وإحساسهم برسالتهم النبيلة واعتزازهم بها، ورضاهم عن العمل.

ويعزى ذلك أيضا إلى وعي مديري المدارس بحكم أنهم صفوةُ المجتمعِ التربوي إذ يمثلون أنموذجًا صالحاً للأداء والالتزام، يرون في عملهم واجبًا مقدسًا، فيندفعون بقوة أكثر وحماسٍ أعلى نحو الأداء الأفضل. وربما جاءت

هذه النتيجة من وعي المديرين برسالتهم الدينية والإنسانية والتربوية، فلا يأبهون لما يصادفونه من عقبات ولا تضعفُ دافعيتَهم نحو العمل؛ لأن لديهم أمانة وعليهم واجب لابد من القيام به على أحسن وجه.

ويلاحظ توافق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج معظم الدراسات السابقة. حيث أشارت دراسات كلّ من البدور (2006) وخليل وغزال وصالح(2006) و(Fook, Brinten, Sidhu & Fooi, 2011) ودواني والشريفي (2012) و(Piaw, Ishak, Yaacob, Said, Pee & Kadir, 2014) إلى ارتفاع دافعية مديري المدارس نحو العمل. واختلفتْ هذه النتيجة مع دراسة هيستك (Heystek, 2015)، حيث أشارت إلى تدني مستوى الدافعية لدى مدراء المدارس نحو العمل، وقد يعود إلى اختلاف بيئات العمل التي أجريت فيها الدراستين.

4- النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك علاقة ارتباطٌ ذات دلالةٍ إحصائية بمستوى $\alpha \leq$ (0.05) بين الكفاءة الذاتية لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين ودافعيتهم للعمل؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار بيرسون بين الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين ودافعيتهم للعمل. والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول 3. نتائج اختبار بيرسون لقياس العلاقة بين الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية ودافعيتهم للعمل

مجالات الكفاءة الذاتية المدركة		مجالات الدافعية للعمل					
		الإنجاز في العمل	المسؤولية لإنجاز العمل	الترقية	احتمالية التطور والتقدم	طبيعة العمل ومحتواه	كلي
الكفاءة الإدارية	معامل الارتباط	0.36	0.41	0.08	0.36	0.35	0.40
	مستوى الدلالة	0.00*	0.00*	0.26	0.00*	0.00*	0.00*
كفاءة القيادة التحويلية	معامل الارتباط	0.32	0.41	0.17	0.40	0.37	0.45
	مستوى الدلالة	0.00*	0.00*	0.02*	0.00*	0.00*	0.00*
كفاءة القيادة الأخلاقية	معامل الارتباط	0.30	0.44	0.14	0.44	0.37	0.45
	مستوى الدلالة	0.00*	0.00*	0.06	0.00*	0.00*	0.00*
كلي	معامل الارتباط	0.36	0.47	0.15	0.44	0.40	0.48
	مستوى الدلالة	0.00*	0.00*	0.05*	0.00*	0.00*	0.00*

*دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ويتضح من الجدول (3) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين مستويات جميع مجالات الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية بمملكة البحرين وجميع مجالات دافعيتهم

للعمل بلغت (0.48)، وعدم وجود علاقة ارتباطية بين مستوى الكفاءة الإدارية والترقية، وبين كفاءة القيادة الأخلاقية والترقية.

وتعني هذه العلاقة الإيجابية المعتدلة أنَّ اعتقاد مديرو المدارس حول كفاءتهم الذاتية له تأثير مباشر في مستوى دافعيتهم للعمل. وأن السلوك القيادي(التحويلي والأخلاقي) الذي يختاره مديرو المدارس يؤدي دورًا كبيرًا في دفعهم لمزيد من الجهد في عمليات الإدارة والتحسين والتغيير، حيث يكون تعاملهم مع العاملين في المدرسة بالقدوة الحسنة وليس بالإكراه واستخدام السلطة القانونية، مما يولد لدى العاملين الثقة بالمديرين والرضا المهني ويساعدون في تحقيق أهداف المدرسة مما يسبب المزيد من الرغبة لدى المديرين في تحقيق مستويات أعلى من الأهداف.

التوصيات والمقترحات:

يوصي الباحثان بمجموعة توصيات ومقترحات، وهي:

- أن توظف الجهات التربوية المسؤولة الدرجة العالية جدًا في كل من الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس الحكومية ودافعيتهم للعمل بمملكة البحرين في الارتقاء بالنظام المدرسي ولتحسين العملية التربوية في مدارسهم.
- أن تستمر الجهات التربوية المسؤولة في الدعم النفسي لمديري المدارس حول إدراكهم لكفاءتهم الذاتية لزيادة فاعليتهم للعمل.
- إعادة النظر في سياسة الحوافز وربطها بشكل رئيسي مع الأداء الوظيفي.
- إطلاع مدراء المدارس على أثر العوامل النفسية مثل كفاءتهم الذاتية المدركة على دافعيتهم للعمل.
- دراسة العلاقة بين الكفاءة الذاتية المدركة لمديري المدارس وعوامل نفسية ومدرسية أخرى مثل الثقة والاندماج بالعمل وتحصيل الطلبة.
- إجراء دراسات لتقييم كفاءة ودافعية مديري المدراس من وجهة نظر أطراف أخرى مثل المشرفين التربويين والمعلمين وأولياء الأمور.

المراجع:أولا: المراجع العربية:

أبو عبيد، رائدة عطية (2014). دافعية الإنجاز وعلاقتها باستخدام التقنيات الحديثة لدى مديري المدارس الحكومية في مديريات غزة الجنوبية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 4 (47)، 287-306.

أبو غزال، معاوية وعلاونة، شفيق (2010). العدالة المدرسية وعلاقتها بالفاعلية الذاتية المدركة لدى عينة من تلاميذ المدارس الأساسية في محافظة إربد. مجلة جامعة دمشق، 26 (4)، 285-317.

البدور، نجاة جميل (2006). مستوى الضغوط النفسية وعلاقته بمستوى الدافعية لمديري مدارس الأمانة العامة للمؤسسات التربوية المسيحية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

البرجاوي، مولاي المصطفى (2010). التحفيز والدافعية وتطبيق مبادئهما في الميدان التربوي. استرجعت في تاريخ 27-07-2015 من http://www.alukah.net/social/0/26945/

خليل، عبد المجيد وغزال، قصي وصالح، أنور (2006). الأساليب القيادية وعلاقتها بالسمات الشخصية والدافعية نحو العمل الإداري لمديري المدارس الثانوية في محافظة نينوى. مجلة التربية والعلم، 13 (2)، 301-332.

دواني، كمال والشريفي، عباس (2012). مستوى ممارسة مديري المدارس الثانوية في محافظة عمان لعملية صنع القرار التحويلي وعلاقته بمستوى دافعيتهم للعمل. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 8 (2)، 93-103.

زيد، منار ابراهيم (2012). أنموذج مقترح لتقييم الإدارة التربوية في إطار مكونات اقتصاد المعرفة في وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين. أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العساف، ليلى والسعود، راتب (2007). العلاقة بين مصادر سلطة مديري المدارس الثانوية العامة في الأردن كما يراها المعلمون ودافعية الإنجاز لديهم واختلاف هذه العلاقة باختلاف النوع الاجتماعي والخبرة للمعلمين. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 3 (1)، 69-87.

القحطاني، أمل (2008). من أجل قيادة مدرسية ريادية، تجارب طموحة، مؤتمر التحولات المنتظرة للقيادة المدرسية، 22، المنامة، 23-24 يناير، 7-9.

كابور، هند (2010). مهارات اتصال المدير بمعلميه من وجهة نظر المعلم وعلاقتها بكفاءة المعلم الذاتية. مجلة جامعة دمشق، 26 (ملحق)، 273-322.

لوكاشه، باسمة محمد (2008). العلاقة بين فاعلية السلوك القيادي لمديري المؤسسات التعليمية لذوي الإعاقات العقلية ودافعية معلميهم نحو العمل في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

مذكر، محمد دخيل الله (2006). درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية لمهارات الاتصال الفاعل وعلاقتها بمستوى دافعية المعلمين نحو العمل في دولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Acat, B., Ozyurt, O. & Karadag, E. (2011). Evaluation of elementary school principals self-efficacy levels about legislation tasks. New World Sciences Academy, 6 (1), 605-620.

Bandura, A. (1977). Self-efficacy: Toward a unifying theory of behavioral change. Psychological review, 84(2), p 191-215.

Bandura, A. (1993). Perceived self-efficacy in cognitive development and functioning. Educational Psychologist, 28, 117-148.

Bush, T.; Joubert, T.; Kiggundu, E. & Van Rooyen, J. (2010). Managing teaching and learning in South African Schools. International Journal of Educational Development, 30, 162–168.

Clarke, A. (2007). The handbook of school management. Cape Town: Kate McCallum.

Demoulin, D. (1992). Demographic Characteristics Associated with Perceived Self Efficacy Levels of Elementary, Middle, and Secondary Principals, Annual Meeting of the Mid-South Educational Research Association, Knoxville, Tennessee, 11-13 November 1992.

Domsch, G. (2009). A study investigation relationship between elementary principals' and teachers' self-efficacy and student achievement. Doctoral Dissertation at Saint Louis University. UMI Number: 3383305.

Evans, D. (2010). A study of the Self-Efficacy and Resiliency of New Urban Principals in a High-Poverty school district: Implications for student achievement. Unpublished doctoral dissertation, Mercer University, Atlanta, GA.

Federici, R. , Skaalvik, E. (2011). Principal self-efficacy and work engagement: Assessing a Norwegian Principal Self-Efficacy Scale. Social Psychology of Education, 14(4), 575-600.

Federici, R. , Skaalvik, E. (2012). Teacher and principal self-efficacy: Relations with autonomy and emotional exhaustion (Book Chapter) in Self-Efficacy in School and Community Settings, 125-150. Nova Science Publishers, Inc. Norway.

Fook, C., Brinten, L., Sidhu, G. & Fooi, F. (2011). Relationships between Psychological Empowerment with Work Motivation and Withdrawal Intention among Secondary School Principals in Malaysia. 3rd World Conference on Educational Sciences, 15, 2907-2911.

Green, F. N. (2008). Catholic School Principal's Perception of their Self-Efficacy and its Relationship to Student achievement. Unpublished doctoral dissertation, Virginia Commonwealth University, Richmond, Virginia.
Heystek, J. (2015). Principals perceptions of the motivation potential of performance agreements in underperforming schools. South African Journal of Education, 35 (2), 1-10.
Hoefer, J. (2008). Coherence in the Public School Principalship. Unpublished doctoral dissertation, Claremont Graduate University, Claremont, California.
Hughes, L. L. (2010). The Principalship: Preparation Programs and the Self-Efficacy of Principals. Unpublished doctoral dissertation, The George Washington University, Washington, DC.
Moak, J. (2010). The self perception of leadership efficacy of elementary principals and the effects on student achievement. Doctoral Dissertation at University of Missouri-Columbia. UMI Number: 3488809.
Piaw, C., Ishak, A., Yaacob, N., Said, H., Pee, L. & Kadir, Z. (2014). Can Multiple Intelligence Abilities Predict Work Motivation, Communication, Creativity, and Management Skills of School Leaders?. 5th World Conference on Educational Sciences, 116, 21 February 2014, 4870-4874.
Santamaria, A. (2008). A principal's sense of self-efficacy in an age of accountability. Doctoral Dissertation at San Diego State University. Retrieved at 5-6-2014 from: http://escholarship.org/uc/item/8kg4g6z9
Smith, W., Guarino, A., Strom, P., Lamkin, M. & Rushforth, K. (2003), Principal self-efficacy and effective teaching and learning enviroments. School Leadership & Management, 23 (4), 505-508.
Steyn, G. & Mashaba, S. (2014). Cognitive Factors that Influence Principal Motivation in Mpumalanga Province. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(16), 381-392. Doi:10.5901/mjss.2014.v5n16p381.
Tschannen-Moran, M. & Gareis, C. (2004). Principal's sense of efficacy: Assessing a promising construct. Journal of Educational Administration, 42 (4), 573-585.
Urton, K., Wilbert, J. & Hennemann, T. (2014), Attitudes towards inclusion and self-efficacy of Principals and Teachers. Learning Disabilities: A Contemporary Journal, 12 (2), 151-168.
Vanhoof, J. , Vanlommel, K., Thijs, S., Vanderlocht, H. (2014). Data use by Flemish school principals: impact of attitude, self-efficacy and external expectations. Educational Studies, 40(1), 48-62.
Watts, L., Kolsun, C., Cline, V., & Williams, L. (2011). Principals Sense of efficacy and Cultural factors in Rural West Virginia schools. Retrieved at 5-1-2013 from: http//creativecommons.org/licences/by/3.0/

قراءة في إصلاح المناهج الدراسية

أ.د الشايب محمد الساسي- جامعة ورقلة

أ. القني عبد الباسط - جامعة الأغواط

ملخص:

يُعتبر المنهج الدراسي من أهم أركان أي نظام تربوي، والإصلاحات التربوية التي تشهدها معظم هذه الأنظمة لا تغض النظر عن هذا الركن الركين، لأهميته البالغة في انعكاساته وتجلياته على مستوى الأفراد المتعلمين والعاملين في هذا القطاع، وتأثيراته على مصير أجيال صاعدة، وعليه فإصلاح المناهج لها أُسس علمية ومنهجية عميقة ودقة التمحيص دقيق في المؤثرات الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمنهاج، فإصلاح المنهاج يتطلب من العاملين التروي وبُعد نظر وعقلانية اتخاذ القرارات متبصرة وبناءة، لأن المنهج هو روح التربية والتعليم.

Abstract:

The curriculum of the most important pillars of any educational system, educational reforms taking place in most of these systems do not turn a blind eye to this centerpiece corner of the utmost importance in the reflections and manifestations on the level of learners and workers in this sector individuals, and its impact on the fate of generations emerging, and It Reforming the curriculum grounded scientific and systematic deep and thorough scrutiny in the internal and external factors that have a direct or indirect relationship to the curriculum accuracy, Reforming the curriculum requires prudence and foresight workers and rational decision-making insightful and breathtaking, because the approach is the spirit of education.

تمهيد:

شغلت إصلاحات المناهج التربوية بال الكثيرين من العاملين وغير العاملين في قطاع التربية والتعليم، وذلك لأهمية ما تحتويه هذه المناهج من مرامي وأهداف وفلسفات تربوية تحافظ على أواصر وترابط مكوناته، فالمنهاج يحمل في طياته هوية المجتمع وقيمه ومدى جودة محتواه من أفكار ومعارف متجذرة ومتجددة لتحقيق توازنات الحياة الخاصة ومتطلباتها الخاصة والعامة للأفراد، لتكوينهم وإعدادهم إعداداً كامل متكامل لمجابهة وملائمة روح العصر، فالإصلاح أمراً طبيعي لأن المعارف والأفكار تتجدد وتتطور.

وهذا ما أشار إليه عبد القادر فضيل(2009) بأن تجديد المناهج ومراجعتها باستمرار مسألة حيوية وضرورية، لأن منهاج المدرسة هو الواجهة التي نرى فيها مستلزمات التحديث الذي تتطلبه الحياة المتطورة والحاجات المجتمعية المتجددة، فالتغير الهادف في مجال تطوير المناهج لا يعارضه أحد، ولا يتحفظ عليه أي إنسان لأنه مظهر من مظاهر صيرورة الحياة، .(عبد القادر فضيل 2009 ص247).

1) مفهوم إصلاح المنهاج:

يشير إلى منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذي يضمن له استمرارية وتوازناً في أداء وظيفته بصورة منتظمة، وقد يتجه الإصلاح

إلى إجراء تغييرات نوعية في جميع جوانب النظام التربوي المراد إصلاحه، كما يمكن للإصلاح أن يتم في جانب من جوانب النظام التربوي.

ويمكن القول في هذا السياق أن مفهوم الإصلاح وإجراءاته مرهونة بمستوى ودرجة الأزمة التي يعاني منها النظام التربوي أو التعليمي.(صباح سليماني2011 ص279).

إن واضعي المناهج، يهدفون إلى إعطاء الطالب معرفة منظمة في كل فرع من فروعها الأساسية بغية إعداده لخوض غمار الحياة بكفاءة واقتدار، ومن الواضح اليوم تسارع وتيرة التغير في كل شيء، فالمعارف والخبرات التي يحتاجها سوق العمل متغيرة، والدراسات التربوية المكثفة التي تتم في سائر أنحاء المعمورة، توجب إعادة النظر في الكثير من المقولات والنظريات العلمية وأساليب تصميم المناهج...لكن الملاحظ أن استجابة كثير من المناهج لدينا لكل ذلك بطيئة للغاية، وذلك بسبب خوف خفي من التجديد حيناً، وبسبب ضعف لإمكانات المادية والتطويرية أحياناً أخرى.(عبد الكريم بكار2011 ص:349).

2) أساسيات وضع المناهج الدراسية: عند وضع المناهج الدراسية يجب الأخذ في عين الاعتباري الأسئلة الأتية:

* لماذا يتم تدريس هذا المقرر؟
* ما المعلومات والاتجاهات والمهارات المتوقع أن يكتسبها المتعلمين؟
* ما الخبرات التي يجب أن تعطى للمتعلمين؟
* هل سوف يستفيد جميع المتعلمين من نفس الخبرات؟
* ما المدى الممكن تقديمه من الخبرات؟
* ما المصادر المتوافرة؟
* كيف يمكن معرفة إذا ما كان المقرر يتحقق كما خطط له؟ (زكي البحيري 2008 ص50).

3 مراحل بناء المنهاج: تمر عملية بناء المنهاج في ست مراحل رئيسية وهي:

– وضع النتاجات التربوية العامة: فواضعوا المناهج ينظرون أولاً في فلسفة التربية والنتاجات التربوية العامة، تم يقومون بوضع النتاجات التعليمية العامة اللازمة لتحقيق تلك النتاجات التربوية، والتي يتم تحويلها إلى مضمون دراسي بكل مكوناته.

– تحديد الأسس والمرتكزات: يسعى وضعوا المناهج، قبل الشروع في إعداده، إلى النظر في المرتكزات والأسس التي يستندون إليها في عملهم، سواء أكانت هذه المرتكزات دينية أم اجتماعية أم ثقافية أم اقتصادية، رغبةً في تحقيق التناغم والانسجام بين المعرفة والخبرة التعليمية المقدمة وتلك التي ينبغي توافرها للمتعلمين.

– اختيار نوع المعرفة والخبرة التعليمية: تتفاوت المعارف والخبرات التعليمية التي يسعى المنهاج إلى إكسابها للمتعلمين، فهي عامة في شتى نواحي حياته من معرفية واجتماعية وثقافية وفكرية إلى غير ذلك.

ولكل مرحلة من مراحل النمو العقلاني للمتعلم متطلباتها، ففي سن الثالثة إلى الخامسة، يحتاج الطفل إلى تعلم ما يعينه على حسن التكيف الاجتماعي مع الأفراد الآخرين، من الأتراب والأقران، بعيداً عن الأسرة، فكانت الحضانة والروضة والتمهيدي، والتي يجلس فيها الطفل للعب وتلقي بعض المعلومات والمفردات، وتعلم بعض المهارات، التي تناسب المرحلة العمرية التي بلغها، تم في السنوات الأربع التالية، ما بين السن السادسة إلى العاشرة، يجري تزويد الطفل بقدر من المعلومات والمعارف والخبرات التعليمية، التي تناسب هذه المرحلة العمرية.

– توزيع المعرفة والخبرة التعليمية تبعاً للمستويات الثقافية(الصفوف): إن من المبادئ المهمة التي دعا إليها الإسلام، التدرج في تقديم المعارف والخبرات التعليمية، بحيث يستطيع المتعلم استقبال تلك المعرفة والخبرة وحفظها والتفاعل معها وتوظيفها ومن مقتضيات التدرج، توزيعها تبعاً للمستويات الثقافية التي وصلها المتعلمون، مخافة التكرار الممل، أو الاختصار المخل.

– وضع المعايير والضوابط للبناء المحتوى الدراسي المعتمد: إن وضع المعايير والضوابط الحاكمة للمحتوى(المضمون)الدراسي المقبول، مهم جداً لاختيار أفضلها، من حيث الصوغ والإخراج والترتيب، وأسس البناء وصدق المعلومة ومناسبة الخبرة التعليمية، ومراعاتها للمستويات الثقافية والمراحل العمرية.
ومن المعايير والضوابط جملة من الإرشادات والتعليمات والمحتويات المساندة، كدليل المعلم، الذي يعتبر مرشداً له في رسم الخطط، وصوغ النتاجات التعليمية الخاصة، وإجراء الفعاليات، واختيار الاستراتيجيات، وإجراء التقويم والدراسات، وتطوير المناهج وإغنائه بالمعرفة والخبرة التعليمية المستجدة.

– توثيق المنهاج وتدوينه: توثيق المنهاج وتدوينه مهم جداً، ليرجع إليه كلما لازم الآمر، أو وقع اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء الفريق الذي يتولى وضع المحتوى الدراسي، وليكون مرجعاً في تقويم الأعمال، واختيار الاختبار الأنسب منها والأفضل. (ناصر أحمد الخوالدة:2006 ص 75.72).

4 خطوات التطوير(إصلاح) المنهج: تسير عملية التطوير وفق خطوات منتظمة ومترابطة، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

أولاً: إثارة الإحساس بضرورة التطوير وأهميته: وتعتبر هذه الخطوة غاية في الأهمية وذلك لأن أي جديد يلقى مقاومة شديدة وترجع هذه المقاومة في كثير من الأحيان إلى الألفة بالقديم الذي تحددت معالمه.

وبالتالي فلكي تتم عملية التطوير بنجاح يجب أن تسبقها إثارة الإحساس بضرورة التطوير وأهميته ويمكن أن يتم ذلك عن طريق استخدام وسائل الإعلام المختلفة كذلك عن طريق حث المدرسين على أهمية التطوير، سواء أكان ذلك قبل الخدمة أم أثناءها عن طريق عقد الندوات والدراسات لتدريبية التي تدور حول الاتجاهات الحديثة في مجال التربية ومجال المواد الدراسية التي يدرسون وكذلك بالنسبة للقيادات التربوية من مشرفين فنيين ونظار المدارس، وترجع أهمية هذه الخطوة أيضاً إلى أنه إذا فقد الإحساس بأهميته وضرورته، فإن تنفيذ المنهج المطور سيحدث فيه كثير من القصور بل لن يحقق الهدف منه.

ثانياً: تحديد الأهداف: إن تحديد الأهداف أمر ضروري إذ بمقتضاه يتم إختيار المحتوى أو تعديله وكذلك بالنسبة لمكونات المنهج الأخرى وتحديد الأهداف يتم في ضوء طبيعة المجتمع وطبيعة الطالب وطبيعة المادة التي ستخضع للتطوير.

والأهداف – بوصفها بداية لتطوير المنهج – يجب أن تتضمن القيم والمبادئ والاتجاهات المتضمنة في فلسفة المجتمع وأن تكون أهداف المادة متسقة مع الأهداف العامة للتربية وأن تكون شاملة لجميع جوانب الخبرة المربية وأن تصاغ أهداف المنهج بصورة إجرائية في اختيار المحتوى التدريسي، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تنظم في مجموعات بحيث يسهل ترجمتها إلى خبرات تعليمية.

ثالثاً: تخطيط جوانب المنهج: وفي ضوء الخطوة السابقة تقوم بتخطيط جوانب المنهج كما يلي:

– تحديد التنظيمات المنهجية التي تناسب كل مرحلة تعليمية فتحديد نوع التنظيم المنهجي أمر غاية في الأهمية، لأنه يعتبر الوعاء الذي يشكل الخبرات التعليمية، بل ويسهم بقدر كبير في مساعدة التلاميذ لاكتساب هذه الخبرات.

– اختيار طريقة التدريس التي تتماشى مع روح التنظيم المنهجي المختار بحيث تساعد التلميذ على تكوين المفاهيم والتعميمات وتنمية المهارات الأساسية.

– اختيار الوسائل التعليمية التي يحتاجها كل موضوع من موضوعات المنهج وتحديد الوظائف التعليمية التي يمكن أن تؤديها كل وسيلة في ضوء معايير محددة مؤداها أن كل وسيلة أو مادة تعليمية تكون هادفة في عملية التعلم في ضوء الإمكانات المتاحة

– التخطيط لأوجه النشاط التعليمية المصاحبة للمنهج بحيث يسهم كل نشاط في إكساب التلاميذ المزيد من الخبرات.

– تحديد أساليب التقويم، أو بمعنى آخر وضع برنامج متكامل للتقويم يتضمن كل المعايير الخاصة به.

رابعاً: تجريب المنهج المطور: أن أي عمل جديد يجب أن يخضع لعمية التجريب قبل أن تقوم بتعميمه، ومن هذا يجب أن تجرب المنهج المطور في المدارس المختلفة وتقومه أثناء عملية التجريب، قبل أن تقوم بتعميمه والهدف من عملية التجريب هو الوقوف على مدى سلامة هذا المنهج على المستوى التنفيذي.(حسام محمد مازن 1986ص 180).

وهناك تصنيف آخر لخطوات تطوير المنهج يتمثل في:

1) تحديد استراتيجية التعليم: وذلك بوضع إطار لسياسات تعليمية يستهدف المحافظة عليها في تكامل وتوقيت ملائمين وتوجيهها الوجهة الصحيحة، وينبغي مراعاة خاصتين عند تحديد استراتيجية التعليم هما:

أ) وجوب التركيز على علاقات بين الأشياء: وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة وبين النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها.

ب)وجوب التركيز على التجديد: بحيث يكون شاملاً لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافقات التي يحتاج إليها النظام.

2) دراسة الواقع الحالي في ضوء الاستراتيجية المرسومة: حيث تتضمن هذه الدراسة: طرق التدريس ووسائله، وأساليب التقويم، وإعداد المعلم وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة المدرسية.

3) التخطيط: عبارة عن عملية منظمة تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة، وخلال فترة زمنية معينة مستعيناً بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية.(صالح ناصر عليمات 2004 ص184).

5 أسس عملية التطوير(إصلاح) المنهج: تتمثل أسس عملية التطوير فيما يلي:

أولاً: استناد عملية التطوير في فلسفة تربوية واضحة المعالم: إن الفلسفة التربوية هي التي تحدد وجهة النظر للطبيعة الإنسانية ومفهوم الفهم وأهداف التربية وما لم تكن لدينا فكرة سليمة واضحة عن كل أمر في هذه الأمور، فإن المنهج – وهو الترجمة العملية للفلسفة التربوية التي نسير على هداها – قد يتعرض للارتجال والخطأ والتناقض ولعل أوضح دليل على ذلك هو الفلسفة التي حددت مفهوم الطبيعة الإنسانية على اعتبار أن الإنسان مكون من عقول محمول على جسد وكان لهذا المفهوم انعكاساته على أهداف التربية ومن ثم على مناهجها وطرق التدريس فيها، فالعقل في ظل هذا المفهوم للطبيعة الإنسانية هو المفضل لأنه يتصل بعالم المثل والجسد محتقر لأنه يتصل بعالم الواقع، ومن هنا أهتمت المناهج بالناحية العقلية دون الناحية الجسمية وأي تطوير يطرأ على المناهج بدور في إطار هذه الفلسفة وتلك النظرة الطبيعية الإنسانية، وكذلك الفلسفة التي حددت مفهوم الطبيعة الإنسانية على أن عقل الإنسان مكون من مجموعة من القدرات وكل قدرة تحتاج إلى تدريب ويتم ذلك عن طريق المواد المختلفة.

وتأسيساً على ما سبق فإن الفلسفة التربوية يجب أن تكون واضحة ومحددة حتى تتحدد وجهة النظر السليمة حول الطبيعة الإنسانية، وبالتالي لا يتعرض المنهج للارتجال والخطأ، ويتم ذلك إذا كانت فلسفة المجتمع واضحة ومحددة لأن فلسفة التربية كما أدركنا قبلاً هي انعكاس لفلسفة المجتمع.

ثانياً: استناد التطوير إلى دراسة علمية للمتعلم: إن التربية عملية تهدف في المقام الأول إلى مساعدة التلاميذ على النمو الشامل المتكامل من خلال المنهج ومن هنا لا بد من مراعاة خصائص نمو التلاميذ في كل مرحلة عمرية والمشكلات المتعلقة بهذه المراحل عند تخطيط أو تطوير المنهج وذلك عن طريق تتبع الدراسات والأبحاث التربوية والنفسية والاستفادة من نتائجها في عملية التطوير.

إن البحوث التربوية والنفسية قد ازدادت في السنوات الأخيرة الأمر الذي ترتب عليه فهمنا للتلميذ وقدراته واتجاهاته وميوله وحاجاته، كذلك عملية التعلم وشروطها وكذلك في مجال طرق التدريس يتم تجريب العديد من الاستراتيجيات في مجال التدريس والكثير منها أثبت نجاحاً كبيراً في تقدم التلاميذ وتحقيقهم لمعظم جوانب التعليم، فكيف يكون التطوير دون مراعاة هذه الأمور.

ثالثاً: التطوير ودراسة المجتمع: أدركنا فيما سبق أن المدرسة تشتق فلسفتها التربوية من فلسفة المجتمع، وعليه فإنه على المدرسة أن تبنى مناهجها بحيث تراعي فلسفة المجتمع ومشكلاته التي يعاني منها وكذلك تطلعاته وعند تطوير المنهج ينبغي وضع كل هذه الأمور في الحسبان حتى يتمكن التلاميذ من معرفة وممارسة مبادئ المجتمع وقيمه وعاداته وحتى يصبحوا قادرين على تقبل أوضاع المجتمع الحالية والعمل على تحسينها.

وإذا نظرنا إلى فلسفة مجتمعاتنا الديمقراطية الاشتراكية نجد أنها تتضمن مبادئ متعددة على احترام شخصية الفرد والتعاون والإيمان بذكاء الفرد وقدرته على التفكير السليم والعمل فكيف يكون المنهج إذا لم يراع هذه الأمور؟ أننا يجب أن نضع في الحسبان كل ما ذكرناه عند القيام بعملية التطوير، إن المجتمعات بصفة عامة تتسم بالديناميكية والتغير ولا نقصد بالتغير هنا التغير الجذري لأن ذلك لا يحدث إلا بعد فترات طويلة وعادةً ما يعقب الثورات والحروب ولكي حتى إذا كان هذا التغير في جانب أو جوانب معينة فيجب أن تعكسه المناهج وهي الترجمة الفعلية لما يحدث في المجتمع.

رابعاً: أن يكون التطوير عاماً شاملاً: إن المنهج بناء هندسي متكامل يتضمن العديد من المكونات والتي تتمثل في الأهداف والمحتوى والطرق والوسائل التعليمية وأوجه النشاط والتقويم.

إن قيمة المنهج – أي المنهج – إنما تتوقف بالدرجة الأولى على ما يوجد بين هذه المكونات من تفاعل واتساق، فالمنهج ليس أهدافاً فقط بل هو كل هذه المكونات ومن هنا فإن التطوير لا بد أن يشملها جميعاً وإذا أقتصر على إحداها فإنه لا يعدر مجرد كونه تعديلاً مضللاً ويوضح الشكل التالي تداخل عناصر المنهج:

الأهداف



الخبرات ← طرق التدريس ← التقويم ← الاختبارات الملاحظة...إلخ

تأسيساً على ما سبق فإن التطوير يجب أن يشمل كل هذه المكونات وأن يبدأ التطوير بالأهداف حتى نلاحظ التطور ونواجه المشكلات والتحديات ثم في ضوء الأهداف المطورة يتم تطوير المحتوى الذي يترجم هذه الأهداف، وكذلك التقويم الذي يجب أن يستخدم كتغذية راجعة حيث يعاد تنظيم الخبرات التعليمية اللازمة لتحقيق الأهداف إذا ظهر فيها نقصاً أو قد يعاد النظر في الأهداف وكذلك بقية المكونات الأخرى.

خامساً: أن يكون التطوير عملية تعاونية: في كثير من الأحيان تختص لجنة من قبل وزارة التربية والتعليم للقيام بعملية التطوير ولعل هذا الأسلوب المتجه من القمة إلى القاعدة يتنافى مع الديمقراطية والتي من أبرز مبادئها التعاون، فالتطوير عملية تعاونية ينبغي أن يشترك فيها خبراء المناهج العالمية المعاصرة في تطوير المناهج واشتراك المعلمين والتلاميذ وذلك لاعتبارات تؤدي إلى حسن التنفيذ حيث أن تنفيذ المنهج لن يأخذ

الصورة الجادة إذا لم يشترك المعلم والتلميذ في اتخاذ القرارات التي سيوكل إليهما بحث تنفيذها ن وإذا تم ذلك فإن الفجوة بين المنهج والموضوع والمنهج المنقذ سوف تزول.

سادساً: أن يكون التطوير عملية مستمرة: أدركنا من قبل أن المناهج ترتبط تماماً بالمجتمعات وحركتها، بل أن جودة المنهج تقاس بما يعكسه من تغيرات تحدث في المجتمع، وأدركنا أن المجتمعات متغيرة، ومن هنا فإن المناهج مهما بذل في تطويرها من جهد فإنها لن تصل إلى درجة الكمال، وعليه يجب أن يكون التطوير عملية مستمرة وعلى فترات غير متباعدة، وأن تستخدم فيها الأساليب العلمية المتنوعة حتى تنهض بالمناهج لتساير ما يحدث في المجتمع من تحديات بالإضافة إلى أن المجتمعات تتصف بالدينامية، بالإضافة إلى التحديات فإن هناك تطوراً كبيراً وتقدماً في المواد الدراسية نتيجة الانفجار المعرفي، وكذلك هناك تقدم في العلوم التربوية والنفسية بصفة عامة، وفي مجال المناهج بصفة خاصة ولعل أوضح مثال على ذلك ظهور المنهج التكنولوجي كتنظيم منهجي جديد لا يمكن تنفيذه قبل تجريبه.(حسام محمد مازن 1986 ص:178،179).

6 الأبعاد التربوية لتطوير(إصلاح) المناهج:

أ) توازن المنهج التربوي: يرتبط التوازن مباشرة مع وظائف ومقاصد التعليم، ومن ثم يمكن تحليل التوازن بين:

- ✓ مختلف مجموعات الأهداف (الإدراكية، العاطفية، الشعورية، النفسية، الحركية)، ويربط هذا التحليل بحاجات واهتمامات التلاميذ وبمبدأ تفتح الشخصية الكامل.
- ✓ مختلف مجموعات الاختصاصات الدراسية مع الإدراك بأن محاولة وضع المواد على الهامش تبقى قوية في كافة البلدان التي تعرف التنمية بالنمو الاقتصادي، وعلوم الطبيعية بالسبل الوحيدة الكفيلة بإعداد الإنسان للحياة العلمية ولمهنة ما .
- ✓ العناصر النظرية وهي قابلة للتطبيق مباشرة أو بين الجوانب المعنوية والعملية.
- ✓ مختلف المحتويات وتوزيعها بموجب المستويات الدراسية ابتداء من المستوى الأولى (أو قبل المدرسي)، ووصولاً إلى التعليم العالي.
- ✓ الاختصاصات أو المحتويات الموزعة بين التعليم النظامي (في المدرسة)، وغير النظامي (خارج المدرسة)، وكالتربية البيئية مدركين أن الإطار النظامي يشكل أحياناً مدخلاً لأنماط تربوية معينة أكثر ملائمة في الإطار النظامي.
- ✓ القيم الوطنية (الخاصة) والقيم الشاملة والتي يحتمل أن تساعد على الاتصال بين الشعوب والأفراد.
- ✓ مختلف أنماط التعليم (الصفوف التقليدية، المجموعات الصغيرة...إلخ).
- ✓ الموقع الذي تحتله الكلمات والصور بموجب المستوى التعليمي. (حسام محمد مازن 1986 ص 175).

ب) ملاءمة المنهج التربوي: يمكن قياس ملاءمة المحتوى بدرجة تكيفه لقيم المجتمع وتطور العلوم والتكنولوجيا والثقافة من جانب، وبمدى تلبية لاحتياجات واهتمامات التلاميذ المعينين وقدراتهم الذهنية من جانب آخر.

ويمكن تقييم ملاءمة المحتوى من وجهة نظر تربوية، أو على ضوء تطور العلوم والتكنولوجيا وتطور الثقافة وعالم العمل كما يمكن أيضاً موازنة الملاءمة بمتطلبات المجتمع الدولي أو النطاق الاجتماعي الاقتصادي والثقافي لكل مجتمع وطني، أو بمتطلبات المجتمع واحتياجات ورغبات الأفراد.

وإذا ما أعتبر التعليم أحد العوامل الهامة التي تساهم في تنمية الفرد والأمة، في تحسين نوعية الحياة فإنه سيوجب على هذا التعليم أن يكون ملائماً للتقاليد التاريخية والاجتماعية والثقافية للبلد ولأهداف التنمية الوطنية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والموارد الطبيعية والأهداف والتطلعات المتعلقة بنوعية حياة المجتمع، وفي هذا السياق يمكن تأمل الملاءمة تحت هذه الجوانب الثلاثية المرتبطة بنوعية التعليم وهو: الحاجة لترسيخه في القيم الوطنية لتحقيق الهوية الثقافية، وتعزيز الروابط بين التعليم وتنمية وتكامل عالم العمل، والبيئة الجديدة الناشئة عن الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة والتي تؤثر في حياة الشعوب.

ج) ترابط المنهج: أن تعبير الترابط هو صدى منطقي أو علمي للعلاقة المتينة بين أفكار متوافقة فيما بينها، ومن تم يعني الارتباط غياب التضارب، ويمكن فهم الترابط إما من وجهة نظر تعاقبية – انعدام التضارب في التقدم خلال فترة الدراسية وضمن مرحلة ما أو من مرحلة لأخرى – أو من وجهة نظر متزامنة الارتباط وعدم التضارب في اكتساب المعارف في كل لحظة من لحظات الدراسة وبين مختلف الاختصاصات.

وعندما يعاني التلاميذ في مستهل عام دراسي جديد من الصعوبة الوصل بين عناصر نفس الاختصاص والتي درست على مدى عامين أو ثلاثة أو عدة أعوام، فهنا أيضاً يتعلق الآمر بغياب الترابط، ويبدو هذا التشتت والتضارب بصورة أوضح وأكثر إزعاجاً عندما يجري الانتقال من مرحلة دراسية لأخرى، أما بالنسبة لنهاية العام الدراسي حيث قد يواجه كل من التلاميذ والمعلمين صعوبة في ربط المعلومات المدونة ضمن البرامج والكتب وكذلك صعوبة في التمكن من هذه المعلومات، فالنقص هنا هو أيضاً نقص في الترابط، لذا ينبغي علينا التمعن في النظر بمؤشر الملاءمة هذا وبعناية بالغة في كافة مراحل إعداد المحتوى التعليمي، هذا ويعتمد ترابط المحتويات مباشرة على نوعية الفلسفة التي تتصدر عليه وضع وإعداد البرامج الدراسية بغية استيعابها وتطبيقها بفعالية من قبل اللجان الفرعية المشمولة هذه العملية البالغة التعقيد.

لذلك ينبغي صياغة هذه الفلسفة بوضوح، وفي نفس الوقت ينبغي على اللجان التي تعمل عادة كل واحدة بمعزل عن الأخرى أن تتحول إلى لجان فرعية تعمل تحت إشراف لجنة واحدة أساسية يترأسها أخصائيون قادرون على التحكم بمجموعة مصادر المحتوى الملائم.(حسام محمد مازن1986ص:177،176).

7 معايير جودة المنهج:

✓ أن تكون الخبرات التي يحتوي عليها المنهج مسايرة لتطورات العصر.

- ✓ أن تتسم الخبرات بالشمول (المعارف، مهارات، قيم).
- ✓ أن يسهم المحتوى في تلبية أهداف المنهج.
- ✓ أن ينال المحتوى رضاء الطلبة.
- ✓ أن يكون المحتوى منظماً بطريقة تتسم بالتدرج والتتابع.
- ✓ أن يتجنب التكرار في المعلومات.
- ✓ أن يتضمن خبرات وأنشطة متنوعة تلبي متطلبات الفروق الفردية.
- ✓ أن يكون الكتاب المدرسي جيد التصميم والإخراج يرضي الطالب ويشده إليه.
- ✓ أن يرفق مقرر كمادة بدليل توضيحي يحتوي على تفصيلات وتوضيحات تسهل عملية التعلم والتعليم.
- ✓ أن يرشد المنهج إلى مصادر تعلم متعددة وتوفيرها.
- ✓ أن يكون محتوى المنهج ذا معنى وفائدة للمتعلم والمجتمع.
- ✓ أن يوفر ما يمكن المتعلمين من التعامل مع المشكلات وتقييم حلول لها.(محسن علي عطية 2007 ص293).

ويحدد مرعي والحيلة (2001م) الجوانب التي ينبغي أن تشملها عملية تطوير المناهج بما يلي:

- ✓ الأهداف التربوية ونوع التنظيم المنهجي والمواد الدراسية التي تدرس والسلم التعليمي وطرق التدريس، والوسائل التعليمية، والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الطالب والكتب الدراسية والتقويم.
- ✓ إعداد المعلم وتدريبه وفقاً للاتجاهات التربوية الحديثة.
- ✓ نظم الإدارة المدرسية.
- ✓ عملية الإشراف التربوي.
- ✓ العلاقة بين المدرسة والمنزل، والمدرسة والبيئة والمدرسة والمجتمع، وكيف تساهم المدرسة في خدمة البيئة والمجتمع.
- ✓ طريقة تعاون المدرسة مع أجهزة التربية غير المباشرة مثل: وسائل الإعلام المختلفة.

(www.alukah.net/social/0/95085/)

8 الشروط اللازمة لنجاح عملية التطوير(إصلاح)المنهج:

- ✓ دقة المعلومات التي تستند إليها عملية التطوير.
- ✓ ارتباط عملية التطوير بأهداف تربوية واضحة.
- ✓ إحاطة المعلمين والمدراء والمشرفين والطلبة ومن يتعامل مع المنهج بأهمية التطوير والحاجة إليه وخلق قناعة لديهم بتبني المنهج المطور.
- ✓ تطوير الكفايات المعرفية والأدائية للمدرسين لغرض تأهيلهم للتعامل مع المنهج المطور بنجاح.
- ✓ توفير الإمكانات المادية والتجهيزات اللازمة لتنفيذ المنهج المطور ودعمه بما في ذلك البيانات والمختبرات والمكتبات والمصادر العلمية السائدة، والوسائل التعليمية وما شاكل ذلك.

- ✓ مشاركة جميع من لهم صلة بالمنهج في عملية التطوير لتوفير قاعدة واسعة من القناعة بأسلوب التطوير وتطبيق المنهج المطور.
- ✓ توفير العدد المطلوب من الكتب الخاصة بالمنهج المطور لتغطية الحاجة الفعلية.
- ✓ التعاون بين المدرسين والمشرفين والإدارة المدرسية وإدارة التعليم لأغراض تنفيذ المنهج المطور ومعالجة المعوقات التي قد تظهر في طريق التنفيذ.
- ✓ قيام إدارات المدارس بالأدوار الموكلة إليها في عملية التطبيق وتقديم التسهيلات اللازمة لعملية التطبيق.(محسن علي عطية 2007 ص349).

ويرى شحاته (2003) أن أهم التوجهات العالمية المعاصرة التي يجب على مطوري المناهج مراعاتها ما يلي:

- ✓ ربط المناهج بالمجتمع والبيئة والحياة.
- ✓ دمج التقنية في محتوى المناهج.
- ✓ تنظيم المناهج الدراسية وفقاً للمنهج التكاملي.
- ✓ التركيز على مهارة التفكير والتخطيط وحل المشكلات.
- ✓ مناسبة المناهج الدراسية جميع التلاميذ بمستوياتهم المختلفة.
- ✓ تقليل العبء والازدحام في محتوى المنهج.
- ✓ تشجيع التلاميذ على الحوار والمناقشة والتواصل مع زملائهم.
- ✓ التنويع في أساليب تقويم التلاميذ.

.)(www.alukah.net/social/0/95085/

9 بعض النماذج الإجرائية لتطوير(إصلاح) المنهج: هناك عدة نماذج إجرائية للتطوير المنهج مثل: نموذج " تايلر Tayler "، نموذج "طابا" نموذج "ويلر"، ولكن سنخص بالذكر هنا إلى نموذج " كمب".

➢ **نموذج "كمب":** حيث تتلخص الخطوات التطويرية للمنهج حسب "كمب Kemp" كما يلي:

- تحديد المواضيع والأغراض العامة للمنهج.
- تحديد خصائص التلاميذ.
- اختيار وتطوير أهداف المعلم.
- اختيار وتنظيم المحتوى.
- اختيار وتطوير أنشطة التعليم والتعلم ومصادره، وتحديد الخدمات المساعدة من عاملين ومواد وتسهيلات وتجهيزات تربوية.
- اختيار وتطوير أنشطة ووسائل التقويم، سواء كانت قبل تنفيذ المنهج أو بعد التنفيذ.

(حسام محمد مازن 1986 ص:184).

10 تحديات الإصلاح التربوي العربي:

أ- تحديات اقتصادية: يدخل الواقع الاقتصادي العربي بصعوباته وإشكالياته في قلب الأزمة التربوية وبشكل في الوقت نفسه جزءاً من بنيتها.

... ومن الطبيعي جداً أن ينعكس هذا الواقع الاقتصادي على إمكانيات الإصلاح التربوي، فالأسباب الاقتصادية توجد في بنية الأسباب التي أعاقت حركة الإصلاحات التربوية، في الوطن العربي حيث بقيت أغلب المشاريع والخطط التربوية العربية معلقة بسبب التحديات الاقتصادية التي تجعل أغلب المحاولات الإصلاحية حبراً على ورق.

– تحديات علمية: لم تأخذ الدراسات الجارية طابعاً شمولياً بمعنى أنها كانت دائماً وأبدا تقتصر على دراسة جانب دون الآخر في النظام التعليمي، وهذا يضعف من شأن هذه الدراسات عندما تكون الغاية تهيئة المجال لإصلاح تربوي شامل.

– أغلب الدراسات التي أجريت بوحي من وزارات التربية والتعليم، لم تأخذ طابعاً منهجياً أكاديمياً، وبقيت هذه الدراسات أقرب إلى التقارير منها إلى البحوث العلمية المتكاملة.

– غياب التنسيق المطلوب بين الجامعات العربية ووزارات التربية في مجال إجراء البحوث والدراسات، وهذا ينعكس سلباً على وضعية التعليم وإمكانية التطوير والإصلاح.

– غياب نسق الأولويات في تحديد المشكلات.

ج- تحديات في مستوى التخطيط التربوي: في هذا المستوى يمكن القول أن التخطيط للإصلاح التربوي في الوطن العربي يأخذ طابعاً تراجيدياً فأغلب الإصلاحات التربوي في الوطن العربي تأتي بصورة اعتباطية.(معن محمود عياصرة2011 ص:124،130)

11 معوقات الإصلاح التربوي:

– صعوبة أقلمة التغير المطلوب أو تكييفه بما يناسب واقع العمل التربوي.

– صعوبة تطبيق أساليب جديدة متنوعة بما يكفي في ظل الظروف الواقعية الفعلية في المدارس.

– قصور مبدعي الأساليب الجديدة في تناول متطلبات تطبيق هذه الأساليب.

– قصور النظرة إلى النظام المدرسي بوصفه وحدة عضوية متفاعلة تقوم على مبدأ التأثير والتأثر.

– ضعف ثقة الكثيرين من المديرين والمعلمين بالأساليب التربوية الجديدة.

– قلة وجود المخططات التربوية التي تربط بإحكام بين النظرية التي توجه التجديد والتطبيق الفعلي له في الميدان.

– التسرع في تعميم التجارب الجديدة دون إعطاء الوقت الكافي للتجريب ولتقويم التجربة.

– احتياج الكثير من التجديدات التربوية إلى العديد من المقاييس والاختبارات اللازمة لقياس كفاءة التجديدات.

– الصعوبات الخاص بالمحتوى الدراسي وطرائق التدريس، وهي على أنواع، وأكثر الصعوبات ما يتعلق بعدم أخذ آراء الطلاب في تجديد المنهج الدراسي، وعدم الأخذ بآراء المعلمين في تجديد المناهج الدراسية.

– الصعوبات الخاصة بالمعلم ونمط إعداده وتدريبه، وهذه الصعوبات تتعلق بضعف حماس المعلمين عند حضورهم برامج التدريب الخاصة برفع الكفاءة. (دلال ملحس، عمر موسى 2008 ص:30).

خاتمة:

إن المتأمل في إصلاحات المناهج الدراسية، يُلاحظ الأهمية البالغة والدقة في اختيار ووضع هذه المناهج والأبعاد التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرار بقبول بمنهج عن آخر، وذلك مما فيه من تأثير كبير ومباشر على مخرجات هذا النظام التربوي، أو بالأحرى منهجُها الدراسي على مصير أمة أو جيل أو أجيال بأكملها، في طبيعة الأفراد من الجانب التعليمي والتربوي، ولذلك فمن أراد قياس تقدم أي دولة من دول العالم فليمعن النظر في مناهجها الدراسية وفلسفتها التربوية، ليفهم سرّ تقدمها وسعادتها أو سرّ تخلفها وشقاءها.

قائمة المراجع:

1 دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان 2008 التجديدات التربوية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان.

2 حسام محمد مازن 2007: أصول المنهج التربوي الحديث والتكنولوجي، بدون طبعة، مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر القاهرة.

3 عبد القادر فضيل2009 المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع المحمدية الجزائر.

4 عبد الكريم بكّار 2011 المسلمون بين التحدي والمواجهة حول التربية والتعليم، الطبعة الثالثة، دار القلم دمشق.

5 محسن علي عطية 2007 الجودة الشاملة والمنهج، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان.

6 معن محمود عياصرة 2011 _نظم وسياسات التعليم نماذج (عربية-أجنبية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان.

7 صالح ناصر عليمات 2004 إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية(التطبيق ومقترحات التطوير)، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن.

8 ناصر أحمد الخوالدة، يحي إسماعيل عيد 2006 تحليل المحتوى في مناهج التربية الإسلامية وكتبها، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر عمان.

9 زكي البحيري 2008 إستراتيجية حديثة للتعليم في مصر حول إصلاح التعليم الثانوي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

10 صباح سليماني2011 ملامح إصلاح المناهج التربوية في الجزائر في ظل المقاربة بالكفاءات، العدد الثالث والعشرون مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

11 http://www.alukah.net/social/0/95085/#ixzz49r7l0I2J شوهد يوم الجمعة 2016/05/27 الساعة 11:30 .

قنوات برامج الأطفال: بين القيمي والرقمي

دراسة تحليلية للخارطة البرامجية

أ.بخوش فاطمة
كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي بصري
جامعة قسنطينة.

الملخص:

تسعى الدراسة للكشف عن خصائص البرمجة في قنوات الأطفال في ظل الثورة الرقمية والتحولات القيمية التي شهدها المجتمع، مع الوقوف على مؤشرات الشبكة البرامجية لقنوات الأطفال العربية من حيث نمط الملكية، نوع البث ولغته، التغطية الجغرافية، ساعات البث، نوعية البرامج الموضوعات والمحتوى القيمي المرغوب في تقديمه، وقد توصلت الدراسة إلى أن البرمجة في قنوات الأطفال العربية تتصف أحيانا بالحضور الارتجالي الغير مدروس وضبابية الرؤيا والتخطيط، كما تتصف برامج الأطفال رغم الحضور الكمي بانعدام التوازن بين أصناف البرامج وتهميش اغلبها، اعتماد سياسة ملء الفراغ وانتهاج الربح السريع، محورية الكرتون في السياسات التلفزيونية العربية، وسيطرة حالة من الاغتراب على معظم عناصر العملية الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: البرمجة، قنوات الأطفال، القيم، العصر الرقمي.

Abstract:

The purpose of this study is to investigate the characteristics of programming in kids channels, in the era of the digital revolution and value transformationsthat’s the society took place, sowe’regoing to identify indicators of programming in kids arabic channels which are the type of property, broadcasting type and language, geographic coverage, hours of broadcasting, programs type, théme and moral content..finally the study results were that programming in these channels seems like more extempore and not based on studies or planning, thereisno balance between programs apartfrommarginalizing the majority of them, adopt apolicy of Filling the void and concentrating on quick profit, givecartoons the first place in programming, analienationstatuscovered the majority of production elements process.

Keywords: Programming, kids channel ; values, digital era

مقدمة:

لقد مكنت الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الذي رافق إطلاق الأقمار الصناعية من تكريس عصر السماوات المفتوحة وتنامت وظيفة التلفزيون باعتباره وسيلة اتصال ناجعة يمكنها أن تتحول إلى مجال استثمار مربح، ومع هذا التنامي الوظيفي تحول نمط استهلاك الفرجة التلفزيونية إلى نمط استهلاكي يتعايش مع النمط القديم وأصبحت الشاشة التلفزيونية بمثابة محل بيع مجلات الذي يقترح على كل مستهلك المادة التي ينتظرها ويميل إليها، فقد قادت التحولات العميقة في مجال البث وإنتاج الصورة وتسويقها إلى إمكانية استحداث قنوات تلفزيونية جديدة بالوفرة المطلوبة وبجودة عالية على مستوى

الصوت والصورة، ليشهد الفضاء الاتصالي العربي تكاثر في القنوات التلفزيونية المتخصصة في مجالات معينة أو الموجهة لجمهور معين، ويبرز للوجود الإعلامي صنف جديد من القنوات المتخصصة في إعلام الطفل أو قنوات برامج الأطفال التي شهدت انتشار واسع وتنافسية غير مسبوقة، أين وجهت هذه المؤسسات الإعلامية اهتمامها لتأمين خصوصية البرامج والاستجابة لحاجات الطفل من خلال وضع الخطوط العريضة للسياسة البرامجية المتبعة من حيث لغة البث، التغطية الجغرافية، الجمهور المستهدف، والأهداف المسطرة، ونوعية المادة المعروضة وذلك لرسم هويتها المستقلة.

أولا: إشكالية الدراسة:

إن كان تزايد عدد القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة في إعلام الطفل مؤشرا إيجابيا في حد ذاته من حيث الانخراط في المنظومة الاتصالية العالمية، فانه من جهة أخرى يطرح عدة تساؤلات يمكن إيجازها في ما يلي: هل أن هذا الكم خلق نوعا من التنافس النزيه الذي يجعل المشاهد يختار هذه القناة دون أخرى أو انه يجد ما يميز هذه القناة عن غيرها؟ هل الاندفاع باتجاه التوسع الأفقي في البث التلفزيوني الموجه للطفل قد رافقه جهدا لامتلاك رؤية وأهداف واضحة؟ وهل طرأ تحول جذري على مستوى الأرضية الفلسفية التي تحكم سياسة الإنتاج وتوجهات البرمجة؟ هل الانتقال من الجامع إلى المتخصص ومن العمومي إلى الخاص جعل الخطاب الإعلامي الموجه للطفل يواجه منظومة معقدة من التحديات وبنية مركبة من المفارقات الحضارية الهائلة أساسها التجاذب الصعب بين غايتين أولهما الحفاظ على الهوية وتأصيلها وثانيهما الانفتاح على الأخر ومواكبة سنن التطور والمضي قدما نحو مزيد استثمار التكنولوجيات الحديثة وتوظيفها في الارتقاء بالمادة الإعلامية شكلا ومتنا؟.إن الإجابات عن هذه الأسئلة ليست دائما حاسمة ونهائية فالإنتاج الاتصالي أصبح اليوم أكثر في صلب الصراع التكنولوجي والاقتصادي والإيديولوجي والأطفال بمختلف مراحلهم العمرية وانتسابهم الاجتماعي والجغرافي هم جزء من هذا الصراع الذي طرح مهام معقدة حتى على المؤسسة التلفزيونية الأوربية التي كانت قد قطعت أشواطا هامة عن طريق امتلاك هوية خاصة بها فما بالك بالمؤسسات التلفزيونية العربية التي فاجأها تماما هذا الوافد الجديد أولا لأنها لم تتنبأ به وثانيا لأنها لم تستعد له وثالثا لأنها عجزت عن إنجاز مهام المرحلة السابقة كما يؤكد ذلك أديب خضور. من هذا المنطلق فإن وضوح الرؤيا في الخارطة البرامجية الذي يجسمه تحديد المعايير والأهداف القابلة للقياس يمثل الأرضية الفكرية التي يجب إن تحكم السياسة المنتهجة (التوجهات والاختيارات والأولويات) لأي إنتاج مخطط أو برمجة مخططة سواء على المدى القصير أو المتوسط، تجنبا للسقوط عن وعي أو لا وعي في التبعية الثقافية فما اصطلح اليوم على تسميته قنوات ببرامج الأطفال فرض نفسه كفضاء له خصوصياته وجمهوره المستهدف تخضع مضامينه وأساليب إبلاغه لرؤية أثراها المحصول المعرفي المتجدد. إن مقاربتنا لهذا الفضاء تتمحور أساسا حول إنتاج برامج الأطفال التلفزيونية ورؤية المؤسسات الإعلامية لها وتجلياتها في الخارطة البرامجية العربية، علما بأن وقوف على حجم القنوات وتصنيفاتها ولغة بثها وأهدافها وجمهورها المستهدف لا يحتل سوى الوجه الظاهر لهذه الرؤية.

ثانيا: تحديد المفاهيم:

✓ قنوات الأطفال: هي تلك القنوات التي تستهدف شريحة الأطفال، وخصائص هذه القنوات لا تكمن في محتواها أو مضمون ما تقدمه، بل في جمهورها المستهدف لهذا يلاحظ أنها تتمتع بمرونة تستوعب الكثير من أشكال التعبير التلفزيوني: دراما، كوميديا، مواد وثائقية وإخبارية وتربوية، منوعات.

إن قنوات الأطفال هي كما يقول نصر الدين العياضي في حديثه عن برامج الأطفال ليست تلك التي تتحدث عن الأطفال، بل التي تتحدث للأطفال وتسمح لهم بالكلام وتصغي إليهم في مجتمع نادرا ما يأخذ ما يقوله الأطفال مأخذ الجد.

✓ البرمجة التلفزيونية: خلافا لما يعتقد البعض، إن البرمجة التلفزيونية ليست أسلوبا فقط في تنظيم المواد التلفزيونية وتوزيعها على خانات زمنية عبر اليوم والأسبوع والشهر؛ إنها إطار يجر حمولات مضمونيه متعددة، ودلالات متنوعة تكشف عنها التصورات التالية:

- إن البرمجة فعل تقني يترجم السياسة الفكرية الكامنة في صلب مشروع مؤسسة التلفزيون، والذي يمكن أن يتغير من مؤسسة إلى أخرى.
- أن البرمجة التلفزيونية تترجم تصورات المؤسسة التلفزيونية وتمثيلاتها للوظائف الأساسية التي يجب أن يقوم بها التلفزيون، والجمهور الذي تريد الوصول إليه.
- تعتبر البرمجة التلفزيونية مهنة التكوين الاجتماعي طالما أنها تحمل رسالة تلفزيونية تستهدف الجمهور الذي يتلقاها.
- إن شبكة البرمجة التلفزيونية هي وسيلة لتعويد الجمهور، بمراعاة المعايير التي تتدخل في دفع المشاهد لاتخاذ قرار مشاهدة التلفزة، والمتمثلة في ما يلي: ساعة بث البرنامج التلفزيوني، نوع البرنامج ومقدم البرنامج أو المذيع المفضل[1].

من خلال هذه التعارف يمكن استخراج مؤشرات البرمجة التلفزيونية والمتمثلة في: ساعات البث، نوع البرنامج، مقدم البرنامج، الجمهور المستهدف، وظائف البرنامج، مصدر البرنامج... وغيرها من المؤشرات(وهو ما يتلاءم مع المعايير التي وضعتها دراسات اليونسكو واتحاد إذاعات الدول العربية[2]) وقد حاولنا في دراستنا الكشف عن خصائص الخارطة البرمجية العربية بالاستعانة ببعض المؤشرات السابقة من حيث نمط الملكية لفة البث نوعه التغطية الجغرافية ساعات البث الفئة المستهدفة وأهم الموضوعات والقيم المرغوب زرعها ومعرفة تأثيرات مختلف هذه المؤشرات على المحتوى القيمي المقدم للطفل.

ثالثا: الإطار المنهجي للدراسة:

---

[1] نصر الدين العياضي: البرمجة وإعداد الخارطة البرامجية في القنوات التلفزيونية العربية: جدلية التصور والممارسة، اتحاد إذاعات الدول العربية، ص 12.

[2] رضا النجار: اتجاهات البرمجة التلفزية في الوطن العربي، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، العدد7، 1985، ص26.

اعتمدنا في مقاربتنا لإشكالية البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي والتركيبي، حيث تم رصد بعض تجارب البرمجة في القنوات الغربية من أجل البحث في دلالات ومؤشرات التحول، ثم استنطاق الخارطة البرامجية لقنوات الأطفال العربية من خلال حصر قنوات الأطفال الواردة في التقارير السابقة للبث الفضائي العربي المنجزة من قبل اتحاد إذاعات الدول العربية خلال 2011، 2013، 2014، دراسات ومقالات تخص واقع البث الفضائي العربي بصفة عامة أو قنوات إعلام الطفل، كما تمت الاستعانة بالمعلومات الموجودة على مواقع قنوات الأطفال العربية بالإضافة إلى المشاهدة المكثفة لبعض قنوات الأطفال من أجل استخرج أهم مؤشرات البرمجة.

رابعا: تجارب البرمجة في قنوات الأطفال الغربية: الدلالات والرهانات:

بظهور القنوات المتخصصة في إعلام الطفل وتدخل القطاع الخاص لم تعد البرمجة مجرد تكديس بسيط للمنتجات السمعية البصرية إذ تحولت إلى فن دقيق قائم على التوازن بين التسويق والخلق الإبداعي في ظل العلاقة القائمة بين المبرمجين والجمهور والمنافسين، مما فرض عدة تحديات على قنوات الأطفال الغربية حاولنا التعريج على بعضها:

✓ برامج الأطفال علامات تربوية أم علامات تجارية؟: إن اقتحام الإشهار مجال برامج الأطفال في خمسينيات القرن الماضي بعد نجاح سلسلة ميكي موس من إنتاج ديزني، جعل البرمجة الموجهة للطفل تحتل الصدارة في أجندة القنوات التلفزيونية، أين بدأ المعلنون يستخدمون أبطال الرسوم المتحركة للترويج لمنتجاتهم من لعب وألبسة واستطاعت الإشهارات أن تحقق في القنوات العمومية والخاصة أرباحا طائلة، حيث احتلت شركة ديزني المرتبة الأولى في حق الاشتقاق في كافة أنحاء العالم[1]، وبذلك وتحولت العلامات التربوية إلى علامات تجارية وبات سوق إنتاج برامج الأطفال مجالا استراتيجيا، فما كان للمنتجات الأمريكية من الرسوم المتحركة التابعة لشركة نيكليلودون أوMTV أن تجد طريقها للمحطات الفرنسية لولا تأثير صانعو الألعاب وأصحاب الماركات التجارية لثياب ومشتقات الحبوب أو الحلوى الذين يمثلون شركة متضامنة، بل إن إنتاج الكثير من البرامج كان بتمويل من شركات الأنسجة المخملية والمنتجات الأخرى التي بدورها استفادت من شخصيات برامج الأطفال للترويج لمنتجاتها ومنها السلسلة الأمريكية المشهورة سيزام ستريت، وفي فرنسا حقق نجاح برنامج كازمير عائدات إعلانية كبيرة حيث ظهرت صور شخصياته على الحلوى والأقمشة وعلى لعب الأطفال، كما حقق أيضا مسلسل السنافر نجاحات كبرى، أن مثل هذه البرامج وغيرها ما كانت لتظهر لولا هذا الدعم المادي الناتج عن الدعاية الإعلانية الذي سمح لقنوات الأطفال بإنتاج برامج مشتركة لا تساهم فيها بأكثر من 10 إلى 15% من ميزانيتها[2]، ولكن أيضا لا يمكننا أن ننكر أنها حولت قنوات الأطفال إلى مجلات إعلانية ودعائية مما جعل الكثير من الدول تأخذ بعين الاعتبار

---

[1] Matthew p.mcalisster & mattgiglio: the commodity flow of U.S.children's television, critical studiein media communication, vol22, n 1, p29

[2] ميشال سوشن وآخرون:، الطفل والتلفزيون، ترجمة على أسعد وطفة وآخرون، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، سوريا، 2015، الطبعة الأولى، ص 58.

عند إصدار أي نص قانوني خاص بالإعلان: مدته، موضوعه، وقت بثه، صورة الطفل فيه، محرماته. فالهيئة المنظمة لقطاع الاتصال OFCOM في بريطانيا على سبيل المثال حدت في نوفمبر 2006 من بث إعلانات المتعلقة بالمأكولات والمشروبات في القنوات التلفزيونية الموجهة للطفل، وهكذا الأمر بالنسبة للدول الإسكندنافية بحجة إن الأطفال دون السن الدراسية وحتى في المرحلة الابتدائية لا يميزون بين النص الإعلاني والمادة التلفزيونية، وقد قامت القنوات التلفزيونية الألمانية بإطلاق قناة كاندر كانال KINDERKANAL الموجهة للأطفال بدون إعلانات وحققت نجاح باهر من دون أن تتنازل عن جودة برامجها[1]. والمثير للانتباه أن برامج الأطفال أصبحت هيا أيضا تستخدم النمط الفني للإعلان التلفزيوني السريع الإيقاع والمتقطع رغم عدم وجود شواهد قوية على أن فترات انتباه الأطفال تتميز بالقصر وأنها في حاجة إلى القطع المتواصل، بل يمكن القول أن الإطالة التدريجية لفترة الانتباه تمثل في الواقع عاملا بالغ الأثر في تطور ذكاء الأطفال[2].

✓ تحقيق الموازنة المالية عصب البرمجة: إن المهمة الأولى للمسئولين عن المحطات التلفزيونية في جميع بلدان العالم هو أن يناضلوا من أجل إيجاد الموازنة المالية، غير أن هذه الملاحظة المحزنة أقل صدقا في بعض البلدان كبريطانيا حيث يوجد تقليد للاهتمام بالأطفال وان كانت موازنة برامج المخصصة للأطفال عند الإنجليز أقل بكثير من الموازنة المخصصة للتلفزيون[3]، وفي فرنسا من أجل 1000ساعة سنوية من البث التلفزيوني أي أكثر من 20 % من المواقيت المخصصة للقناة فإن الموازنة لا تتجاوز حدود 10 %من الموازنة العامة، إن تحقيق الموازنة المالية جعل قنوات الأطفال الغربية تلجأ لملأ ساعات البث ببرامج معادة مسبقا فقد أعيد عرض المفتش كادجيه عشر مرات في القنوات الفرنسية، مما جعل العديد من الدول تتجه نحو الإنتاج المشترك، حيث اشتركت المحطات الفرنسية شيئا فشيئا في إنتاج مسلسلات عالمية كسلسلة بابارأين كانت الشخصيات فرنسية مع مونتاج كندي التصميم وذلك ليس فقط من أجل تدعيم الإنتاج الفرنسي بل من أجل إعادة الاعتبار للقيم الفرنسية، كما أصبحت البلدان تتعاون في إنتاج الحلقات حيث ينتج كل بلد أربع حلقات للحصول على اثنتا عشر حلقة وهو ما حصل في المسلسل الفرنسي عملية موزار، ليبدأ التعاون المشترك أكثر بين عشرات التلفزيونات الأوربية ضمن ما يسمى الاتحاد الأوربي للبث الإذاعي والتلفزيوني لإنتاج المسلسل الكرتوني[4]. كما لجأت بعض قنوات الأطفال إلى فلسفة التوسع الشبكي لتكوين هوية لعلاماتهم التجارية باعتماد الإنتاج والتوزيع مثل شركة ديزني التي تستخدم عدة قنوات أطفال تابعة لها عبر العالم لتوزيع منتجاتها كقناة ديزني شنالDisney Channel، قناة ABC التي اشترتها من فوكس fox وغيرها من القنوات، وفي المقابل لجأت قنوات أخرى لإتباع سياسة الانكماش مثلما فعلت قنوات الأطفال

---

[1] نصر الدين العياضي: برامج الأطفال التلفزيونية بين المطلب الثقافي وأحكام السوق، مجلة الرافد، العدد 189، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، ماي، 2013.

[2] هربرت أ. شيللر، ترجمة عبد السلام رضوان، المتلاعبون بالعقول، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1999، ص35.

[3] نصر الدين العياضي: مقدمة في نقد التلفزيون، ، الأفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، الطبعة الأولى، ص 255.

[4] ميشال سوشن وآخرون: مرجع سابق، ص73.

البريطانية التي شهدت تراجعا ملحوظا حيث كانت تملك 25 قناة موجهة للأطفال والشباب تبث 113000 ساعة في السنة، ولأنها لم تتمكن من رفع إنتاجها الوطني في ظل انكماش طلبها على البرامج التلفزيونية الجديدة قامت القناة التلفزيونية البريطانيةITV بتعويض برامجها الموجهة للطفل بالأفلام التلفزيونية[1].

✓ BBC وسياسة تجنب الاستهلاك الصامت: إن الشركات المتعددة الجنسيات والمختصة منها في إنتاج المضامين الموجهة إلى الأطفال لم تؤسس سياستها من فراغ ولا من توجه بريء فهي على وعي جاد بأهمية الرهان ومع نزوعها إلى الربح تبقى حريصة على إخضاع المنتج الثقافي لمسار منهجي ورؤية سياسية تستهدف في نظر خبراء الاتصال الإلكتروني الأمريكي اكتساب معركة الأفكار والتأسيس لبناء الاتجاهات والمواقف التي تيسر ميلاد المواطن المرن الذي يحتاج إليه القرن الواحد والعشرون ومقابل هذه الرؤية النابعة من منطلق السوق وسياسة فتح النوافذ وإلغاء الحدود، انتهجت bbc سياسة تستهدف حماية النشء مع التفتح على القيم من الإنتاج. ولقد رفضت أن تستعبد الطفل الإنجليزي كثافة الصور فانتهجت سياسة الحماية والحذر من الإنتاج الذي لا يستجيب لا للرؤية السياسية ولا إلى الأهداف والوظائف المحددة لبرامج الأطفال شكلا ومضمونا. إن هدفنا من خلال ما نعده من برامج لأطفالنا يتمثل في تنشيط الخيال والفكر والتشجيع على الخلق والإبداع والنشاط المنتج.... وبذلك تساهم في دفع الطفل إلى تجنب الاستهلاك الصامت والانبطاح أمام الشاشة[2]. وفيما يخص مشاهد العنف تؤكد الدراسة التي نشرها الزوجان ليتشتر واموندسون وبترورث بعنوان تغير في معدلات مشاهد العنف والإباحة في المواد الترويجية تشير إلى أن معدل تواتر مثل هذه المواد في إنتاج الشركات الإعلامية الكبرى FOX, CBS , ABC قد انخفض بنسبة17 % بالنسبة للعنف و29 % بالنسبة للإباحة وذلك في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2001 وكان من بين أشكال هذا الانخفاض وضع الإشارة التحذيرية المشاهدة بإشراف اسريPG الأمر الذي يستفاد منه أن تنبيه الإباء والأمهات يؤدي فعلا إلى تقليل تعرض الطفل لمشاهدة العنف والإباحية دون حرمان الشركات المنتجة من تشغيل طاقاتها[3].

✓ برامج الأطفال في كندا وأزمة الإنتاج: إن البرامج المنتجة في كندا والموجهة لفئة الأطفال والشباب قد حققت نجاحات معتبرة حيث أن أزيد من 140 شركة كندية أنتجت مضامين موجهة للأطفال والشباب وهناك العديد من السلاسل: caillo وfranklin وأيضا برامج واقعية كسلسلة radion free, life with, direk[4] غير أن كندا التي تعتبر مرجع في إنتاج البرامج التلفزيونية الموجهة للطفل وتصديرها وتعتمد عليها كمصدر دخل هام لقطاعها التلفزيوني اضطرت إلى خفض ميزانيتها الموجهة لبرامج الأطفال بنسبة 32% فانخفض

---

[1] نصر الدين العياضي: مقدمة في النقد التلفزيوني، ص73.

[2] عبد القادر بن الشيخ: سياسة المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية وتجلياتها في الخارطة البرامجية، المؤتمر العربي للإذاعة والتلفزيون والطفل، 3 إلى 5 أفريل، 2002، ص120.

[3] محمود عبد العزيز: مكانة الطفل العربي في الاستراتيجية الإعلامية العربية: العنف والصورة النمطية، المؤتمر العربي حول الإذاعة والتلفزيون والطفل، تونس 3 4 أفريل 2002، ص31.

[4] Children's and youth audio-visuel production in canada, , canada film and television production association, februry, 2007, p9.

من جرائها معدل الميزانية الخاصة بإنتاج المواد التلفزيونية الموجهة للأطفال والتي لا تتعدى مدتها نصف ساعة بنسبة 14%، وهكذا أصبحت البرامج التلفزيونية لا تتعدى نسبة21% من ميزانية وقد ترتب عن هذا الأمر في نظر الجمعية الكندية لمنتجي الأفلام والبرامج التلفزيونية إضعاف القدرة التنافسية للإنتاج الكندي الموجه للأطفال في السوق الدولية وهذا ما يفسر اختفاء الكثير من البرامج التلفزيونية الموجهة للأطفال في شبكة قناة TVA التلفزيونية التي تبث من مقاطعة كيبيك بكندا[1].

✓ برامج تلفزيون الواقع وقنوات من أجل الرضع: رغم تحذيرات الأطباء النفسيين والمربين من الخطر الذي يشكله تعرض الطفل في سن مبكرة لبرامج التلفزيون تزداد عدد القنوات التلفزيونية الموجهة للأطفال الرضع والتي تبث على مدار اليوم ولم يتردد تلفزيون الواقع من اقتحام عالم الطفولة فشركة اندمول Endmol صاحبة الملكية الفكرية لبرامج تلفزيون الواقع، لم تكل من إنتاج البرامج الغربية الاستفزازية المصاغة على إيقاع التسويق والإعلان . من بين برامجها أطفال للإيجار الذي يصور حجز أربعة أزواج في بيت ليمارسوا أمام عيون الكاميرا مهمة تربية أطفال أجروهم لهذا الغرض، والبرنامج الموسوم والدي السمينان والذي يحفز فيه الأطفال والديهما على تخفيف وزنهما من أجل الحصول على مبلغ مالي مقابل كل كيلو غرام يفقدانه من وزنهما. هذه النوعية من البرامج التي تقتحم الحياة الحميمة للأشخاص وتجعلها مجال للفرجة المشهدية والاستعراض.

خامسا: الخارطة البرامجية لقنوات الأطفال العربية وسؤال القيم:

نحاول من خلال هذا العنصر استنطاق الخارطة البرامجية لقنوات الأطفال من خلال البحث في مؤشرات البرمجة ومدى تأثيرها على المحتوى القيمي المقدم للطفل.

جدول رقم 1 يوضح خصائص قنوات الأطفال العربية من حيث طبيعة الملكية، نوع البث ولغته، والتغطية الجغرافية

اسم القناة	طبيعة الملكية		نوع البث الرقمي		لغة البث			التغطية الجغرافية
	خاص	عمومي	مفتوح	مشفر	عربية	إنجليزية	فرنسية	
قناة أجيال المستقبل		x	x		x			أسيا، إفريقيا، أوربا، أمريكا الشمالية
قناة براعم		x	x		x			إفريقيا، أسيا، المنطقة العربية، أوربا
قناة أطفال ليبيا	x		x		x			المنطقة العربية، إفريقيا
قناة دار القمر	x		x		x			المنطقة العربية، إفريقيا
Fox kids	x			x		x		شرق أسيا، إفريقيا أستراليا، نيوزيلندا، أوربا، المنطقة العربية
قناة أجيال	x		x		x			المنطقة العربية، أوربا، إفريقيا

[1] نصر الدين العياضي: برامج الأطفال التلفزيونية بين المطلب الثقافي وأحكام السوق، مرجع سابق.

Jexa 1	x			x	x			شبكة راديو تلفزيون العرب
Cartoon network	x			x				شرق أسيا، إفريقيا استراليا، نيوزيلندا، أوربا المنطقة العربية.
Fun channel	x		.	x		x		المنطقة العربية، إفريقيا، أسيا، أوربا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أستراليا
Playhousedisny	x			x		x		المنطقة العربية، إفريقيا أوربا، شرق أسيا، أستراليا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية نيوزيلاندا.
Kids co	x			x		x		لم تذكر
nicklodeon	x					x		لم تذكر
Disnychannel	x			x		x		المنطقة العربية، إفريقيا أوربا، شرق أسيا، أستراليا، أمريكا الشمالية أمريكا الجنوبية نيوزيلاندا، المنطقة العربية، أوربا، إفريقيا أسيا
Mbc3	x		x		x			المنطقة العربية أوربا إفريقيا أمريكا الشمالية أمريكا الجنوبية، أستراليا
المجد للأطفال	x		x		x			أسيا وشرق أسيا، المنطقة العربية، أوربا إفريقيا
قناة المجد بسمة	x		x		x			أسيا وشرق أسيا المنطقة العربية أوربا إفريقيا
قناة المجد دال	x		x		x			أسيا وشرق أسيا المنطقة العربية أوربا إفريقيا
قناة طيور الجنة 1 وقناة طيور الجنة 2	x		x		x			المنطقة العربية، أسيا أوربا
قناة kids sat	x		x		x	x		لم تذكر
قناة يويا	x		x		x			إفريقيا واسيا
قناة سنا الفضائية	x		x		x			إفريقيا المنطقة العربية
قناة اطفال ومواهب	x		x		x			المنطقة العربية، أسيا إفريقيا
قناة أطفال ليبيا	x		x		x			
Koky kids	x		x			x		المنطقة العربية وإفريقيا
قناة كاناري	x		x		x			المنطقة العربية أسيا إفريقيا، أوربا
قناة سمسم	x		x		x			المنطقة العربية إفريقيا آسيا
سبايستون عربي	x		x		x			إفريقيا، آسيا، المنطقة العربية
قناة سبايس تون انجليزي	x		x			x		إفريقيا، آسيا، المنطقة العربية
Space power	x		x		x			إفريقيا آسيا، المنطقة العربية
قناة هادي للأطفال	x		x		x			إفريقيا واسيا

قناة كراميش	x		x		x			إفريقيا واسيا والمنطقة العربية
قناة baby tv	x		x			x		المنطقة العربية، أسيا، إفريقيا
قناة طه	x		x		x			المنطقة العربية، إفريقيا، أسيا
قناة ماجد للأطفال			x		x			المنطقة العربية، إفريقيا، آسيا
قناة سكر	x		x		x			لم تذكر

المصدر: التقرير السنوي للبث الفضائي العربي 2014

يوضح الجدول رقم1 خصائص البرمجة لقنوات الأطفال العربية من خلال المؤشرات التالية:

من حيث طبيعة الملكية: يتضح من المسح الأول للقنوات العربية المتخصصة في إعلام الطفل أنها تعود للقطاع الخاص بعد أن تراجع الاحتكار التلفزيوني العمومي لها وانتقلت المبادرة لمجال التلفزيون الخاص خاصة مع زيادة النمو الديمغرافي لهذه الشريحة وانخفاض تكلفة إنتاج برامج الأطفال مقابل إنتاج المواد الدرامية الأخرى، حيث وصل عدد قنوات الطفولة في سنة 2011 إلى 40 قناة 39 خاصة وقناة واحدة عمومية[1]، ليتراجع عدد القنوات الأطفال في 2014إلى 4 قنوات عمومية و22 قناة خاصة[2]، وأمام الاختفاء المفاجئ لبعض القنوات الذي يعبر عن الحضور الارتجالي الغير مدروس لها، اعتمدت قنوات أخرى على استراتيجية التوسع الأفقي على غرار مؤسسة تلفزيون الشرق الأوسط الذي توسع بإنشاء قناة مخصصة لجمهور الأطفال(قناةmbc3) واتبعت الجزيرة أسلوبا استراتيجيا مماثلا فقدمت باقة مختلفة من القنوات ومنها قناة الجزيرة للأطفال وقناة براعم. وغني عن القول أن نمط الملكية يؤثر في نوعية المحتوى القيمي المقدم للطفل ،فبينما تسعى القنوات الحكومية التي تتمتع بالأمن المالي لتحقيق ما يعرف بالخدمة العامة التي تتمحور حول الإعلام التربية والترفيه، تسعى القنوات الخاصة إلى تغطية تكاليف البث وتحويل الصناعة التلفزيونية إلى مشاريع مربحة تستجيب لرغبات المعلنين والجمهور مما يؤثر على جودة المحتوى المقدم.

من حيث نوع البث: نلاحظ تزايد عدد القنوات المفتوحة أي القنوات التي يتابعها كل المشاهدين دون دفع رسوم، وفي المقابل انخفاض عدد القنوات المشفرة التي لا يمكن متابعتها إلا عبر الاشتراك المعلوم، ويعود سبب اختلاف النسب بين المشفر والمفتوح لكون تجربة التلفزيون المدفوع لم تزل في الوطن العربي سوقا ناشئة، إذ لا تتجاوز البيوت العربية المشتركة في هذه الخدمة 1.5 %من مجمل عدد المنازل التي يتواجد بها أجهزة تلفزيون[3] وهذا راجع لتعود الجمهور على المشاهدة مجانا من جهة وارتفاع تكلفة الاشتراك في هذه القنوات من جهة أخرى، ليظل التساؤل المشروع حول ما يمكن أن تقدمه القنوات المشفرة للطفل

[1] البث الفضائي العربي، التقرير السنوي، اتحاد الإذاعات العربية، 2011، ص19.

[2] البث الفضائي العربي، التقرير السنوي، اتحاد الإذاعات العربية، 2014، ص14.

[3] المنصف العياري/محمد عبد الكافي: القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2006، ص57.

العربي من حيث المحتوى القيمي وهل تسعى تلبية حاجاته أم أنها تكتفي بتلبية رغباته ما دام هو من سيدفع؟

من حيث لغة البث: تحتل اللغة العربية صدارة اللغات المعتمدة من قبل الفضائيات العربية الموجهة للطفل، غير أن اللغة العربية المستخدمة في البث ليست دوما تلك التي تُدرّس في المؤسسات التعليمية، بل عادة يقع استخدام اللغات المحلية خاصة في القنوات الإنشادية: طيور الجنة وكراميش وهادي للأطفال، وهو ما قد يؤثر على قيم الانتماء العربي ويحصر الطفل في الانتماءات الجزئية ذات الطابع المحلي ويكرس قيم الانغلاق على الذات. كما يلاحظ احتلال اللغة الإنجليزية أيضا مكانة هامة في الخارطة اللغوية باعتبارها لغة العصر واللغة الثانية لكثير من دول المشرق الذين يسيطرون على المشهد الإعلامي، وتليها الفرنسية بنسب ضعيفة لكونها اللغة السائدة فقط في المغرب العربي. ورغم أن التنوع اللغوي يخلق لدى الطفل العربي ثراء لغوي وقدرة على قبول الأخر المختلف ومحاورته إلا أنها قد تشوش على الطفل وتخلق لديه حالة من الاغتراب وضعف في نسيجه القيمي.

من حيث التغطية الجغرافية: نلاحظ أن العديد من القنوات يغطى بثها المنطقة العربية وآسيا وإفريقيا وهذا ما يدفعنا للقول إن قنوات الأطفال العربية ما زالت تفضل التوجه إلى الداخل والاقتصار على الوصول إلى الجمهور العربي كهدف أساسي، وان كان هناك العديد من القنوات في المقابل تسعى إلى التوسع خارج دائرة الجمهور العربي غير إن خطابها لا زال يفتقر للقدرة على مخاطبة الأخر ومحاورته، في الوقت الذي يسعى فيه الغرب إلى التسريع في نسق بعث قنوات تتوجه إلى جمهور عربي في مجالات مختلفة وبلغات مختلفة.

جدول رقم 2: يوضح خصائص قنوات الأطفال العربية من حيث ساعات البث، الفئة المستهدفة، القيم والأهداف

القنوات	ساعات البث	الفئة الموجهة إليها	المحتوى القيمي والأهداف
قناة mbc3	24	من 3 إلى 13 عاما	تعرض القناة أحدث الأفلام والمسلسلات الكارتونية العالمية بالإضافة إلى المسابقات والألعاب المثيرة التي تجذب الأطفال، تركز على القيم الإنسانية عالمية النزعة، وان كانت تتضمن بعض فقراتها مشاهد عنف.
سبايس تون	24	من 3 سنوات إلى 18 سنة	تعرض رسوم متحركة من خلال عشرة كواكب مصنفة بحسب العمر والمحتوى، وتضم مسلسلات كرتونية شهيرة بالإضافة إلى حملات دعائية وإعلانات للألعاب والمجلات، قصص تفاعلية وألعاب تعليمية تثري ثقافة الطفل علميا ولغويا واجتماعيا.
سبايس باور		موجهة لفئة الشباب والمراهقين	تعتمد القناة في نظام بثها على حارات شبابية تكون كل حارة أو فقرة مخصصة لنوع معين من البرامج: حارة رياضة حارة علوم وتقنيات وحارة ترفيه وتحاول تعليم الأطفال المهارات الحياتية
المجد للأطفال	24 ساعة	موجهة للطفل العربي المسلم	برامج حوارية وتثقيفية ورسوم متحركة، وتقع مشاهدتها فقط من قبل المشتركين في نظام استقبال المجد، تهدف إلى إشباع الحاجات النفسية للطفل في

			سنوات عمره المختلفة مثل التسلية والمشاركة والتفاعل والشعور بالتقدير، وهي تهتم بالسلوك اليومي والتدريب على حسن التصرف وتنمية القدرة على التفكير وتعتني بالجوانب العملية والمهنية وتنمية الجوانب الاجتماعية في الطفل وإبراز المبادئ الإنسانية.
الجزيرة للأطفال	19 ساعة	لفئة الأطفال والفئة المتوسطة والمتأخرة	تخاطب جمهورا واسعا من المشاهدين تقدم برامج تربوية وترفيهية وتنتج 40 بالمائة من برامجها في الاستديو، وتسعى لتعزيز القيم العلمية والاجتماعية وربط الطفل بعائلته ومحيطه وبمنتجات عصره .
قناة سكر	24 ساعة	الطفل العربي	تعزيز القيم النبيلة والأخذ بيد الطفل لتطوير الذات بشكل مميز بعيدا عن التلقين
قناة سمسم	24 ساعة	تستهدف الأطفال بين 3 إلى 15 سنة	تخاطب الأطفال العربي المسلم تهدف إلى التعريف بالدين الإسلامي ونشر مبادئه السمحة وتنمية مهارات الطفل ومعارفه
قناة أجيال	24 ساعة	موجهة للطفل بين 7 إلى 15 سنة	احد القنوات السعودية التربوية، تهدف إلى ترسيخ الهوية العربية ودعم التخاطب والتحاور ومعرفة الأخر والتعلم تقدم رسوم متحركة جديدة وقديمة من شركة ديزني وبرامج حوارية
قناة بسمة	24 ساعة		إحدى قنوات شبكة المجد تقدم عدد من الرسوم المتحركة وتسعى لتعزيز القيم الإنسانية
قناة براعم	17 ساعة	فئة ما قبل المدرسة	تصمم مختلف برامجها المنتجة من طرف القناة أو من شركات الإنتاج العالمية تسعى لتقديم مضمون تربوي وتعلم الكتابة والحساب والتالف مع البيئة وتمييز الأشكال
قناة طيور الجنة	24 ساعة	الطفل العربي المسلم	تقدم أناشيد وأغاني للأطفال، تهدف إلى تعليمهم السلوكيات والأخلاق التي يجب أن يتحلى بها المسلم.
قناة كراميش	24 ساعة	الطفل العربي المسلم	تختص بأناشيد الأطفال والجزء الأكبر من معدي برامجها من الأطفال، تقدم أناشيد دينية تهدف إلى ترسيخ الأخلاق الحميدة.
قناة نتوورك العربية	24 ساعة	الطفل العربي	تابعة لشبكة كرتون نتوورك ناطقة باللغة العربية بدأ بثها 2010 من الإمارات من أهم برامجها أساطير تشيما وأولاد الجيران وخروف في المدينة، وتركز على قيم الحياة اليومية
قناة سنا الفضائية	24 ساعة	الطفل العربي	تقدم أناشيد تحاول من خلالها أن ترقى باللغة العربية وتعزز قيم الطفل الدينية، حاصلة على عدة جوائز دولية، من أهم أغانيها: الطفولة، صلوات، ميمونة، نحب كل الأنبياء، المعلم، بالإضافة إلى برامج تربوية وأفلام الكرتون وفقرات حوارية تشجع المواهب
قناة كناري	24 ساعة	الطفل العربي	قناة إنشادية استطاعت جذب شريحة من الأطفال وتلقت عروض لحضور مهرجانات عربية تركز على القيم الاجتماعية والدينية
قناة ماجد للأطفال		الطفل العربي	تسعى القناة لتعزيز مسيرة المجلة الصادرة منذ الثمانينات تهدف إلى تثقيف الأطفال العربي وتعرفه بهويته الثقافية وتراثه وقيم الدين الإسلامي

قناة طه	24 سلعة	موجهة للأطفال من عمر 4 سنوات إلى 14 سنة	قناة تعزز القيم الإسلامية والالتزام بتعاليم الدين، تقدم باقة متنوعة من البرامج: كرتون، مسرح دمى ،أناشيد، حسن التعامل مع المحيط في إطار التعاليم الإنسانية.
قناة بيبي tv		موجهة للطفل منذ سنة إلى 15 سنة	تتضمن برامج متعددة تحتوى على أساليب التعامل مع الطفل طريقة نوم الطفل تعليم الطفل
قناة دار القمر		الطفل العربي	قناة إنشادية تعرض أغاني عن الحياة اليومية للطفل، عن المهن، البيئة، الطعام والغذاء، عن حيوانات الغابة
قناة kids sat		كلام موجهة لأطفال من 8 إلى 16 سنة	هي القناة العربية المسيحية الأولى الموجهة للطفل العربي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبث برامج حوارية رسوم متحركة برامج حية وألعاب من برامجها قصاقيص، اعمل إيه في إيه.....الخ

المصدر: المواقع الإلكترونية للقنوات:

تتميز الشبكة البرامجية لقنوات الأطفال العربية بالخصائص التالية:

من حيث ساعات البث: إن المعادلة الصعبة التي تواجهها القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة في إعلام الطفل هو تحقيق الموازنة بين عدد ساعات البث ونوعية البرمجة المعروضة، ومعظم القنوات تسعى إلى أن يمتد بثها على مدار الساعة، لكن ذلك عادة لا يسبقه تخطيط واضح المعالم لنوعية البرمجة مما يجعل القائمون على البرمجة يتبعون سياسة ملء الفراغ ببث برامج مستوردة، حيث تقوم بدور العارض لمتوج مدبلج فقط على امتداد ساعات البث وهو ما يؤدي إلى تسريب قيم دخيلة على المجتمع محملة بقيم المجتمع الذي نشأت فيه، إن تكاثر القنوات التلفزيونية واعتماد البث المتواصل دون توقف يحتاج إلى مزيد من البرامج الجديدة والمبتكرة والى كم وافر من الأفلام والأشرطة الوثائقية وهو ما تفتقر إليه قنوات الأطفال العربية.

من حيث الفئة المستهدفة: من الملاحظ أن العديد من القنوات لم تحدد الفئة الموجه لها الرسالة الإعلامية وإنما جعلتها رسالة موجهة للطفل العربي بصفة عامة، بينما أدرجت قنوات أخرى الفئات العمرية خاصة وانه اليوم يصعب الحديث عن مواد تلفزيونية عامة موجهة للأطفال، بل لا بد من تنويعها على مستوى الشكل والمحتوى لتتناسب والنسق القيمي للطفل وهذا ما قامت به قناة سبايس تون وسبايس باور وقناة الجزيرة للأطفال مستفيدة من التجربة الرائدة لقناة ج الفرنسية والتي قسمت برامجها إلي الشرائح العمرية التالية: البراعم من 3 إلى 6 سنوات، الناشئون من 6 إلى 10 سنوات واليافعين من 10 إلى 16 سنة، نفس الاستراتيجية البرامجية انتهجتها قناة ديزني في سنة 1997 لكن على شرائح عمرية أوسع تتجه كل كتلة إلى شريحة معينة من مشاهديها وهي كالتالي: playhouse disny عبارة عن كتلة من البرامج لمن هم في مرحلة التحضير للدخول المدرسي، Disny zoog كتلة برامج تبث بعد الزوال مجموعة من المسلسلات مثل bug juic وغيرها من المسلسلات الموجهة لأطفال ما قبل المراهقة، Vault disny كتلة من البرامج التي تبث في ساعة متأخرة من الليل وتتضمن الأفلام والمسلسلات الكلاسيكية مثل زورو وميكي موس لتقوم القناة في

سنة 2002 بتحويل الكتل البرامجية إلى قنوات تلفزيونية[1]، والملفت للانتباه أن القنوات العربية بدأت تتجه لطفل ما قبل المدرسة مثل قناة براعم والتي تحاول مراعاة الحاجات النفسية وربط الطفل بمحيطه من خلال تلقين الطفل بعض المفاهيم مثل: الأحرف الهجائية، الأرقام، مبادئ الحساب، أسس المحاكمة المنطقية، قواعد صحية عناصر الثقافة العامة المفردات الأساسية، وهو ما تظهره سلسلة الكابتن كريم وقطار الحكايات وغيرها، وان كان هذا لا ينفي إن معظم برامج الأطفال التلفزيونية العربية لا تخاطب فئات عمرية محددة من الأطفال ولا تراعي اختلاف المراحل السنية والتعليمية.

من حيث الأنواع البرامجية: تتميز الشبكات البرامجية في أغلب القنوات باعتمادها الرسوم المتحركة والأناشيد، والقوالب التلفزيونية المألوفة، مع ظهور موجة من البرامج التلفزيونية الهجينة والتي يضم جانب من المسابقات بين المواهب، مواد درامية، ومواد وثائقية وحديث استعراضي ومتابعة حية يومية لحياة النجوم المشتركين، وتجارب أداء على غرار برامج mbc3 أحلى صوت: وهو برامج فارغ من أي محتوى قيمي يسرع من إيقاع الاستهلاك الموسيقي ويختصر التجارب الفنية في مجرد دردشة ونكت وتملق ومشاحنات، ولكونها برامج مستنسخة عن تجارب إعلامية غربية فإنها تهدف إلى إحلال ثقافات أخرى ابتداء من العادات والممارسات والسلوك اليومي إلى سلم القيم ونمط الحياة مما يغير شخصية تلك المجتمعات بإعادة صياغتها على نمط كوني معين سواء في نمط التفكير أو على شكل موضات في اللباس والموسيقى والغناء التي تذكي نماذج وقيما وتوجهات سلوكية غريبة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن عملية البرمجة في قنوات الأطفال الغربية شهدت تغيرات جوهرية ظهرت مؤشراتها في تحول العلامات التربوية إلى علامات تجارية، وجعل الموازنة المالية عصب البرمجة للأطفال، وسيادة حالة من هيمنة النشرات المتعددة الجنسيات على الصناعة التلفزيونية للطفل مما أوقع الكثير من الدول في فخ الاستهلاك الصامت المفرغ من أي محتوى قيمي هادف، ظهور تشريعات وقوانين تحاول ضبط عملية البرمجة وحماية الطفل من الاختراق الثقافي.
- ✓ لقد أنشئت القنوات العربية المتخصصة في إعلام الطفل باعتبارها فضاء تربوي يحمل مشروع حضاري متناغم مع نمو الطفل العربي ومع تطور بيئته الثقافية والرقمية، يسعى إلى تنشئة طفل متوازن الشخصية معتز بمقومات هويته الثقافية، منخرط في روح العصر، متشبع بقيم التفتح والحوار والتسامح، قادر على التعامل مع كافة التحديات التي يفرضها القرن القادم الذي يتصف بكونه عصر المعلومات والمعرفة. غير أن العديد من هذه القنوات قد انحرفت عن مسارها وتحولت إلى مشاريع استثمارية مربحة تسعى لتحقيق وجود فضائي، حتى وان كان يتسم بالارتجالية والتسرع ويكرس التبعية التلفزيونية للغرب ويعتمد على الإنتاج المستورد الغير مراقب بكل ما يحمله من قيم تربوية دخيلة تغذي في الطفل تمثلات غريبة عن بيئته وعن ميولا ته، وتعيد إنتاج التراكمات السلبية وإقرارها في خياله.

---

[1] نصر الدين العياضي: مقدمة في نقد التلفزيون، مرجع سابق، ص257.

✓ إن استنطاق الخارطة البرمجية العربية قد مكن من الوقوف على: سيطرة القطاع الخاص على المشهد الإعلامي، الاعتماد على البث الرقمي المفتوح مع ظهور بعض القنوات المشفرة، معظم قنوات الأطفال تقتصر تغطيتها الجغرافية على الداخل وتتوجه بالأساس إلى جمهور عربي، الاعتماد على اللغة العربية واللهجات المحلية العربية وعلى البث على مدار الساعة، الاعتماد على برمجة تتصف رغم الحضور الكمي بانعدام التوازن بين أصناف البرامج وتهميش اغلبها، إتباع سياسة ملء الفراغ وانتهاج سياسة السهل المربح، محورية الكرتون في السياسات التلفزيونية العربية بالرغم من اطلاع بعض المؤسسات الإعلامية على غرار قناة براعم والجزيرة للأطفال على بعض البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية الأكاديمية، وعلى بعض الدراسات الميدانية المتصلة بالطفل العربي غير أن انعكاس هذا الاطلاع على ما تخطط له أو تنتجه يبقى محمل ببعض جوانب القصور.

الخاتمة:

لقد جسم الوعي المتزايد بحقوق الطفل عامة وحقه بصفة خاصة في برامج وتلفزيونية تساهم مضامينها في إثراء تركيبة شخصيته وتنشئته اجتماعيا من دور قنوات الأطفال في تنشئة الطفل ورسم ملامحه التربوية، مستغلة التحولات الجوهرية في سلطة وأدوار مؤسسات المجتمع وهيئاته خاصة في عملية التنشئة على القيم، أين انتقل التلفزيون من كونه وسيط بين الجمهور والنسق القيمي السائد في المجتمع إلى إنتاج واقع قيمي يملك أهميته ومكانته أكثر من القيم المرجعية التي تحيل إليه...وبالرغم من أهمية التنصيص على الدور التربوي لقنوات الأطفال فان الواقع يؤكد تعثر خطوات المؤسسة العربية في مواجهة المهمة المطروحة والمتمثلة في امتلاك استراتيجية متكاملة لبرامج الأطفال، لان سياسات قنوات الأطفال تقوم على مبدأ الافتراض والتوقع غالبا في مجال وضع برامج الأطفال في الخارطة البرامجية، وقليل من المؤسسات تنطلق من واقع الطفل العربي بمراحله العمرية وفي بيئاته المختلفة أساسا لعمل واعي يعرف إلى أين يسير. وهذا ما أشارت إليه اللجنة العربية لدراسة قضايا الاتصال والإعلام في الوطن العربي مؤكدة على أنه بالرغم من وجود محاولات في معظم الدول العربية لوضع أهداف ووظائف لبرامج الأطفال إلا أن هذه الفلسفة يحيط بها الغموض وعدم وضوح الرؤية، إذ أنها تنطلق من مبادئ إعلامية أشبه ما تكون بالخطوط العريضة وغالبا ما تفشل في تحديد أهدافها أين يتداخل فيها الرئيسي بالثانوي. إن حالة من الاغتراب تسيطر على معظم عناصر العملية الإنتاجية مما يدعو لضرورة ومد الجسور بين المؤسسات العربية سعيا إلى إنتاج مشترك يلائم الطفل العربي ويراعي التحولات القيمية والرقمية التي يعيشها أطفالنا.

انعكاسات إعادة هندسة نظم المعلومات على أداء المؤسسة

(دراسة حالة المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة)

أ.كنزة جمال- د. زرزار العياشي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الملخص:

يعتبر أسلوب إعادة الهندسة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة التي تبنتها العديد من المؤسسات، بهدف التغيير ورفع أدائها في ظل بيئة متغيرة تتميز بالمنافسة الشديدة. وارتبط هذا الأسلوب بعدة مرتكزات أهمها نظم المعلومات، الأمر الذي جعل المؤسسات تطبق مفهوم إعادة هندسة نظم المعلومات بهدف رفع أدائها وتحقيق أهدافها.

وكانت الحاجة لتطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات نتيجة العديد من الدوافع، فالمعلومة عندما ينتجها نظام معلومات لا يلبي احتياجات المؤسسة، أو عندما لا يمكن تكييف نظام المعلومات في المؤسسة أو يصبح عديم الجدوى فينتج عن ذلك الكثير من المشاكل للمؤسسة التي تستدعي إعادة هندسة نظم المعلومات. فإعادة هندسة نظم المعلومات لا تقوم بتكييف التكنولوجيا كي تلائم العمليات، بل إن العمليات يجب أن يعاد تشكيلها بالكامل كي تستغل الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيا لرفع أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: أسلوب إعادة الهندسة، إعادة هندسة نظم المعلومات، المؤسسة، الأداء.

Abstract:

The method of reengineering is considered among the modern administrative concepts adopted by many companies in order to change and improve their performance in a variable environment characterized by strong competition. This method is subject to the principles of which the most important are computer systems, something that has led companies to apply the concept of reengineering of information systems in order to increase their performance and achieve their goals. The need for the implementation of the re-engineering of IT systems is the result of several reasons, the fact that if the information is generated by a computer system that does not meet the needs of the company, or when the computer system can not be adapted in the company or when it becomes useless, this will result in many problems for the business that require reengineering of information systems; because the reengineering of information systems is not done only by adapting technology to suit the operations, but the operations have to be completely rebuilt in order to exploit all means of technology in order to increase the performance of the business.

Keywords: Method of re-engineering , re-engineering of IT systems, business performance .

المقدمة:

نتيجة للتطورات التي شهدها علم الإدارة، حيث تطورت المفاهيم وظهرت مفاهيم إدارية حديثة واكبت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي يعرفها العالم اليوم، ومن أهم هذه المفاهيم الإدارية أسلوب إعادة الهندسة، الذي ظهر في بداية التسعينيات، والأمر الذي ساهم في تبني هذا الأسلوب هو حاجة المؤسسات إلى

التغيير ورفع أدائها في ظل بيئة متغيرة تتميز بالمنافسة الشديدة، حيث أن أسلوب إعادة الهندسة يمكن تطبيقه في كل المؤسسات مما ينعكس إيجابا عليها.

نشأ أسلوب إعادة الهندسة عن جذور علوم الإدارة والكمبيوتر، فهو على غرار مختلف الأساليب الإدارية يمس بدوره نظم المعلومات، خاصة وأن المعلومات أصبحت مورد أساسي من موارد المؤسسة، فأسلوب إعادة الهندسة يرتكز على مجموعة من المرتكزات أهمها نظم المعلومات، الأمر الذي فرض على المؤسسة بناء وتصميم أنظمة معلومات، تعمل على جمع ومعالجة وتخزين المعلومات بطريقة ترفع من أدائها.

- **إشكالية الدراسة:** إن الملاحظ حاليا هو ضعف إدراك المدراء في المؤسسات الجزائرية عموما بأهمية إعادة هندسة نظم المعلومات ومدى تأثيره على رفع أداء المؤسسة، وهنا تكمن الإشكالية المراد لها بالدراسة والتحليل والمعبر عنها بالتساؤل:

ما انعكاسات إعادة هندسة نظم المعلومات على أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة؟

- **فرضية الدراسة:** تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات ورفع أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي:

- تقديم أسلوب من أهم الأساليب والنماذج الحديثة في علم الإدارة هو أسلوب إعادة الهندسة.
- التطرق إلى مفهوم إعادة هندسة نظم المعلومات.
- إبراز أثر إعادة هندسة نظم المعلومات على أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعتبر من الدراسات الحديثة في مجال علم الإدارة، حيث تتناول مفهوم كل من إعادة الهندسة وإعادة هندسة نظم المعلومات، وانعكاساته على تطوير المؤسسات.

الإطار العام للدراسة: لمعالجة مختلف جوانب البحث، فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور وهي:

- الدراسات السابقة.
- مدخل مفاهيمي.
- الدراسة التطبيقية.

أولا: الدراسات السابقة:

- **دراسة مرام إسماعيل الأغا (2006):** مذكرة ماجستير بعنوان "دراسة تطبيقية لإعادة هندسة العمليات الإدارية في المصارف في قطاع غزة، هدفت الدراسة إلى دراسة إعادة هندسة العمليات الإدارية في المصارف بمحافظات غزة وذلك بتبيان تأثيرها على عدة عوامل في المصارف وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من

النتائج أهمها: إعادة الهندسة تعمل على إعادة بناء الهياكل التنظيمية وتؤدي إلى زيادة صحة وفعالية العمليات المصرفية من خلال تطوير نظم المعلومات وتعمل أيضا على تحسين معايير الجودة الشاملة.

- **دراسة لحازم عبد العزيز داود النتشة (2009):** رسالة ماجستير بعنوان انعكاسات إعادة الهندسة الإدارية على جوانب النجاح المؤسسي في بلدية الخليل، هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات إعادة الهندسة الإدارية على مختلف جوانب النجاح في البلدية من خلال بيان أثر إعادة الهندسة على تصميم الهيكل التنظيمي وعلى قدرات تكنولوجيا المعلومات وكفاءة وفاعلية المنظومة الإدارية وجودة الخدمات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تطبق بلدية الخليل معايير الجودة الشاملة بدرجة متوسطة ولكنها بحاجة إلى زيادة كفاءة وفاعلية العمليات الإدارية ومستويات الأداء.
- **دراسة أحمد عبد المجيد محمد أبو عمشة (2011):** مذكرة ماجستير بعنوان أثر تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية على أداء صندوق الطالب بالجامعة الإسلامية من وجهة نظر الطلبة (دراسة حالة)، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق أسلوب إعادة هندسة العمليات الإدارية على أداء صندوق الطالب بالجامعة الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تطبيق إعادة الهندسة أدى إلى تبسيط إجراءات العمل من خلال عدة عوامل أهمها إعادة هندسة نظم المعلومات، تجويد الخدمة المقدمة وتحسين صورة العاملين بدائرة صندوق الطالب.

ثانيا: مدخل مفاهيمي:

1- مفهوم أسلوب إعادة الهندسة ومبادئه:

قدمت لأسلوب إعادة الهندسة العديد من التعاريف، حيث يعرفها **مايكل هامر** أنها: تعتبر بمثابة بيان رسمي عن ثورة في المؤسسة، ويقال إنها الثورة التالية في المنظمات والأعمال التجارية مقارنة بتأثير مفهوم التخصص وتقسيم العمل لآدم سميث والتي كانت لها أهميتها وفاعليتها خلال القرنين الماضيين.

يشير أحد الكتاب بأنها ليست تعديلا إداريا أو تغييرا تنظيميا في الوضع الحالي للمؤسسة بل هي مفهوم لرفض ونبذ المفهوم الكلاسيكي لتخصص العمل، إنها عبارة عن إعادة اكتشاف وتصميم المؤسسة من خلال إعادة تصميم العملية.

يعرف كل من **هامر وشامبي** إعادة هندسة عمليات الأعمال بأنها: إعادة التفكير الجذري وكذلك إعادة التصميم للممارسات والعمليات التجارية لتحقيق تطور قوي في معايير الأداء مثل التكلفة والجودة والخدمة السريعة.

ويعرفها **رونالد راست** وآخرين بأنها: إعادة تصميم العمليات بشكل جذري بهدف تحقيق طفرات كبيرة في الأداء[1].

ويعرفها **ريتشالد لـ دافت** على أنها: إعادة تصميم عمليات الأعمال لتحقيق تحسينات جوهرية بها من حيث الجودة والتكلفة والخدمة والسرعة والتوجه باحتياجات العملاء، أي تحقيق قفزات جوهرية في الأداء الجيد كهذه العمليات بعد إعادة تصميمها وبدءا من الصفر[2].

من خلال ما سبق فإنه قدمت لأسلوب إعادة الهندسة العديد من التعريفات ولكن الملاحظ أن جميعها أجمعت على أن هذا الأسلوب الإداري حديث يقوم على مبدأ التغيير الكلي في المؤسسة، فهو لا يعتمد على تعديل بعض الوظائف والعمليات وإنما يعمل على إحداث تغييرات كلية في المؤسسة وطرح تصورات جديدة للمؤسسة تتم عبر مجموعة من المراحل وفق منهجية محددة بهدف تطويرها ورفع أدائها.

ويركز أسلوب إعادة الهندسة على الوصول إلى تحسينات جوهرية في عمليات المؤسسة بما يحقق متطلبات العميل من ناحية الجودة، السرعة، التجديد، التنويع والخدمات، ويتطلب تحقيق هذا التعرف على المبادئ التي لها علاقة بكيفية أداء العمل ومكان أدائه وتوقيت أدائه وتجميع البيانات ودمجها وتحليلها، ومبادئ أسلوب إعادة الهندسة هي:[3]

– **نظم حول المخرجات وليس المهام:** هناك كثير من المهام التي يؤديها مجموعة من الأفراد يجب أن تدمج في وظيفة واحدة، ويمكن أن تؤدي هذه الوظيفة بواسطة فرد واحد أو فريق، ويجب أن تحتوي الوظيفة الجديدة التي تم تواجدها على كل الخطوط التي تؤدي إلى الحصول على المخرجات المحددة، حيث أن التنظيم حول المخرجات يؤدي إلى تحقيق سرعة أكبر في تنفيذ الأعمال وتحسين الإنتاجية والاستجابة إلى طلبات العملاء.

– **جعل الذين يستخدمون المخرجات يقومون بالعملية:** يتطلب ذلك أن يكون الأفراد الذين يقومون بالعمل والمتخصصين بالعمليات والأقرب للعمليات هم المسئولين عن أداء العملية وهذا ينتج عنه تحويل العمليات عن الحدود التقليدية المتواجدة في التنظيم، فمثلا، يمكن للعاملين القيام بعمليات الشراء بأنفسهم دون أن يطلبوا من إدارة المشتريات القيام بذلك، يمكن للعملاء أن يقوموا بعمليات الإصلاح بأنفسهم ويمكن للموردين أن يديروا المخزن.

– **دمج عمليات تشغيل المعلومات في العمل الحقيقي الذي ينتج المعلومات:** يعني هذا أن الأفراد المسئولين عن جمع المعلومات يجب أن يكونوا أيضا مسئولين عن تشغيل المعلومات، وهذا يقلل الحاجة إلى مجموعة أخرى تكون مسئولة عن المعلومات ويقلل الأخطاء عن طريق تخفيض عدد نقاط الاتصال الخارجي بالمعلومات، فمثلا حسابات الدفع والتي تتطلب إصدار الأوامر واستلام الفواتير وإصدار الطلبات يمكن القضاء عليها عن طريق استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات.

– **معاملة الموارد الموزعة لا مركزيا كما لو كانت مركزية:** إن الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات جعل من الممكن إتمام الإشراف والتخطيط للموارد اللامركزية كما لو كانت مركزية، فقواعد البيانات المركزية وشبكات الاتصال الإلكترونية تمكن من ربط كثير من الوحدات اللامركزية في المجالات المختلفة مع الاحتفاظ بمرونتهم واستجابتهم للعملاء.

– **دمج العمليات المتوازية بدلا من دمج نتائجهم:** إن عمليات دمج نتائج العمليات فقط هو المسئول عن إعادة العمل، والتكاليف العالية وتأخير المخرجات النهائية، ولهذا لا بد من دمج العمليات نفسها والتنسيق

بينها خلال العمليات، والهندسة المتزامنة خير دليل ومثال على ذلك حيث يتم خلال مرحلة التقييم دمج المسئولين عن التصميم الهندسي والمسئولين عن العمليات التشغيلية والمسئولين عن الأنشطة التسويقية للتعرف على احتياجات العملاء المتوقعة وترجمتها في شكل مواصفات للمنتج تضمن ملاءمتها وتوافقها مع القدرات التنظيمية المتاحة ومتطلبات العملاء أيضا.

- **جعل نقطة اتخاذ القرار حيث يتم أداء العمل وبناء الرقابة في العملية نفسها:** إن عملية اتخاذ القرار يجب أن تكون جزء من العمل، وهذا ممكن مع وجود الكثير من العاملين ذو المعرفة والمتعلمين بالإضافة إلى توافر تكنولوجيا المعلومات المستعملة في نظم دعم القرار.

- **الحصول على المعلومات من مصدرها:** يجب أن يتم جمع المعلومات والحصول عليها فور حدوثها عن طريق نظام معلومات فعال، إن تطبيق هذه المبادئ يمثل إرشادات وتوجيهات ضرورية لمجهود أسلوب إعادة الهندسة.

2- مفهوم إعادة هندسة نظم المعلومات:

إن نظم المعلومات بالمؤسسة عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة أو المتفاعلة بعضها مع بعض والتي تعمل على جمع مختلف البيانات والمعلومات، حيث تعمل على معالجتها وتخزينها وبثها وتوزيعها على المستفيدين بغرض دعم صناعة القرارات وتحسين الأداء وتأمين التنسيق للسيطرة على المؤسسة، وبالإضافة إلى ذلك فإن نظام المعلومات يقوم بتحليل المشكلات وتأمين النظرة المتفحصة على مختلف الموضوعات المعقدة[4]، وإعادة هندسة نظم المعلومات هو نتيجة إرادة التغيير في المؤسسة، وذلك نتيجة العديد من الدوافع، فالمعلومة عندما ينتجها نظام معلومات لا يلبي احتياجات المؤسسة، أو عندما لا يمكن تكييف نظام المعلومات في المؤسسة أو يصبح عديم الجدوى فينتج عن ذلك الكثير من المشاكل للمؤسسة التي تستدعي إعادة هندسة نظم المعلومات لديها.

وبالرغم أن دوافع إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة قد تكون مختلفة جدا ومتنوعة، يمكن حصر هذه الدوافع فيما يلي:[5]

- في حال إنتاج معلومات لا تستوفي معايير الجودة؛
- إهمال الاحتياجات الجديدة للإدارة: نظام المعلومات لا يتطابق مع احتياجات المؤسسة؛
- ضغط المنافسين: عندما يتم استخدام نظم معلومات متطورة وناجحة من طرف المنافسين، يتوجب على المؤسسة إعادة هندسة نظم المعلومات لمواجهة المنافسة؛
- التغيرات التكنولوجيا: في ظل التطور التكنولوجي على المؤسسة إعادة هندسة نظم المعلومات واستعمال تكنولوجيا متطورة؛
- التغيرات التشريعية والقوانين: تقوم المؤسسة بإعادة هندسة نظم المعلومات في ظل تغيير البيئة التشريعية والقانونية، مثل حساب الضرائب.

تعرف إعادة هندسة نظم المعلومات بأنها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات كعنصر تمكين يمكن المؤسسة من إجراء تحسينات فائقة في الأداء، وتقليل التكلفة وتقليل المخاطر وتقييمها وصنع القرارات في المؤسسة وليس كبديل لها[6]. إن إعادة هندسة نظم المعلومات هي استخدام تكنولوجيا المعلومات لخلق وتوليد عمليات وأساليب وأنماط عمل جديدة من خلال ما تقدمه من إمكانات ظاهرة وإمكانات كامنة تظهر نتيجة لفهم وتصور التطبيقات الممكنة لتكنولوجيا المعلومات التي تنتج من التفكير الاستقرائي الذي يتصور ويضع الحلول الإنجابية يجب استخدامها بشكل ابتكار ومبدع[7].

إن مفهوم إعادة هندسة نظم المعلومات مختلف عن مفهوم المكننة، ويجعلها تركز على الابتكار والتجديد والاستفادة من احدث القدرات التقنية في تحقيق أهداف جديدة وهذا مثل الجزء الأصعب منها لأنه يتطلب إدراك قدرات غير مألوفة للتقنية الجديدة أو المستحدثة بدلا من الوسائل والأساليب التقنية المعروفة بمعنى، إننا يجب أن نفكر في كيفية الاستفادة من التقنية في إنجاز أعمال كانت خارج نطاق الممكن في تفكيرنا، بدلا من أن نفكر في كيفية استخدام التقنية في تطوير وتحسين أعمالنا، فإن القيمة الحقيقية لنظم المعلومات تكمن في تمكين المؤسسات لتغيير قواعد وأساليب العمل واستحداث قواعد وأساليب جديدة تساعد على إعادة هندسة العمل، ولكي نحقق هذا التمكين تحتاج المؤسسة إلى التفكير الاستقرائي في الأساليب والقدرات التكنولوجية لنظم المعلومات بمعنى اكتشاف وتحديد الأساليب والقواعد التي تقيد طرق العمل والتي يمكن التخلص منها بواسطة الأساليب التقنية، واكتشاف فرص التطوير التي يحدثها التخلص من الأساليب والقواعد القديمة وهذا هو جوهر ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات في هندسة العمل[8].

وتعرف أيضا إعادة هندسة نظم المعلومات بأنها إعادة تصميم العمل بصفة جذرية باستخدام تقنية أنظمة المعلومات، ويشمل ذلك كافة أنواع الحاسبات الآلية الشخصية وأجهزة الهاتف الذكية المتطورة التي يتم استخدامها بواسطة موظفين ذوي كفاءة وصلاحية للقيام بتقديم خدمات كاملة إلى العملاء أو لأنفسهم. وتختلف إعادة الهندسة اختلافا كبيرا عن أساليب الميكنة التقليدية، في أنها لا تقوم فقط بتطبيق تكنولوجيا المعلومات وفقا للعمليات القائمة وبالشكل الذي هي عليه، بل أنها تستخدم تكنولوجيا المعلومات لخلق عمليات جديدة، فالميكنة التقليدية تبدأ بوصف مفصل لهذه العمليات كي نستطيع تطوير التكنولوجيا لها، في حين تعمل إعادة الهندسة على عكس هذه العملية تماما إذ لا ينبغي تكييف التكنولوجيا كي تلائم العمليات، بل إن العمليات يجب أن يعاد تشكيلها بالكامل كي تستغل الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيا[9]، لتسمح بأداء أعمال لم تكن متوقعة أو معروفة، فيتم توظيف التقنية لإلغاء قواعد قديمة لرفع الأداء، والجدول التالي يوضح مقارنة بين القواعد القديمة والقواعد الجديدة بعد إعادة هندسة نظم المعلومات[10].

جدول رقم 01: مقارنة بين القواعد القديمة والجديدة في المؤسسة بعد إعادة هندسة نظم المعلومات:

القاعدة القديمة	القاعدة الجديدة
– يمكن لنفس المعلومات أن تظهر في مكان واحد فقط في نفس الوقت.	– يمكن لنفس المعلومات أن تظهر في نفس الوقت في أماكن كثيرة حسب الحاجة، والفضل يرجع لشبكات المعلومات.

– لا يستطيع أداء الأعمال المعقدة في المؤسسة سوى الخبراء.	– الموظف العادي يستطيع أن يؤدي عمل الخبير، والفضل يعود لنظم الخبرة.
– على المؤسسة أن تختار بين المركزية واللامركزية.	– يمكن للمؤسسة أن تجني ثمار المركزية واللامركزية في نفس الوقت، والفضل يعود لنظم الاتصال الحديثة.
– المديرون فقط يتخذون القرارات في المؤسسة.	– اتخاذ القرارات جزء من عمل كل إنسان، والفضل يعود لنظم دعم القرار.
– تتم مراجعة الخطط في المؤسسة بصفة دورية.	– تتم مراجعة الخطط في كل لحظة، والفضل يعود للحاسبات الآلية السريعة والذكية.

المصدر: مايكل هامر وجيمس شامبي، **الهندسة الإدارية (بيان عن ثورة في عالم الأعمال)**، مجلة خلاصات كتب المدير ورجال الأعمال إصدار الشركة العربية للإعلام الآلي، العدد العشرون، القاهرة – مصر، 1993، ص 05.

3- مفهوم أداء المؤسسة ومستوياته:

الأداء هو الدالة التي من خلالها يمكن تمثيل النجاح، لذلك سنحاول دراسة نجاح المؤسسة من خلال دراسة الأداء، لذلك سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف التي قدمت للأداء من طرف مجموعة من الكتاب وهي:

عرفه **خرخام** على أنه: تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة[11].

عرفه كل من **ميلر وبروميلي** على أنه: انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بأفضل الطرق[12].

عرفه **لوري نو** على أنه: الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة، وهي تتمثل في تكاليف مختلف الأنشطة، فعض الوحدات في المؤسسة تعتبر مستهلكة للموارد ويكون لها أثر سلبي على أداء المؤسسة نظرا لارتفاع تكاليفها، والبعض الآخر تعتبر مراكز ربح وترفع من أداء المؤسسة.

عرفه **دراكر** على أنه: قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال[13].

عرفه **أنجلي** على أن أداء المؤسسة يتجسد في تنفيذ استراتيجي، وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية[14].

ونلاحظ في هذا التعريف أن الكاتب كانت يرى الأداء من وجهة استراتيجية، فبالنسبة له الأداء هو قدرة المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها بنجاح.

للأداء مجموعة من المستويات التي تمكن المؤسسة من معرفة مستوى أدائها، وتتمثل هذه المستويات في:[15]

– **مستوى الأداء الاستثنائي:** يبين التفوق في أداء المؤسسة، بالإضافة إلى قيام الأفراد بالالتزام لتحقيق أهداف المؤسسة ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.

– **الأداء البارز:** يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة، وامتلاك أفراد ذو كفاءة، وامتلاك مركز ووضع مالي متميز.

– **الأداء الجيد جدا:** اتضاح الرؤية المستقبلية للمؤسسة إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.

– **الأداء الجيد:** يتميز الأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف، مع امتلاك وضع مالي غير مستقر.

– **الأداء المعتدل:** يمثل سيرورة أداء المؤسسة دون المتوسط، وتغلب فيه نقاط الضعف على نقاط القوة مع صعوبة الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

– **الأداء الضعيف:** يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا، مع وجود صعوبات في استقطاب الكفاءات، بالإضافة إلى ذلك مواجهة مشاكل كبيرة على المستوى المالي.

ثالثا: الدراسة الميدانية:

1- تقديم المؤسسة محل الدراسة (المينائية لولاية سكيكدة):

تم إنشاء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة حسب المرسوم 82-284 بتاريخ 14 أوت 1982، مؤسسة اجتماعية ذات طابع اقتصادي، والتي كانت تضمن احتكار خدمات الإرشاد وخدمة النقل والتشوين، إضافة إلى امتيازات القوة العمومية للشرطة والأمن المينائي، انتهى هذا التسيير تحت وصاية وزارة النقل بصدور القانون حول استقلالية المؤسسات رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، وبعد ذلك تم إنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية (م.ع.ا) الشركة ذات أسهم (ش.ذ.أ) في 21 مارس 1989 (تاريخ المرور إلى الاستقلالية)، برأس مال قدره 135 مليون دينار جزائري. احتفظ المؤسسة بنفس امتيازات النظام السابق. وحافظة أسهمها تحتفظ بها شركة تسيير مساهمات الموانئ (SOGEPORTS)، وفي سنة 1998إعادة تنظيم القطاع المينائي (انتقال جاري) مع إصدار القانون رقم 05/98 المتضمن القانون التجاري الذي كرس فصل مهام القوة العمومية عن المنشآت التجارية والمرسوم التنفيذي رقم 200-99 المؤرخ في 18 أوت 1999 المتضمن تعيين السلطة المينائية للشرق بولاية سكيكدة، وخصائص المؤسسة هي:

– **التسمية**: المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة، باختصار م.م. سكيكدة

– **الشكل القانوني**: مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم تخضع للقوانين والتنظيمات المتعلقة باستقلالية المؤسسات.

– **تاريخ الإنشاء**: مرسوم رقم 284-82 المؤرخ في 14 أوت 1982 وتعديل القانون الأساسي إلى شركة ذات أسهم بتاريخ 21 مارس 1989

– **المقر الاجتماعي**: طريق رأس الماعز ص.ب 65 – سكيكدة 21.000 الجزائر

– **رأس المال الاجتماعي**: 9.000.000.000 دج بحوزة مساهم وحيد، شركة تسيير مساهمات الدولة "الميناء" (SOGEPORTS).

– **التنظيم:** تتكون من هيئة تسيير المؤسسة، حيث يسير المؤسسة مجلس إدارة يتكون من سبعة (06) أعضاء، خمسة (04) أعضاء يمثلون مؤسسة تسيير مساهمات الدولة "الميناء" باختصار (SOGEPORTS)، وعضوين (02) يمثلان العمال، بالإضافة إلى ذلك فالمؤسسة منظمة على شكل مديرية عامة أحادية الوحدة.

– **النشاطات والمهام:** تسيير واستغلال المعدات والمنشآت المينائية، ممارسة عملية قطر، إرشاد وإرساء السفن، ممارسة عمليات الشحن والتشوين، ممارسة مهام الشركة والأمن المينائي، تنفيذ أشغال الصيانة، التهيئة وتجديد الإنشاءات العلوية المينائية، إعداد بالتعاون مع بقية السلطات المعنية، برنامج أشغال الصيانة، التهيئة وإنشاء بنيات تحتية مينائية.

– **الاختصاص الإقليمي:** يمتد الاختصاص الإقليمي للمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة إلى الموانئ التالية: ميناءين تجاريين هما الميناء المزدوج لسكيكدة والميناء الجديد المختص في المحروقات، مركزين للتحميل في البحر، ثلاث موانئ صيد هي كل من ميناء القل، ميناء سطورة وميناء المرسى.

– **القدرات المينائية للعبور: وهي** عبور السلع عموما، حيث تقدر بـ 4.000.000 طن/سنة، في 14 موقع في الرصيف بمجموع 2.180 Ml للرصيف، وأيضا عبور المحروقات حيث تقدر بـ 30.000.000 طن/سنة، 10 أرصفة عائمة للسفن من 25 إلى 130.000 طن DWT، وعوامتين في عرض البحر بسعة 300.000 طن DWT.

– **المساحات التجارية:** مساحة تجارية مغطاة (مخازن، حظائر قابلة للتعديل، ملاجئ تحت إفريزات): 7815 م^2، مساحات تجارية أرضيات، الميناء الجديد: 21560 م^2، مساحات تجارية أرضيات، الميناء القديم: 58931 م^2، مساحات تجارية حظيرة الحاويات: 81239 م^2.

2- **قياس أثر تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات على أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة:**

لمعرفة واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة ثم معرفة مدى انعكاس تطبيقه على أداء المؤسسة، قمنا بإعداد استبيان حول الموضوع.

قبل الشروع في الدراسة الميدانية توجب علينا تسطير خطواتنا المنهجية، إذ تنقسم هذه المرحلة إلى خطوتين أساسيتين التخطيط والتصميم ما سنشرحه كالآتي:

2-1- **تخطيط الدراسة الميدانية:**

اعتمدنا في التخطيط لدراستنا الميدانية على محددين ساعدانا على ضبط الدراسة:

- **أهداف الدراسة:** الهدف من خلال دراستنا الاستقصائية هو الوصول إلى تأكيد أو نفي وجود أثر لتطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات على رفع أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة.

- **حدود الدراسة:**

لقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية على تجميع المعلومات اللازمة لبحثنا من خلال الاستقصاء، الذي دام لمدة شهر، قمنا خلالها بدراسة عينة قدر حجمها 60 إطار بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من 300 إطار في مختلف المجالات والتخصصات يعملون في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة، وتم اختيار هذه المؤسسة العاملة في الجزائر نظرا لحجمها وأهميتها في الاقتصاد الوطني.

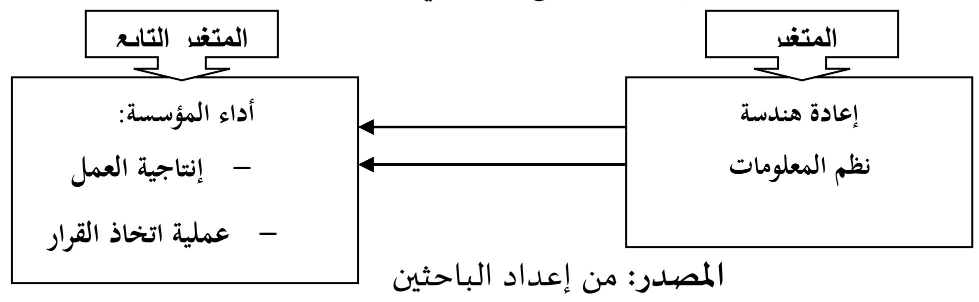
أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بسيطة بنسبة 20 % من مجتمع الدراسة الكلي والبالغ عددها 300إطار، وبذلك يكون حجم العينة 60 مفردة، وتم توزيع60 استبيان على أفراد العينة، استردت منها 55 استبيان وتم رفض 02 ولم يتم الإجابة على 03، وبذلك خضعت للتحليل 55 استبيان وهي تشكل ما نسبته 91.66 % من عينة البحث، وما نسبته 18.33 % من مجتمع الدراسة، وتكون الاستبيان من 23 سؤال موزعة على متغيرات البحث بالإضافة إلى المعلومات الشخصية.

- النموذج الفرضي للدراسة:

تضمنت الدراسة نوعين من المتغيرات:

- **المتغير المستقل:** ويمثل إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة.
- **المتغير التابع:** يمثل أداء المؤسسة الذي تم تقسيمه إلى جزأين، الأول هو إنتاجية العمل والثاني عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 01:النموذج الفرضي للدراسة:



المصدر: من إعداد الباحثين

- أدوات التحليل الإحصائي:

تم تحليل البيانات بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات الإحصائية وبمساعدة البرنامج الاحصائيSPSS V 17:

- مؤشرات خاصة بوصف متغيرات الدراسة وتشخيصها وتشمل (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).
- معامل الارتباط البسيط (معامل بيرسون)لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.لإثبات صحة الفرضيات.

2-2- التحليل الإحصائي للاستبيان:

2-2-1- خصائص عينة الدراسة:

– توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم 01: الجنس:

البيان	التكرارات	النسب المئوية
ذكور	34	61.8
إناث	21	38.2
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

يتضح من الجول أعلاه أن معظم عينة الدراسة من الذكور وذلك بنسبة 61.8 %، و38.2 % من الإناث، ويرجع ذلك إلى أن أغلبية المدراء في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة هم ذكور.

– **توزيع أفراد العينة حسب العمر:**

جدول رقم 02: العمر:

البيان	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	05	09.1
من 25 إلى 34 سنة	27	49.1
من 35 إلى 44 سنة	23	41.8
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع أعمارهم في الفئة التي تتراوح أعمارهم من 25 إلى 34 سنة بنسبة تقدر بـ 49.1 %، تلتها الفئة العمرية من 35 إلى 44 سنة بنسبة تقدر بـ 41.8 %، أما النسبة الأدنى فكانت لذوي الفئة أقل من 25 سنة بنسبة تقدر بـ 09.1 % من مجمل عينة الدراسة، وهذا دلالة على أن المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة تحرص على توظيف أفراد شباب مما يسمح بتبني أفكار جديدة تسمح بتطوير المؤسسة ورفع أدائها.

– **توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:**

الجدول رقم 03: المستوى التعليمي:

البيان	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	10	18.2
جامعي	41	74.5
دراسات عليا	4	07.3
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم عينة الدراسة من حملة الشهادات الجامعية ونسبتهم هي 74.5 %، أما نسبة أفراد العينة ذو المستوى الثانوي هي 18.2%، ونسبة أفراد العينة دراسات عليا تمثل النسبة الأدنى وهي تقدر بـ 07.3 %، ومن خلال هذه النسب فإن أفراد عينة الدراسة على درجة عالية من المستوى العلمي وهو مؤشر على أن الأفراد في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة قادرين على أداء عملهم بصورة كفأه وفعالة.

– **توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:**

الجدول 04: الخبرة المهنية:

البيان	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	19	34.5
من 05 إلى 09 سنوات	22	40
من 10 إلى 14 سنة	13	23.6

أكثر من 20 سنة	1	01.8
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة ذوي خبرة مهنية من 05 إلى 09 سنوات ونسبتهم هي 40%، أما نسبة أفراد العينة ذوي خبرة مهنية أقل من 05 سنوات تقدر بـ 34.5%، ونسبة أفراد عينة الدراسة ذو خبرة مهنية من10 إلى 14 سنة تقدر بـ 23.6 %، ونسبة أفراد العينة ذو خبرة مهنية أكثر من 20 سنة تقدر بـ 01.8 % فقط، ومن خلال هذه النسب فإن الأفراد في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة ذو خبرة مهنية متوسطة.

2-2-2- عرض النتائج الإحصائية:

- **الوسط الحسابي لعبارات واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة:**

الجدول رقم 05: الوسط الحسابي لعبارات واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة:

البيان	العبارة 01	العبارة 02	العبارة 03	العبارة 04	العبارة 05	العبارة 06	العبارة 07	العبارة 08	العبارة 09	العبارة 10	العبارة 11
عدد المفردات	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
القيم المفقودة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المتوسط الحسابي	4.3636	4.1818	4.1455	3.5455	4.3818	4.0909	3.7455	3.6727	4.0909	3.8000	4.1273
الانحراف المعياري	0.0794	0.0864	0.1113	0.1393	0.0756	0.1078	0.1223	0.1324	0.1109	0.1255	0.1006

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي لمختلف عبارات محور واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة محصور بين القيمتين 03 و04 حسب مقياس ليكارت الخماسي وهو مرتفع، وانحراف معياري لا يتجاوز 0.1.

- **الوسط الحسابي الكلي لعبارات واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة:**

الجدول رقم 06: الوسط الحسابي الكلي واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة:

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى بالنسبة

			للمتوسط
واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة	4,0132	0,09982	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

من خلال الجدول وحسب مقياس ليكارت الخماسي نلاحظ أن الوسط الحسابي يقدر بـ 4.0132 وانحراف معياري يقدر بـ 0.09982، وهذا دلالة على تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة.

- **الوسط الحسابي لأثر تطبيق نظم المعلومات على رفع أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة:**

الجدول رقم 07: الوسط الحسابي الكلي لقياس أثر تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات على أداء المؤسسة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى بالنسبة للمتوسط
أثر انعكاسات إعادة هندسة نظم المعلومات على رفع إنتاجية العمل بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة	4.0061	0.09464	مرتفع
أثر إعادة هندسة نظم المعلومات على اتخاذ القرار في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة	4.0000	0.08563	مرتفع
أثر تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات على رفع أداء المؤسسة	4.0045	0.09117	مرتقع

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

من الجدول أعلاه وحسب مقياس ليكارت الخماسي، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لأثر تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة على رفع أدائها مرتفع وقدر بـ 4.0045 بانحراف معياري قدر بـ 0.09117، فتطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات له أثر إيجابي على رفع إنتاجية العمل بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة وذلك بمتوسط حسابي مرتفع قدره 4.0061 وانحراف معياري قدر بـ 0.09464، وله أثر إيجابي أيضا على اتخاذ القرار بالمؤسسة بوسط حسابي مرتفع قدره 4.0000 وانحراف معياري قدر بـ 0.08563، الأمر الذي انعكس إيجابا على الأداء الكلي بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة حسب عينة البحث.

2-2-3- اختبار الفرضيات:

- **الارتباط بين واقع تطبيق إعادة الهندسة في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة ورفع أدائها:**

الجدول رقم 08: الارتباط بين واقع تطبيق إعادة الهندسة في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة ورفع أدائها:

البيان	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
العلاقة بين واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات وأثره على رفع إنتاجية العمل بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة	0.969	0.000
واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات وأثره على اتخاذ	0.896	0.000

القرار بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة		
العلاقة بين واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات وأثره على رفع أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة	0.965	0.000

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01.

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج SPSS.

تشير نتائج التحليل الإحصائي كما هو موضح في الجدول أعلاه أن معامل الارتباط مرتفع بين واقع تطبيق إعادة الهندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة وأثره على رفع إنتاجية العمل حيث قدر بـ **0.969** عند مستوى دلالة **0.01**، كما أوضحت النتائج أن معامل الارتباط بين واقع تطبيق إعادة الهندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة وأثره على اتخاذ القرار بالمؤسسة مرتفع أيضا وقدر بـ **0.896** عند مستوى دلالة **0.01**، وبذلك كان معامل الارتباط بين واقع تطبيق إعادة الهندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة وأثره على رفع أدائها مرتفع قدر بـ **0.965** عند مستوى دلالة **0.01**، ووفقا لقاعدة القرار المستخدمة تم قبول فرضية تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة يرفع من أدائها، والاستنتاج أن عينة البحث ترى أن هناك علاقة بين واقع تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة ورفع أداء المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التطبيقية في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

– من خلال التحليل الإحصائي يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة يرون أن المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة تطبق إعادة هندسة نظم المعلومات باستخدام تكنولوجيا متطورة.

– من خلال التحليل الإحصائي يتضح لنا أن نجاح تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة راجع إلى خصائص مجتمع الدراسة انطلاقا من خصائص العينة، حيث نلاحظ أن أفراد العينة لا يتجاوز سنهم 44 سنة وأغلبية أفراد العينة ذوي مستوى تعليمي عالي، الأمر الذي سمح بتقبل فكرة التغيير في المؤسسة ونجاح تطبيق العملية.

– من خلال التحليل الإحصائي يتضح لنا أن تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة كان له أثر إيجابي في تسهيل العمل بالمؤسسة ورفع من إنتاجيته بصفة عامة، من خلال تطوير العمل وتقليل خطوات تنفيذ العمليات والإجراءات الروتينية المتبعة وتسهيل وتسريع عملية الاتصال بين فروع المؤسسة.

– من خلال التحليل الإحصائي يتضح لنا أن تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة، كان له أثر إيجابي على عملية اتخاذ القرار، حيث ساهم في خفض الوقت اللازم لتوفير الوقت لمتخذ القرار وزاد من سرعة عملية اتخاذ القرار في المؤسسة.

– من خلال التحليل الإحصائي يتضح لنا أن تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بالمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة، كان له أثر إيجابي في رفع أداء المؤسسة من خلال رفع إنتاجية العمل وتحسين عملية اتخاذ القرار.

تؤكد النتائج المتحصل عليها انطلاقا من التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة صحة وثبات فرضية الدراسة (أي انه هناك علاقة ارتباط تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات ورفع أداء المؤسسة).

التوصيات: بناء على نتائج الدراسة، وانطلاقا من آراء أفراد العينة المدروسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

– الضبط الصحيح لمفهوم إعادة هندسة نظم المعلومات، وتوفير متطلبات تطبيقه في المؤسسات، وتحويل الفكرة إلى ممارسات على أرض الواقع.

– يتوجب على مختلف المؤسسات تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات لرفع إنتاجية العمل، لأن تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات في المؤسسة يؤدي إلى تطوير العمل وتقليل خطوات تنفيذ العمليات والإجراءات الروتينية المتبعة وتسهيل وتسريع عملية الاتصال بين فروع المؤسسة.

– يتوجب على مختلف المؤسسات تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات لتحسين عملية اتخاذ القرار، من خلال خفض الوقت اللازم لتوفير الوقت لمتخذ القرار زيادة سرعة عملية اتخاذ القرار في المؤسسة.

– نجاح تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات بصفة خاصة، وتطبيق أسلوب إعادة الهندسة بصفة عامة في المؤسسة يرجع إلى كفاءة أفراد المؤسسة ومدى تشجيعهم وتقبلهم لعملية التطوير والتغيير حسب نتائج الدراسة، لذلك على المؤسسة اختيار الأفراد بعناية والقيام بدورات تدريبية لإنجاح العملية.

– يتوجب على المؤسسات تطبيق إعادة هندسة نظم المعلومات لرفع أدائها إلى أعلى المستويات وذلك لتحقيق أهدافها ونجاحها واستمراريتها.

الإحالات:

[1] - بلال خلف السكارنة، دراسات إدارية معاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2009، ص 121.

[2] - علي عبد الهادي مسلم وآخرون، علم تحليل وتصميم منظمات الأعمال (مدخلي إعادة الهيكلة وإعادة الهندسة)، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2007، ص 220.

[3] - سونيا محمد البكري، إدارة الجودة الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2002، ص 313.

4- عامر إبراهيم قنديلجي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان- الأردن، 2007، ص 27.

[5] - Reynald MORISAUX, **Réingénierie des processus et des systèmes d'information**, moire magistère, université du valenciennois et du Hainaut Cambrésis, 2001-2003, p 14.

[6] - حازم عبد العزيز دادو النتشة، **انعكاسات إعادة الهندسة الإدارية (الهندرة) على جوانب نجاح المؤسسي في بلدية الخليل**، مذكرة ماجستير، جامعة الخليل – فلسطين، 2009، ص 42.

[7] - Mohsen Attaran, **Exploring the Relationship Between Information Technology and Business Process Reengineering,** Information and Management, Volume 41, Issue 5, May 2004,p 548.

[8]- ستار مجبل طالع العلياوي، **متطلبات إعادة هندسة العمليات الصناعية وإمكانية تطبيقها في شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية في بغداد**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، بغداد- العراق، 2013، ص 66.

[9]- حازم عبد العزيز دادو النتشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

10- مايكل هامر وجيمس شامبي، **الهندسة الإدارية (بيان عن ثورة في عالم الأعمال)**، مجلة خلاصات كتب المدير ورجال الأعمال إصدار الشركة العربية للإعلام الآلي، العدد العشرون، القاهرة – مصر، 1993، ص 06.

1[1]- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، عدد 2009/07- 2010، ص 218.

2[1]- مومن شرف الدين، **دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2011- 2012، ص 50.

3[1]- الشيخ الداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 218.

4[1]- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 87.

[15]- عمر تيمجغدين، **دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة كوندور - برج بوعريريج)**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، 2012- 2013، ص 50.

دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 – سبتمبر 2015

د. سليم مجلخ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أسباب انهيار أسعار البترول وأثره على أسعار الصرف في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لأنجل وغرانغر، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط وتأثر أسعار الصرف في الجزائر بأسعار البترول نتيجة لاعتماد الجزائر على سياسة سعر الصرف المعوم الموجه إداريا في سياستها النقدية وليس على سعر الفائدة وذلك لاهتمامها بالإيرادات على حساب الاستثمارات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل أو ما يعرف بانحدار التكامل المشترك بين المتغيرين وعلاقة في المدى القصير حسب نموذج تصحيح الخطأ لاختبار المرحلتين لأنجل وغرانغر مقبولة اقتصاديا إحصائيا وقياسيا، إضافة إلى وجود علاقة سببية بين سعر البترول وسعر الصرف في اتجاه واحد.

الكلمات الدالة: سعر البترول، سعر الصرف، التكامل المشترك لأنجل وغرانغر، نموذج تصحيح الخطأ، سببية غرانغر، الجزائر.

Abstract:

The study aims at determining the causes of the collapse of oil prices and its impact on exchange rates in Algeria, using the co-integration model and error correction for Angel and Granger The study found that the exchange rates in Algeria have a link to and influence on oil prices as a result of Algeria' dependence on the exchange rate policy of floating that is administratively directed in its monetary policy and not on the interest rate so as to its interest in the revenue at the expense of investment . The study has also found the existence of an equilibrium relationship in the long term, or what is known as declination of joint integration between the two variables and the relationship in the short term according to error correction model for testing the two phases of Engel and Granger that is acceptable economically, statistically and record, in addition to the existence of a causal relationship between the oil price and the exchange rate in one direction.

Key words: oil price, exchange rate, the joint integration for Granger, error correction model, Granger causality, Algeria.

مقدمة: عرف العالم مع بداية الألفية الثالثة بروز أزمة مالية سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية ألقت بظلالها على مختلف دول المعمورة حيث تسببت في أثاراً وخيمة كان من أبرزها الركود الاقتصادي العالمي، ومع بداية التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي برزت أزمة جديدة تعرف بأزمة انهيار أسعار البترول أو انهيار الطفرة النفطية الثالثة. وقد ساهم انهيار أسعار البترول في أثارا سلبية على الدول المنتجة والمصدرة له وخاصة تلك التي تعتمد على عوائده كممول رئيسي لمواردها.

تعتبر الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للبترول والتي تعيش اليوم على وقع انكماش وتقلص إيراداتها بسبب انهيار وتراجع أسعار البترول الممول الرئيسي لخزينتها ومشاريعها التنموية مما دفع بها إلى البحث عن حلول لتجاوز هذه المرحلة الاقتصادية العصيبة، وقد تزامن هذا الانهيار في أسعار البترول مع انهيار أسعار صرف العملة الوطنية الدينار، التي تراجعت إلى مستويات قياسية أمام سلة العملات الدولية وفي مقدمتها اليورو والدولار حيث أضحى الدينار الجزائري من أرخص العملات في العالم ومما لا شك فيه أن هناك علاقة تربط بين سعر البترول وسعر الصرف في الجزائر وهذا ما نتناوله في دراستنا هذه.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول انهيار أسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كلية على الريع النفطي ومما قد يولده هذا الانهيار من أزمة اقتصادية في الجزائر والتي قد تساهم في خلق أزمة اجتماعية وسياسية ان لم يتم حصر المشكلة وحلها ومن بين أثار انهيار أسعار البترول نجد انهيار سعر صرف العملة الوطنية موضوع دراستنا، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكال الآتي: **ما هو أثر انهيار أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- يمكن حصر أهم أسباب انهيار أسعار البترول إلى ظروف اقتصادية مرتبطة بالعرض والطلب؛
- ترتبط أسعار الصرف في الجزائر بأسعار البترول وتتأثر بها؟
- هناك علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأجل بين سعر الصرف وسعر البترول وعلاقة قصيرة الأجل؟
- توجد علاقة سببية في اتجاهين بين سعر الصرف وسعر البترول.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال الأثار السلبية الناتجة عن انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع مداخيل البلاد مما تولد عنه عجز في مواصلة التنمية الاقتصادية هذا من جهة وتبرز مشكلة الدراسة من جهة ثانية من خلال انهيار أسعار صرف العملة الوطنية كإجراء متعمد من قبل السلطات النقدية لمواجهة انهيار أسعار البترول وما قد يؤديه هذا الإجراء من نتائج عكسية وخيمة على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: نلخصها في النقاط الأتية:

- تحديد الإطار النظري لكل من سعري البترول والصرف؛
- وصف وتحليل تطور كل من سعر البترول وسعر الصرف خلال فترة الدراسة في الجزائر؛
- اختبار العلاقة بين سعر البترول وسعر الصرف في الجزائر باستخدام أدوات التحليل القياسي من خلال تحديد أثر تقلبات أسعار البترول على أحد مكونات الاستقرار النقدي المتمثل في سعر الصرف.

منهجية الدراسة: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعرض تطور كل من سعر البترول وسعر الصرف في الجزائر، والأسلوب الإحصائي القياسي لتقدير العلاقة بين انهيار أسعار البترول وانهيار أسعار صرف الدينار الجزائري باستخدام برنامج EVIEWS 08. وقد تم تناول الدراسة من خلال النقاط الآتية:

✓ أولا: الإطار النظري للدراسة؛

✓ ثانيا: دراسة وصفية، تحليلية وإحصائية لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف؛

✓ ثالثا: دراسة قياسية تطبيقية لأثر انهيار أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت إحدى طرفي موضوع دراستنا سعر البترول أو سعر الصرف وأثره على متغيرات أخرى، أو تناولت المتغيرين معا وأثر إحداهما على الآخر وهذه الدراسات قليلة خاصة تلك المتعلقة بدراسات تحليلية، إحصائية وقياسية في الجزائر.

الدراسات العربية: نذكر منها:

✓ دراسة فاطمة الزهراء زرواط وصارة بورجة، 2014، بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2013/1980)، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة الموجودة بين سعر البترول ومعدل النمو وتحليلها خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة النظرية إلى وجود علاقة وطيدة بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما الدراسة القياسية فتوصلت إلى وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل، وأن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين المتغيرين.

✓ دراسة سمية موري وعبد الرحمان لخديمي، 2015، بعنوان: تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه تغير أسعار البترول على إحدى أدوات السياسة النقدية المتمثل في سعر الصرف نظريا وقياسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاديات المعتمدة على الريع البترولي يكون فيها التأثير إيجابي في حالة ارتفاع أسعار البترول على سعر واحتياطي الصرف وأثار عكسية سلبية في حالة العكس.

✓ دراسة بيبي يوسف، 2012/2011، بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2010/2000)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، حيث هدفت الدراسة إلى البحث في الأسباب المؤدية لتقلبات أسعار البترول هذا من جهة ومن جهة ثانية هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية الجزائرية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من الأسباب المؤدية لتغير أسعار البترول أهمها اختلال التوازن بين العرض والطلب كما توصلت الدراسة إلى تأثر السياسة المالية في الجزائر بتقلبات أسعار النفط إيجابا وسلبا.

الدراسات الأجنبية: نذكر منها:

✓ دراسة لعراب محمد الأمين، 2013، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان: أثر ارتفاع أسعار النفط في منطقة العملة الكندية على فرص العمل وأسعار الصرف، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر ارتفاع أسعار النفط على العمالة وسعر الصرف في كندا، وتوصلت الدراسة إلى تأثير سلبي لارتفاع أسعار النفط على فرص العمل على المدى القصير وعلى المدى الطويل بالنسبة لسعر صرف العملة الكندية.

✓ دراسة Daniel Schneide & Marcel Fratzscher، 2014، بعنوان: أسعار النفط، أسعار الصرف وأسعار الأصول، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد السببية بين أسعار البترول وأسعار صرف الدولار والأصول الأمريكية،

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين أسعار النفط وأسعار الصرف، كما توصلت الدراسة إلى تأثير كل من أسعار البترول وأسعار الدولار على أسعار الأصول الأمريكية.

✓ دراسة Philippe Copinschi، 2015، بعنوان: تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة لإفريقيا الاستوائية (الكاميرون، الكونغو – برازافيل، الغابون وغينيا الاستوائية)، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثر دول إفريقيا الاستوائية جراء تراجع أسعار البترول بداية من المنتصف الثاني من سنة 2014، وتوصلت الدراسة إلى تأثر بشدة الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها دول إفريقيا الاستوائية التي تأثرت سلبا في ميزانياتها والمشاريع المرتبطة بها.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة من حيث الإحصائيات فهي تعتمد على سلسلة زمنية شهرية ممتدة على ثلاث سنوات التي عرفت انهيار أسعار البترول خلال الفترة الأخيرة هذا من جهة ومن جهة ثانية فان هذه الدراسة هي دراسة مُلِمة بجوانب البحث ومتنوعة من حيث الوصف والتحليل (الاقتصادي، الإحصائي والقياسي).

أولا: الإطار النظري للدراسة

1- سعر البترول: هو قيمة السلعة البترولية معبر عنها بالنقود [1]، أو بعبارة أخرى هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب سوق النفط التي تتميز بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما يجعل سعر البترول غير مستقر ويخضع للتقلبات المستمرة. وتتمثل العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط في[2]: (عوامل العرض والطلب، المضاربة، العوامل السياسية والظروف المناخية).

1-1- الأزمات السعرية للبترول: تعرف الأزمات السعرية للبترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة [3] وهنا نميز بين نوعين من خطر سعر البترول: الطفرات في حالة الارتفاع والانهيارات والانكسارات في حالة الانخفاض.

1-1-1- الطفرات السعرية النفطية: تعني الطفرات السعرية النفطية تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط التي تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار والأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الحقيقية، وقد عرف العالم ثلاث طفرات نفطية سنتي 1973 (الحرب العربية الإسرائيلية) و1979 (الثورة الإيرانية) والطفرة

---

[1] سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة 2015/1990 وأهم العوامل المؤثرة فيها، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، يومي 07 و2015/10/08، ص 02.

[2] زرواط فاطمة الزهراء وبورجة صارة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2013/1980)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 16، العدد 02، 2014، ص ص 85/83.

[3] بسيبي يوسف، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010/2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011، ص 19.

النفطية الثالثة التي بدأت في سنة 2002 وعرفت ذروتها في سنة 2008، وأحيانا يشار إلى الطفرات النفطية بقفازات الضفادع[1].

وتتغير أسعار النفط بالزيادة بسبب [2]:

- ✓ النمو غير المتوقع في الطلب على النفط، خاصة من جانب الصين التي تعتبر ثاني مستهلك للنفط بعد وم أ؛
- ✓ نقص القدرات الإنتاجية ومشكلات التكرير؛
- ✓ ضعف المخزونات في البلدان الغربية؛
- ✓ التقلبات الجيو سياسية ودور المضاربين؛
- ✓ اختلال العرض والطلب.
- ✓ عوامل سياسية وأمنية كالحروب في العراق والشرق الأوسط والاضطرابات في نيجيريا، الإرهاب[3]؛
- ✓ الضرائب التصاعدية، وعدم دقة البيانات.

1-1-2- الانكسارات والانهيارات السعرية النفطية: هي تلك التراجعات السعرية التي تعرفها أسعار البترول بعد فترة معينة من الارتفاع والتي تعرف بالأزمات النفطية العكسية كالأزمة النفطية العكسية في سنة 1986 والأزمة النفطية العكسية الحالية، ومن أهم أسباب انهيار أسعار البترول نذكر ما يلي:

- ✓ ارتفاع مخزونات الطاقة الأمريكية وزيادة العرض عن الطلب؛
- ✓ الأزمات المالية والاقتصادية والركود الاقتصادي؛
- ✓ تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية كعودة العراق للإنتاج؛
- ✓ الاكتشافات الجديدة في الدول المستوردة؛

2- سعر الصرف: سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة، والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها. فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[4] [5].

1-2- سعر الصرف الاسمي TCN: سعر الصرف الاسمي هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات (عملات الشراء والبيع) حسب أسعارها بين بعضها البعض. إذ يؤدي تفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف إلى تحديد سعر الصرف الاسمي الخاص

---

[1] خميس محمد، تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لمجموعة الأوبك، دفاتر السياسة والقانون، مجلة دورية محكمة، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 06/ جانفي 2012، ص 300.

[2] العراقي مدحت، ارتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات والتوقعات، مجلة دراسات اقتصاديه تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 08، ص ص 19/18.

[3] عمارة صبري، تقلبات أسعار النفط، مجلة شؤون خليجية، العدد 40/ شتاء 2005، ص 132.

[4] نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 15.

[5] عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2014، ص 229.

بعملة ما في لحظة معينة من الزمن. كما يعتبر سعر الصرف الاسمي محددا رئيسيا للثمن المحلي للعملة الأجنبية.

2-3- أنظمة سعر الصرف: نميز بين[1] [2] [3]:

- نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة للدولار أو سلة عملات؛
- نظام سعر الصرف المرن؛
- نظام سعر الصرف العائم: ونميز فيه بين نظام سعر الصرف المعوم النظيف الكامل **(clean float)**، التعويم المدار **(Managed float)** والتعويم الموجه اداريا **(Dirty float)**.

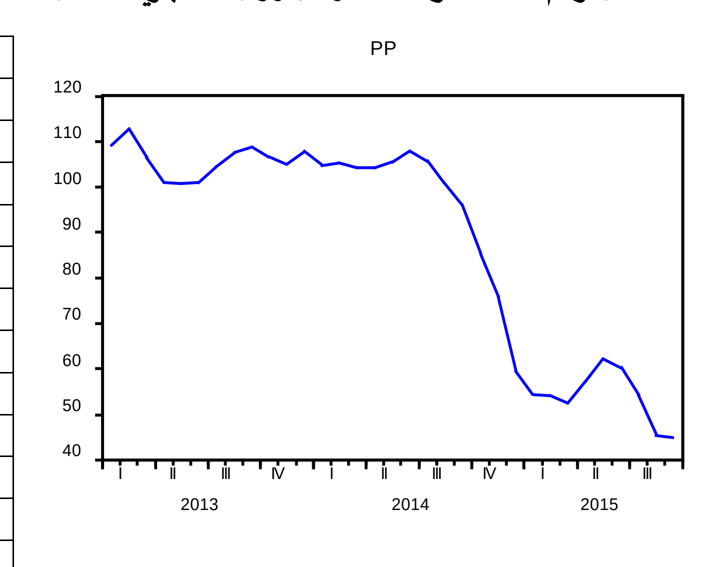
والجزائر تعتمد على نظام سعر الصرف المعوم الموجه إداريا حيث تتدخل الحكومة في تحديد سعر الصرف وفقا للظروف التي يعيشها الاقتصاد خاصة في ما يتعلق بسياسة تخفيض قيمة العملة.

ثانيا: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف

1- دراسة تحليلية وصفية لتطور أسعار البترول في الجزائر: عرفت أسعار البترول سلسلة من التراجعات والانهيارات بين سنتي 2014 و2015 والشكل رقم 01 يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: تطور أسعار البترول الشهرية خلال الفترة 2013/01 إلى 2015/09

	PP
Mean	88.20091
Median	101.0500
Maximum	112.7400
Minimum	44.83000
Std. Dev.	23.76776
Skewness	-0.720308
Kurtosis	1.750526
Jarque-Bera	5.000273
Probability	0.082074
Sum	2910.630
Sum Sq. Dev.	18077.01
Observations	33



(1) قدي عبد المجيد. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

(2) ألغالبي الحسين خليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 44.

(3) الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، 2009، ص 36.

من خلال الشكل نلاحظ أن سلسلة أسعار البترول مرت في تطورها بثلاث مراحل حيث بدأت في التراجع والانهيار خلال المرحلة الثانية بصورة متسارعة بداية مع الثلاثي الثالث لسنة 2014 (متوسط أسعار سنة 2014 كانت 96.29 دولار للبرميل)[1] بعد أن كانت الأسعار متقاربة خلال المرحلة الأولى في سنة 2013 (متوسط أسعار 2013 كانت 105.87 دولار للبرميل)[2] وبداية سنة 2014، لتواصل تراجعها بوتيرة أقل في المرحلة الثالثة الممتدة من الثلاثي الرابع من سنة 2014 إلى الربع الثالث من سنة 2015 (متوسط الأسعار في سنة 2015 كان 44.49 دولار للبرميل)[3]. كما نلاحظ من خلال الشكل عرض لبعض المقاييس الإحصائية المتنوعة كمتوسط أسعار البترول خلال فترة الدراسة بلغ 88.2 دولار للبرميل، قيمة الوسيط 101.05 دولار والانحراف المعياري 23.77 دولار، مقياس الالتواء فقد كان سالبا – 0.72، ومعامل التفرطح 1.75 وهو أقل من 3 وعليه فالمنحنى مفلطح. ويمكن إرجاع أسباب هذا الانهيار في أسعار البترول إلى ما يلي[4] [5] [6]:

- أسباب اقتصادية مرتبطة بجانبي العرض والطلب: ففي جانب العرض هناك تخمة في السوق نتيجة توفر كميات كبيرة من النفط نتيجة زيادة المخزون والإنتاج الأمريكي من النفط الصخري وإعلانها عن إمكانية عودتها إلى التصدير، وكذلك اقتراب عودة الإنتاج الإيراني إلى التصدير بعد تسويتها لمشكلتها المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، إضافة إلى حدوث قصور في سياسة دول منظمة الأوبك التي تحولت من تبنيها سياسة استهداف سعر معين إلى سعيها للحفاظ على حصصها في السوق، أما في جانب الطلب فقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة إلى ركود اقتصادي عالمي أثر على الطلب العالمي على النفط نتيجة تراجع معدل النمو في الدول الأوروبية والدول الناشئة كالصين والبرازيل ودول أخرى، إضافة إلى ارتفاع معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أمريكا والدول المتطورة وكذلك ارتفاع سعر صرف الدولار مما ساهم في انخفاض الطلب في دول أخرى كدول أوروبا واليابان؛
- جانب الاضطرابات الأمنية والنزاعات: أضحت هناك فوضى في سوق البترول نتيجة لهذه الاضطرابات والنزاعات في بعض الدول المنتجة كما هو الحال في ليبيا، سوريا، العراق، حيث أصبحت هناك قنوات بيع غير رسمية (سوق موازي وبأسعار منخفضة)؛

---

[1] OPEC Basket Price, alt: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm, retrieved: (11/12/2016).

[2] IBID.

[3] IBID.

[4] بوشول السعيد، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، يومي 07 و2015/10/08، ص 07.

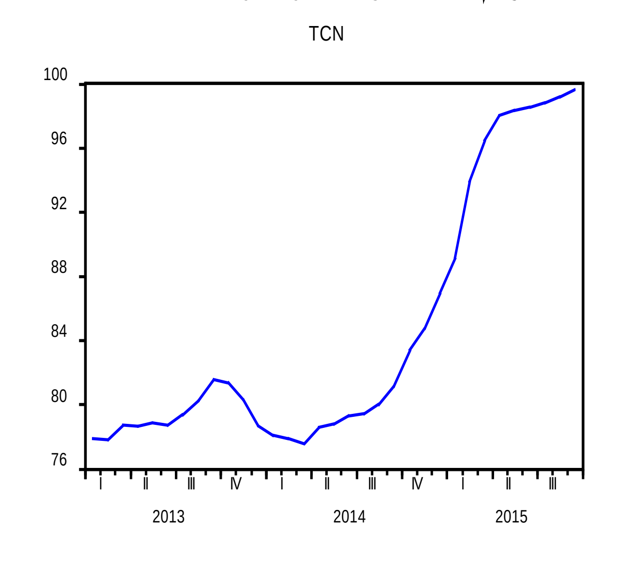
[5] رملي حمزة، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2015/2014، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، يومي 07 و2015/10/08.

[6] بن الواضح هاشمي، ما بعد انهيار أسعار النفط، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، يومي 07 و2015/10/08، ص ص 7/5.

- أسباب سياسية: مرتبطة بأكبر منتج (السعودية) والتي تسعى للحفاظ على السعر المتدني لسعر برميل البترول بسبب خلافاتها مع كل من إيران وروسيا هذا من جهة ومن جهة ثانية محاولتها في المناورة وتكسير النمو في الإنتاج غير التقليدي للنفط الصخري الذي تكاليفه بين 36 و40 دولار.

2- دراسة وصفية تحليلية لتطور أسعار الصرف خلال الفترة 2013/01 إلى 2015/09: عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل سلة العملات الأجنبية وفي مقدمتها اليورو والدولار تراجعا كبيرا خلال الأشهر الأخيرة من سنتي 2014 و2015 والشكل رقم 02 يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2013/01 إلى 2015/09.

الشكل رقم 02: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2013/01 إلى 2015/09



	TCN
Mean	84.57356
Median	80.30060
Maximum	99.64290
Minimum	77.64400
Std. Dev.	8.101011
Skewness	0.967105
Kurtosis	2.213649
Jarque-Bera	5.994340
Probability	0.049928
Sum	2790.928
Sum Sq. Dev.	2100.044
Observations	33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 08

من خلال الشكل نلاحظ أن أسعار صرف الدينار الجزائري قد أخذت في التراجع خلال النصف الأول من سنة 2013 (متوسط الأسعار سنة 2013 بلغ 79.18 دينار للدولار بعد أن كان 77.55 دينار للدولار في سنة 2012)[1] ليواصل تراجعه خلال سنتي 2014 (متوسط أسعار صرف سنة 2014 كان 80.60 دينار للدولار)[2] وسنة 2015 (متوسط أسعار الصرف بين جانفي وسبتمبر 98.2 دينار للدولار) نتيجة تراجع أسعار البترول وتقلص مداخيل البلاد من العملة الصعبة مما حتم على الدولة تخفيض قيمة الدينار حيث بلغت قيمة

(1) At: http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm, retrieved: (11/12/2016).
(2) IBID.

التخفيض بين سنتي 2014 و2015 حوالي 20 بالمائة حسب وزارة المالية[1]، وتهدف هذه السياسة المعتمدة في تخفيض قيمة العملة الوطنية من قبل السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي إلى[2] [3]:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري تسمح بالحصول على عدد كبير من الدينارات تستخدم في تمويل الخزينة والبرامج التنموية مقابل الدولارات القليلة المتأتية من الجباية البترولية المتأثرة بانهيار أسعار البترول؛
- تشجيع قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث تصبح السلع الجزائرية المنتجة محليا أكثر تنافسية نتيجة لانخفاض أسعارها في الخارج؛
- تقليص حجم وفاتورة الواردات نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة محليا ومن ثم التوجه إلى تشجيع السلع المحلية البديلة.

يعتبر أصحاب القرار أن هذا الإجراء هو إجراء ظرفي استثنائي في ظل تراجع مداخيل البلاد نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدولة المتولدة عن انهيار أسعار البترول وأنه سيتم إعادة النظر في سعر صرف الدينار عندما تنتعش مداخيل البلاد وترتفع أسعار البترول.

لكن ما يعاب على هذه السياسة هو أن هناك ضعفاً كبيراً في الجهاز الإنتاجي الجزائري عامة والصناعي خاصة خارج قطاع المحروقات وبالتالي لا وجود لأي تحفيز ناتج عن انخفاض سعر الصرف في قطاع الصادرات خارج المحروقات هذا من جهة ومن جهة ثانية معظم حاجيات الجزائر من أغذية وأدوية ومنتجات مصنعة ونصف مصنعة...الخ يتم استيرادها وهذا ما سيؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات بدلاً من تقليصها مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، فالسياسة النقدية في الجزائر تعتمد على سعر الصرف بدلاً من اعتماداها على سعر الفائدة الذي يبقى مثبتا، فهي تهتم بالإيرادات أكثر من اهتمامها بالاستثمار الذي يبقى مهمشا وضيقا. وإضافة إلى تأثر سعر الصرف بالتراجعات المتعلقة بأسعار البترول هناك أسباب أخرى تساهم في انهيار قيمة الدينار الجزائري تتعلق بـ: (السوق الموازي أو ما يعرف بالسوق السوداء، تضخيم فواتير الاستيراد لاستنزاف العملة الصعبة، التهريب، اختلال ميزان المدفوعات... الخ). كما نلاحظ من الشكل بعض المقاييس إحصائية الخاصة بأسعار الصرف كمتوسط أسعار الصرف الذي بلغ 84.57 دينار لكل دولار وقيمة الوسيط 80.30 دولار.

ثالثا: دراسة قياسية تطبيقية لأثر انهيار أسعار النفط على أسعار الصرف في الجزائر:

اعتمدنا في دراستنا على سلسلة زمنية شهرية ممتدة بين 2013/01 و2015/09 لكل من أسعار الصرف الاسمية كمتغير تابع TCN وأسعار البترول كمتغير مستقل PP.

1- اختبار استقرارية السلسلتين (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)): نقوم بإجراء اختبار الاستقرارية من خلال اختبار ديكي فولر 1981 Aigmented Dickey Filler Tast ststistic المعزز المطورADF. وقد جاء هذا

---

[1] At: http://www.dgpp-mf.gov.dz/, retrieved: (11/12/2016).

[2] At: https://www.youtube.com/watch?v=hgrVNCMjOQo, retrieved: (11/12/2016).

[3] عبة عبد الرحمان، سياسة بنك الجزائر تكرس تخفيض قيمة الدينار، جريدة الخبر، 2015/03/22، نقلا عن الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article/11627/#sthash.iFPZCJDH.dpbs، تم الاطلاع على المقال في 2016/02/15.

الاختبار على اثر القصور الذي ميز اختبار DF الذي يتم تطبيقه في ظل الفرضية التي مفادها أن الأخطاء العشوائية غير مرتبطة فيما بينها في حين أن الواقع أثبت عكس ذلك ففي سنة 1981 رأى كل من ديكي وفولر أنه لا داعي من وضع هذه الفرضية المسبقة، وقد تم صياغة النموذج وفقا لما يحتويه من اتجاه عام وثابت وبدونهما كما يلي[1]:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t ....\ ....(1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} \alpha + \varepsilon_t ....\ ......(2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \beta_t + \varepsilon_t ......(3)$$

ونتأكد من استقرارية السلسلتين عن طرق اختبار Kwiatkowski-Phillips-Shmidt-Shin test statistic KPSS 1992. حيث اقترح KPSS استخدام مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة ويكون هذا الاختبار من خلال تقدير النموذجين (02) و(03) أعلاه ثم حساب المجموع الجزئي للبواقي $S_t = \sum_{i=1}^{t} \hat{\varepsilon}_i$ ثم تقدير التباين طويل الأجل S_t^2 بنفس طريقة فليبس وبيرون، ويتم احتساب إحصائية KPSS وفقا للعلاقة: $LM = \frac{1}{s_t^2} \frac{\sum_{t=1}^{n} s_t^2}{n^2}$ [2] والجدول رقم (01) يوضح نتائج الاختبارين.

الجدول رقم (01) نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل لكل من ADF وKPSS

المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
اختبار ديكي فولر الموسع ADF					
TCN	- 0.439330	- 1.733999	- 6.563553	- 6.439180	I (1)
PP	- 0.692768	- 1.916918	- 6.141501	- 6.141501	I (1)
اختبار KPSS					
TCN	0.520663	0.278868	0.280347	0.090190	I (1)
PP	0.633863	0.2359631	0.188295	0.067367	I (1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

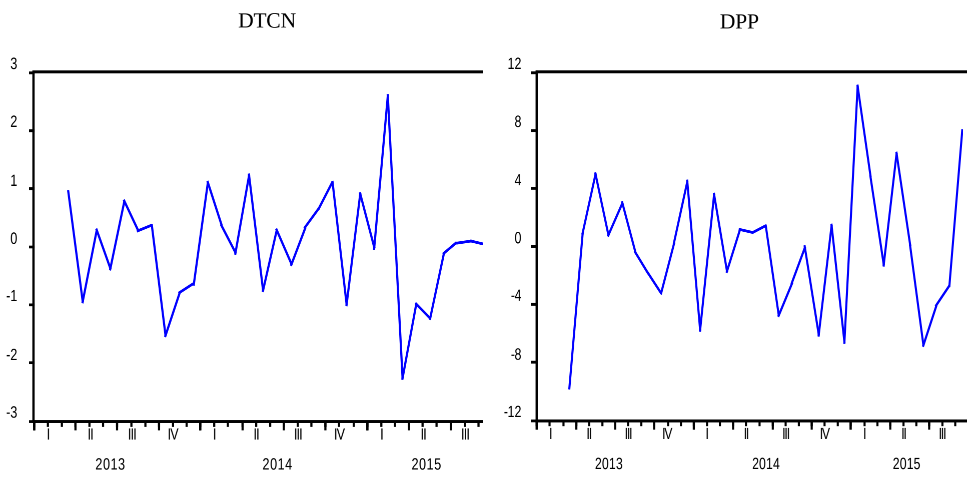
تم اجراء الاختبار عند مستوى دلالة (1، 5 و10) %.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) وهو ما يؤكده الشكلين 01 و02 أي أن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، بينما أصبحت السلسلتين مستقرتين في الفروق الأولى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) أي (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيم المطلقة) بالنسبة لاختبار ADF، ونفس النتائج تم الحصول عليها في اختبار KPSS حيث أصبحت السلسلتين مستقرتين بعد

[1] Régis Bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, 9e édition, Dunod, Paris, 2015, P 250.
[2] IBID, PP 251/252.

إجراء الفروق الأولى (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) إذن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى. والشكل رقم 03 يؤكد ذلك.

الشكل رقم 03 استقرارية السلسلتين عند الفروق الأولى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الشكل نلاحظ أن السلسلتين مستقرتين في الفروق الأولى.

2- اختبار التكامل المشترك ومنهج تصحيح الخطأ: ظهرت تِقنية التكامل المشترك أو التكامل المُتزامن (*Cointegration*) فِي أواسط الثمانيات من القَرن الماضي، وهذا من طرف"*Granger*"سنة 1983، ثم"*Engel*"و "*Granger*" سنة 1987، ولقد اعتبره الكثير من الاقتصادِيين كمفهوم جديد وله أهميَة كبرى في القياس الاقْتِصَادِي وتحليل السلاسِل الزمنية.[1] وتجدر الإشارة إِلَى أن وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات جذر الوحدة وَذلك من أجل التحقق من استقرار السَّلاَسِل الزَّمَنِيَّة فرادى (كل عَلَى حِدى)، وبِالتالِي التأكد من وجود تكامل متزامن بين مسارات السلاسل الزمنية. فإذا وجدنا أن المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك في هذه الحالة يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، أما إذا لم تتصف هذه المتغيرات بهذه الخاصية ففي هذه الحالة لا يصبح هذا النموذج (ECM) صالحا لتقدير سلوك هذه الظاهرة. ويستخدم نموذج (ECM) عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك الطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية التي يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، لكن وهي في طرقها لهذا الوضع تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة فتأخذ المتغيرة التابعة قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ **Error Correction Model**. وقد ظهر هذا النموذج في سنة 1978 في مقال لكل من Yeo, Srba, Hendry Davidson ولكن تم تطويره بصفة خاصة من قبل Hendry في 1980 [2].

---

(1) IBID, P 275

(2) عطيه عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005، ص 686.

- **اختبار التكامل المشترك Co – intégration test**: يمكن تعريف التكامل المشترك بأنه تَصاحب بين سلسلتين زمنيتين $(Y_t.X_t)$ أو أكثر، بحيث تـؤَدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبَات فِي الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابِتة عبر الزمن، ولعلّ هَذَا الأَمر يَعنِي أن بيانات السَّلاَسِل الزَّمَنِيَّة قد تكون غير مستقرة إذا مَا أخذت كل عَلَى حِدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.[1] ومثل هذِه العَلاَقَة طويلة الأجل بينَ مَجموعَة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مَجموعَة من المتغيرَات المستقلة. فقَبل كل شيء نقوم بِعرض التمثيلات البيانية للسلاسل مَحل الدراسة، وَذلِك من أجل أخذ فِكرَة عامة، وعموماً تكون خطوات التكامل المشترك كَمَا يلي:

الخطوة الأولى: تَحْدِيد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية عَلَى حِدى وَذَلِك عن طَرِيق إحدى الاختبارات "***ADF,PP, KPSS***"، فإذا كانت كل السلاسِل متكاملة من نفس الرتبة تَكون أمام خطر التكامل المشترك.

الخطوة الثانية: اختبار عَدَد علاقات التكامل المشترك.

- إذا ثبت وجود عَلاقة تكامل مشترك(علاقة واحدة)، نَستعمل مَدخل "***Engel-Granger*** 1987"

- إذا وجِدَ أَكثَر من عَلاَقَة للتكامل المشترك نستعمل مدخل "***Johansen 1988***".

الخطوة الثالثة: إذا كَانَت هناكَ عَلاقة تكامل مشترك مؤَكدة ننتقل إلى مَرحَلَة التقدير عن طَرِيق تقديم نَمُوذَج تصحيح الخطأ (ECM). أو نَتوقف عِندَ هَذِه الخطوة (في حَالَة عَدَم وجود عَلاقة توازن بَينَ السَّلاَسِل). أما إذا كانت Y_t, X_t متكاملة تكامل مشترك، من حيث التعريف $u_t \sim I(0)$ اذا يمكن التعبير عن العلاقة بين Y_t, X_t **بنموذج تصحيح الخطأ** كما هو موضح في العلاقة[2]:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \qquad \alpha_2 < 0$$

ففي هذا النموذج يتم تقدير التفاعل الديناميكي للمدى القصير من خلال نموذج يتم فيه إدخال متغيرة البواقي لنموذج المدى الطويل متأخرة بفترة زمنية وهو ما يسمى بقوة الرجوع نحو توازن المدى البعيد أو سرعة تصحيح الاختلال من فترة إلى فترة أخرى كما يطلق عليه معامل الحشد.

ونموذج تصحيح الخطأ مهم وواسع الانتشار للأسباب الآتية:

- ✓ هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة؛
- ✓ إذا كان هناك تكامل مشترك، يصاغ باستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، ويحل مشكلة الانحدار الزائف؛
- ✓ ميزة مهمة هي إمكانية بناء النموذج باستخدام من عام إلى محدد في نموذجه القياسي؛
- ✓ الميزة الأخيرة والأكثر أهمية تأتي من الحقيقة أن حد خطأ اختلال التوازن هي متغير مستقر أي أن حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من أن يكون كبيرا.

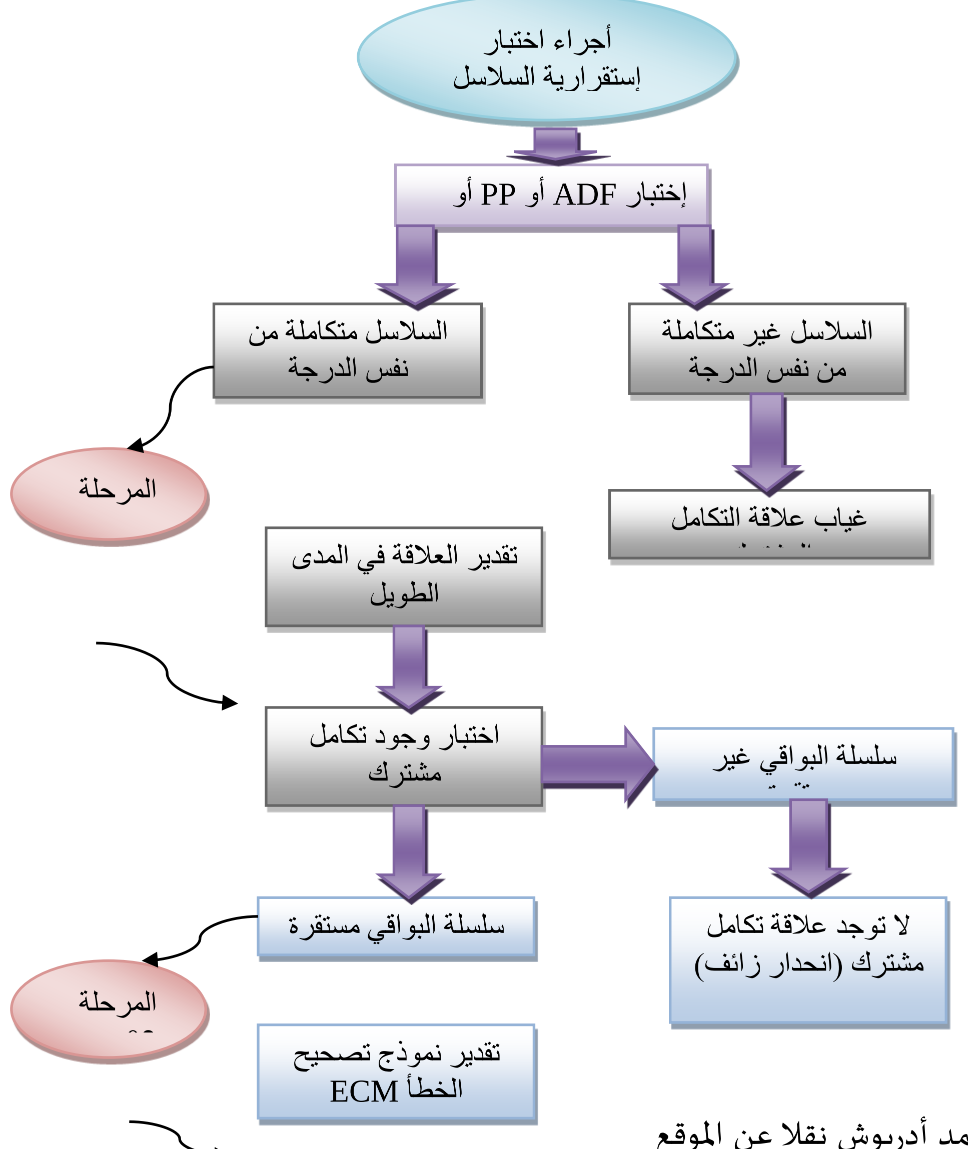
---

[1] Ghania Ouameur, 2005/2006:Essai Modélisation de la relation entre les taux d'inflation et le taux de change, thèse de magistère en science économique, Université d'Alger, Algérie, p 56.

[2] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاظرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص ص 301/291.

2-1- اختبار الخطوتين أو المرحلتين لـ: (Engle – granger) للتكامل المشترك: بما أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ولدينا سلسلتين فقط فانه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل والشكل رقم 04 يوضح أهم مراحل اختبار أنجل وغرانغر.

الشكل رقم 04 مراحل نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لأنجل وغرانغر



المصدر: دحماني محمد أدريوش نقلا عن الموقع https://www.youtube.com/watch?v=_2LNAQZ9WcY، تم الاطلاع على الموقع في 2016/02/06.

2-1-1- تقدير العلاقة في المدى الطويل: بعد أن توصلنا إلى استقرارية السلسلتين وتكاملهما من نفس الدرجة (1)I، يَتِمِ فِي هَذِه المَرْحَلَة تقدير العَلاَقَة فِي المَدَى الطَّوِيل، باستخدام طَرِيقَة المربعات الصغرى

العاديـة OLS، أي اختبـار معادلـة مـن الشـكل[1]: $Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$ أي العلاقـة: $TCN_t = \alpha_0 + \alpha_1 PP_t + e_t$

ثم نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة عَلَى سلسلة البواقي ε_t النَّاتِجَة من هَذَا الانحدار:

أي: $\varepsilon_t = Y_t - (\alpha_1 X_t + \alpha_0)$ $e_t = TCN_t - (\alpha_1 PP_t + \alpha_0)$

والتأكد من أن سلسلة البواقي مستقرة في درجة أقل من درجة استقرارية السلسلتين، فإذا كَانَت عَلَى هَذَا النحو نقول بأن هُنَاكَ عَلاَقَة تكامل مشترك بينَ السلسلتين وَيمكِنُ استخدامها فِي التقدير. والجدول رقم 02 يوضح تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

الجدول رقم 02 نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين PP وTCN خلال الفترة جانفي 2013/ سبتمبر 2015

Dependent Variable: TCN				
Method: Least Squares				
Date: 01/19/16 Time: 21:18				
Sample: 2013M01 2015M09				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	112.9233	1.858612	60.75676	0.0000
PP	-0.321422	0.020368	-15.78105	0.0000
R-squared	0.889302	Mean dependent var		84.57356
Adjusted R-squared	0.885731	S.D. dependent var		8.101011
S.E. of regression	2.738438	Akaike info criterion		4.911344
Sum squared resid	232.4703	Schwarz criterion		5.002042
Log likelihood	-79.03718	Hannan-Quinn criter.		4.941861
F-statistic	249.0416	Durbin-Watson stat		0.377951
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

ويمكن كتابة علاقة النموذج المقدر حسب المعادلة الآتية:

TCN = 112.9232 - 0.3214*PP

(60.7567) (- 15.7810)

$R^2 = 0.8893$ N = 33 F = 249..0416

$\overline{R^2} = 0.8857$ DW= 0.3964 Prob F = 0.0000

[1] بن هني عبد الرزاق، الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط والمتعدد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 332.

ولتحديد مدى صلاحية النموذج المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحيتين الإحصائية والقياسية.

أ- الدراسة الاقتصادية: نحدد من خلالها مدى توافق إشارة المتغير المقدر في النموذج مع منطق النظرية الاقتصادية. فمعامل سعر البترول c_1 نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (سعر الصرف) والمتغير المستقل (سعر البترول) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، فتغير سعر البترول وتراجعه بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع سعر صرف الدينار بـ 0.3214 وحدة أي زيادة عدد وحدات العملة الوطنية مقابل كل دولار، إذن المعامل c_1 له معنوية اقتصادية؛

ب- الدراسة الإحصائية: نقوم باختبار نموذج الانحدار الخطي البسيط من خلال مجموعة من المعايير الإحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستيودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد R^2.

- **اختبار معنوية المعالم:** نستخدم إحصائية ستيودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو الآتي:

- فرضية العدم: $H_0 = 0 \quad C_0 = 0,\ C_1 = 0,$
- الفرضية البديلة: $H_1 \neq 0 \quad C_0 \neq 0,\ C_1 \neq 0$

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت من خلال الجدول رقم 03:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة T_{stat}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية prob
الثابت	C_0	60.7567	1.697	0.0000
PP	C_1	15.7810	1.697	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 8 من الجدول رقم 02.

T_{tab} تم استخراجها من جدول ستيودنت وفقا للعلاقة الآتية: $T_{n-2}^{\propto} = T_{31}^{0.05}$

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت c_0 نلاحظ أن T_{stat} أكبر من T_{tab}، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونأخذ بالفرضية البديلة H_1 أي أن c_0 معنوي، وبما أن أدنى مستوى معنوية تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بدون خطأ عند مستوى معنوية 5 %؛

✓ بالنسبة لمعامل سعر البترول c_1 نلاحظ أن T_{stat} أكبر من T_{tab}، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونأخذ بالفرضية البديلة H_1 أي أن c_1 معنوي إحصائيا، وبما أن أدنى مستوى معنوية تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بدون خطأ عند مستوى معنوية 5 % ومنه فسعر البترول يؤثر على سعر الصرف.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:** يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال معامل التحديد 2 واختبار فيشر F وبالاعتماد على الجدول رقم 02.

✓ معامل التحديد R^2: القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.8893 وهي قريبة من الواحد وهذا يدل على أن المتغير المستقل المدرج في النموذج يفسر المتغير التابع بـ 88.93 % والباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج والمتضمنة في حد الخطأ ϵ_i. ونفس الملاحظة حول معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$.

✓ اختبار فيشر F: يهدف هذا الاختبار إلى تحديد معنوية النموذج ككل وفقا للفرضيتين الآتيتين وعند مستوى دلالة 5 %:

- فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع أي النموذج غير مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرين؛
- الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة بين المتغيرين أي أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرين.

لدينا القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر 249.0416 والمستخرجة من الجدول رقم 02، أما القيمة الجدولية والمتحصل عليها من العلاقة $\mathrm{F}^1_{31} = \mathrm{F}^1_{33-2} = \mathrm{F}^1_{\mathrm{N}-1-1}$ هي 4.16، وبما أن القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وهذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير المفسر وبالتالي ومما سبق نستنتج أن النموذج ككل له معنوية احصائية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية نلاحظ أن للمتغير المستقل (سعر البترول) له معنوية إحصائية واقتصادية في تفسير المتغير التابع (سعر الصرف).

ج- الدراسة القياسية للنموذج المقدر: سيتم الكشف عن المشاكل القياسية المرتبطة بالانحدار الخطي البسيط والمتعلقة بـ (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة غياب التوزيع الطبيعي).

- **الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي:** الجدول رقم 04 يوضح نتائج الاختبار

الجدول رقم 04 نتائج اختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.633450	Prob. F(2,29)	0.5385
Obs*R-squared	1.389396	Prob. Chi-Square(2)	0.4992

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لاختبار فيشر واختبار LM أكبر من مستويات المعنوية (1، 5 و10) % وبالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية إذن نقبل فرضية العدم وهي عدم وجود ارتباط ذاتي لتقدير الخطأ العشوائي.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** الجدول رقم 05 يوضح نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

الجدول رقم 05 اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

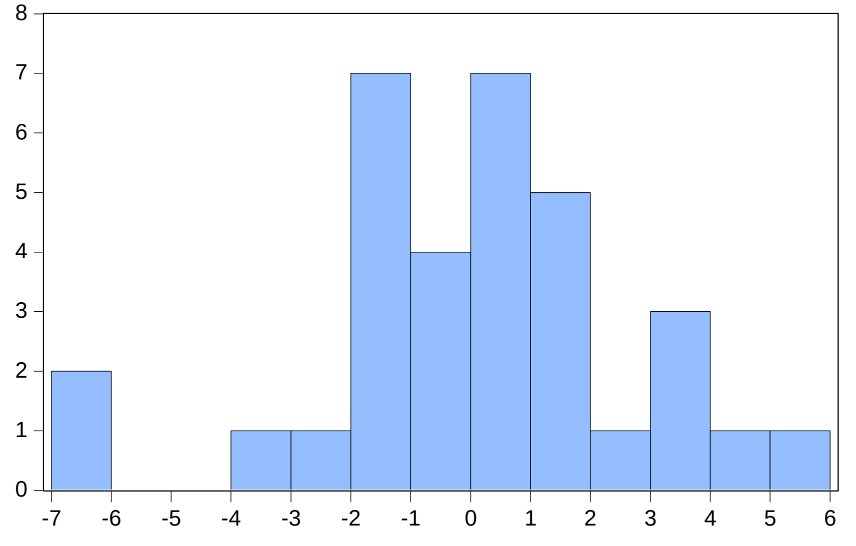
F-statistic	3.722016	Prob. F(1,30)	0.0639
Obs*R-squared	3.519968	Prob. Chi-Square(1)	0.0606

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لاختبار فيشر واختبار ARCH أكبر من مستويات المعنوية (1، 5 و10) % وبالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم وهي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

- **اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي:** الشكل رقم 05 يوضح نتائج اختبار غياب التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 05 اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية (1، 5 و10) % وبالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم وهو أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

د- اختبار استقرارية سلسلة البواقي: ان استقرارية البواقي تعني وجود تكامل مشترك (مزمن بين المتغيرين حسب اختبار المرحلتين لأنجل وغرانغر وبعد إجراء اختبار استقرارية البواقي توصلنا إلى استقراريتها في المستوى حسب اختبار KPSS، واختبار ADF والجدول رقم 06 يوضح ذلك:

الجدول رقم 06 اختبار كل من KPSS وADF لاستقرارية سلسلة البواقي

المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)	المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
اختبار KPSS				اختبار ADF			
e	0.090044	0.088657	I (0)	e	-6.39259	-6.27213	I (0)
القيم الحرجة لماكيمون				القيم الحرجة لماكيمون			
مستوى معنوية 1 %	0.739000	0.216000	/	مستوى معنوية 1 %	-3.67017	-4.29672	/
مستوى معنوية 5 %	0.463000	0146000.	/	مستوى معنوية 5 %	-2.96397	-3.56837	/
مستوى معنوية 10 %	0.347000	0.119000	/	مستوى معنوية 10 %	-2.62100	-3.21838	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم LM المحسوبة بالنسبة لاختبار KPSS أقل من القيم الجدولية عند المستويات المعنوية الثلاث سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم استقرارية سلسلة البواقي في المستوى ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي سلسلة البواقي مستقرة في المستوى (أقل من درجة استقرارية السلسلتين المتكاملتين والمستقرتين في المستوى الأول). كما نلاحظ أن البواقي مستقرة حسب اختبار ADF وبناء على ذلك نستنتج أن المرحلة الأولى لاختبار أنجل غرانغر محققة أي أن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرين وهو ما يُعرف بالتكامل المشترك (المتزامن) وهذا ما يقودنا إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد حساب البواقي في الفترة السابقة.

$$e_{t-1} = \mathbf{TCN}_{\,t-1} - \alpha_1 \mathbf{PP_t} - \alpha_0 \Leftrightarrow \mathbf{e_{t-1}} = \mathbf{TCN_{t-1}} - \mathbf{0.3214PP_t} - \mathbf{1129232}.$$

2-1-2- تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير أو ما يعرف بنموذج تصحيح الخطأ ECM : نقوم في هذه المرحلة تقدير العلاقة في المدى القصير حسب المعادلة الآتية[1]:

$$\Delta TCN_t = \alpha_1 \Delta PP_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \qquad \alpha_2 < 0$$

والجدول رقم 07 يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم 07 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: DTCN
Method: Least Squares
Date: 01/23/16 Time: 20:43
Sample (adjusted): 2013M02 2015M09
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP	-0.093101	0.038012	-2.449256	0.0204
E(-1)	-0.242878	0.072842	-3.334319	0.0023

(1) Régis Bourbonnais, op, cit, p 304.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

من خلال الجدول يمكننا كتابة معادلة نموذج تصحيح الخطأ كالآتي:

$$DTCN_T = -0.0931\ DPP - 0.2429\ e_{T-1} + \widehat{U_T}$$

(- 2.4492)   (- 3.3343)

N =32 R^2 = 0.7832

نلاحظ أن النموذج مقبول اقتصاديا وإحصائيا وبالتالي له معنوية، حيث أن ظهور قيمة الخطأ في الفترة t-1 بإشارة سالبة 0.2429 – له معنوية ويعني وجوب قبول نموذج تصحيح الخطأ ويدل على أن قيمة سعر الصرف في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، لذلك في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلاف، حيث يمثل معامل حد تصحيح الخطأ مؤشر تعديل القيم الفعلية لسعر الصرف اتجاه قيمها التوازنية للفترة الأخرى، فهذا المعامل يشير إلى سرعة التعديل من الأجل الطويل إلى الأجل القصير ويقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة t-1 (24.29 %) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة t باتجاه قيمتها التوازنية. أي أن سعر الصرف يصحح من اختلال قيمته التوازنية من كل فترة زمنية ماضية، وبعبارة أخرى فان سعر الصرف يستغرق ما يقارب (4.12 = 100/24.29) أكثر من أربع فترات لتصحيح اتجاه قيمته التوازنية بعد أي أثر أو صدمة عشوائية نتيجة التغير في سعر البترول.

3- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير أخر، حيث اقترح **Granger 1969** معيار لتحديد العلاقة السببية بين متغيرين التي ترتكز على العلاقة الديناميكية بين السلاسل الزمنية ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها[1]، وقد يكون اتجاه السببية في اتجاه واحد أو متبادل أو ليس هناك علاقة سببية[2]. والجدول رقم 08 يوضح نتائج اختبار السببية لغرانغر.

الجدول رقم 08 نتائج اختبار سببية غرانغر

الفرضيات العدمية	إحصائيات فيشر المحسوبة F	الاحتمال
سعر الصرف لا يؤثر في سعر البترول	0.18832	0.8296
سعر البترول لا يؤثر في سعر الصرف	0.66832	0.0097

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الأولى أكبر من مستويات المعنوية الثلاث وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن سعر الصرف لا يؤثر على سعر البترول، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الثانية أقل من مستويات المعنوية الثلاث وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وبالتالي هناك علاقة سببية واحدة وفي اتجاه واحد من سعر البترول

---

[1] Ben Naceur Hassen, économétrie Notes de cours – Exercices corrigés, Centre de Publication Universitaire, Manouba, Tunisie, 2010, P 231.

[2] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 276.

إلى سعر الصرف، بمعنى سعر البترول يتسبب في سعر الصرف ويؤثر فيه. وبالتالي فسببية غرانغر تدعم فرضية البحث وتتماشى مع النتائج المتحصل عليها في نموذج التكامل المشترك ومنهج تصحيح الخطأ.

نتائج الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

✓ ان أساسيات العرض والطلب هي العوامل الرئيسية التي تحكم آلية السعر في سوق النفط، إضافة إلى العوامل الجيوسياسية، الكوارث الطبيعية، الأزمات المالية والاقتصادية والمضاربة في الأسواق الآجلة؛

✓ تعتمد الجزائر على نظام سعر الصرف المعوم الموجه إداريا؛

✓ تتأثر أسعار الصرف في الجزائر بأسعار البترول، حيث يؤدي تراجع وانهيار أسعار البترول إلى خفض قيمة الدينار الجزائري كإجراء ضمن السياسة النقدية من أجل تغطية عجز الموازنة العامة وتشجيع قطاع الصادرات والتقليل من الواردات حيث تهتم الجزائر من خلال هذا الإجراء بجانب الإيرادات أكثر من اهتمامها بجانب الاستثمارات ويتضح ذلك من خلال اعتمادها على سعر الصرف كآلية في سياستها النقدية بدل اعتمادها على سعر الفائدة الذي يبقى ثابتا وغير مؤثر؛

✓ أما النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية نلخصها في الآتي:

- عدم استقرارية كل من سلسلة أسعار البترول وأسعار الصرف في المستوى واستقراريتهما في الفروق الأولى من خلال اختبار جذر الوحدة لكل من ADF وKPSS.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أو كما تعرف بانحدار التكامل المشترك وعلاقة قصيرة الأجل أو كما تعرف بنموذج تصحيح الخطأ بين سعر البترول وسعر الصرف حسب اختبار المرحلتين لأنجل وغرانغر؛ والعلاقتين مقبولتين اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا؛
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بحيث يؤثر سعر البترول في سعر الصرف.

التوصيات: على ضوء الدراسة السابقة يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

✓ عدم الاعتماد على خفض سعر الصرف كآلية لتجاوز مشكلة انهيار أسعار البترول لأن ذلك يؤدي إلى نتائج سلبية أكثر منها إيجابية خاصة في عدم قدرة الصادرات الجزائرية على المنافسة من جهة وقلتها من جهة أخرى، إضافة إلى ارتفاع حجم الواردات؛

✓ الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كضرورة حتمية في ظل انهيار أسعار البترول وتقلباته خاصة في الجوانب المتعلقة بالفلاحة، الصناعة والقطاع السياحي؛

✓ محاربة العوامل المؤثرة سلبا على سعر صرف الدينار الجزائري كسوق الصرف الموازي وضرورة اعتماد مكاتب صرف عبر مختلف الولايات.

دور النماذج التحليلية التنبؤية في التحذير مسبقا باحتمالات وقوع الفشل في المؤسسات الاقتصادية

أ. منال خلخال
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة – الجزائر

الملخص:
نسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز وتوضيح أهمية ودور النماذج التحليلية كأداة للتحذير المسبق باحتمالات وقوع الفشل في المؤسسات الاقتصادية، إذ يعد هذا الموضوع من المواضيع الهامة في العلوم المالية والمحاسبية، نظرا لآثاره السلبية على المؤسسات والاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء. وسنقوم بذلك من خلال ثلاث محاور؛ الأول يتناول التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية، الثاني يدرس أهم النماذج التحليلية الكمية، النوعية والمختلطة، والمحور الثالث من أجل التعرف على محددات دقة العملية التنبؤية.
الكلمات المفتاحية: الفشل، عملية التنبؤ، نماذج التنبؤ، محددات عملية التنبؤ.

Abstract: We aim from this paper to project and illustrate the importance and the role of analysis models as a warning instrument to predict failure in economic enterprises, this subject is considered as an important one in finance and accountancy, because of its negative impacts on both of the developed and emergent economics. We are going to concretize it through three main axes; the first one is about the economic enterprises' failure prediction, the second one studies the most important quantitative, qualitative and mixed analysis models, the third one is for recognizing the prediction determinants.

Key words: failure, prediction, prediction models, prediction determinants.

مقدمة

في ظل بيئة متجددة وغير مستقرة تشتد فيها حمى المنافسة وتتميز بحركة سريعة من التطورات والتغيرات، أصبحت المؤسسات الاقتصادية أكثر عرضة لمخاطر الفشل والإفلاس. ولغرض حماية المؤسسة من احتمالات الفشل المستقبلي وتوفير وسيلة الإنذار المبكر، ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل، تعتمد هذه النماذج على النسب المالية المحاسبية المركبة في أغلبها، غير أنه هناك من يولي اهتماما أكبر بالمعلومات النوعية غير الكمية في بناء نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات.

مشكلة الدراسة: على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور النماذج التحليلية التنبؤية كأداة في التحذير مسبقا باحتمالات حدوث الفشل في المؤسسات الاقتصادية؟

ولكي نتمكن من الإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمصطلح فشل المؤسسات؟

- ما هي مقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية؟
- ما هي أهم النماذج التحليلية المستخدمة للتنبؤ بفشل المؤسسات؟
- ما هي محددات العملية التنبؤية في مجال تصنيف المؤسسات؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الورقة من تلك المساهمة التي تقدمها في الحد من مخاطر الإفلاس والتعثر المالي للمؤسسات، وكذا ترقب آثار المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية؛ بالإضافة إلى الدور الذي تقدمه في تسهيل اتخاذ القرارات والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، والقدرة على الاستمرارية في ساحة الأعمال. وبالتالي التقليل من اتساع نطاق المؤسسات الخاسرة، لدورها الكبير في توفير مناصب الشغل وتنمية الاقتصاد الوطني والسير به نحو الركب المتقدم.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- إبراز أهمية ودور عملية التنبؤ بفشل المؤسسات للكثير من الجهات الاقتصادية الفاعلة؛
- التعرف على مختلف النماذج التحليلية الكمية والنوعية في مجال التنبؤ بفشل المؤسسات؛
- توضيح العلاقة الإيجابية بين المتغيرات الكمية والنوعية وأهمية المزج بينهما للوصول إلى دقة العملية التنبؤية.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الأهداف السابقة الذكر، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتلاءم وطبيعة البحث، في توضيح فكرة فشل المؤسسات وبعض المصطلحات المرتبطة به، وكذا التعرف على إمكانية الاستعداد له بوقت مبكر في ظل تطور القوائم المالية، بالإضافة إلى التعرض لأهم النماذج المستخدمة في هذا المجال.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات حول موضوع التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية، نتناول بعضها فيما يلي:

- **دراسة (غرايبة ويعقوب 1987):** قام الباحثان بدراسة (30) نسبة مالية مستخلصة من القوائم المالية لعينة مكونة من (20) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي، نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر لعام 1984، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتدرج للوصول إلى أفضل نموذج للتمييز بين المجموعتين. وقد تضمن النموذج ستة نسب مالية يمكنها التمييز بين الشركات هي: المبيعات إلى مجموع الأصول؛ المبيعات إلى حقوق المساهمين؛ صافي الربح إلى مجموع الالتزامات؛ حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات؛ حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة؛ التدفق النقدي إلى مجموع الأصول.[1]
- **دراسة (خشارمة، 2000):** قام الباحث في هذه الدراسة بتطبيق نموذج ألتمان على سبع شركات مساهمة أردنية عامة ضمت شركات قوية، ضعيفة ومفلسة، وذلك من أجل عمل مقارنة مع هذه الشركات. وقد أظهرت النتائج أن الشركات الضعيفة والمفلسة قد حصلت بالفعل على قيمة أقل من 1.81 والشركات

[1] فوزي غرايبة، ريما يعقوب، "**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن** "، مجلة دراسات، المجلد14، العدد18، 1987، ص ص 33-66.

القوية حصلت على قيمة أكبر أو تساوي من 2.99، حيث تمثل هذه القيمة الوسط الحسابي لقيم z للشركات التي تم استخدامها في تحليل نموذج ألتمان. كما توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن الأسباب التي تؤدي إلى الإفلاس عديدة منها إدارية، تسويقية، مالية، محاسبية، قانونية، اقتصادية وسياسية.(1)

- **دراسة (حوري، 2006):** قامت الباحثة بتحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، من خلال بناء نموذج لتقدير الخطر المالي والتمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة بالاعتماد على عينة مكونة من خمسة عشر مؤسسة تنتمي لقطاع الصناعة الميكانيكية منها ثماني مؤسسات ناجحة وسبعة فاشلة، وذلك خلال الفترة 2000–2002، باستخدام أسلوب التحليل التمييزي. تضمن هذا النموذج سبعة نسب مالية تعد الأقرب لواقع المؤسسات الجزائرية، وقد خلصت الباحثة إلى إمكانية تطبيقه في مجال تقدير الخطر المالي في المؤسسات التابعة لقطاع الصناعة الميكانيكية.(2)

- **دراسة (رمو والوتار، 2010):** هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل، من خلال تطبيق نموذج ألتمان على عينة مكونة من (17) شركة مساهمة عراقية، والتي تم الحصول على البيانات الخاصة بها. وقد خلصت هذه الدراسة إلى دقة نموذج ألتمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية وإمكانية استخدامه على جميع شركات القطاع الصناعي.(3)

- **دراسة (قريشي، 2012):** هدفت هذه الدراسة إلى إثبات مقدرة المعلومة المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF) على التنبؤ بخطر الإفلاس، بالتركيز على جدول تدفقات الخزينة. ولتحقيق أهداف الدراسة والتي من بينها وضع نموذج مكون من نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية، اعتمد الباحث على أسلوب التحليل التمييزي، وباستخدام (36) مشاهدة عبارة عن قوائم لشركات مفلسة ومتعثرة، وأخرى سليمة، و(16) نسبة مالية مستخرجة من هذه القوائم تم التوصل إلى تفوق ست نسب مالية في مقدرتها على التنبؤ والتمييز بين الشركات المفلسة والشركات السليمة من بينها ثلاث نسب مشتقة من قائمة التدفقات النقدية. وقد مكنت هذه النسب من بناء نموذج للتنبؤ ذو جودة تصنيف معتبرة تقدر بـ (91.7%).(4)

- **دراسة (زغيب وغلاب، 2015):**هدفت الباحثتان في هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف تمت مقارنة النموذجان على عينة من مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية

---

[1] حسين علي خشارمة، **"الإفلاس في الشركات المساهمة العامة الأردنية دراسة ميدانية"**، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد السادس، 2000، ص ص 301-322.

[2] زينب حوري، **"تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

[3] رمو وحيد محمود، الوتار سيف عبد الرزاق محمد، **"استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص ص 09-29.

[4] خير الدين قريشي، **"دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2011- 2012.

بالاعتماد على القوائم المالية للسنوات الخمس السابقة لواقعة الإفلاس. وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج ألتمان يتمتع بأفضلية واضحة في التنبؤ بفشل المؤسسات بمتوسط قدرة تنبؤية (97.14%) مقارنة بنموذج هولدر الذي بلغ متوسط قدرته التنبؤية (62.85 %).[1]

خطة الدراسة: قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث محاور؛ الأول تناول **ماهية التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية** والثاني **النماذج التحليلية للتنبؤ بفشل المؤسسات**، والثالث **محددات عملية التنبؤ بفشل المؤسسات**. ولاستكمال هذه الدراسة قمنا بعرض بعض النتائج المتوصل إليها وطرح بعض الاقتراحات.

المحور الأول: ماهية التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية

في ظل غياب التحليل السليم والقدرة على التحكم في المسببات، قد تتعرض المؤسسة لمشاكل وصعوبات مالية تؤدي بها إلى الخروج النهائي من ساحة الأعمال، وهو أكبر خطر يمكن أن تواجه خلال مسيرة حياتها.

1- مفاهيم ومصطلحات:

تعبر فكرة فشل المؤسسة عن مفهوم واسع يضم عدة معاني، حيث تستخدم عدة مصطلحات ككلمات مترادفة معروفة في الفكر المحاسبي والمالي نتناولها فيما يلي:

1-1- التخلف عن الدفع والتوقف عن الدفع:

يعبر **التخلف عن الدفع** عن وجود صعوبات مالية في المؤسسة، وهو يتعلق بعدم احترام العقد المبرم بينها وبين الدائن، فالمؤسسة لا تقوم بتسوية ديونها في آجال استحقاقها سواء الديون المالية أو ديون الاستغلال أو الفوائد، وهذا التخلف قد يكون إرادي أو لا إرادي.[2]

أما **التوقف عن الدفع** فيعبر عن عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها بواسطة الأصول الجاهزة.(Pierre, R. 2001.P. 404) وهي حالة تدل على التوقف النهائي عن الدفع، وهنا تكون المؤسسة أمام احتمالين إما التصحيح أو التصفية حسب درجة خطورة الموقف.[3]

1-2- **التعثر المالي:** يعرف التعثر المالي على أنه عملية ناتجة عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية معينة تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها، والحصول على التزامات جديدة، وفقدانها للتوازن المالي والنقدي أو التشغيلي.[4]

نلاحظ أن التعثر يعبر عن مرحلة تصل فيها المؤسسة لاضطرابات مالية خطيرة قد تتدرج بها إلى مستويات الإفلاس، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة، أو تراكم الخسائر سنة بعد أخرى وفي معظم الأحيان تجتمع المشكلتين معا لتكونا سببا في حدوث التعثر المالي.

---

[1] مليكة زغيب، نعيمة غلاب، **"مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية -دراسة ميدانية-"**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الثاني، شتنبر 2015، ص ص 109-134.

[2] Pierre VERNIMMEN, **«Finance d'entreprise»**, Dalloz, 5ème édition, Paris, 2002, p. 994.

[3] Bernard COLASSE, **«l'analyse financière de l'entreprise»**, la Découverte, 4ème édition, Paris, 2003, P. 59.

[4] محسن أحمد الخضيري، **"الديون المتعثرة الظاهرة...الأسباب...العلاج"**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1997، ص ص 33- 34.

1-3- **العسر المالي:** يعبر العسر المالي عن حالة عدم توفر السيولة أو النقد الجاهز، وهو ما يعكس عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق. (1) وهنا نميز بين نوعين من العسر: عسر مالي فني وعسر مالي حقيقي. فالعسر المالي الفني هو عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير، أي أن المشكلة في الموقف النقدي وليس الموقف المالي، لذا يطلق عليه بالإعسار المؤقت، ويمكن التغلب على هذا النوع بوجود إدارة فعالة ورشيدة. (2) أما العسر المالي الحقيقي (القانوني) فهو عدم قدرة المؤسسة على تسديد كافة التزاماتها المستحقة، بمعنى أن أصول المؤسسة غير كافية لتغطية الخصوم قصيرة وطويلة الأجل. وقد يدفع هذا النوع من الإعسار بالمؤسسة إلى حالة الإفلاس. (3)

من الملاحظ أن حالة العسر المالي الفني تحدث عندما تكون إيرادات المؤسسة لا تغطي التزاماتها المالية القصيرة، أي أن المشكلة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها، وبما أن إجمالي الأصول يفوق إجمالي الخصوم فإنه يمكن التغلب على هذه المشكلة دون الوصول إلى مرحلة الإفلاس، حيث يمكن للمؤسسة أن تبيع بعض أصولها لتسديد التزاماتها. أما بالنسبة لحالة العسر المالي الحقيقي فتكون المؤسسة قريبة جدا من الإفلاس لأن إجمالي أصولها غير كافي لتغطية كافة التزاماتها المستحقة، وذلك نتيجة حدوث خسائر متراكمة أدت إلى تآكل رأس المال، وبالتالي فإن العسر المالي الحقيقي يعبر عن خطر كبير ناجم عن حالة من العسر المالي الفني بالإضافة إلى انخفاض قيمة أصول المؤسسة عن خصومها.

1-4- **الإفلاس:** يعتبر ألتمان (**Altman**) أول من استخدم تعبير الإفلاس وقد أطلق هذا المصطلح على المؤسسات التي أفلست قانونيا والتي وضعت إما تحت الحراسة القضائية أو منحت الحق في إعادة تنظيم المؤسسة بموجب أحكام قانون الإفلاس المعمول به. (4)

كما يعرف على أنه التصفية الفعلية وفقا للنصوص القانونية التي تختلف مبرراتها من دولة إلى أخرى، وقد تكون هذه التصفية إجبارية بناء على طلب المقرضين أو اختيارية بناء على طلب الملاك(5).

في إطار الإفلاس قد يجري اتفاق بين الدائنين والمؤسسة التي فشلت في تسديد التزاماتها على تسوية الأمر بينهما دون اللجوء إلى إجراءات الإفلاس، وذلك تنازلا من الدائنين ورغبة منهم في منح فرصة جديدة للمؤسسة، لاعتقادهم بأنها تمتلك مقومات وإمكانيات النجاح في حال تجاوز المحنة المالية الحالية المتمثلة في توقفها عن سداد ديونها المستحقة، الأمر الذي يجعل هذا الإجراء أفضل بكثير من عملية إشهار الإفلاس

---

[1] هيثم محمد الزغبي، **"الإدارة والتحليل المالي"**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 37.

[2] يحي إبراهيم، **"قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات الأسباب ووسائل العلاج"**، دون ناشر، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992، ص 102.

[3] صافيناز عبد الحي عبد الحميد، **"دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم وقياس المخاطر الملازمة لمنشآت الأعمال"**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 119.

[4] Edward I. ALTMAN, **"Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy "**, The Journal of Finance, Vol. 23,No. 4, September 1968, P.589 .

[5] يحي إبراهيم، مرجع سابق، ص 102.

والتصفية، التي قد ينتج عنها عدم تحصيل كافة الديون، بالإضافة إلى النفقات والمصاريف المرافقة لها. أما إذا كان مستقبل المؤسسة لا يبشر بالخير فإن الحل هنا يكون التصفية لا محال.

1-5- **الفشل:** استخدم **بيفر** (Beaver) أحد رواد هذا المجال تعبير الفشل على أنه عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها. وقد ذكر أنه من الناحية العملية تكون المؤسسة فاشلة عند حدوث الإفلاس، أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها أو عدم سداد حسابات البنوك أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة.[1]

وفي نفس السياق تناوله بعض الكتاب في تعاريف متقاربة، حيث عرفه **بلوم (Blum)** على أنه الأحداث التي تشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد الديون عند حلول تواريخ استحقاقها أو الدخول في دعاوي الإفلاس أو الاتفاق الصريح مع الدائنين على تخفيض الديون. بينما أطلق **ديكن (Deakin)** تعبير الفشل على المؤسسات التي أفلست أو المؤسسات المعسرة أو التي تم تصفيتها لمصلحة الدائنين. أما **هنري (El Hennary)** فعرفه على أنه حالة التصفية أو إنهاء أعمال المؤسسة بأمر من المحكمة أو تلك التي تم تعيين حارس قضائي لها.[2]

من خلال التعاريف الواردة أعلاه نلاحظ أن مصطلح الفشل يستخدم للتعبير عن عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها أو الدخول في إجراءات الإفلاس والتصفية أو تعرضها لحالة الإعسار، وبالتالي فهو مصطلح غير دقيق من ناحية وصف الحالة المالية للمؤسسة كي تعتبر فاشلة، فهو يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية للعسر والإفلاس، وبذلك يعتبر كل من العسر والإفلاس مرادف لمصطلح الفشل دون التمييز بينهم.

2- **مقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية:** يتوقف النجاح في إعداد القوائم المالية المتوقعة ومن تم فاعليتها كأداة للتنبؤ على توفر مجموعة من الشروط أهمها[3]:

- أن تتسم البيانات الفعلية المعتمدة أساسا لإعداد القوائم المالية بالموضوعية والشمول؛
- أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة تراعي ظروف المؤسسة الداخلية وكذلك البيئية المحيطة بها؛
- أن تتسم النماذج والأساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول، بمعنى أن يتم بناء تلك النماذج وفق منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ؛
- أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولا، وتزداد دقة التنبؤات كلما كانت فترة التنبؤ قصيرة والعكس صحيح؛

---

[1] William H. BEAVER, **"Financial Ratios as Predictors of Failure"**, Journal of Accounting Research, Vol.04, 1966, P. 71.

[2] صافيناز عبد الحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 118- 119.

[3] عمار أكرم عمر الطويل، "**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 65.

- وجوب مراعاة الآثار التي تنعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على الظواهر والمتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ.

3- **إمكانية التنبؤ بفشل المؤسسات:** إن التطور في القوائم المالية من ناحية الإعداد والتبويب وما تحتويه وشكل المعلومات والبيانات المتاحة فيها، بالإضافة إلى قدرة المحلل المالي في تفسير وتحليل نتائج العلاقات فيما بين هذه المعلومات والبيانات وما هو متاح من أدوات إحصائية ورياضية، جعل بالتأكيد إمكانية للتنبؤ بفشل المؤسسة، وطالما أنه يمكن التنبؤ بالفشل، فإنّ إمكانية الاستعداد له وبوقت مبكر ممكنة، وهذا ما يعد الأهم لأنّ التنبؤ المبكر بالفشل يعطي لإدارة المؤسسة فرصة قوية وكافية للاستعداد لمواجهة العوامل المسببة له.

وقد لاحظ الباحثون والمختصون في هذا المجال أن عملية المراقبة الدقيقة والملاحظة الجيدة لبعض التغيرات التي تحدث في الوضع التشغيلي للمؤسسة، والتي تنعكس على نتائج بعض العلاقات المالية يمكن أن تعطي تصورا واضحا عن حالة المؤسسة مستقبلا، وتمكنها بذلك من أخذ الاحتياطات اللازمة والتنبؤ بالفشل قبل وقوعه.

وعلى هذا الأساس بدلت جهود وأعدت دراسات وأبحاث أملا في تطوير وتحسين بعض النسب المالية من أجل التنبؤ الدقيق بفشل المؤسسة في المستقبل، تم توجهت الجهود لاختبار نماذج كمية من نتائج نسب مالية معينة، تساعد في حالة تطبيقها على التنبؤ باحتمالات الفشل.[1]

4- **أهمية التنبؤ بفشل المؤسسة:** يعد الكشف المبكر عن الصعوبات المالية التي قد تواجهها المؤسسة ضرورة ملحة للعديد من الجهات الاقتصادية الفاعلة، فالمؤسسات بحاجة لفهم وضعيتها المالية، وليس هي فقط بل أيضا مورديها وزبائنها، حيث يهمهم التعرف على الوضع المالي للمؤسسة التي يتعاملون معها. كما يتعين على البنوك ضمان الجدارة الائتمانية للمقترضين، إضافة إلى هذا فإنّ السلطات النقدية والاقتصادية يهتمون بمتابعة تطور المخاطر.[2]

وللتنبؤ بالفشل أهمية كبيرة لدى الجهات التالية:[3]

- **المصارف أو البنوك:** تهتم بتعثر وفشل المؤسسات للآثار التالية:
  - قروضها القائمة التي منحت لهذه المؤسسات؛
  - قروضها قيد الدراسة ؛
  - أسعار قروضها وشروطها المتفق عليها مع هذه المؤسسات؛
  - إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة؛

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص ص 330 – 331.

[2] Mireille Bardos, «**Détection précoce des défaillances d'entreprises**», Bulletin de la Banque de France, 3 ^{e} trimestre 1995, P. 59.

[3] عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص ص 62 -63.

- توقيت الانسحاب.

- **المستثمرون**: يهتمون بتعثر وفشل المؤسسات لتقويم سلامة استماراتهم، والتمييز بين الاستثمارات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، وبالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة؛

- **إدارة المؤسسات:** تهتم بالتعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها محاولة بذلك معالجتها أو اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحمايتها قبل استفحال الفشل وانتشاره؛

- **الجهات الرسمية والسلطات النقدية والاقتصادية:** تظهر اهتماما بفشل المؤسسات وإفلاسها، وذلك تجنبا لوقوع الأزمات في القطاع الخاص أو القطاع العام وانعكاساتها وتأثيراتها على الجهات الأخرى.

المحور الثاني: النماذج التحليلية للتنبؤ بفشل المؤسسات:

لقد وجه العديد من الباحثين اهتمامهم إلى ضرورة إيجاد نماذج تساعد على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة، وذلك من خلال مختلف الخصائص والمميزات التي تتسم بها المؤسسات الفاشلة في السنة السابقة لحدوث الفشل والتي تميزها بشكل واضح عن المؤسسات الأخرى الناجحة.

1- النماذج الكمية:

تعتمد هذه النماذج على المتغيرات الكمية المتمثلة في النسب المالية ومن بين أهم الأعمال والدراسات نجد:

1-1- نموذج بيفر(Beaver): ظهر هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966، وهي من الدراسات المهمة في هذا المجال، وقد لجأ بيفر إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء عرفت بالنسب المركبة، حيث قام بدراسة (30) نسبة مالية اختار منها (06) نسب فقط واعتبرها قادرة على التنبؤ باحتمالات الفشل، وقد تميز نموذجه بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات، وقد اعتمد في صياغة نموذجه على النسب المالية التالية: نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛ نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات؛ نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات؛ نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات؛ نسبة التداول؛ نسبة التداول السريعة.

وقد أظهرت المتغيرات الستة التي اختارها بيفر قدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات وكانت نسبة الخطأ 10 %، 18 %، 21 %، 24 %، 22 % في السنوات السابقة للإفلاس على التوالي، وهذه النتائج ذات دلائل إحصائية عند درجة ثقة 95 % مؤكدة قدرة المتغيرات التي حددتها على التنبؤ مبكرا بالفشل. وقد توصل بيفر من دراسته إلى استنتاجات مهمة تتمثل في:

– إن أفضل مؤشرات الفشل بالنسب المالية هي تلك التي يكون بسطها الربح أو النقد المتحقق من العمليات التشغيلية ومقامها الموجودات أو المطلوبات. وتعد النسبة الأولى التي استخدمها بيفر والمتمثلة في نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون من أفضل النسب المالية في التنبؤ بالفشل وأقلها خطأ في الحكم على المؤسسات، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت قدرة المؤسسة على التسديد مضمونة، وقد

يعود سبب زيادة هذه النسبة إلى زيادة قدرة المؤسسة على توليد التدفق النقدي الداخلي من الأنشطة أو انخفاض حجم الديون أو بسبب الاثنين معا؛

- تعد نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى إجمالي الموجودات ثاني أفضل النسب المالية؛
- نسبة التداول تعد أداة ضعيفة للتنبؤ بالفشل ولكنها مهمة لأنها تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

إن التنبؤ بالفشل وفق نسب بيفر المختارة لا يتم بالاعتماد على نتائج هذه النسب بشكل منفرد، وإنما يجب أن تؤخذ مجتمعة كحزمة من النتائج، وهنا يبرز دور المحلل المالي في تجسيد واقع المؤسسة المدروسة وفق نتائج النسب الست السابقة، فوجود عدد من النسب تظهر نتائج ضعيفة لا يعني بالضرورة أن المؤسسة سوف تتعرض للفشل، كذلك وجود بعض النسب تتسم نتائجها بقبول ليست بالضرورة تحمي المؤسسة من الإفلاس. [1]

2-1- نموذج ألثمان (Altman 1968, 1977): يبرز هذا النموذج محدودية تحليل النسب من حقيقة أنها تطبق بشكل منعزل، وهذا يعني أن المؤشر قد تم الحصول عليه بتطبيق نسبة معينة بشكل منفصل عن باقي النسب، حيث أن تأثير النسب مجتمعة يخضع لدور المحلل المالي ورأيه، لذلك ولتجنب مساوئ تحليل النسب جاءت الحاجة إلى تجميع النسب المختلفة في نموذج تنبؤي هادف. وفي عام 1968 اعتمد ألثمان في بناء نموذجه التنبؤي بفشل وإفلاس المؤسسات على عينة تتكون من (66) مؤسسة صناعية، نصفها مفلسة والنصف الآخر غير مفلسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات. وقد تناول (22) نسبة مالية من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات حيث توصل إلى أن خمسة نسب مالية فقط هي التي تساهم في بناء النموذج بشكل واضح. وتتمثل هذه النسب الخمسة فيما يلي: (x_1) رأس المال العامل / مجموع الأصول؛ (x_2) الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول؛ (x_3) الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول؛ (x_4) القيمة السوقية لحقوق المساهمين / القيمة الدفترية لإجمالي الديون؛ (x_5) المبيعات / مجموع الأصول. وتكتب دالة النموذج كما يلي:

$$Z = 1.2x_1+1.4x_2+3.3x_3+0.6x_4+1x_5$$

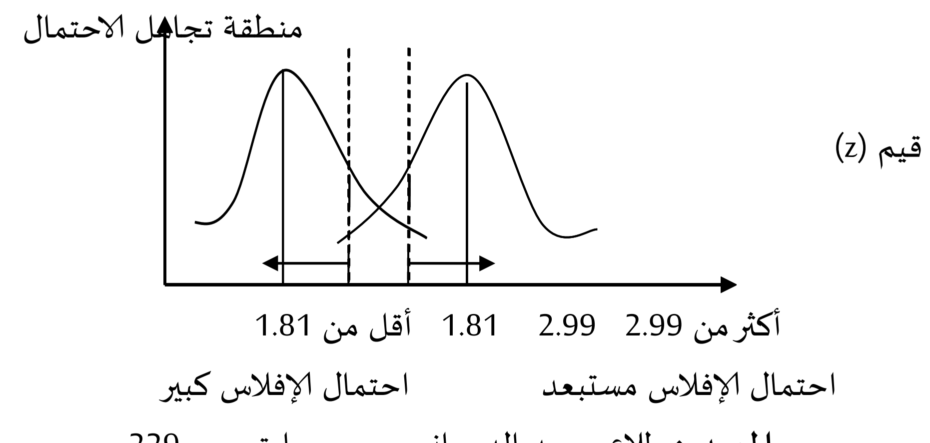
أما النتيجة الأساسية لنموذج ألتمان الذي يعرف باسم (Z – score) بالنسبة لوضع مجموعتي المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة فيمثل بالتوزيع الاحتمالي الموضح أسفله، حيث لابد أن تقع قيمة (Z) ضمن أحد المناطق الثلاث التالية: **(Z) أقل من 1.81** تمثل منطقة فشل ؛ **(Z) بين 1.81 و2.99** تمثل منطقة تجاهل، ولكن إذا كان لابد من تحديد الموقف بالنسبة للمؤسسات التي تقع ضمن هذه المنطقة فإنه وتبعا للتوزيع

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 332-335.

الاحتمالي فإن قيمة 2.675 سوف تستخدم كحد فاصل للتمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة ؛ **(Z) أكبر من 2.99** تمثل منطقة نجاح.[(1)]



الشكل رقم (1): توزيع ألثمان الاحتمالي



المصدر: طلاع محمد الديحاني، مرجع سابق، ص 229.

وقد كانت درجة نجاح النموذج على مدى خمسة سنوات قبل حدوث الإفلاس جيدة في السنة الأولى والثانية، حيث تمكن من التنبؤ بفشل المؤسسات بنسبة 95 % و72 % على التوالي أما في السنة الثالثة والرابعة والخامسة فقد كانت درجة التنبؤ 48%، 29%، 36 % على التوالي، وهذا ما يدل على أن النموذج يتمتع بقدرة تنبؤية عالية في السنة الأولى والثانية وبعدها تقل درجة التنبؤ في السنوات الثلاث الباقية.[(2)]

ومن الانتقادات التي تعرض لها هذا النموذج أنه استخدم أسلوب تصفية المتغيرات إذ لم يحدد المتغيرات قبلا، بل قام بإجراء تجربة على عدد كبير من النسب المالية ثم قام بتصفيتها مرتين في المرة الأولى إلى (22) متغير، ثم إلى خمس متغيرات، وقد اعتمد في التصفية على مدى شيوع النسبة المالية ثم على مدى قدرتها على التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه، كما أن النموذج الذي قدمه ألثمان لم يختبر سوى في السنة المالية السابقة على حدوث الإفلاس. بالإضافة إلى هذا فقد أجرى دراسته على عينات تشمل مؤسسات صناعية فقط.[(3)]

ولعل أكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية في المؤسسات غير المدرجة في السوق المالي والتي لا يتوفر لأسهمها أسعار سوقية، لذلك قام ألثمان في عام 1977 بتطوير نموذج Zeta وهو ما يعرف بالجيل الثاني للمؤسسات في القطاع الخاص، فقد أجرى دراسة على عينة من (53) مؤسسة مفلسة أو فاشلة و(58) مؤسسة ناجحة خلال الفترة من (1969 إلى 1975)، ولتحقيق هذه الغاية فقد استعمل أسلوبين هما أسلوب التحليل التمييزي الخطي وأسلوب التحليل

---

[1] طلاع محمد الديحاني، "**دراسة لنموذج ألثمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة الكويتية**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 08، 1995، ص ص 227 – 230.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 341.

[3] الشريف ريحان، "**أهمية وأساليب التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، 2006- 2007، ص ص 44-45.

التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (28) نسبة مالية. وقد خلص إلى استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، ونتج عن ذلك تعديل معاملات التمييز وكانت صيغة النموذج كما يلي:

$$Z = 0.717x_1+0.847x_2+3.107x_3+0.420x_4+0.998x_5$$

حيث أن x_1، x_2، x_3، x_5 تمثل نفس النسب المالية السابقة لنموذج الثمان الاول، أما x_4 **فتمثل القيمة الدفترية لحقوق المساهمين/القيمة الدفترية لإجمالي الديون**، حيث إذا كانت قيمة (Z) برصيد 2.9 وأكبر، فإن المؤسسة مستمرة وناجحة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس. أما إذا كانت (Z) بقيمة 1.23 وأقل فإن المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس.

لقد اعتمدت الصيغ السابقة لنموذج ألثمان على عينة من المؤسسات الصناعية، وقد تكون نماذج هذه المؤسسات غير مناسبة للمؤسسات غير الصناعية. وبالفعل سجل نموذج (Z) أرصدة مختلفة لبعض مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الصناعية مما دفع ألثمان، هارتزل، وبيك Altman, Hartzell, (Peck) إلى تبني نموذج (Zeta) خاص بالمؤسسات غير الصناعية وذلك سنة 1995. وقد صمم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في المؤسسات غير الصناعية أعلى منه في المؤسسات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية وتتمثل صيغة النموذج في العلاقة التالية:

$$Z = 6.56x_1+3.26x_2+6.72x_3+1.05x_4$$

حيث أن x_1، x_2، x_3، x_4 تمثل نفس النسب المالية المعتمدة في النموذج الثاني المعدل لنموذج ألثمان.

إذا كانت (Z) برصيد 2.6 وأكبر فإن المؤسسة ناجحة ومستمرة وغير معرضة لخطر الإفلاس. أما إذا كانت (Z) بقيمة 1.1 وأقل فإن المؤسسة معرضة لاحتمالات الإفلاس والفشل.[1]

3-1- نموذج كيدا (Kida, 1981):

بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.042x_1+0.42x_2-0.461x_3-0.463x_4+0.271x_5$$

وتتمثل النسب المختارة لصياغة نموذج كيدا في: X_1: صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات؛ X_2: جملة حقوق الملكية / جملة المطلوبات؛ X_3: الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة؛ X_4: المبيعات / إجمالي الموجودات؛ X_5: النقدية / جملة الموجودات.

ووفقا لمتغيرات هذا النموذج تزداد احتمالات تعرض المؤسسة للفشل والإفلاس كلما كانت قيمة (Z) بمقدار سالب، وتنعدم إذا كانت القيمة موجبة. وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل تصل إلى 90% قبل السنة من حدوث الفشل.[2]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، دون ناشر، رام الله – فلسطين -، 2008، ص 85.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 351- 352.

4-1- نموذج شيرود (Sherrod, 1987):

يمتاز نموذج شيرود باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك، إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة في مزاولة نشاطها الاقتصادي. ويعتمد هذا النموذج على ست نسب رئيسية، كل نسبة لها وزن نسبي خاص بها. وتكتب معادلة النموذج وفق الصيغة التالية:

$$Z = 17\ x_1+9\ x_2+3.5\ x_3+20\ x_4+1.2\ x_5+0.1\ x_6$$

حيث تمثل X_1: صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول، X_2: الأصول النقدية / مجموع الأصول، X_3: حقوق المساهمين / مجموع الأصول، X_4: صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول، X_5: مجموع الأصول / مجموع الخصوم، X_6: حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.[1]

وبناء على عدد نقاط (Z) تصنف المؤسسات حسب قدرتها على الاستمرار إلى خمس فئات كما يلي:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات حسب درجة المخاطر

الفئة	درجة المخاطرة	مؤشر (Z) بالنقاط
01	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الفشل	Z ≥ 25
02	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل	25 ≥ Z ≥ 20
03	يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل	20 ≥ Z ≥ 5
04	المؤسسة معرضة لمخاطر الفشل	5 ≥ Z ≥ -5
05	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الفشل	Z< -5

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 102.

5-1- دراسات وأعمال أخرى:

إضافة إلى ما تم تقديمه من النماذج الكمية فإنه هناك أعمال ودراسات أخرى جاءت في هذا السياق، والتي تناولت مجموعات مختلفة من النسب المالية تعتبر الأفضل في التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة عند دمجها بأساليب إحصائية معينة. ويمكننا تلخيص بعض الدراسات التي جاءت في الفترة الأخيرة الممتدة من 1991 إلى 2015 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): ملخص بعض الدراسات السابقة وأهم النتائج المتوصل إليها

الدراسة	الهدف	الأسلوب	العينة	أهم النتائج
لايتان (Laitinen) 1991	تحديد المتغيرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل قبل وقوعه بست سنوات	التحليل التمييزي الخطي	(40) مؤسسة فاشلة و(40) مؤسسة ناجحة	تحديد ست متغيرات للتنبؤ بالفشل
هندى 1991	بناء نموذج يتنبأ بالتآكل الكامل	التحليل التمييزي	(18) مؤسسة	بناء نموذج يتضمن

[1] منير شاكر محمد وآخرون، " **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** "، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 182.

	لرأسمال المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر	الخطي	تآكل رأسمالها بالكامل و(18) مؤسسة ناجحة	ست متغيرات
تام وكيانج (Tam and Kiang) 1992	بناء نموذج للتنبؤ بفشل البنوك قبل حدوثه	التحليل التمييزي الخطي وأحد أساليب الانحدار الخاصة	(59) بنك فاشل و(59) بنك ناجح	استخدم تسعة عشر متغير لبناء النموذج
علي إبراهيم 1998	فحص فائدة المعلومات المحاسبية باستخدام التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار في التنبؤ بفشل المؤسسات	الأسلوب متعدد متغيرات والتحليل المتباين المتعدد	(26) مؤسسة خاسرة و(26) مؤسسة غير مفلسة	نموذج مشترك لمتغيرات محاسبية معدة على التكلفة التاريخية والجارية
جهماني والداود 2004	التوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل المؤسسات المساهمة العامة الصناعية الأردنية	أسلوب القياس متعدد الاتجاهات + التحليل العنقودي	(12) مؤسسة فاشلة و(12) مؤسسة غير فاشلة	تفوق كل من نسب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ونسب الربحية على التنبؤ بالفشل
الغصين 2004	التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر مؤسسات قطاع المقاولات في قطاع غزة	أسلوب الانحدار اللوجستي	(10) مؤسسات متعثرة و(16) مؤسسة غير متعثرة	بناء نموذج للتنبؤ بالفشل مكون من أربع نسب مالية
زلكارنين وحسبولا (Zulkarnain & Hasbullah) 2009	التحسين من نموذج التنبؤ بفشل المؤسسات بما يتماشى وبيئة سنغافورة	التحليل التمييزي	(17) مؤسسة فاشلة و(17) مؤسسة غير فاشلة	بناء نموذج للتنبؤ بالفشل يتضمن نسبتين ماليتين
شاهين ومطر 2011	التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة	التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات	(04) بنوك متعثرة و(04) بنوك غير متعثرة	الوصول إلى نموذج مكون من أربع نسب مالية
قريشي 2012	إثبات مقدرة المعلومة المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF) على التنبؤ بخطر الإفلاس	التحليل التمييزي	(04) مؤسسات مفلسة و(05) مؤسسات سليمة	تفوق ست نسب من أصل (16) نسبة في التمييز بين المؤسسات
عماري 2015	محاولة بناء نموذج ذي قدرة على التنبؤ والتمييز بين الشركات	التحليل التمييزي	(16) شركة فاشلة و(16)	التوصل إلى نسبتين من أصل 15 نسبة لها

	المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية		شركة سليمة	القدرة على التمييز بين المؤسسات

من إعداد الباحثة اعتمادا على[1]:

ويمكننا استخلاص نتائج هذه الأعمال والدراسات في بعض النقاط نوجزها فيما يلي:

– تعتبر دراسة ألثمان الأساس الذي بنيت عليه باقي الدراسات مع اختلاف في انتقاء وترتيب النسب والمؤشرات المالية الدالة على حدوث الفشل؛

– ترتكز معظم الدراسات على إيجاد مجموعة من النسب المالية تعتبر الأفضل والأكفأ في التنبؤ بحدوث الفشل في المستقبل، وهو ما يدل على أهمية هذه النسب في بناء نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات وترقب توجهاتها المستقبلية؛

– أهمية الأساليب الكمية والإحصائية في بناء هذه النماذج وخاصة أسلوب التحليل التمييزي الذي حاز على تطبيق غالبية الباحثين، وهو ما يثبت نجاعته وفعاليته في مجال التمييز بين المؤسسات.

2- النماذج النوعية: تعتمد هذه النماذج على المتغيرات النوعية دون الكمية، وهي تعطي كل الأهمية للقرارات الإدارية ولجوانب التنظيم، وتعتبر فشل المؤسسات يعود أساسا إلى عوامل إدارية أكثر منها مالية. ومن بين أهم الأعمال نجد:

2-1- نموذج جون أرجنتي (Argenti, 1976):يركز هذا النموذج على المتغيرات أو العوامل الوصفية أي النوعية دون الكمية، وقد أطلق عليه بنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يسمى بـ (A-score). وهو يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي القصور أو الضعف في جوانب التنظيم خصوصا المالية والإدارية كنظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبة المستخدمة في المؤسسة. [(2)] وحسب هذا النموذج تمر المؤسسة الفاشلة بأربعة مراحل هي:

- **مرحلة العيوب:** في هذه المرحلة تظهر عيوب محددة ولكنها لا تزال كامنة؛

---

[1] - السيد عبد اللطيف الصيفي، **"الفشل المالي لشركات القطاع العام التنبؤ بحالاته باستخدام النسب المالية"**، الأهرام الاقتصادي، العدد 68، القاهرة، أكتوبر 1993، ص ص 29- 31.

- خير الدين قريشي، مرجع سابق، ص ص 09- 10.

- عمر عيسى حسن جهماني، أحمد عبد الفتاح الداود، **"التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات"**، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2004، ص ص 209- 233.

- هلا بسام عبد الله الغصين، **"استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة "**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2004، ص XIII.

- علي شاهين، جهاد مطر،**"نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية"**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، مجلد 25، العدد الرابع، فلسطين، 2011، ص ص 849- 878.

- سليم عماري، **"دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2014- 2015، ص V.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 348

- **مرحلة الأخطاء:** تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب العديد من الأخطاء؛
- **مرحلة الأعراض:** نتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة تبدأ أعراض الفشل في الظهور على المؤسسة؛
- **مرحلة الفشل:** تصل المؤسسة إلى نهاية حياتها ويتحقق بذلك الفشل الفعلي للمؤسسة ممثلا بالتصفية والإفلاس.

وقد اقترح أرجنتي لكل مرحلة من المراحل الثلاث الأولى السابقة مجموعة من المؤشرات التفصيلية حسب ما هو موضح في الجدول أسفله. ثم وضع معيارا لاستخدام النموذج في تقييم المؤسسة وذلك كما يلي:

- **احتمال الفشل ضئيل:** إذا كان مجموع العلامات يقل عن 18؛
- **احتمال الفشل يصعب التنبؤ به:** إذا كان مجموع العلامات أكبر من 18 وأقل من 35؛
- **احتمال الفشل قوي:** إذا كان مجموع العلامات 35 وأكثر.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت العلامة التي تعطى للمؤسسة في مجال معين يكون ذلك مؤشرا سلبيا ليس في مصلحتها باعتبار ذلك مصاحب لارتفاع مخاطر الفشل المالي والعكس بالعكس. [1]

الجدول رقم (3): طريقة استخدام نموذج Argenti

المراحل	المؤشرات	الوزن النسبي في النموذج	العلامة الفعلية للمؤسسة
العيوب	أوتوقراطية الإدارة	10	
	الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام	8	
	تدني كفاءة الإدارة التنفيذية	6	
	تدني كفاءة الإدارة المالية	5	
	خلل في نظام الرقابة الداخلية	3	
	خلل في النظم المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية	3	
	خلل في نظم التعيين والترفيع والتدريب	3	
	تدهور معنويات الموظفين	3	
	ارتفاع معدل دوران الموظفين	2	
	المجموع	**43**	
الأخطاء	تزايد مضطرد في حجم المديونية وارتفاع مؤشرات الرفع المالي	18	
	توسع كبير وغير مبرر في نشاط المؤسسة	15	
	الدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المؤسسة	12	
	المجموع	**45**	
الأعراض	**مؤشرات مالية سيئة**	5	
	الإفراط في إجراءات المحاسبة الخلاقة	4	
	تغيير متكرر في السياسات المحاسبية ولمدقق الحسابات	3	
	المجموع	**12**	
	المجموع الكلي	**100**	

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص 370.

[1] محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2016، ص 369.

لقد أهمل أرجنتي الجوانب المالية التي تسمح بالكشف عن تدهور الوضع المالي بالنسبة للمؤسسة من خلال ما تعكسه المؤشرات والنسب المالية، ووجه اهتمامه إلى العوامل الإدارية ومستوى الأداء والتي تعتبر ذات أهمية ولا شك في ذلك، لكن هذه العوامل عاجزة عن قياس مستوى التدهور الحاصل كميا وهذا ما تتمتع به مؤشرات تقييم الأداء المالية التي تقدم دلالات مفيدة ومعلومات كمية قابلة للقياس عن كفاءة الإدارة أو تراجعها.

2-2- نموذج ميلر وبيتر (Miller and Peter): قام كل من ميلر وبيتر عام 1983 بدراسة عن خصائص المؤسسات الفاشلة والناجحة، وذلك من خلال دراسة دورة حياة عدد كبير من المؤسسات تم فيها تحديد خصائص كل مرحلة من مراحل دورة الحياة، وقد حددا خصائص التنظيم الفاشل في مجموعة من العوامل نذكرها فيما يلي: [1]

- هيكل بيروقراطي معقد؛
- مركزية في اتخاذ القرار؛
- اعتماد أقل على نظم المعلومات في صنع القرارات؛
- انحدار أو انخفاض حصة المؤسسة في السوق؛
- انخفاض جودة المنتجات وعدم قدرة المؤسسة على المنافسة؛
- انخفاض حجم الإنتاج وانعدام التنسيق بين إدارات المؤسسة؛
- التركيز فقط على التخطيط قصير الأجل؛
- التحكم الشخصي في اتخاذ القرار؛
- ارتفاع تكلفة التنظيم وانعدام التجديد؛
- انحدار السيولة مع تزايد مخاطر الأعمال والمخاطر المالية؛
- ارتفاع حجم المخزون الراكد وانخفاض معدل الدوران؛
- ارتفاع نسبة الطاقة العاطلة الغير مستغلة.

3-2- نموذج ليتنان (Laitinen E.K, 1993): قدم الباحث ليتنان (Laitinen E.K) نموذجا لعملية انهيار المؤسسة، حيث قسم الفشل إلى عدة مراحل هي:

- **المرحلة الأولى**: تبدأ هذه المرحلة عند نهاية فترة من الأداء والعمل الجيد أو المتوسط، حيث يظهر فيها حالة من الانهيار أو التراجع الجزئي في أداء المؤسسة؛

- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة التغيير وتأخذ أحد الشكلين إما أن تستمر حالة التراجع التي ظهرت في المرحلة الأولى بشكل مستقر نسبيا، أو أن يطرأ انخفاض بطئ على مستوى أداء المرحلة الأولى وصولا إلى المرحلة الثالثة؛

---

[1] عبد الرحمن أحمد محمد سليم، "**القياس والتنبؤ بعوامل الفشل المالي والإداري في وحدات القطاع العام**"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، 1987، ص 76.

- **المرحلة الثالثة:** وتسمى بمرحلة الانحدار، حيث ينخفض فيها الأداء إلى أن يصل إلى مستوى منخفض جدا؛

- **المرحلة الرابعة:** والأخيرة وهي مرحلة الخروج من النشاط الاقتصادي وتصل فيها المؤسسة إلى حالة العسر المالي الذي يصبح واضحا للمراقبين والمراجعين الخارجيين.

يعتبر ليتنان أن المراحل سالفة الذكر هي النموذج العام لمراحل انهيار المؤسسات ولكنه يضيف أيضا بعض الحالات الخاصة لحالات الانهيار وهي:

- **حالة الفشل المزمن** والذي يكون فيها أداء المؤسسة ذو مستوى ضعيف جدا وذلك على مدى سنوات طويلة قبل انقضاء حياتها؛

- **حالة الفشل الحاد** حيث هذه الحالة يكون لأداء المؤسسة مستوى جيد أو حتى ممتاز إلى أن تصل إلى نهاية حياتها، حيث يظهر انخفاض أو تراجع حاد ومفاجئ في أدائها يجعلها تصل إلى المرحلة النهائية.

وبالرغم من أن ليتنان يعتبر أن التدهور في مستوى الأداء يترافق مع التراجع في المؤشرات المالية في مختلف مراحل عملية الانهيار، إلا أنه لم يقدم وصف دقيق للوضع أو الحالة المالية في كل مرحلة من المراحل السابقة، أضف إلى ذلك أنه لم يحدد الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة. [(1)]

من خلال التعرف على بعض النماذج النوعية للتنبؤ بفشل المؤسسات، ورغم العيوب والنقائص التي تشوبها يتضح أنها تسهم وبشكل واضح في الكشف عن الفشل وتدهور حالة المؤسسات الاقتصادية. وللوصول إلى مستوى معين من الدقة في عملية التنبؤ بالفشل يجب المزج بين العوامل الكمية والنوعية، فكلاهما مكمل للآخر ولا يمكن اعتبار أي منهما بديلا للآخر.

3- النماذج الكمية النوعية: تجمع هذه النماذج بين المتغيرات الكمية والنوعية في التنبؤ بفشل المؤسسات باعتبارها مكملة لبعضها البعض. ومن بينها نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية، الذي يعتبر من النماذج الحديثة نسبيا في مجال التنبؤ بالفشل، وهو يدخل ضمن مجال الذكاء الاصطناعي المستوحى من تنظيم العقل البشري. ومن تم كانت انطلاقة الباحثين في إيجاد أسلوب لحل المشاكل التي تواجه المؤسسة بالاعتماد على أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية.

يعرف روبيرت نيلسون (Robert Nielsen) الشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks) على أنها نظام حسابي متكون من عدد من وحدات المعالجة المترابطة فيما بينها وتتصف بطبيعتها الديناميكية والمتوازية في معالجة البيانات الداخلة إليها. [(2)] هذه الوحدات ما هي إلا عناصر حسابية تسمى العصبونات أو العقد

---

[1] الشريف ريحان، مرجع سابق، ص ص 20- 21.

[2] آفاق عبد الرهيب حسين محمود، **"استعمال البرمجة الديناميكية والشبكات العصبية لإيجاد الخزين الأمثل لمخازن الشركة العامة للزيوت النباتية"**، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص 45.

والتي لها خاصية عصبية، من حيث أنها تقوم بتخزين المعرفة العملية والمعلومات التجريبية لتجعلها متاحة للمستخدم وذلك عن طريق ضبط الأوزان.[1]

تحتاج الشبكات العصبية لوحدات إدخال تكوّن طبقة المدخلات، ووحدات معالجة تكوّن طبقة المعالجة، وهي التي تخرج نواتج الشبكة، وبين كل طبقة من هذه الطبقات وصلات بينية تربط كل طبقة بالطبقة التي تليها، والتي يتم فيها ضبط الأوزان الخاصة بكل وصلة بينية، وتحتوي الشبكة على طبقة واحدة فقط من وحدات الإدخال، ولكنها قد تحتوي على أكثر من طبقة من طبقات المعالجة.[2]

ومن بين تطبيقات النماذج العصبية نجد دراسة ألثمان (Altman et al, 1994) التي قام فيها بدراسة مقارنة لتقييم خطر الإفلاس مستعملا نموذج الشبكة العصبية متعددة الطبقات. وقد كانت النتائج التجريبية تبين أن التحليل التمييزي الخطي يمكن اعتباره ما يعادل شبكة عصبون واحد، والذي يتلقى الإشارات من مجموعة من المؤشرات (النسب المالية) ويحدد نتيجة الإخراج مع دالة خطية. ومن خلال مقارنة هذه الطريقة مع الطرق الإحصائية التقليدية يتبين أن الشبكات العصبية أداة مهمة في مجال تطبيق تصنيف المؤسسات، حيث تم الحصول فيها على نتائج تصنيف أعلى من التحليل التمييزي والتحليل اللوجستي (Altman et al, 1994; Wilson et Scharda ,1994).[3]

هذا وبالإضافة إلى أعمال Cottrell, Debodt وLevasseur سنة 1996 التي طبقت على مجالات عديدة منها تسيير المحافظ والتنبؤ بالإفلاس / منح قروض. وكذا أعمال Refenes سنة 1995 المتمثلة في 17 دراسة عالجت موضوعات في مجالات مختلفة منها أسواق البورصة (استخدام l'Apt، تقييم فرضية كفاءة الأسواق)، أسواق العملة الصعبة (تقدير معدلات الصرف) وأسواق السندات (تنقيط السندات)، إضافة إلى التنبؤ بالإفلاس. لكن المجال الأكثر استخداما لهذا النموذج هو مجال تسيير المحافظ الاستثمارية.[4]

كما تتميز الشبكات العصبية ببعض الإيجابيات عند استخدامها للتنبؤ بالفشل من بينها أنها لا تتطلب مسبقا مواصفات لشكل الدالة المستخدمة، أو إلى اعتماد افتراضات محددة في التوزيعات الإحصائية لمتغيرات وعوامل الخطأ في نموذج التقدير، بالإضافة إلى كونها قد تكون مكملة لنظام الخبراء.

وبالرغم من هذه المميزات التي تتمتع بها إلا أنها لا تخلو من العيوب وذلك لانعدام الشفافية في استخدام المتغيرات (النسب المالية) داخل شبكة الاتصالات، بالإضافة إلى مشكلة العلبة السوداء، حيث من الممكن التعرف على الأهمية التفسيرية لكل متغير مستقل عند استخدام الأساليب الإحصائية التقديرية (التحليل

---

[1] لهيب محمد الزبيدي وآخرون، "**بناء نظام هجين (الشبكات العصبية الاصطناعية والمنطق المضبب) لترتيب المواقع الالكترونية بالاعتماد على نموذج تقييم جودة المواقع الإلكترونية**"، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات- الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (17)، 2010، ص ص 485-486.

[2] عمر ديدوح، "**مقاربة توصيفية للتعرف الآلي على الخط العربي اليدوي**"، الأثر - مجلة الآداب واللغات -، العدد السادس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ماي 2007، ص 195.

[3] Constantin ZOPOUNIDIS, « **Evaluation du risque de défaillance de l'entreprise** », Economica, Paris, 1995,P. 48.

[4] محمد عبادي، "**القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد (05) السنة الخامسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص 111.

التمييزي، والتحليل اللوجستي) لكن ليس من السهل إيجاد علامات التأثير على المتغيرات الداخلية ودرجة الترابط بينهما في الشبكة العصبية. وبعبارة أخرى الشبكات العصبية تساعد الباحثين على التنبؤ ولكن لا تجعلهم يفهمون كيفية فشل المؤسسات. (1)

الشبكات العصبية هو مجال ينشط فيه البحث حول تقييم خطر فشل المؤسسات، لكن حاليا تحد من فعاليته بعض المشاكل والتي تجعل من الصعب تحليل وتقييم الخطر بشكل صحيح.

المحور الثالث: محددات عملية التنبؤ بفشل المؤسسات: تحتل النماذج الكمية الاهتمام الأكبر في مجال التنبؤ بفشل المؤسسات من قبل الباحثين والدارسين كونها أثبتت فعاليتها في التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة، غير أنه هناك عدة محددات تؤثر على دقة العملية التنبؤية، وتتسبب في حدوث أخطاء في عملية التصنيف عند استخدام هذه النماذج المعتمدة على النسب المالية نذكر منها: (2)

- **عوامل تتعلق بخواص المؤسسات** مثل إهمال شرطي التماثل من نوعية الصناعة وحجم الموجودات بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات الناجحة القرينة لها؛
- **عوامل تتعلق بالبيانات المالية للمؤسسات المعنية بالدراسة** وهي خاصة بصفات وطبيعة البيانات المالية التي تحتسب منها النسب المالية ومن أهمها اختلاف السياسات والنظم المحاسبية بين المؤسسات، الفجوة الزمنية بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ تطبيق النموذج لاتخاذ القرار التنبؤي واستخدام أساليب المحاسبية المضللة؛
- **عوامل تتعلق بالقائم على التحليل واتخاذ القرار التنبؤي** ومن أهم هذه العوامل خبرة ومهارة وكفاءة المحلل وطريقة تعامله مع المعلومات عند اتخاذ القرار؛
- **عوامل تتعلق بالعوامل الخارجية** مثل اختلاف السنوات المالية بين المؤسسات التي اختيرت في العينة التي سيتم تكوين النموذج بالاعتماد على بياناتها، حيث يترتب عن هذا الأمر تفاوت الظروف الاقتصادية المحيطة بهذه المؤسسات من سنة إلى أخرى؛
- **عوامل تتعلق بعملية الفشل في حد ذاتها**، حيث أن طبيعة عملية الفشل التي تتعرض لها المؤسسة قد تختلف عن طبيعتها في مؤسسات العينة التي تم تكوين النموذج انطلاقا من بياناتها، بالإضافة إلى اختلاف هذه الطبيعة بين مؤسسات العينة ذاتها، مما قد يؤدي إلى حدوث أخطاء وعدم الدقة في التصنيف.

إن العوامل الخمس السابقة ذات أهمية بالغة ولها أثر هام على صحة عملية التصنيف عند استخدام نماذج التنبؤ بالفشل، غير أن العوامل المتعلقة **بالبيانات التي تحسب منها النسب المالية** تعتبر الأهم كونها

[1] Constantin ZOPOUNIDIS, Op.cit, P. 49.

[2] الشريف ريحان، مرجع سابق، ص ص 56-57.

تؤثر بشكل واضح على نتائج التنبؤات المستقبلية، والتي من أهمها اختلاف النظم المحاسبية بين المؤسسات، واستخدام أساليب المحاسبة المضللة.

نتائج وتوصيات:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

- مصطلح الفشل يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية للعسر والإفلاس، وبذلك يعتبر كل من العسر والإفلاس مرادف له دون التمييز بينهم؛
- تعتبر أعمال كل من بيفر وألثمان بمثابة القاعدة أو البنية الأساسية التي بنيت عليها باقي الدراسات الأخرى مع اختلاف في ترتيب وانتقاء النسب المكونة لها؛
- أهمية النماذج الكمية المعتمدة على النسب المالية واستخدامها بكثرة في التنبؤ بالفشل، لكن ذلك لا يقلل من أهمية النماذج النوعية التي تعتبر مكملة لها، حيث أن الوصول إلى مستوى معين من الدقة في العملية التنبؤية يتطلب المزج بين العوامل الكمية والنوعية دون اعتبار أي منهما بديلا للآخر؛
- تعتبر العوامل المتعلقة بالبيانات التي تحسب منها النسب المالية الأهم كونها تؤثر بشكل واضح على نتائج التنبؤات المستقبلية، والتي من أهمها اختلاف النظم المحاسبية بين المؤسسات.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا إبداء الاقتراحات التالية:

- ضرورة اهتمام المؤسسات بمثل هذه النماذج واستغلالها في تقدير المخاطر والكشف عن احتمالات حدوث الفشل في المؤسسات؛
- العمل على صياغة نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات باستخدام النسب المالية، مع ضرورة مراعاة الظروف والتغيرات التي يتميز بها المحيط الاقتصادي أثناء اختيار هذه النسب ومحاولة التكيف معها، وذلك لأن هذه النماذج تسمح للمؤسسات بتجنب الخسائر والأضرار التي تحدث في حالة وقوع الفشل وبالتالي مساهمتها الكبيرة في البقاء والاستمرار في ساحة الأعمال؛
- محاولة إنشاء مؤسسات متخصصة في التحليل المالي تقوم على توفير وجمع المعلومات والبيانات المالية الخاصة بأداء المؤسسات، التي تعتبر كمصادر خارجية للمعلومات وذلك لتسهيل الأبحاث في مجال التحليل المالي وبالأخص في مجال التنبؤ بالاستمرارية.

الانعكاسات النفسية لفئة المسنين في الأوساط الاجتماعية

د.عبيد زرزورة
جامعة أدرار- الجزائر

الملخص:

تتعرض فئة المسنين إلى العديد من السلوكات الضارة بصحتهم بشكل عام وبصحتهم النفسية بشكل خاص، وذلك من خلال المرافق الاجتماعية التي يتوجب على الإنسان المسن أن يتواجد بها بصفة مستمرة وحتى دائمة، ما يجعله يعاني من الأوضاع المزرية التي تلحقها به تلك المرافق، سواء على المستوى الأسري أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى، مخلفة لديه اضطرابات جد خطيرة قد لا تكون ظاهرة للعيان لكن أثرها المدمر يكون بشكل أكبر من الداخل، وتكمن خطورتها عندما تدمر التركيبة النفسية الضعيفة والمقاومة للكم الهائل من الإحساسات السلبية "كالإحساس بالرفض والتحقير ونقص تقدير الذات...الخ" من السلوكات غير اللائقة والتي يتلقاها المسن في أواخر أيامه العمرية.

Abstract:

Old people are exposed to many harmful behaviors for their health in general, and for their mental health in particular, through the social institutions where they must be, in a continuous or even permanent way. This makes the old person endure the squalor caused by these institutions, either at the family level or at other social institutions, leaving very serious disorders that may not be visible, but which devastating impact may be very important inwardly. The danger of these disorders lies in the fact that they destroy the fragile psyche and resistance to the huge amount of negative emotions, such as a sense of rejection and contempt, lack of self-esteem, and other inappropriate behaviors that the elderly receive in their late age.

مقدمة:

قال الله تعالى: "الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم القدير".(1)

وقال رسولنا الكريم صلّى الله عليه وسلّم: "ليس منا من لم يوقر الكبير ويرحم الصغير ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر". حديث شريف.

فانطلاقا من محكم تنزيل خالقنا عز وجل والتوضيح المتسلسل لمراحل الحياة التي يمر بها الإنسان، فالبشرية بشكل عام تشترك في نموها بمراحل عمرية متواترة، وإن لم يشعر بها الشاب اليافع في مقتبل عمره، فسوف يصل لمراحل الضعف والهوان لا محال.

لذا فمن أهم المراحل العمرية صعوبة وقسوة على الكائن الحي بشكل محدد- مرحلة الشيخوخة- التي تتميز بتدهور وضعف كلي للقيام بمعظم متطلبات الحياة، سواء على المستوى الجسماني "العضوي والأدائي"، أو العقلي "الفكري"، أو الاجتماعي "العلائقي".

إذ يصبح الشخص المسن بحاجة ماسة إلى من يمد له يد العون حتى يؤدي احتياجاته الأساسية، والتي أصبحت جد شاقة بعدما كان قادرا على أداء العديد والعديد من الأشياء.

كما جاء حديث رسولنا الكريم مؤيدا لهذا المبدأ من خلال تذكيرنا بخصوصية هذه المرحلة، مبتدئا في أول الحديث بالشخص المسن قبل الصغير توقيرا وتبجيلا له، حاثا الجميع على تكريمه وتجليله نظرا لما أعطى ولما قدمه في مراحل عمره اليافعة.

إضافة إلى أن هذه المرحلة ،ونظرا لخصوصيتها المضمحلة يصبح الشخص غير مرغوب به وينظر له وكأنه عبء ثقيل، ليس كالطفل الصغير الذي يعد مرحبا به ومنتظر القدوم، لذا يمكن القول بأنها مرحلة ذات خصوصية شديدة وصعبة على معظم من يمر بها سواء كان رجلا أو امرأة.

أولا-تعريف مرحلة الشيخوخة: وهي حالة يصبح فيها الانحدار في القدرات الوظيفية والبدنية والعقلية واضحا يمكن قياسه وله آثار على العمليات التوافقية.

وعلى هذا يتفق الكثيرون على تعريف الشيخوخة: بأنها مرحلة العمر التي تبدأ فيها الوظائف الجسدية والعقلية في التدهور بصورة أكثر وضوحاً مما كانت عليه في الفترات السابقة من العمر.

ثانيا-تعريف المسن: هو الإنسان الذي بلغ من العمر (60) عاماً فأكثر، وكبر السن ليس مرضاً في حد ذاته وإنما هو فترة من الحياة تحدث فيها تغيرات فسيولوجية وبيولوجية (جسمانية وعقلية ونفسية) تشكل مشاكل لطبيعة وحياة المسن.(2)

ويعرف كبر السن عالمياً: وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، على أنه من بلغ "الستين" فأكثر من عمره، والتقديرات تشير إلى أن نسبة كبار السن في العالم ستتضاعف من حوالي (12% إلى 22%) ما بين عامي (2015 و2050)، وهذا يعني - بالأرقام المطلقة - زيادة متوقعة من (900 ملايين إلى مليار) شخص فوق سن الـ (60).(3)، مما سيؤدي ذلك لازدياد عدد كبار السن مقارنة بعدد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر.

أما في الجزائر فتوقعت أرقام الديوان الوطني للإحصاءات أن يبلغ عدد المسنين 6 ملايين و7 آلاف شخص في غضون 2030، ما يشكل نسبة 14% من سكان الجزائر، حيث تشكل هذه النسبة اليوم نسبة 8% ما يجعل إيجاد مؤسسات استشفائية متخصصة في رعاية المسنين مطلبا ضروريا، على غرار ما هو معمول به في عدة دول أخرى من أجل تجنيب المسن عناء التنقل من مكان إلى آخر لإجراء الفحوصات اللازمة، خاصة أن هذه الفئة تزداد حساسيتها تجاه الأمراض بتقدمها في السن، حيث أن فئة الشيوخ تكون معرضة أكثر للنزيف العصبي والمخي، وكذا أمراض أخرى عديدة مثل مرض السكري والضغط والقلب، وكذا الصدمات غير المعالجة في وقتها.(4)

ثالثا-خصائص فترة الشيخوخة ومميزاتها: مما لا شك فيه أن التغيرات التي يتعرض لها كبار السن، وما ينتج عنها من مشكلات، تشكل ضغوطاً عليهم إلا أنهم يختلفون في مدى شعورهم وإحساسهم بها، ويعزى ذلك إلى عدة متغيرات منها الخصوصية التي تتميز بها هاته الفترة العمرية، إضافة إلى العديد من المتغيرات الدخيلة

كالحالة الوجدانية والناحية المادية والقدرات التوافقية...الخ، بحيث تتمحور هاته السمات التي تتصف بها الشخصية المسنة في الخصائص الآتية:

***الخصائص الجسمية:** تتميز هذه المرحلة بـ:

-ثقل قدرة المسن على أداء العمل العضلي وظهور كثير من الأمراض مثل: عته الشيخوخة.

-ظهور الشيب وفقدان الأسنان وانحناء الظهر.

-ضعف أنسجة المفاصل والخصوبة.

-ارتفاع ضغط الدم، تصلب الشرايين والرعاش وتأثر الوظائف الحسية (نقص البصر والسمع).

***الخصائص العقلية واللغوية:** نجد لدى المسن جملة من الخصائص منها:

-ضمر بعض الخلايا المخية التي تؤدي إلى إتلاف بعض الوظائف.

-ضعف التفكير والإدراك والتذكر.

-ضعف القدرات السمعية ونقص اللغة.

***الخصائص الوجدانية:** من الخصائص الوجدانية والانفعالية التي تميز مرحلة الشيخوخة:

-الحساسية الزائدة بالذات، فالمسن يسحب وجداناته من الموضوعات الخارجية ومن الاهتمامات الاجتماعية ويتوجه إلى الانغماس في ذاته.

-الالتفاف الوجداني حول الذات ورغبته في الإسراف في سرد تفاصيل حياته.

-ضعف تقدير الذات والإحساس بالنقص نتيجة الضعف الجسدي.

-الاكتئاب والوحدة والعزلة الاجتماعية.

***الخصائص الاجتماعية:** تتمثل خصائص المسن في هذا الجانب:

-يحرص على لم الشمل في المقاهي والنوادي مع أقرانه.

-لديهم ميل شديد إلى الألعاب المسلية التي تتطلب جهد ذهني.

-لديهم ضجر كبير من البيت ويميل إلى المواقف الاجتماعية الهادئة التي لا تثير أعصابه. (5)

***الخصائص الاقتصادية:** إن معظم كبار السن يعانون من مشاكل مادية واجتماعية، مما يسيء إلى حياتهم وخاصة النساء الكبيرات السن اللاتي يواجهن شيخوخة أطول من الرجال.

-إضافة إلى كبار السن المعاقين والذين يعدون أكثر تعرضا للفقر من كبار السن غير المعاقين.

-كما نجد الكثير من الرجال أو النساء العاملين، وعندما يحين وقت تقاعدهم يصاحب ذلك زيادة الفراغ ونقص الجانب المادي...الخ، مما يزيد القلق والخوف على مستقبلهم خاصة لمن ليس لديهم دخل جيد، مما قد يولد لديهم شعورا بتخلي الآخرين عنهم أو أنهم أصبحوا عالة على الغير.

- وتشترك هاته الخصائص النفسية والجسدية والاجتماعية لدى معظم المسنين في عدة صفات منها:

-1-أنها الأكثر مسؤولية عن حالات الوفاة بينهم.

-2-أنها الأكثر مسؤولية عن أنواع المعاناة والعجز.

-3-أنها شائعة بين كبار السن وتزداد شيوعا بتقدم العمر سنة بعد أخرى.

-4-أنها لا تكتشف بالقدر الكافي الذي يسمح بعلاجها وتقليل ضررها.(6)

رابعا-الانعكاسات النفسية للمسن في الأوساط الاجتماعية: يعاني الكثير من كبار السن من العلل النفسية والجسدية والاجتماعية التي تعترض حياتهم، والتي يكون مسكوت عنها في العديد من الأحيان رغم خطورتها، نتيجة عدة اعتبارات بداية بعجز المسن وضعف أداءه البدني، إضافة إلى عدم مقدرته على التكاليف المادية التي تطلب منه جراء العمليات الاستشفائية سواء منه أو ممن يتكفل به، أو بسبب عجزه للتنقل للقيام بما يجب اتخاذه من إجراءات وقائية أو طبية...الخ من الصعوبات التي تعتري الشخص المسن، وانتهاء بعجزه على مستوى التوافق اجتماعيا.

1-الانعكاسات النفسية الناتجة على مستوى الأسرة: فالأسرة كما نعلم هي الخلية الأولى التي تأوي الفرد خلال مراحل حياته المختلفة، كذلك الشخص المسن في هاته المرحلة قد لا يجد أمنه النفسي إلا من خلال تواجده ضمن من يكن لهم الحب والاعتزاز والانتماء "أسرته".

إلا أن هاته الأخيرة كما لديها خصائص إيجابية في لم شمل العائلة ومراعاة احتياجات أفرادها، قد تؤدي أدوار سلبية تجاه الشخص الكبير في السن، فبمقتضى التغيرات الاجتماعية الطارئة على الكيان الاجتماعي اليوم نلاحظ تفككا اجتماعيا وتدهورا أخلاقيا يمس معظم العائلات، إذ أصبح من المقبول عدم احترام مثل هاته الفئات، سواء من الأبناء أو من الزوج (ة) أو من يعتبر ذاته أكثر اقتدارا من الشخص الشيخ.

فالشخص المسن أصبح يجد حرجا حتى داخل مسكنه ومع ذويه، إذ يضطر إلى أن يعيش مع أولاده الذين كونوا عائلات خاصة بهم وتشغلهم أمورهم الخاصة أيضا، وهنا قد تظهر الكثير من المشكلات نتيجة الاحتكاك "بأزواج الأولاد وبالأحفاد"، إضافة إلى تغيير نمط العائلة والذي أصبح "نووي الشكل"، مما يضع المسن موضع الحرج وفي عزلة، وخاصة إن لم يكن مرحبا به.

أما بالنسبة للمسن المتقاعد فلقد أشار(كيركهوف, 1964, Kerchkoff): إلى أن ثمة عوامل تؤثر تأثيرا سلبيا على اتجاهات كل من المتقاعد وأفراد أسرته نحو التقاعد، وهي تناقض الدخل وتزايد الفترة الزمنية التي يقضيها المتقاعد في منزله، وتضاؤل نشاطه خارج محيط الأسرة، وافتقاره لفرص الاتصال، فضلا عن شعوره بأنه أصبح عديم الفائدة مما يشعره بأنه غير مرغوب فيه، كما أشار إلى أن هذه الاتجاهات ينتج عنها نتائج سلبية بين المتقاعد وزوجته وأبنائه، كما أكد (كير كهوف) على أن أكثر أفراد الأسرة تأثرا بمشكلة التقاعد هي الزوجة.

أما كل من العالمين (هول Holl وفنجلر Fengler): فلقد ركزا على أهمية دور زوجة المتقاعد، حيث أنها قادرة على عرقلة أو استمرار الحياة الزوجية المتوافقة جراء الأمر المستجد لكثرة تواجد المسن داخل البيت.

وإذا كان للزوجة مثل هذا الدور الهام تجاه زوجها المتقاعد الذي فقد دوره المهني نتيجة التقاعد الإجباري، فإن اتجاهات الأبناء نحو والدهم الذي أحيل للتقاعد لا يقل أهمية، فإذا شعر الأب بفقد احترام الأبناء، أو

أنهم لم يمنحوه عطفهم واهتمامهم، أو ضعف إحساسه بالمسئولية تجاههم، فقد يكون لذلك نتائج سلبية على توافقهم الأسري.(7). فمن بين أهم الاحتياجات النفسية التي يطلبها المسن خلال هاته المرحلة وخاصة داخل المحيط الأسري:

-البحث عن الانتماء والتقبل: إذ تعد كحاجة نفس اجتماعية لدى الفرد حتى يحقق التوازن والصحة النفسية لديه وتحقيق الأمن النفسي، وهي وسيلة إشباع من خلال العيش مع مجموعة من أفراد الأسرة المتقبلة له وضعفه الطارئ.

وفي مقابل ذلك قد نجد معظم المسنين والذين يشعرون بعدم المرغوبية وخاصة على المستوى العائلي، ينحون إلى استخدام بعض الحيل الدفاعية المرضية حتى يحققوا تلك الحاجات، مما تصعد من حالاتهم النفسية، كأن يتخذ سلوك "الإذعان" سبيلا لإرضاء الجميع حتى يتقبلوا مشاركته ببعض المواقف الاجتماعية.

-ويعرف الإذعان (compliance): على أنه أحد الطرق التي يستعملها الأفراد للتوافق والابتعاد عن مصادر القلق والتوتر، إذ تجعل الأفراد يتفقون مع الآخرين لتجنب الرفض من قبل المجتمع ونيل استحسان الآخرين وكسب قبولهم، وينطوي الإذعان على تعقيدات كثيرة لأنها تتضمن سلسلة من العمليات المتداخلة تبدأ بتقديم استجابة فورية من دون تفكير مسبق لطلب قد يكون فوري ومؤثر، دون حساب لنتائج التصرفات المرافقة لهذا الطلب.

-ويعرف (هورني) الشخص المذعن: بأنه الشخص الذي يميل للاستسلام العصابي، الذي هو مبالغ في طمس الذات ويكشف عن الميل إلى السعي لخضوع الناس.(8)

فالشخص المسن قد تؤدي به خصائص المرحلة وإحساسه بعدم التقبل وخاصة على المستوى الأسري إلى انعكاسات نفسية قد تؤذي تركيبته الشخصية والجسمية والعقلية...الخ، مما قد يتسبب كل ذلك إلى تعقيد حالته الصحية العامة ككل.

2-الانعكاسات النفسية الناتجة على مستوى المؤسسات الإستشفائية: تختلف التصنيفات المرضية سواء على حسب التركيبة العضوية أو النفسية أو حسب الجنس أو حسب الفترة العمرية، أما فئة المسنين فتعد فئة هشة نظرا للتطورات الفسيولوجية والعجز الذي يمس العديد من الجوانب "الجسدية والعقلية والاجتماعي"، والتقليل من مستوى التعايشي أو الاندماجي.

إذ من بين أهم الأمراض المستعصية التي قد يصاب بها كبار السن في هاته المرحلة:

-مرض التهاب المفاصل العظمي: وهو نوع من أنواع " الروماتيزم"، وسبب رئيسي للألم والعجز والإنفاق الصحي لدى المسنين، ولا يوجد حتى الآن علاج دوائي ناجع للتخلص من هذا المرض بشكل تام.

-مرض السرطان: 60% من مرض السرطان يحدث بعد سن(65)، وهو عبارة عن فشل في ضبط قدرة الخلايا على الانقسام على مدى الحياة.

-مرض السكري: يسجل هذا المرض أعلى نسبة ارتفاع في سن(55)، ويزيد مع تقدم العمر، ومضاعفات السكر على الأجهزة المختلفة للجسم معوقة وقاتلة، كما أن نصف عدد المصابين بالسكر لا يعلمون بإصابتهم وبالتالي قد تضيع فرصة علاجهم.(9)

-مشاكل الهضم: ومنها حركة القناة الهضمية، مناعة الجهاز، التعامل مع الأدوية، لا يظهر أثر هذا التدهور إلا مضافا إلى أثر المرض أو الدواء.

-أمراض المعدة والاثنا عشر: وتكون بسبب البكتيريا الحلزونية (هلكوباكتر)، والتي تعد من أحد مسببات التهاب وقرح المعدة والاثنا عشر، كما أن حدوث هذا المرض يزيد بعد سن(65) بعد فترة انخفاض في منتصف العمر، المتفق عليه حاليا أن القرحة لا تتسبب عن زيادة الحامض في المعدة، وإنما لضعف مقاومة جدار المعدة لأثر الحامض، بالإضافة إلى عوامل ضارة أخرى كالتدخين والكحول والبكتيريا الحلزونية والمسكنات.

- الإمساك: يكون بسبب سوء الصحة وقلة الحركة والأدوية.

-الإسهال: قد يؤدي الإسهال إلى وفاة المسن، ومن أسبابه الإصابة بالميكروبات (بكتيريا، فيروسات، طفيليات، أو أدوية، أو أمراض مختلفة)، ومن الأساسيات العلاجية الطبية الحديثة في التصدي لإسهال المسنين أهمية الإرواء المناسب والمبكر لاستعادة سوائل وأملاح الجسم.

-أمراض الفم والأسنان: إن عامل الزمن ليس هو المسئول وحده عن تدهور حالة الفم، ولكنها الأمراض، فالمسن قليل الأسنان"الأهتم" لم يكن يعتني بصحته عموما وأسنانه خصوصا في فترتي الطفولة والشباب.(10)، مما يؤدي إلى تساقطها مؤثرا ذلك في عملية القيام بالتغذية الجيدة للمسن.

-أمراض القلب: وبالخصوص مرض الشرايين والقلب التاجي، وهو السبب الأول لحالات الوفاة بين المسنين في العالم المتقدم مبكرا في الحياة، ويعيش به كثير من الناس معظم حياتهم بلا أعراض ويتزايد مع تقدم السن.

-ارتفاع ضغط الدم: له نوعان الانقباضي والانبساطي، وكلاهما خطير.

-نقص الهرمونات: في سن اليأس من المحيض(الإياس) تتوقف مبايض النساء عن إفراز هرمونات الأستروجين، وتعبر اضطرابات الغدد الصماء عن نفسها في العمر المتقدم بالنسبة للجنسين بطريقة تختلف عن مثيلاتها في الأعمار الأقل بحيث لا تكتشف بسهولة.

-ضعف الذاكرة الطبيعي: إذ يجد المسنون صعوبة في تذكر الأسماء والمواعيد والأماكن والعناوين من الذاكرة متوسطة المدى.(11)

بالإضافة إلى العديد من الأمراض كاعتلال التوازن، الدرن "السل"، انسداد الشعب الهوائية المزمن، إضرابات تنظيم الحرارة، المشاكل الجنسية، اضطرابات ضعف البصر والسمع...الخ.

فنظرا للتدهور الكبير الذي تتعرض لها التركيبة الجسمية للشخص المسن، وبالنظر إلى الكم الهائل الذي أصبح يشكله هذا التركيب البشري السكاني، كان من الأجدر أن تكون هناك دراسات حول أسرار

الصحة والمرض في العمر المتقدم والحفاظ على الصحة والسعادة في أي عمر يصل إليه الإنسان، وتبعا للنقص الواضح في عمليات العلاجية المتخصصة لهاته الفئة إضافة إلى النقص في عمليات التكفل بكل التزاماتها، كان من الواجب اتخاذ التدابير اللازمة على هذا المستوى الحيوي "الطبي"، كفتح تخصصات حديثة في هذا المجال، إذ أصبح هناك فروع طبية متخصصة على مستوى راقي ومتطور جدا في هذا الاختصاص "طب المسنين"، مما أحدث ثورة طبية وخاصة بالدول الأوروبية ودول المشرق العربي، نظرا للانعكاسات الجد خطيرة التي تؤثر على الحياة الصحية والنفسية والاجتماعية للمسن، وهذا ما نادت به منظمة الصحة العالمية (W.H.O)، إذ أصدرت منظمة الأمم المتحدة(U.N) قرارا رقم: 52/23 في:1978/12/14 يقضي بإنشاء الجمعية العلمية لرعاية المسنين كحل يهدف إلى العناية بالمسنين، فالإجراءات الميدانية والتطبيقية لهذا القرار موجودة على المستوى الأوروبي، أما الدول النامية فيوجد تخلفا ملحوظا في هذا الشأن.

-عوامل الخطر المتعلقة بمشاكل الصحة النفسية بين كبار السن: استنادا إلى مميزات التدهور الصحي الذي يعاني منه معظم كبار السن خلال هاته الفترة الحرجة، قد يكون لهذا العامل الجسدي الانعكاسات النفسية الخطيرة والتي تضع الشخص المسن في فئات الأمراض المزمنة والخطيرة في آن واحد، إذ تعد الحالة النفسية في فترة الشيخوخة من أساسيات التفاعلات المرضية (النفس جسدية "السيكوسوماتية" والاجتماعية)، كونها تعد المقياس لمدى الصحة العامة للشخص المسن، فالصحة النفسية لها تأثير على الصحة البدنية والعكس كذلك.

إذ أثبتت الإحصائيات العالمية إلى أن أكثر من 20% من البالغين بأعمار (60) سنة فما فوق يعانون من اضطراب نفسي أو عصبي (ما عدا اضطرابات الصداع)، و6.6% من جميع حالات العجز(سنوات العمر المصححة باحتساب العجز) بين من تجاوزوا الـ (60) تعزى إلى اضطرابات عصبية ونفسية، وأن هذه الاضطرابات في الفئة السكانية كبيرة العمر تؤدي إلى 17.4% من سنوات العمر التي قضيت مع العجز، وأكثر الاضطرابات العصبية النفسية شيوعاً في هذه الفئة العمرية هي الخرف والاكتئاب، واضطرابات القلق تصيب 3.8% من السكان المسنين، ومشاكل تعاطي المخدرات تصيب ما يقرب 1%، وحوالي ربع حالات الوفاة الناجمة عن إيذاء النفس تكون بين من هم بأعمار(60) سنة فما فوق، وإن مشاكل تعاطي المواد بين كبار السن غالباً ما يتغاضى عنها أو تشخص بشكل خاطئ.(12)

كما توصلت دراسة أمريكية حديثة إلى أن هناك رابطا بين زيادة الضغط النفسي وخطر فقدان المسنين المصابين بالسكري من النوع الثاني لذاكرتهم وضعف قدراتهم الإدراكية، وتوصل الباحثون لهذه النتيجة بعد دراسة شملت تسعمائة رجل وامرأة تتراوح أعمارهم ما بين ستين و75 سنة، يعاني جميعهم من مرض السكري من النوع الثاني، إذ أجرى الباحثون في الدراسة التي نشرت في دورية العناية بمرضى السكري تقييما للقدرات العقلية لهؤلاء بإخضاعهم لاختبارات الذاكرة ومعرفة عدد المفردات التي يعرفونها وما إذا كان عددها قد تراجع مع مرور الوقت، وتبين أن نشاط أدمغة الذين لديهم مستويات مرتفعة من هرمون

الضغط تراجع، فيما لم يطرأ تغير يذكر على نشاط نظراء لهم لا يعانون من هذه المشكلة، بحيث وضعت الدراسة في الاعتبار أمورا لها علاقة مثل الثقافة والأمراض القلبية الوعائية والتدخين والحالة المزاجية.(13)

إضافة إلى أن كبار السن كذلك عرضة "لإيذاء المسنين" ويشمل الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي والعاطفي والمالي والمادي، والهجر، والإهمال، وفقدان الكرامة والاحترام بشكل كبير، وتشير الدلائل إلى أن (1 من كل 10) أشخاص مسنين يتعرضون للإيذاء، وإن إيذاء المسنين يمكن أن يؤدي ليس إلى مجرد إصابات بدنية، بل إلى عواقب نفسية خطيرة أيضاً، وأحياناً طويلة الأمد، بما في ذلك الاكتئاب والقلق.

***الخرف والاكتئاب لدى كبار السن كقضايا صحية عامة:**

-الخرف: هو متلازمة يوجد فيها تدهور في الذاكرة والتفكير والسلوك والقدرة على أداء الأنشطة اليومية، وهو يصيب –بشكل رئيسي– الأشخاص المسنين، على الرغم من أنه ليس جزءاً طبيعياً من التشيخ.

تشير التقديرات إلى أن 7.5 مليون شخص في العالم مصابون بالخرف، ومن المتوقع أن يزداد العدد ليصل إلى 75.6 مليون في عام 2030 و135.5 مليون في 2050، مع كون معظم المصابين يعيشون في بلدان ذات دخل منخفض ومتوسط، إذ أن هناك قضايا اجتماعية واقتصادية كبيرة مرتبطة بالخرف، من حيث التكاليف المباشرة للرعاية الطبية والاجتماعية وغير الرسمية، وعلاوة على ذلك فإن الضغوط البدنية والانفعالية والاقتصادية يمكن أن تتسبب في إحداث كرب كبير للأسر.

-الاكتئاب: يمكن للاكتئاب أن يسبب معاناة كبيرة ويؤدي إلى ضعف الأداء في الحياة اليومية، والاكتئاب أحادي القطب يحدث لدى 7% من عموم الأشخاص المسنين، وهو مسئول عن 5.7% من سنوات العمر التي تقضى مع العجز بين من تجاوزوا سن الـ (60)، هناك نقص في كل من تشخيص الاكتئاب ومعالجته، لأنه يتزامن مع غيره من المشاكل التي يواجهها كبار السن.

إذ نجد بأن كبار السن المصابون بأعراض اكتئابية يقومون بأداء أضعف مقارنة مع أولئك المصابين بحالات طبية مزمنة، مثل أمراض الرئة أو فرط ضغط الدم أو السكري، كما أن الاكتئاب يزيد من تصور سوء الحالة الصحية، ومن الانتفاع بالخدمات الطبية، ومن تكاليف الرعاية الصحية.(14)

فمن بين الدراسات الحديثة كشفت صحيفة "ديلى ميل" البريطانية بشأن الاكتئاب والضغوط النفسية والقلق الذي يتعرض له كبار السن، أن تلك الأحاسيس السلبية ترفع خطر الإصابة بالسكتة الدماغية، وهي أحد أخطر الأمراض القاتلة، ويمثل 14% من إجمالي عدد الوفيات، طبقا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية لعام 2011، وأوضحت النتائج أن الضغوط النفسية المزمنة ترفع خطر الإصابة بالسكتة الدماغية بنسبة 59%، بينما تصل فرص الإصابة بهذا المرض القاتل إلى 86% لدى الأشخاص المصابين بأعراض الاكتئاب مقارنة بغير المصابين به.(15)

كما دلت الدراسات أن كبار السن الذين يعانون من ظروف صحية بدنية –مثل أمراض القلب- لديهم معدلات اكتئاب أعلى من أولئك الذين هم في حالة طبية حسنة، وعلى العكس من ذلك فإن عدم معالجة الاكتئاب لدى شخص مسن مصاب بمرض القلب يمكن أن يؤثر سلباً على نتيجة المرض البدني.(16)

3-الانعكاسات النفسية الناتجة على مستوى العلاقات الاجتماعية العامة: تعد الجماعة مناخا مناسبا لتبادل الأفكار واستعراض المشكلات التي تواجه الأعضاء، ومجالاً مناسبا لاكتساب خبرات جديدة وتبني أهداف جديدة، وحينما يتفاعل الأفراد الذين يواجهون خبرات وضغوطا متقاربة، فإن وجهات نظرهم المختلفة تمكنهم من إعادة تقييم أبعاد البيئة والمجتمع وتعديل بعض قيمهم بما يتوافق مع تغيرات الحياة، وهذه العلاقات إما أن تنشط في مستوى واحد كما يحدث في علاقات الصداقة، أو يتسع مداها فتصبح شبكة متداخلة من العلاقات المختلفة، وقد تضيق دائرتها فتصبح منعزلة وهذا ما يدعى بسوء التوافق الاجتماعي.

ففي مرحلة الشيخوخة يزداد اهتمام الفرد بنفسه كلما تقدمت به السن، كما تضعف صلته شيئا فشيئا بالمجالات الاجتماعية البعيدة عن دائرته الضيقة، وبذلك يصبح الشيخ أنانيا نرجسيا في حياته وكأنه بهذا السلوك يحافظ على حياته من مضايقات العالم الخارجي المحيط به.

لذا يصبح المظهر الاجتماعي المميز لمرحلة الشيخوخة هو العزلة والوحدة، تلك الوحدة التي تزداد بازدياد العمر مع رحيل الأبناء ونتيجة زواجهم وموت أحد الزوجين والضعف البدني الذي يعتري المسن الذي مازال على قيد الحياة، والذي يحوله ذلك لزيارته لأصدقائه البعيدين عن مسكنه، وتناقص أفراد جيله يوما بعد يوما.كل هذه العوامل وغيرها تسرع بعزلة المسن، ويشير(هافجهرست, Havgherst) في هذا الصدد إلى أن هناك نقصا واضحا في درجة التفاعل الاجتماعي بين كبار السن وأفراد المجتمع، وذلك راجع إلى انسحاب المجتمع عن الفرد أكثر من انسحاب الفرد من المجتمع، ومن ثم يعاني معظم كبار السن من الانخفاض التدريجي في المجال الكلي للنشاط، فيعمدون إلى التخلص من الكثير من أعمالهم ومسئولياتهم السابقة، وهدم الانسحاب الطبيعي يشجعه المجتمع بتنظيم الإحالة إلى المعاش والتوقفات الاجتماعية.(17)

4-الانعكاسات النفسية الناتجة على مستوى علاقة العمل: تعد فترة الشيخوخة فترة "راحة" والتخلي عن العمل المعتاد، إلا أن وجهات النظر قد تختلف تجاه هذا الظرف المستجد للشخص المحال عن التقاعد.

إذ ينظر (بولاك.Bollake, 1960) إلى التقاعد بأنه: دور بلا أدوار، فالتقاعد من وجهة نظره دور لا تتساوى فيه الحقوق والواجبات، حيث تقل الواجبات في الوقت الذي تزداد فيه حقوق المتقاعد عن مجتمعه بصفة عامة ومن أسرته بصفة خاصة، وهو دور يفرض على المسن حين يتقاعد، وعليه أن يتقبله سواء رضي أو لم يرضى، فحسب هذا الرأي يعد التقاعد هو "فقدان الدور الاجتماعي"، والذي قد يكون هو أيضا سببا في خلق اضطرابات نفسية جد سلبية على الحياة الصحية للشخص الكبير في السن، بحيث أشارت (هيرلوك Hurlok) إلى الآثار التي تحدث نتيجة التغير السريع في الدور، مستخدمة مصطلح أزمة الهوية للدلالة على تلك الآثار.

كما يشير عبد الستار إبراهيم (1985) إلى أن أهم التغيرات التي تحدث في سن المسنين، ويكون لها تأثير على الحالة النفسية والتوافق النفسي والاجتماعي، هو فقدان الدور الاجتماعي والمركز نتيجة الإحالة

للمعاش، التي تفقد الفرد الكثير من مصادر الإثارة والرضا والدخل الاقتصادي، بالإضافة إلى اضمحلال علاقاته الاجتماعية والأسرية.

وتخلص (كمنج .1960.Cumming) إلى تحديد الانعكاسات النفسية الناتجة عن التقاعد فيما يلي:

1-يحدث التقاعد نوعا من العزلة الاجتماعية: ولكي يتغلب المتقاعد على ذلك، فإن الأمر قد يتطلب أن يقوم ببعض الأنشطة الإنتاجية التي تمكنه من استمرار علاقاته الاجتماعية، ومع ذلك ففي المجتمعات الصناعية التي تعتمد على الشباب كقوة إنتاجية، فإن المتقاعدين لا يجدون فرصا وظيفية تمكنهم من استمرار علاقاتهم، لذا يصبح لزاما على المتقاعد أن يبحث عن وسيلة يوجه بها نفسه، وذلك بتنمية بعض المهارات الاجتماعية الانفعالية.

2-فقدان المكانة الذاتية: المهنة أو الوظيفة تمنح الشخص هيبة ومكانة أمام الزوجة والأبناء وهذه الهيبة تضعف بالتقاعد، أما الذين كانت لهم إنجازات واضحة ليس من السهل نسيانها، فإن تاريخهم الوظيفي يقف حائلا دون ضعف تلك الهيبة.

3-فقدان الجماعة الخاصة: خلال مرحلة العمل تتكون لدى الفرد جماعة خاصة ترتبط بالمهنة التي يقوم بها، والتقاعد يضعف من تلك الجماعة.

ويرى (رولينز وفيلدمان. 1970. Rollins and Feldman) أن التقاعد له تأثير على الأدوار الاجتماعية لعدة أسباب:

أولها: أن التقاعد يوفر الوقت (بسبب الانقطاع عن العمل) مما يمكن المتقاعد من أداء بقية الأدوار.

ثانيا: أن التقاعد يغير من القدرة الاقتصادية للمتقاعد، وهذا يؤثر سلبيا على قدرة المتقاعد على القيام بالأدوار الاجتماعية الأخرى.

ثالثا: أن التقاعد في حد ذاته يغير من طريقة أداء المتقاعد لأدواره الأخرى.(18)

5-الانعكاسات النفسية الناتجة على مستوى المؤسسات الاجتماعية:

أ- **مؤسسات الضمان الاجتماعي:** يعد الحق في الضمان الاجتماعي أحد حقوق الإنسان وخاصة الفرد الكبير في السن سواء كان شخصا متقاعدا أم لا، حتى تعمل الدولة على التخفيف من حدة الفقر وانعدام الحماية الاجتماعية والاقتصادية وحفظ كرامة المسنين داخل الأوساط الاجتماعية، بحيث يتكفل صندوق الضمان الاجتماعي بالتعويض والتمويل ضد المرض والعجز، يستفاد به الشخص في حالة عجزه حتى لا يستجدي غيره للقيام بالتكفل به ماديا، وحتى لا يشعر بأنه عبئا ثقيلا على أحد.

-**الضمان الاجتماعي في الدول النامية:** يواجه آلاف الملايين من الأفراد في الدول النامية الفقر المدقع والحرمان الشديد دون أي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي، وهم يتعرضون إلى جانب ما يعانونه من حرمان في حياتهم اليومية إلى أزمات كثيرة نتيجة الكوارث الطبيعية أو الأوضاع الاقتصادية، أما الروابط التقليدية بين أفراد الأسرة الممتدة وفيما بين الأقارب والتي كانت تدعمهم وقت الشدة، فقد بدأت تتقطع ويزداد تمزقها بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك سرعة الهجرة إلى المدن.

-الخصائص العامة للضمان الاجتماعي في الدول النامية:

- لم ينجح إلا عدد محدود من البلدان في إقامة نظم شاملة للضمان الاجتماعي تغطي جميع الأفراد.
- غالبا ما تكون النظم القائمة موجهة إلى فئات اجتماعية خاصة، كالأطفال والحوامل...الخ.
- معظم هذه النظم تستند إلى برامج الإغاثة في حالات الطوارئ، أي ترمي إلى تقديم الدعم في حالة الكوارث.

وتواجه جهود البلدان النامية لإنشاء نظم الضمان الجماعي بعض العراقيل، مثل اتساع نطاق الفقر، والافتقار إلى الكفاءة والقدرات الإدارية، وعبء الديون، وسياسات الإصلاح الاقتصادي أو ما يسمى (ببرامج التكيف الهيكلي، التي تفرضها وكالات التمويل الدولية)، ليس من السهل الاستناد إلى البرامج التقليدية، التي صممت للتعامل مع احتياجات العمال الذين يعيشون من أجورهم المكتسبة في المدن، في تلبية احتياجات الأعداد الهائلة من سكان الريف في البلدان النامية، كما أن هذه البرامج التقليدي كثيراً ما لا تصلح لتلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من العاملين في القطاع الغير الرسمي.

-العناصر الرئيسية التي ينبغي توافرها في نظم الضمان الاجتماعي وفقا للمنظور الحقوقي:

1- **الشمول:** يجب أن يرمي نظام الضمان الاجتماعي إلى توفير التغطية الشاملة في جميع حالات الطوارئ وظروف الحياة التي تهدد قدرة الأشخاص على اكتساب الدخل وقدرتهم على الحفاظ على مستوى معيشي مقبول، ويتضمن ذلك المعونات في حالة البطالة، والمرض، والعجز، والحمل والولادة، والشيخوخة، وإعالة أطفال الفقراء، ومعونة عيش الكفاف.

2- **إمكانية الانتفاع:** يجب أن ينتفع بالضمان الاجتماعي كل من يحتاج إليه.

3- **الكفاية والملائمة:** يجب أن يكون مستوى الإعانات المقدم في إطار شتى النظم كافياً وملائماً، وأن تكون الإعانات بموجب برامج المعونة الاجتماعية القائمة على الحاجة كافية -على الأقل- لضمان عدم هبوط مستوى المستفيد إلى ما دون الحد الأدنى لعيش الكفاف أو خط الفقر الذي لا بد أن يكون محدداً بوضوح، كما يجب أن يكون نوع الإعانات المقدمة ملائماً لنوع الخطر أو حالة الطوارئ الناشئة، فعلى سبيل المثال يجب أن تمتد مدفوعات إعانة الأمومة لتشمل الفترة اللازمة لتغطية استحقاقات الولادة ورعاية الرضيع.

4- **احترام المساواة:** يجب ألا تتضمن برامج الضمان الاجتماعي تمييزاً جائراً ضد أي شخص على أساس العرق، مثلاً،أو الجنس، أو النوع، أو الميل الجنسي، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الأصول الوطنية أو الاجتماعية، أو النسب، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن ذلك التمييز المباشر، وغير المباشر.

5-**احترام الضمانات الإجرائية:** يجب وضع قواعد وإجراءات معقولة ومنصفة للبت فيمن تنطبق عليهم شروط برامج الضمان الاجتماعي، ومن تنتهي فترة استحقاقهم لمعوناتها، ويجب أن تتاح لكل من يتضرر من قاعدة قانونية، أو من قرار إداري، فرصة اللجوء إلى القضاء بسرعة، وفي حدود ما يستطيع دفعه من نقود، لاستصدار حكم يحدد حقوقه ويفصل في الأمر فصلاً فعالاً.(19)

ومن بين الانعكاسات النفسية التي تطرأ على المسنين في حالة انعدام الكفيل، أو عدم مقدرتهم على القيام بكل حاجاتهم وخاصة العناية الصحية والعمليات المكلفة إلى عدة آثار نفسية:

*الانطواء على الذات وعدم التذمر.

*طلب الموت وانتظار الأجل كعقوبة ذاتية.

*تحقير الذات وإذلالها بعدم الاهتمام بالمظهر واللامباليات برأي الغير.

*إيذاء النفس قصد التخلص من الحياة سواء بتعاطي المواد السامة، أو عدم الاهتمام بأماكن الإقامة كاتخاذ الشوارع أو الغابات...الخ، كأماكن للعيش.

ب-الانعكاسات النفسية الناتجة على مستوى دور الرعاية الاجتماعية:

في الجزائر يوجد حوالي 35 مركزا للعجزة موزعا على التراب الجزائري، ويمثل85% منهم مسنين لديهم أبناء وعائلات.(20)

-المصاعب التي تواجه تقديم الرعاية النفسية للمسنين وتقلل من فعاليتها:

-إن المسن ينخرط في إطار مجموعة عمرية يصعب رعايتها شأنها في ذلك شان الطفولة.

- يتسم المسنين بالجمود النفسي ويفتقرون إلى المرونة النفسية التي تجعلهم قابلين لتغير السلوك الذي انخرطوا فيه.

-اختلاط الأعراض النفسية بالأعراض الأخلاقية مثل حالات السرقة المرضية.

-عدم القدرة على وضع خط فاصل بين الحالات النفسية الخفيفة التي يجدي معها إتباع طرق التوجيه النفسي، وبين الحالات التي يجب أن تخضع للعلاج العقلي والنفسي.

-ارتباط كثير من المشكلات النفسية لدى المسنين بالمشكلات الصحية والمشكلات المادية.

-صراع الأجيال المستمر حيث يرفض المسنون أن يخضعوا أنفسهم لرعاية غيرهم من الشباب.(21)

*ومن بين العديد من الانعكاسات النفسية الناتجة عن سوء توافق المسن داخل دور الرعاية الاجتماعية:

-هناك دلائل على قيام ما يمكن أن يسمى بعصاب المؤسسات"Institutional Nourosis" وهو نوع من الاضطرابات تحدثه الإقامة في المؤسسات، يمكن أن نجده في المستشفيات والسجون وغير ذلك من الأماكن، يتم فيها اقتلاع الشخص من بيئته ليعيش في مجتمع مغلق صارم، ومن العوامل المحدثة لهذا العصاب فقدان الصلة بالعالم الخارجي وتآكل الشخصية بسبب عوامل الضغط والسيطرة العنيفة التي تمارسها المؤسسة، ويصبح النزيل متواكلا تماما، يفعل ما يطلب منه باعتبار أن ذلك يجنبه الوقوع في المتاعب، ويفقد النزيل تدريجيا المبادأة وتنعدم اهتماماته ويصبح واحدا في جماعة آلية، وتعمل الرعاية المبالغ فيها للمسنين على الإسهام في إحداث هذا العصاب، حيث تنشغل الهيئة المشرفة أو هيئة التمريض بشكل مبالغ فيه بالسلامة البدنية لهؤلاء المسنين، وذلك على حساب الاحتياجات النفسية والاجتماعية لهم، فمثل هذا الاهتمام الزائد يعفي المسن من بذل أي جهد أو ممارسة أي نشاط الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سرعة تدهوره.

-عصاب الشيخوخة: هناك دائما خطر تعرض المسنين للنبذ من الآخرين، ولا يعني ذلك أن الأسرة تميل إلى نبذ أقاربها كبار السن، فالواقع أن معظم الأسر لا تفعل ذلك، غير أن عددا كبيرا من المسنين يعيش وحيدا

عن الأهل، أو قد لا يكون لهم أهل على الإطلاق، ومثل هؤلاء هم الأكثر تعرضا للإصابة وظهور بعض الأعراض المرضية الخطيرة. ومن الأعراض الشائعة التي تنتج عن النبذ وما يصاحبه من تعاسة نذكر:

*الضجر والملل.

*الهوام خاصة أثناء الليل كمغادرة المنزل والشرود والضلال.

*اتهام الآخرين بسرقة بعض متعلقاتهم والحقيقة أنهم نسوا أين وضعوها.

*عدم التحكم في العضلات القابضة.

*التحدث عن الانتحار.

*بعض أنماط السلوك العنيف.

- **ذهان الشيخوخة**: ويسمى أحيانا خبل الشيخوخة أو خرف الشيخوخة، وفيه يصبح الشيخ أقل استجابة وأكثر تمركزا حول ذاته، يميل إلى التذكر وتكرار حكاية الخبرات السابقة، وتضعف الذاكرة بالنسبة للحاضر بينما تظل قوية بالنسبة لخبرات الماضي، وتقل اهتماماته وميوله، ويلاحظ نقص الشهية للطعام والأرق، وتقل طاقته الحيوية ويصبح غير قادر على المبادأة وغير قادر على التوافق بسهولة، ويشعر بقلة قيمته في الحياة، وهذا يؤدي إلى سرعة الاستثارة والعناد والنكوص إلى حالة الاعتماد على الغير، وإهمال النظافة والملبس والمظهر والاستهتار، ولحسن الحظ فإن نسبة حدوث ذهان الشيخوخة لا يتعدى (0،8) في الألف بالنسبة للنساء، و(6،0) في الألف للرجال.(22)

وعليه فمما سبق التطرق إليه من عناصر جد مهمة التي قد يستوجب على المسنين خلال آخر العمر إلى أن يحتاجوا مساعداتها، قامت الباحثة (سهير كامل) من تبين التحليل الكمي والكيفي لاستجابات عينة دراسة قامت بها على التدرج الهرمي للحاجات النفسية لكبار السن فكانت على الشكل التالي:

-الحاجة للمساندة الاجتماعية 17%. - الحاجة إلى السعادة 15%.

-الحاجة إلى الحب والعطف 13%. - الحاجة إلى الأمن 13%.

-الحاجة إلى التراحم والتواد 9%. -الحاجة إلى التقبل والفهم 9%.

-الحاجة إلى العدوان 4%. -الحاجة إلى السلطة الخارجية 2%.

-الحاجة إلى الاستقلال 2%.

فإذا نظرنا إلى الحاجات التي احتلت مكان الصدارة نجد أن الحاجة إلى المساندة الاجتماعية تأتي على قمة الحاجات لدى عينة الدراسة، إذ يتطلب الكبار تلقي العون والعطف والحصول على المواساة والحب والانتماء.

بحيث يعرف (هوب فيلHOP FOLL) الدعم الاجتماعي: بأنه التفاعلات أو العلاقات الاجتماعية التي توفر لأعضائها مساعدة فعلية، أو تدمجهم في النظام الاجتماعي الذي يعتقدون أنه يوفر لهم الحب والرعاية، أو الإحساس بالارتباط مع مجموعة اجتماعية ذات قيمة وموضع تقدير بالنسبة لهم.

كما تؤكد الدراسات الأهمية القصوى للأقرباء ولاسيما الأبناء والأزواج في تحقيق راحة المسنين، فالمسنون ذوو الشبكات الأسرية الصغيرة أو غير الموجودة هم أكثر تعرضاً لنقص الرعاية ولحياة ذات نوعية متدنية، كما أن المسنين ذوي المستويات الضعيفة من الدعم الاجتماعي والرفاه المادي يميلون للمعاناة من صحة ضعيفة ونسب وفيات متزايدة.

ولذلك يعتبر كثير من العلماء الدعم الاجتماعي مصدراً رئيسياً من مصادر الأمن التي قد يحتاجها الفرد من عالمه الذي يعيش فيه عندما يشعر أن هناك ما يهدد كيانه وأمنه، وعندما يشعر بأن طاقته قد استنفدت وأجهدت وأنه يحتاج معها إلى مدد وعون من خارج ذاته، لذا فإنه يلجأ إلى الشبكة الاجتماعية المحيطة به على اختلاف مصادرها، من أسرة وأصدقاء وأقارب وجيران لطلب العون في سبيل الوصول إلى حل مشكلاته والوصول إلى حالة الاتزان والأمن المطلوب.

ولعل الفرد في مرحلة كبر السن أحوج ما يكون إلى العلاقات الاجتماعية التي توفر له المساندة الفعلية من حب ورعاية وإحساس بالمواساة والطمأنينة والارتباط مع مجموعة اجتماعية ذات تقدير بالنسبة له تمنحه القدرة على تقدير ذاته والثقة بها، وتساعده على اختيار استراتيجيات تكيف مناسبة مع ضغوط الحياة وصعوباتها وتطوراتها.(23)

خاتمة:

المؤسسات الاجتماعية المختلفة التخصصات أظهرت الكثير من السلبيات والراجعة على الصحة العامة، وبالخصوص على ذات الشخص المسن، كونه بحكم تقدم عمره لم يعد باستطاعته تقبل كل ما هو جديد وكل ما هو غريب عن ثقافته، فالشخص المسن بحاجة أكثر لمن يرعاه ومن يفهم وضعه الحرج، أي هو بحاجة إلى من يفهم الحياة على حسب مفهومه هو لا على حسب مفهوم العامة للحياة.

- التوصيات:

-1- على المستوى الأسري:

- العمل على غرس القيم الإسلامية والتربية الأخلاقية للجيل الصاعد، وتربيتهم على القيم النبيلة التي تحث على احترام من هم أكبر منهم سنا.

- عدم ترك كبير السن يعيش الوحدة والعزلة فهذا يعني فقدانه لأهم ركن من أركان الحياة، وهو العيش ضمن الجماعة التي تستطيع العمل على مساعدته في فتح قنوات اتصال جديدة داخل نسق الأسرة، أو بين الأسرة والمجتمع الخارجي وتدعيم بعض الاتصالات القديمة المرغوبة.

-الحرص قدر الإمكان على وقاية كبير السن من الإصابة بالأمراض الخطيرة، وذلك بالقيام بالفحوصات الدورية والعمل على اتخاذ عادات غذائية صحية، وكذا مساعدته في استعمال الأدوية في أوانها وباستشارة الطبيب.

-تشجيعه على المشي والرياضة والسباحة وغيرها من النشاطات التي يسمح بها وضعهم الصحي، والإقلاع عن تعاطي المواد الضارة.

-2- على مستوى العلاقات الاجتماعية:

-إشراك المسن في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

-حث المسنين إلى عدم قطع علاقاتهم بأصدائهم القدامى، وحثهم على خلق فرص تعارف جديدة.

-حث المسن على مساندة أصدقائهم في محنهم وفرحهم حتى لا تمحى علاقتهم طويلة الزمن.

-3- على مستوى المؤسسات الاستشفائية:

-العمل على تهيئة الأطقم الطبية الخبيرة في مجال طب المسنين، وما تحتاجه من رعاية خاصة لهذه الفئة الهشة صحيا ونفسيا.

-دعم القطاعات الاستشفائية بالمواد الأولية والضرورية بشكل دائم، حتى يسعف المسن كلما استوجب ذلك.

-حق المسن في متابعة حالته الصحية دوريا من طرف أطباء متخصصين وخاصة التابعين للقطاع العام.

-4- على المستوى العملي:

-إدماج المسنين في الأمور الاستشارية كخبرة ميدانية في المجال المهني.

-ملأ أوقات فراغ المسن بدمجهم ضمن نوادي لما بعد التقاعد تابعة لقطاع عملهم السابق.

-حث المسن على القيام بوظائف جديدة وبسيطة حسب قدراتهم، (كرعاية الأطفال، سياقة السيارة، التسوق،...الخ).

-5- على مستوى مؤسسات الضمان الاجتماعي:

-خلق نظم حديثة تدمج ذوي الاحتياجات الصحية والاجتماعية في إطار تكفل الدولة بهم وبعلاجهم.

-خلق نظم خاصة للفئات الهشة كفئة المسنين لتعويض مستحقات العلاج والعمليات المكلفة.

-متابعة كل قطاع غير مقيد عماله ضمن الضمان الاجتماعي.

-6- على مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية:

-أخذ بعين الاعتبار الجانب الاندماجي للمسنين داخل المراكز.

-خلق الأجواء العائلية المفقودة داخل المؤسسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية.

-تزويد جميع المراكز الرعاية للمسنين بأخصائيين نفسيين واجتماعيين للوقوف على صحتهم النفسية والاجتماعية والعقلية.

قائمة المراجع:

1- القرآن الكريم، **سورة الروم**، الآية: (54).

2- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، (2013)، **نتائج مسح تقييم الوضع الاجتماعي والصحي لكبار السن في دور رعاية المسنين لسنة 2013**، جمهورية العراق، (ص: 2).

3-(دن)، **الصحة النفسية وكبار السن**، سبتمبر/2015، تم استرجاعها في:03/28/ 2015 من:
http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs381/ar

4-(د.ن)، **نسبة المسنين بالجزائر ستبلغ 10 بالمائة خلال السنوات القليلة المقبلة**، 2013/09/29، تم استرجاعها في:23/مارس/2016، من:

.http://www.ennaharonline.com/ar/specialpages/societe/181295

5-خميس بوفولة، مزوز بركو، مداخلة بعنوان: **واقع الإرشاد النفسي في مؤسسات الكفالة الاجتماعية من خلال عمليتي الادماج وإعادة الإدماج-دار الطفولة المسعفة ودار العجزة نموذجا** -الجزائر. (صص:18-19)

6-عبد المنعم عاشور، (2009)، **صحة المسنين كيف يمكن رعايتها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة. (ص:7)

7-محمد نبيل عبد الحميد، **العلاقات الأسرية وتوافقهم النفسي**، الفنية للطباعة والنشر، مصر. (صص:16-17)

8-سهيلة عبد الرضا عسكر، (د.ت)، **الانتماء الاجتماعي وعلاقته بالإذعان لدى المسنين**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، (العدد:19)، الجامعة المستنصرية. (صص:2-8)

9-عبد المنعم عاشور، مرجع سبق ذكره. (ص:16)

10-عبد المنعم عاشور، مرجع سبق ذكره. (صص:24-25)

11-عبد المنعم عاشور، مرجع سبق ذكره. (ص:39)

12-صحيفة الوقائع، **الصحة النفسية وكبار السن**، مرجع سبق ذكره.

13(د.ن)، 28/ فبراير/2010، تم استرجاعها في:2016/03/25، من:-http://islammemo.cc/akhbar/Oloom-we-seha/2010/02/28/95762.html

14- صحيفة الوقائع، **الصحة النفسية وكبار السن**، مرجع سبق ذكره.

15-(د.ن)، **توقف المسنين عن تحمل المسؤولية يضعف مناعتهم**، 2016/01/25،تم استرجاعها في:2016/03/15، من:-http://www.alarab.co.uk/m/?id=71458

16- صحيفة الوقائع، **الصحة النفسية وكبار السن**، مرجع سبق ذكره.

17-هدى محمد قناوي، (1987)، **سيكولوجية المسن**، دار المدينة المنورة للطبع والنشر، القاهرة. (صص:80-81)

18-محمد نبيل عبد الحميد، مرجع سبق ذكره. (صص:15-49)

19-**الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان**، الوحدة رقم 11، (د.ت).(صص:216-217)

20-خميس بوفولة، مزوز بركو، (د.ت)، مرجع سبق ذكره. (صص:19-20)

21- صفاء ديوب، (د.ت)، **الدعم الاجتماعي للمسنين**، تم استرجاعها في:2016/05/30، من:

http://www.nesasy.org/psyche/10935-6509

22- هدى محمد قناوي، مرجع سبق ذكره. (صص:70-76)

23- صفاء ديوب، (د.ت)، **الدعم الاجتماعي للمسنين**، مرجع سبق ذكره.

قيمة العوامل العقلية والفكرية في الصحة النفسية

(التفكير الإيجابي أسلوباً للعلاج)

أ.حمزة بركات- أ.محفوظ معمري

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستجابات الوجدانية, والسلوكية والنفسية المضطربة, والتي تعتمد إلى حد بعيد على وجود معتقدات فكرية خاطئة, يبنيها الفرد عن نفسه وعن العالم المحيط به, ومن هنا نركز على قيمة العوامل الذهنية والفكرية في حدوث الاضطراب النفسي فكثير من الباحثين والمعالجين تتفق على أن الاضطرابات النفسية او العقلية لا يمكن عزلها عن الطريقة التي يفكر بها المريض عن نفسه والعالم أو اتجاهاته نحو نفسه ونحو الآخرين ونحو الأعراض التي دفعته لطلب العلاج

Summary

This study is aimed to identify the emotional, behavioural and troubled psychological responses. these responses depends largely on the existence of wrong intellectual beliefs, build by the individual himself and the world surrounding him, and here we focus on the value of mental and intellectual factors in the accurrence of a mental disorder.

Many researchers and Clinicians agree that the psychological and mental disorders cannot be isolated from the way a patient is thinking about himself or the world or isolated from his beliefs toward himself and others and the symptoms that made him ask for the cure

مقدمة:

يقول الدكتور عبد الستار إبراهيم: إن خبراء الصحة النفسية اليوم وأعلام العلاج النفسي المعاصر يتفقون اليوم أن العلاج النفسي عملية تختلف عن العلاج الطبي من حيث أدواته التشخيصية, كما أن أهدافه لا تنتهي بالتخفيف من المرض, أو إزالة أعراض الاضطراب النفسي فحسب, إن العلاج النفسي بعبارة أخرى لا يمكن أن يحقق فاعلية دون أن تتطور أدواته التشخيصية, وتطوع لاكتشاف الجوانب والقوى الإيجابية في الشخصية, وتمشيا من منطلق هذه اللحظة التاريخية من تطور العلاج النفسي, تطورت معها تيارات من التفكير بهدف إثراء عمليات العلاج النفسي من بينها وأهمها على الإطلاق, ما يعرف اليوم بحركة علم النفس الإيجابي(**محمد السعيد, 2014,ص6**).

إن فلسفة العلاج النفسي الإيجابي, تنطلق من تفعيل السمات والخصائص الإيجابية الكامنة فيه, وذلك بتفعيلها للحصول على الرضا عن الحياة, وفلسفته لا تتوقف بالتخلص من الأعراض المرضية فحسب بل يبدأ من التخلص من الأعراض .

يسلط هذا البحث الضوء على أن الكثيرَ من الاستجابات الوجدانية, والسلوكية والنفسية المضطربة, تعتمد إلى حد بعيد على وجود معتقدات فكرية خاطئة, يبنيها الفرد عن نفسه وعن العالم المحيط به, ومن هنا نركز على قيمة العوامل الذهنية والفكرية في حدوث الاضطراب النفسي فكثير من الباحثين والمعالجين

تتفق على ان الاضطرابات النفسية أو العقلية لا يمكن عزلها عن الطريقة التي يفكر بها المريض عن نفسه والعالم أو اتجاهاته نحو نفسه ونحو الآخرين وان العلاج النفسي يجب ان يركز مباشرة على تغيير هذه العمليات الذهنية قبل ان نتوقع أي تغيير حاسم في شخصية المريض أو في الأعراض التي دفعته لطلب العلاج وعليه نركز في بحثنا على ما يلي:

1. علاقة أساليب التفكير والاعتقاد باضطرابات الشخصية والسلوك:
2. ماهية علم النفس الإيجابي (**Positive psychology**):
3. مفهوم التفكير الإيجابي
4. أهمية التفكير الإيجابي

علاقة أساليب التفكير والاعتقاد باضطرابات الشخصية والسلوك:

تنبه الفلاسفة اليونانيون منذ القدم, الى أن الطريقة التي ندرك بها الأشياء وليس الأشياء نفسها هي التي تسم سلوكنا وتصفه بالاضطراب أو السواء . وفي هذا الصدد يقول "ابيقورس" "لا يضطرب الناس من الأشياء، ولكن من الآراء التي يحملونها عنها".

اما العلاج النفسي السلوكي المعاصر فيسلم أيضا بأن كثيرا من الاستجابات الوجدانية والسلوكية والاضطرابات تعتمد إلى حد بعيد على وجود معتقدات فكرية خاطئة, يبنيها الفرد عن نفسه, وعن العالم المحيط به, ومن هنا ابتكر المعالجون النفسيون مفاهيم وأراء مختلفة عن قيمة العوامل الذهنية والفكرية في الاضطراب النفسي. وتتفاوت هذه المفاهيم: فهي عند أدلر تشير إلى أسلوب الحياة الذي يتبناه العصابي أو الذهاني, وعند البعض الآخر تشير إلى أساليب الاعتقاد ,ويستخدم البعض الثالث مفهوم" الفلسفة الشخصية".

من الناحية الفلسفية تشير الآراء الفلسفية للمدرسة الابيقورية التي ترى بأننا نضطرب لا من الأشياء ولكن من آرائنا عنها ,ولهذه المدرسة أراء أخرى تسهم في الكشف عن قيمة تعديل المسالك الذهنية, من تحقيق السعادة والتواؤم مع النفس والبيئة.

وتحمل بحوث الشخصية الحديثة أدلة مماثلة قوية على تأثير الاتجاهات العقلية وعمليات التفكير والإبداع على توافق الشخصية, فقد تبين مثلا ان الشعور بالقلق في المواقف الاجتماعية ,والمخاوف الشديدة غير الواقعية من الامتحانات يرتبطان ارتباطا قويا بوجود اتجاهات أفكار لا منطقية نحو هذه النشاطات ,فالشخص يرى المواقف الاجتماعية والامتحانات مهددتين له, ويبالغ في إدراكهما في أنهما مقياسان لقيمته وقوته .

1. وقد تبين في عدد من الدراسات أن القلق والتوتر النفسي يرتبطان بعدد من الخصائص ذات الطابع المعرفي منها:

1التطرف في الأحكام: فالأشياء إما بيضاء أو سوداء, أي أن الشخص القلق والمتوتر يفسر المواقف باتجاه واحد, وهذا فيما يبدو يسبب له التعاسة والقلق، لأنه يوجه اهتمامه لجزء محدد من تفسير الواقع دون استخدام تفسيرات أخرى تنتشله من أسر الاستجابات العصابية .

2. كذلك ما يميل العصابيون إلى التصلب، أي مواجهة المواقف المختلفة المتنوعة بطريقة واحدة من التفكير.

فاضطرابات الشخصية بأشكالها المختلفة عادة ما تصحبها اذن مواقف غامضة متناقضة من التفكير وعن البيئة ,ولهذا فيجب أن تعتمد إجراءات العلاج النفسي على تغيير مفاهيم المريض ,حتى يتيسر التغيير في سلوكه المضطرب.

والفكرة الأساسية التي تعتمد عليها أساليب تعديل التفكير, ترى أنهلا يمكن الفصل بالنسبة للسلوك الإنساني بين جوانب التفكير والانفعال والسلوك جميع هذه الجوانب تتفاعل فيما بينها ويكمل بعضها البعض.

ومن المسلمات في نظريات العلاج المعرفي أن جزء كبيرا من اضطراب سلوكنا يتم بفعل تفكيرنا الخاطئ لكننا أيضا نفكر بطريقة خاطئة ,لأننا لانعرف الطريقة الصحيحة في التفكير، فجزء كبير إذن من وجهات نظرنا ومعتقداتنا الخاطئة ,ونقص التفكير السليم ينتج عن أننا لم نتعلم كيف يكون التفكير السليم, لهذا نجد أساليب علاج المسالك الذهنية هنا ينحو نحوا عقليا وتربويا ,ويؤكد ألبرت اليس ان العلاج يجب إن يتضمن عملية إعادة تربية, وضرورة التحاور مع المريض بكل الضروب المنطقية من الحوار, لكي نبين له الجانب الخاطئ في تفكيره مع دفعه مباشرة إلى استنتاج الطرق الصحيحة وتطبيقها **(عبد الستار إبراهيم ,1993,ص 315.314).**

إن الأفراد يحِوّلُون أنفسهم إلى مضطربين ومرضى بسبب وجود عادات سيئة في التفكير الخاطئ, وسلسلة من المعتقدات التي تقود الى هزيمة الذات والهزيمة إزاء أحداث الحياة**(نفس المرجع ,ص314)**.

والحقيقة أن طائفة من الباحثين المعالجين تتفق أن الحالة النفسية للفرد في سوائها او اضطرابها لا يمكن عزلها عن الطريقة التي يفكر بها عن نفسه وعن العالم أو اتجاهه نحو نفسه ونحو الآخرين وأن تطوير شخصية والعلاج من الاضطراب والأساليب اللاعقلانية من التفكير واستبدال أساليب عقلانية إيجابية محلها تساعد على دفع سلوك الفرد راشدا أو طفلا نحو تلمس طريق الصحة**(علي تركي نافل, 2012,ص249).**

ومن هنا بدأت تبرز بحوث ,ودراسات تؤكد أو تنفي هذه الآراء, ولعل ما أطلق عليه علم النفس الإيجابي ,كان من ضمن هذه البحوث العلمية ,التي ترى أن للنفس البشرية فضائل وسمات إيجابية, من الضروري الالتفات إليها وتفعليها لتحقيق الرضا والتفاؤل والسعادة.

وإذا كان من انعطافة في التاريخ القريب لعلم النفس فهي هذا التوجه أو التيار الذي ينبه إلى اكتشاف نقاط القوة والفضائل في النفس البشرية ألا وهو علم النفس الإيجابي والذي أنتج متغيرا مهما على الصعيد التنظير والقياس والتطبيق يعرف بالتفكير الإيجابي **(نفس المرجع,ص120)** .

وعلم النفس الإيجابي هو تيار حديث جداً في علم النفس يحظى باهتمام خاص من قبل العالم كله ويعرف بأنه علم الدراسة العلمية للسعادة الإنسانية ويعرف أيضا بأنه الدراسة العلمية لنقاط القوة والفضائل التي تمكن الأفراد والمجتمعات من الازدهار **(نفس المرجع, ص 249).**

ومن هذا التوجه الحديث في علم النفس الحديث ظهر متغير التفكير الإيجابي الذي يرى البعض أن علم النفس قد انبثق عنه وليس العكس .

ماهية علم النفس الإيجابي (Positive psychology) :

اهتم علم النفس زمنا طويلا بالمرض النفسي ونماذج السمات المرضية اسفر هذا الاهتمام عن معلومات كثيرة وقوائم طويلة عن أوجه القصور والمرض والضغوط والمشكلات السلوكية التي تؤثر في جودة الحياة وتعوق إمكان تحقيقها عن علم النفس الإيجابي بتجاوز الدعوة إلى السعادة والتفاؤل وحب الحياة إنه يسعى إلى بديل أفضل لما سبق من سيكولوجية المرض ليقدم اتجاها علميا يركز على الإمكانات البشرية وجوانب القوى والفضائل الإنسانية التي لها دور فعال في تنمية الخصال الإيجابية في الإنسان

ويمكن تعريف علم النفس الإيجابي **Positive psychology)** بأنه الدراسة الموضوعية للخصال الإيجابية في الإنسان وللمؤسسات النفسية والاجتماعية التي تعمل على ترقية هذه الخصال وتنميتها لإعداد شخصيات إيجابية لقد أولى علم النفس اهتمامه طيلة عقود من الزمن بالنماذج السيئة من الناس والمرضية والعاجزين والآن يتجه إلى الاهتمام بالأقوياء والطيبين والحياة الطيبة إن موضوع علم النفس الإيجابي هو الشخصية الطيبة الفاضلة القوية

إن علم النفس الإيجابي**(Positive psychology)** ليس تخصصا جديدا بل هو اتجاه جديد لدراسة السلوك، إنه توجه ظهر حديثا يركز على دراسة المشاعر الإيجابية في الإنسان بعد أن قضى عشرات السنين يهتم بالمشاعر والانفعالات السليبة هناك جوانب سيئة مريضة مضطربة مظلمة في سلوك الإنسان أخذت معظم اهتمامات علماء النفس طيلة عقود من الزمن وهناك أيضا جوانب طيبة سليمة متوازنة مشرقة في حياة الإنسان أخذت قليلا من اهتمامات علماء النفس فيما مضى من الزمن لقد تم التركيز على الاكتئاب وإهمال السعادة وعلى اليأس إهمال الأمل وعلى التشاؤم وإهمال التفاؤل وعلى الانتحار وإهمال حب الحياة وعلى العجز وإهمال القوة إذن هناك عدم توازن

لقد حبانا الله بمشاعر إيجابية ينبغي البحث عنها وفيها ومعرفة تأثيرها على حياتنا والتعرف على العوامل التي تنميها وتنشطها والتعرف كذلك على الذين يملكون مشاعر إيجابية غزيرة وكيف يمكن تنمية المزيد منها وجعلها مثمرة ودائمة**(بشير معمرية , ص 16)**

ويرىسيلقمان (**Seligman**) أن فكرة حركة علم النفس الإيجابي (**Positive psychology**) بدأت في لحظة من الزمن بعد أشهر قليلة من انتخابي رئيسا للجمعية الأمريكية لعلم النفس إذ ولدت هذه الفكرة في حديقتي بينما كنت أهذب مع ابنتي التي تبلغ من العمر خمس سنوات ,عندما كنت أهذب الحديقة كنت أجتهد لأنتهي من عملي بسرعة ومع ذلك كانت ابنتي ترمي بالعشب في الهواء وترقص فرحة سعيدة بترقبها سقوطه على الأرض ثانية فصحت في وجها متجهما فتنحت جانبا ثم عادت إلى ثانية وقالت أبي أود التحدث إليك فقلت نعم فقالت أبي تتذكر مرحلة ما قبل عيد ميلادي الخامس الوقت الذي كنت فيه بين الثالثة والخامسة كنت دائما لا أتوقف عن الأنين والعويل كنت أصرخ وأئن كل يوم وعندما وصلت إلى سن الخامسة قررت أن أتوقف كلية عن الأنين والعويل وكان هذه أصعب شيء فعلته في حياتي وعندما تمكنت من التوقف عن العويل والأنين عليك أيضا أن تتوقف عن نوبة غضبك هذه .

فقد تعلمت من هذه الواقعة عن ابنتي شيئا عن تربية الأطفال شيئا ما عن نفسي وشيئا رائعا جدا عن مهنتي أدركت أن تربية ابنتي ليست فقط تصحيح عوائها أو نحيبها أو الصخب الذي تحدثه فقد تمكنت ابنتي من ذلك بنفسها أدركت كلك أن تربية ابنتي تعليمها هذه المهارة الرائعة مهارة ضبط الذات والإبحار داخل روحها وتعظيم قدراتها وتعهد قدرتها وإمكاناتها (**محمد سعيد ,ص4**)

ويرى عبد الستار إبراهيم أن علم النفس الإيجابي, فرع من فروع علم النفس, يركز على تحسين الأداء النفسي الوظيفي العام للإنسان إلى ما هو أبعد من مفهوم الصحة النفسية بمعناه التقليدي, ويهتم علماء نفس ذلك الفرع ببحث محددات السعادة البشرية, والتركيز على العوامل التي تفضي إلى تمكين الإنسان من العيش حياة مرضية, يحقق فيها طموحاته ويوظف فيها قدراته إلى اقصى حد ممكن, وصولا إلى الرضا عن الذات وعن الأخرين وعن العالم بصفة عامة.

وكتخصص علمي يهتم علم النفس الإيجابي(**Positive psychology**) بتحقيق هدف عام مفاده فهم وتحديد العوامل التي تمكن الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من الازدهار وذلك من خلال توظيف كل أفضل ما في الطرق العلمية في دراسة مشكلات البشر وتخليصهم من صور المعاناة النفسية لا بالتركيز على هذه الصور المختلة أو المرضية بل فب التركيز على ما في الإنسان من مكتمن قوة وفضائل إنسانية إيجابية(**نفس المرجع ص 12**)

كما أكد سليقمان (**Seligman 2002**)على أن تنمية الخصال الإيجابية في الشخصية أمر ضروري فهي تعد حصنا قويا وقائيا ضد الضغوط ونواتجها السلبية كما أن لهذه الخصال الإيجابية دورا في استثارة السعادة الحقيقية فهي من أفضل السبل للوصول للهناء والسعادة النفسية وتحطي الفشل وتحمل الصعاب وتحرر الفرد من قسوة الماضي(**قاسم عبد المريد ,2009,ص693**)

ومن بين المفاهيم والفضائل التي حظيت باهتمام الباحثين في مجال علم النفس الإيجابي (**Positive psychology**)التفكير الإيجابي (**Positive Thinking**) وذلك بسبب طبيعته الإنسانية ويعود السبب

الرئيس لهذا الاهتمام هو ارتباطه بوجود الإنسان. وكذا تأثيره العميق في الانفعال والسلوك ومن ثم في الحياة بصفة عامة.

مفهوم التفكير الإيجابي:

يعد التفكير اليوم من العوامل الأساسية في حياة الإنسان فهو الذي يساعد على توجيه الحياة وتقدمها كما يساعد على حل الكثير من المشكلات وتجنب الكثير من الأخطار ويستطيع الإنسان من خلاله التحكم والسيطرة على أمور كثيرة وتسييرها لصالحه .

والتفكير عملية عقلية معرفية وجدانية راقية تبنى وتؤسس على محصلة عمليات نفسية كالإدراك والإحساس(**زياد بركات غانم,2005 ,ص 85, 86**).

وتتميز عملية التفكير أيضا بأنها عملية إنسانية وتتطلب عملية تنميتها وتعلمها جهوداً متميزة من أطراف عديدة في مراحل العمر المختلفة(**نفس المرجع**).

ويعد التفكير من أعقد السلوك الإنساني فهو يأتي في أعلى مستويات النشاط العقلي كما يعتبر من أهم الخصائص التي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات فوجود الإنسان مرتبط بنشاط عقلي وقدرته على التعامل بذكاء مع الأمور من حوله فالإنسان يتعلم أكثر ما يتعلمه عن طريق التفكير, والتفكير يرتبط دوما بحل مشكلة ما (**هاني فتحي,2007,ص2**).

ويرى ماكسويل (2002)أن تغيير الحياة والنتائج يبدأ من تغيير التفكير وتغيير التفكير يؤدي الى تغيير المواقف وتغيير المواقف يؤدي إلى تغيير السلوك وتغيير السلوك يؤدي الى تغيير العادات وتغيير العادات يؤدي إلى تغيير الحياة وهي سلسلة متصلة من التغيير تبدأ بالتفكير والتفكير السلبي يعزز نتائج سلبية والتفكير المتوسط يعزز نتائج عادية والتفكير الإيجابي يعزز نتائج إيجابية(**محمد الرقب, 2006 ,الأردن ص02**)

ولم يعد تعليم التفكير للطلاب اليوم ما يشغل بال العلماء التربية وإنما أصبحت جودة التفكير هي أهم التوجهات التربوية المعاصرة التي لابد ان يتبناها المنهج الدراسي التي يتطلب من المتعلم التفاعل مع مشكلات الحياة ومتغيرات العصر ليصبح ذا قدرة على تحليل المواقف واتخاذ القرارات بطريقة إيجابية

لذا اصبح جوهر العمليات التربية والتعليمية الآن وهو تعليم الطلبة كيف يفكرون بطريقة إيجابية فاعلة تقودهم إلى **النجاح** (**محمد جبر,2013,ص101**).

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن تنمية بعض أنواع التفكير من شأنه علاج العديد من القضايا التربوية والتعليمية كالتحصيل الدراسي والتأخر الدراسي والدافعية ومن أهم هذه الأنواع التفكير الإيجابي (**نفس المرجع ,ص105**).

وشهدت الدراسات في العقود الأخيرة اهتماما كبيرا بدراسة المتغيرات الإيجابية بعد أن كان اهتمام علماء النفس منصبا على دراسة المتغيرات السلبية حتى تحول اهتمامهم مؤخرا إلى دراسة الجوانب الإيجابية في الشخصية وبخاصة ضمن الاتجاه الذي يعرف بعلم النفس الإيجابي إلى درجة أنه يرى العديد من الباحثين أن هذه العصر هو عصر علم النفس الإيجابي.

ويندرج التفكير الإيجابي(**Positive Thinking**) ضمن مفاهيم علم النفس الإيجابي خاصة بعد تحريره من أصوله الفلسفية ومنحه إمكانية التوظيف الإجرائي كموضوع جدير بالبحث العلمي والتطبيق العملي.

وقد انبثق مفهوم التفكير الإيجابي(**Positive Thinking**) من عدة مفاهيم مختلفة منها التفكير البنائي الذي قدمته النظرية البنائية وتفكير الفرصة الذي اقترحه سوليفان عام 1953 والذي يركز على زيادة الانتباه والتفكير في النجاح في حل المشكلات والتفكير في العوامل التي تؤدي إلى تحديد مشكلة ما والبعد عن التركيز على جوانب الفشل(**منال على محمد,2014 ,ص 120).**

ويشترك التفكير الإيجابي والعلاج المعرفي في الاعتقاد الرئيسي بأن الأفكار تشكل المشاعر والسلوك كما أن التفكير الإيجابي يعطي استراتيجيات من أجل تطوير المهارات للاعتقاد بتفاؤل أكبر(نفس المرجع)

ويعرف ويرلي (**Yearley 1990**) التفكير الإيجابي بأنه استراتيجيات إيجابية في الشخصية وأنه الميل والرغبة والنزعة لممارسة سلوكيات وتصرفات تجعل الفرد ناجحة وتقوده إلى أن يكون إنسانا ايجابيا(**عبد المريد قاسم, مرجع سابق,ص695**)

ويعتبر التفكير الإيجابي(**Positive Thinking**) من المفاهيم الحديثة التي لاقت اهتماما من الباحثين حديثا وهو نوع من التفكير الذي يحقق النجاح والصحة والتوافق النفسي والرضا في الحياة ويجعل الفرد ينظر إلى الجانب المشرق والمضيء في الحياة ويحمل توقعات إيجابية متفائلة تجاه المستقبل (**علاء عبد الرحمان,2012, ص 155).**

ويشير التفكير الإيجابي(**Positive Thinking**) إلى مفهوم امتلاك الفرد لعدد من التوقعات الإيجابية المتفائلة اتجاه المستقبل وإقناعه بقدراته على النجاح حيث يرى سليجمان أن الأفراد يميلون إلى أحد نمطي التفكير إما التفكير الإيجابي التفاؤلي والذي يقصد به التفكير الإيجابي في مقابل النمط الآخر وهو نمط التفكير السلبي التشاؤمي (**نفس المرجع ,ص 156).**

ويؤكد إبراهيم الفقي على خطورة التفكير السلبي ذلك أنه يجعل حياة الإنسان بمثابة سلسلة من المتاعب والأحاسيس السلبية والسلوكيات السلبية بل إن التفكير السلبي يدفع إلى العديد من النتائج السلبية مثل الأمراض النفسية والعضوية والشعور بالخوف وعدم الرضا والفكرة السلبية في حد ذاتها كلمات داخلية يستخدمها الإنسان ولعل ما يجعلها خطرة تكرارها وتخزينها حتى تصبح عادة يستخدمها الإنسان في حياته(**إبراهيم الفقي,2007 ص 166**

وكما يؤكد ألبرت إليس أن الأحداث النشطة لا تسبب العواقب العاطفية ولكن اعتقادات الفرد غير العقلانية هي السبب لذلك وتستند النّظرية إلى مبدأ أن طريقة التفكير والمعتقدات التي يمتلكها الفرد هي المسؤولة عن العواطف والخبرات والسلوكيات وتؤكد هذه النظرية نقطتين مهمتين:

فالنظام التفكيري سواء كان إيجابيا أو سلبيا يؤدي دورا كبير في اضطرابه النفسي وسوء تكيفه وصحته النفسية ,فالأفكار السلبية هي المسؤولة عن الاضطرابات النفسية والسلوكيات وعدم توافقها مع الذات

ومع الأخرين, فالفرد لا ينزعج من الأشياء التي تحدث له بحد ذاتها وإنما من تفسيره لتلك الأشياء ويلعب التفكير دورا مهما في عملية التفسير للأحداث.

والتفكير الإيجابي(**Positive Thinking**) هو التفكير الذي يؤدي بالفرد إلى المقدرة على إدارة الأزمات ومشاعر إيجابية متفائلة ورؤية مشرقة وانتقاء استراتيجيات المواجهة الإيجابية والضبط الشخصي للمشاعر والأفكار السلبية عند مواجهة مختلف التوترات وضغوط الحياة **(علي تركي نافل 2012 ,ص249).**

ويرى إبراهيم عبد الستار أن التفكير الإيجابي (**Positive Thinking**) هو وسيلتنا المضمونة لتعديل السلوك والمشاعر وبالتالي الحياة الاجتماعية في أدق تفاصيلها**(عبد الستار إبراهيم, 2008,ص ,120).**

أهمية التفكير الإيجابي:

- يقود التفكير الإيجابي الفرد إلى حل مشكلاته ويحدد اختياراته بطرق فعالة
- يعزز الثقة بالذات من خلال الابتعاد عن الانهزامية
- يقود التفكير الإيجابي إلى الرضا عن الحياة والنجاح
- تحديد العوامل التي تمكن الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من الازدهار وذلك من خلال توظيف كل أفضل ما في الطرق العلمية.
- تعزيز المشاعر الإيجابية من خلال زيادة رفاهيتهم وقدرتهم على التفكير التفاؤلي وحل المشكلات.
- يحفز على الإبداع والابتكار
- باعث على التغيير نحو بيئة عمل إيجابية
- القدرة على مواجهة الضغوط النفسية المختلفة بطريقة إيجابية

خاتمة:

يتضح من خلال ما تقدم أن فلسفة علم النفس الإيجابي وما تضمنه من مفاهيم ومعطيات ومتغيرات كفيلة على أن يبرز ويحقق فهما علميا ينجز من خلاله استراتيجيات لتدخل سيكولوجي تسمو بالأفراد والأسر والمجتمعات لحياة إنسانية سامية ,مزدهرة , وتجعل من علم النفس من العلوم التي تسهم في بناء حياة ومستقبل أفضل .

المراجع

1. زياد بركات غانم, التفكير الإيجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة 2005.مجلة دراسات عربية في علم النفس مجلد 4 ,العدد3
2. هاني فتحي , 2007,مستوى التفكر الرياضي وعلاقته ببعض الذكاءات لدى طلبة الصف الحادي عشر بغزة الجامعة الإسلامية, غزة
3. محمد جبر ,2013, دور المناهج الدراسية في تنمية التفكير الإيجابي ومهارات الاستذكار لدى طالبات كلية التربية للبنات ,مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ,العدد 12 ,العراق

4. منال على محمد, 2014, برنامج إرشادي قائم على تحسين التفكير الإيجابي في مهارات اتخاذ القرار ومستوى الطموح ,مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس, العدد48, الجزء 2 , مصر

5. علاء عبد الرحمان ,2013,التفكير الإيجابي وعلاقته بالعوامل الخمسة للشخصية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بالجامعة ,دراسات عربية في التربية وعلم النفس, العدد23,الجزء3, مصر

6. توفيق زياد محمد الرقب, 2006, درجة فهم عمداء كليات الجامعة الأردنية الرسمية لمفهوم التفكير الإيجابي واثره ذلك على عملية صناعة القرار, رسالة ماجستير, الرادن.

7. عبد الستار إبراهيم, 2008, عين العقل, دار الكاتب, مصر.

8. عبد الستار إبراهيم, 1993, علم النفس المعرفي السلوكي الحديث, , مصر.

9. علي تركي نافل, 2012, التفكير الإيجابي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة, مجلة القادسية للعلوم الإنسانية, العدد 2,العراق .

10. عبد المريد قاسم, 2009 ,أبعاد التفكير الإيجابي على عينة مصرية دراسات نفسية, مجلد 19, عدد5

11. بشير معمرية , علم النفس الإيجابي اتجاه جديد لدراسة القوى والفضائل الإنسانية ,دراسات نفسية

12. محمد السعيد,2014, الكتاب الإلكتروني لشبكة العلوم النفسية والعربية العدد34.

دور مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في قرارات منح الائتمان

– دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية –

د.مي سليم عودة الزبون

الأردن

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية, ولتحقيق هدف الدراسة, تم تصميم استبانة تم توزيعها على مدراء الفروع والمدققين الداخليين وضباط ومسؤولين الائتمان في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة والبالغ عددها (10) بنوك تجارية, تكونت عينة الدراسة من (68) فرداً من العاملين في البنوك عينة الدراسة, واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أظهرت نتائج الدراسة وجود دور وبدرجة مرتفعة لمكونات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية, تقييم المخاطر, الأنشطة الرقابية, المعلومات والاتصالات, المراقبة) على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز دور مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في البنوك التجارية الأردنية لأهمية تأثيرها في قرارات منح الائتمان, وضرورة اهتمام البنوك التجارية الأردنية بعقد دورات تدريبية لموظفيها لأهمية موضوع الرقابة الداخلية وذلك لبيان أهم التطورات التي يجب مراعاتها في قرارات منح الائتمان ومواكبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث في بيئة العمل والتي تجعل أي نظام رقابة داخلية قادرا عن توفير الرقابة الداخلية المناسبة عند تطويره وتحديثه.

الكلمات الافتتاحية: مكونات الرقابة الداخلية, مقررات لجنة COSO, قرارات منح الائتمان.

Abstract

This study aimed at identifying the effect of the internal control components on granting the credit decisions in the commercial banks in Jordan. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed over the directors of the branches, internal auditors, and credit officers and officials in the commercial banks in Jordan. 68 questionnaires were distributed over the study sample members. The researchers employed both the descriptive and analytic methods.

The results indicated a statistically significant effect of the internal control components (control environment, risk evaluation, Regulatory activities, Information and Communication, Surveillance) on the decisions of credit granting in the commercial banks in Jordan.

Accordingly, the study recommended working toward promoting the efficacy and effectiveness of the internal control components in the commercial banks in Jordan; and enhancing their role due to its important effects on credit granting. The researcher further recommended that the commercial banks in Jordan should emphasize and play special care on holding training courses for their employees, due to the vital importance of the issue of internal control. This is required to illustrate the most important developments that should be observed in the decision on credit granting, and keep up with the technological changes in the work environment, which make

any internal control system capable to provide the relevantly required control when it undergoes development and updating processes.

key words: internal control components, decisions of the Commission COSO, decisions granting of credit.

مقدمة:

تعد الرقابة الداخلية أحد مكونات العمليات الإدارية التي تشمل أيضاً التخطيط والتنظيم والاتصالات والتنسيق واتخاذ القرارات، وهي تشكل من هذه العمليات سلسلة مترابطة ومتصلة لتحقيق النجاح الذي يعتمد على ضرورة إيجاد توافق وترابط بين هذه العناصر، وينظر إلى الرقابة الداخلية على أنها عنصر أساسي من عناصر العملية الإدارية تؤدي وظيفتها ونشاطاتها الحيوية في المنظمات، إذ تقوم بمتابعة مدى النجاح في تحقيق الأهداف والخطط التي وضعتها الإدارة العليا ومدى توافر الشرعية في تنفيذها، وكذلك التأكد من سلامة الأساليب والإجراءات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف .

وتعتبر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من أهم وأبرز أدوات الإدارة للحكم على مدى سلامة الأنظمة والعمليات أو كفاءة أداء العاملين والتزامهم بالسياسات المعدنية والإجراءات الإدارية الموضوعة. إذ تطور مفهوم الرقابة الداخلية بتطور حجم المشروعات وتطور الوظيفة الإدارية بها (جمعة,2008).

واتسع بعد ذلك حجم المشروعات وتنوعت عملياتها وترتب على ذلك تطور مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تساعد على التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات وخلوها من الأخطاء أو الغش, بالإضافة إلى حماية عنصر النقدية والأصول الأخرى، ومن ثم زاد الاهتمام بتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة وعليه تطور مفهوم الرقابة الداخلية بحيث يشمل أساليب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية بجانب الحفاظ على الأصول بصفة عامة وضمان الدقة الحسابية لما هو مقيد بالدفاتر. إذ عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكيين AICPA الرقابة الداخلية بأنها "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات التي وضعتها الإدارة" (الصحن، وآخرون، 2006).

وعرف (الاتحاد الدولي للمحاسبين) المعيار رقم (400) الرقابة الداخلية بأنها كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003) .

وعرفت كذلك بأنها "ذلك الجزء من نظام الرقابة الذي يعني بتحقيق الغايات المحاسبية للمنظمة، وهي عملية أساسية ومستمرة تمارسها الإدارة في كافة المستويات للتعرف على أداء العاملين

وإنجازاتهم، ومدى تحقيق المنظمة لأهدافها وخططها، والتأكد من سير عملية التنفيذ وفقاً للسياسات المرسومة، وضمن الوقت والإمكانيات والتكاليف المحددة في الخطة" (عباس، 2009، ص 183).

ومن هنا يتضح لنا بأن الرقابة الداخلية وفق مفهوم (COSO) يجب أن تكون جزءاً من عمليات وثقافة المؤسسة وليست عمليات مضافة للإجراءات الاعتيادية حتى يتعامل معها الأفراد بتلقائية كجزء من العمليات. وأن الرقابة الداخلية تتأثر بالأفراد في المؤسسة سواءً كانوا أعضاء مجلس الإدارة الذين يقومون بإصدار التوجيهات اللازمة والسياسات العامة أو الإدارة العامة والأفراد في المؤسسة الذين يقومون بتنفيذ هذه السياسات والتوجيهات الصادرة (جبر، 2011).

وتختلف إجراءات الرقابة الداخلية من وحدة اقتصادية إلى أخرى نتيجة تطور المنشآت من حيث الحجم وطبيعة النشاط فقد تنوعت أشكال القروض والإئتمانات التي تقوم بها البنوك التجارية لتتلاءم وتتوافق مع الحاجات الاقتصادية, حيث أن اتخاذ القرارات يعتبر في إطار العملية الإدارية من أهم وأصعب الحالات التي تواجه الأفراد والجماعات والمنظمات على حد سواء, ولذا فقد تم اعتبار عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية, ولتزايد أهمية منح الائتمان في عصرنا الحاضر باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

وعليه كان لابد من دراسة دور الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في قرار منح الائتمان المعمول بها في البنوك التجارية في الأردن.

مشكلة الدراسة:

إن جودة بناء أنظمة الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO تعد إحدى الركائز الأساسية التي تساهم في إعداد تقارير وقوائم مالية موثوقة وذات جودة عالية تُمَّكن الإدارة من تصميم نظام رقابي داخلي والحصول على تأكيد معقول من المدققين الداخليين في قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

وبناء على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تكمن في دراسة دور مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في قرارات منح الائتمان، ويمكن صياغة المشكلة بطرح الأسئلة التالية:

- ما دور البيئة الرقابية في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ما دور تقييم المخاطر في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ما دور الأنشطة الرقابية في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ما دور المعلومات والاتصالات في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ما دور المراقبة في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الرقابة الداخلية للبنوك التجارية بما تؤديه من عمليات دقيقة وصحيحة تساعد متخذي القرارات في منح الائتمان على وضع الضوابط التي تساعدهم على تحقيق الدقة والثقة في اتخاذ القرار, كما أن وجود نظام محاسبي معزز برقابة داخلية فعالة يحقق مستوى مقبول من اطمئنان الإدارة إلى أن ممتلكات المنشأة غير معرضة للاستخدام أو الصرف في غير الأغراض المصرح بها والمخصص لها, كما أنه يؤدي إلى إمكانية الاعتماد على السجلات المحاسبية في إعداد البيانات المالية, ومن الضروري إحكام أنظمة الرقابة الداخلية باعتبارها من أهم مقومات الاقتصاد الوطني وأكثرها عرضة لعمليات التلاعب والغش والاختلاس في حالة غياب الرقابة واستمرارية تقييم هذه الأنظمة للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والفاعلية.

ويمكن لمس أهمية هذه الدراسة من ركنين أحدهما علمي والآخر عملي كما يلي:

الأهمية العلمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على التطورات العالمية الحديثة لأنظمة الرقابة الداخلية الذي قدمته لجنة (COSO)، بغرض الإسهام في مساعدة المنظمات في بناء أنظمة رقابة داخلية فعالة تعمل على تحسين كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وبالتالي توفير معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات داخليا، بالإضافة إلى التأكد من موثوقية التقارير المالية، وكذلك العمل على ضبط التزام المدققين الداخليين بالقوانين والقواعد التنظيمية الأمر الذي يسهم في تطوير أداء البنوك التجارية ويرفع كفاءتها وفعاليتها في قرارات منح الائتمان.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في ضرورة مواكبة البحث العلمي للمتغيرات المستجدة في الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO التي من شأنها التأثير على قرارات منح الائتمان، حيث زاد الاهتمام بالآونة الأخيرة بعملية تطوير للرقابة الداخلية وتحسين مهارات وقدرات القائمين بتنفيذها لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية هذه العملية في اتخاذ القرارات المطلوبة.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

الدراسات السابقة:

لقد تعرضت كثير من الدراسات إلى موضوع الرقابة الداخلية وفيما يلي نستعرض أهم الدراسات ذات الصلة ولقد تم تقسيمها كما يلي:

1-5-1 الدراسات باللغة العربية:

دراسة العزام، (2015) بعنوان "*أثر فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وفق إطار 2013 COSO على جودة التدقيق الخارجي*" *(دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية).*

هدفت الدراسة إلى بيان اثر فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وفق إطار COSO 2013 على جودة التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية, ولتحقيق أهداف الدراسة, قام الباحث بتصميم استبانة موزعة باليد على مدققين خارجيين بصورة عشوائية ضمن مجتمع الدراسة والمتمثلة بمكاتب التدقيق الخارجي, تم توزيع (150) استبانة على أفراد العينة, استرد منها (117) استبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي, أي بنسبة استجابة (78%) من الاستبانات الموزعة. استخدام الباحث المنهج التحليلي, لاختبار فرضيات الدراسة. وقد تم التوصل إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة, تقييم المخاطر, أنشطة الرقابة, المعلومات والاتصالات, المراقبة) من وجهة نظر المدقق الخارجي في جودة التدقيق في الشركات الصناعية.

دراسة عياش، (2014) بعنوان *"دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي" (دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية).*

هدفت الدراسة التعرف إلى عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وتقويم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية وقد تم استخدام المنهج الوصفي لوضع الإطار النظري للدراسة كما تم إجراء دراسة ميدانية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم خلالها جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على شركات الاتصالات اليمينية. أظهرت الدراسة تمتع شركات الاتصالات اليمنية بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة، وأكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.

دراسة الجرد، (2013) بعنوان *"أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".*

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية على تقدير المدقق لخطر الرقابة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ويتمثل مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام 2012، حيث صاغت الباحثة خمس فرضيات فرعية منبثقة من فرضية رئيسية كان نصها تؤثر مكونات الرقابة الداخلية الخمسة على تقدير خطر الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية, وكانت أهم النتائج بعد تحليلها عند مستوى (0.05) أن مكونات الرقابة الداخلية الخمسة تؤثر على تقدير خطر الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

دراسة عوض، (2012) بعنوان *"العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية" (دراسة ميدانية تحليلية)*

هدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين)، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة

واختبار فرضياتها، فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية والدراسات السابقة التي شكلت الإطار النظري للدراسة. أما الإطار العملي فقد صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وفرضياتها، وكان من أهم نتائج الدراسة: توفر بيئة رقابية لدى المصارف بدرجة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات وتفويضها بما يناسب العمل المصرفي، كما أن إدارات المصارف تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية بصورة غير كافية، وإن إدارات المصارف تستخدم الأنشطة الرقابية بشكل غير فعّال لمتابعة الأداء المالي والمحاسبي في المصرف، كما أظهرت الدراسة أن أبعاد جودة الخدمة المصرفية متوفرة بدرجات متفاوتة في المصارف موضوع العينة، ولكنها ليست بالمستوى العالي والمطلوب في البيئة المصرفية الخدمية.

دراسة الزبدية, وذنيبات, (2012) بعنوان "*أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية*"

هدفت الدراسة إلى اختيار تقدير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية, ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستبانة وأسلوب الدراسة التجريبية, وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج مفادها أن تقرير مدقق الحسابات يعد من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها ضابط الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية, حيث أشارت النتائج إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين التقرير النظيف والتقرير المتحفظ في التأثير في قرار ضابط الائتمان, كما توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع تقارير المدقق المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني.

دراسة بدوي، (2011) بعنوان "*أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار Coso على تحقيق أهداف الرقابة" (دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة)*"

هدفت الدراسة التعرف إلى "أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار Coso على تحقيق أهداف الرقابة في المنظمات الأهلية في قطاع غزة"، ومن ثم التعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في هذه المنظمات. ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة مكونة من (99) منظمة أهلية في قطاع غزة تعمل في مجالات تنموية واجتماعية مختلفة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي أسلوب الحصر الشامل. وقد أظهرت الدراسة وجود اهتمام كبير من قبل المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة بأنظمة الرقابة الداخلية، كما تبين أن المنظمات الأهلية تنظر بدرجات إيجابية متفاوتة لأهمية عناصر نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة والمتمثلة في تحقيق فعالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، ومصداقية التقارير المالية، وتعزيز الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية، وكان متغير البيئة الرقابية الأكثر دلالة وتأثيراً في تحقيق تلك الأهداف ويليه متغير تقدير المخاطر ثم متغير الأنشطة الرقابية ثم متغير المعلومات والاتصالات وكان متغير المراقبة الأقل من حيث التأثير، وبشكل عام يوجد أثر هام لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة.

الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة Badara، (2013), بعنوان:

Impact of the Effective Internal Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلي وفاعلية التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسة. وتقوم هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات النظرية على مستوى المؤسسة. وتسهم في توسيع الكتابات الموجودة على فعالية نظام الرقابة الداخلي من خلال تحديد فعالية التدقيق للحسابات على مستوى المؤسسة، وقد صاغ الباحث خمس فرضيات لتأثير نظام الرقابة الداخلية على فعالية التدقيق الداخلي, وكان من أهم نتائج الدراسة انه توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلي الفعال على مستقبل المؤسسات الحكومية, كما أثبت الدراسة وجود أثر ما بين تقدير المخاطر ونشاطات الرقابة والمعلومات والاتصالات على تدقيق الحسابات الداخلية في المؤسسات الحكومية.

دراسة Fawzi & Atala (2012), بعنوان:

Internal Control and Audit Program Effectiveness: Empirical Evidence from Jordan

هدفت الدراسة بحث العلاقة بين بعض مكونات الرقابة (تقييم المخاطر وبيئة الرقابة ومراقبة الأنشطة) ومدى فاعلية برنامج التدقيق في الأردن. وجهت هذه الدراسة إلى عينة من مدققي الحسابات العاملين في الشركات المرخصة في الأردن على وجه الخصوص، وأشارت النتائج إلى:أن تقييم المخاطر لا تسهم إسهاما كبيراً نحو برنامج التدقيق الفعال. من ناحية أخرى، فإن نتائج التحليل تشير إلى أن أنشطة بيئة الرقابة والسيطرة لا تسهم بشكل كبير نحو برنامج التدقيق الفعال. هذه النتائج تعطي مؤشراً على أن الشركات الأردنية تفتقر إلى الخبرة اللازمة للتعامل مع الأدوات الحالية لتقييم الرقابة الداخلية.

دراسة Edward، (2011), بعنوان:

Internal Controls And The Quality Of Financial Statements In Local Governments

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة البيانات المالية في المؤسسات. معتبراً أن الضوابط الداخلية التي تخرج في منطقة (**Wakiso**)، تضع تدابير البيانات المالية. أجريت الدراسة عن طريق استخدام تصميمات البحوث الوصفية والتحليلية. واستخدمت كلاً المنهجين الوصفي والتحليلي لأن بعض القضايا تتطلب تقييم ذاتي وأيضاً إنشاء بعض البيانات للتحليل الكمي إذ شمل مجتمع الدراسة الضباط وأصحاب المهن والسكان، تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيانات مشفرة وتحريرها وتحليلها.

ووفقاً للنتائج فإنّ معظم أنظمة الرقابة الداخلية في منطقة (**Wakiso**) تعمل بشكل صحيح وأشارت إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الرقابة الداخلية وجودة البيانات المالية. وبالتالي ينبغي أن تكفل جميع الضوابط الداخلية التي يتم تنفيذها بشكل سليم لتحقيق جودة البيانات المالية.

دراسة Tucker (2011), بعنوان:

An E-Risk Primer (Altamonte Springs, Fl: The Institute of Internal Auditors

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة المراجعة في ضوء اهتمام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**)، أجريت الدراسة على عينة عشوائية من الشركات

الصناعية في الولايات المتحدة. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات تؤثر على كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية الخمسة، من بيئة الرقابة وتقدير الخطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة. وأن المعيار (**SAS94**) يتطلب من المراجع ضرورة الحصول على فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط عملية المراجعة، كما جاء فيها أن على المراجع تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة الداخلية وتقييم خطر الرقابة الداخلية عند الحد الأدنى وتنفيذ الاختبارات الجوهرية، وقيام المراجع بالتخطيط للاختبارات الجوهرية فقط، يحقق رضا المراجع نتيجة فعالية هذا المنهج، وأن نظام تكنولوجيا المعلومات يتضمن رقابة داخلية خاص بالحسابات المهمة، وعلى المراجع ضرورة القيام بوصف خصائص الرقابة العامة والتطبيقية لما لها من أهمية في تنفيذ مهمات عملية المراجعة وعند تصميم اختبارات الرقابة الإلكترونية قد يحتاج المراجع الحصول على أدلة إثبات عن مدى كفاءة الرقابة المتعلقة بشكل مباشر وأخرى بشكل غير مباشر كما في الرقابة العامة.

دراسة Olatunji (2009), بعنوان:

Impact of Internal control System in Banking Sector in Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي في نيجيريا هو المقياس الأفضل لمراقبة ومنع واكتشاف الغش، ولاسيما في القطاع المصرفي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات. وكان من أهم نتائجها: أن وظائف منع والكشف عنها ومراقبتها متشابكة، كما يعمل الثلاثة معاً للقضاء على اتجاهات الغش والاحتيال، والرقابة الداخلية هي ذات أهمية كبيرة في الكشف عن التزوير ومنعه في القطاع المصرفي في نيجريا.

وكان من أهم توصياتها: تشابك وظائف الكشف عن الغش ووقايته ومكافحته ويجب العمل بالثلاثة معاً للقضاء على الغش والاحتيال، وضرورة إتباع طرق الوقاية والعلاج والتحقق كتدابير لمكافحة الاحتيال في القطاع المصرفي.

دراسة Veerankutty (2009), بعنوان:

Information Technology Related Auditing in Malaysian Public Sector: An Empirical Study of National Audit Department of Malaysia.

هدفت الدراسة إلى تقييم تكنولوجيا المعلومات على أساس أهداف عملية التدقيق. أجريت الدراسة على (400) مدقق في مؤسسات القطاع العام في ماليزيا. استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانات. أظهرت نتائج الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات ترتبط بشكل وثيق مع عملية التدقيق؛ ذلك لأنها تساعد المدقق على تطوير نظام التدقيق والسيطرة والاستحواذ فضلاً عن صيانة النظام. وأظهرت ارتباط تكنولوجيا المعلومات لتدقيق الحسابات مع الامتثال للإجراءات والسياسات والتنظيم والمساهمة في عملية تنفيذها في مختلف أقسام مختلفة. وأظهرت أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وذلك لمساهمتها في إخراج البيانات المالية وسجلات محاسبية تتم بالمصداقية والدقة، كما أنها تسهم في فهم أفضل للمدققين حول

التقييمات ضوابط لرابطة الدول المستقلة، مما يساعد في منح المزيد من الاهتمام للتقييمات التي تم تجاهلها من قبل مدققين الحسابات من قبل.

التعليق على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

إن الدراسة الحالية تسعى إلى التعرف على دور مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية, وذلك من خلال دراسة مكونات الرقابة الداخلية وهي: 1) البيئة الرقابية, 2), تقييم المخاطر 3), الأنشطة الرقابية 4), المعلومات والاتصالات 5) المراقبة.

وعند استعراض الدراسات السابقة, وجدت **الباحثة**, أن بعض الدراسات انحصرت في قياس بعض متغيرات مكونات الرقابة الداخلية وليس جميعها مثل دراسة الجرد (2013) ودراسة عوض (2012), في حين كانت دراسة العزام (2015) ودراسة بدوي (2011) التي تقيس فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وفق إطار COSO, بينما الدراسة الحالية ركزت على التطرق بشكل أوسع لأبعاد مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO ودورها في قرارات منح الائتمان, كما اختلفت الأهداف التي سعت إليها كل دراسة من الدراسات السابقة عن أهداف الدراسة الحالية.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في التعرف على العديد من الكتب والمراجع العلمية التي تخدم وتثري الدراسة الحالية, كما تم تحديد المعالجات الإحصائية المناسبة والتي استخدمت في اختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات للوصول إلى تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تفسيراً علمياً وموضوعياً, وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدامها للاستبانة كأداة لجمع البيانات.

متغيرات الدراسة:

تم تحديد متغيرات الدراسة وهي:

أولاً: المتغيرات المستقلة: وتشمل مكونات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO وهي, البيئة الرقابية, تقييم المخاطر, الأنشطة الرقابية, المعلومات والاتصالات, المراقبة.

ثانيا: المتغير التابع وهو قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية.

حدود الدراسة: خضعت هذه الدراسة للحدود التالية:

1) **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على (10) من البنوك التجارية الأردنية من إجمالي البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنكاً.

2) **الحدود الزمانية**: تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة من تاريخ 2015/2/1 وحتى 2015/3/30.

3) **الحدود البشرية:** تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من مدراء ومدققي الحسابات ومسؤولين وضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية.

التعريفات الإجرائية:

الرقابة الداخلية: عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكيين AICPA الرقابة الداخلية "بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات التي وضعتها الإدارة" (عياش, 2014, ص 161).

البيئة الرقابية: البيئة الرقابية تتضمن وظائف الإدارة والمسئولين عن التحكم المؤسسي, بالإضافة إلى اتجاهاتهم ومواقفهم وتصرفاتهم حيال الرقابة الداخلية للمنشاة وأهميتها (الذنيبات, 2010, ص 180).

تقييم المخاطر: هي عملية يتم بموجبها تحديد مخاطر العمل وكيفية استجابة الإدارة لهذه المخاطر, وخاصة بما يتعلق بإعداد القوائم المالية والأحداث والظروف الخارجية والداخلية, التي تؤثر بشكل سلبي في قدرة الشركة (Frazier, 2010,p:45).

الائتمان المصرفي: الآلية المصرفية التي بموجبها يقوم البنك التجاري بتمويل العميل (فرد أو شركة) أما بمنحه قرضا مباشرا, أو على شكل حسابات مدينة أو مكشوفة. ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود, أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين, ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه, وذلك لقاء عائد معين يحصل علية البنك, يتمثل في الفوائد والعمولات (أبو كمال, 2007, ص 74).

منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من (مدراء الفروع, ومدققي الحسابات الداخليين, وضباط ومسؤولي الائتمان) في البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنك حسب سجلات البنك المركزي لعام 2014 وتم اختيار (10) بنوك، تكونت عينة الدراسة من(68) فردا من البنوك عينة الدراسة .

المعالجة الإحصائية:

لقد تم إدخال البيانات في الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS, وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما يلي:

1. معامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha) لاختبار ثبات أداة الدراسة.
2. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، حيث تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، وذلك لتحليل إجابات عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة وتحديد درجة الاتفاق النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة واتجاه محاور وأبعاد الدراسة، فقد تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

أسلوب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين من أساليب جمع البيانات:

1. **المصادر الثانوية:** وذلك بالاعتماد على الكتب والمؤلفات, والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة, والوثائق, والرسائل الجامعية, والمصادر الإلكترونية, وقواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول موضوع الدراسة.

2. **المصادر الأولية:** وتتمثل بأداة الدراسة باستبانة تم تطويرها وإنشاء فقراتها بالاستناد إلى المصادر الثانوية, وعند تطوير الاستبانة استفادت الباحثة من دراسة كل من (العزام,2015) , (الجرد, 2013) (بدوي, 2011), (الزبدية وذنيبات, 2012), حيث تكونت الاستبانة من جزئين هما:

- **الجزء الأول:** ويتضمن الأسئلة حول الخصائص الديموغرافية وهي: (العمر, التحصيل العلمي, الوظيفة, الخبرة, التخصص).
- **الجزء الثاني:** يتضمن فقرات الاستبانة التي تتعلق بـ (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية, المعلومات والاتصالات, والمراقبة ودورها في قرار منح الائتمان) بواقع (32) فقرة وقد تم توزيع المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة باعتماد المعايير التالية:

– درجة الموافقة المرتفعة: وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66) وبنسبة مئوية أكبر من (73.2%).

– درجة الموافقة المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.34 - 3.66) وبنسبة مئوية (46.8 % - 73.2%).

– درجة الموافقة المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34) وبنسبة مئوية أقل من (46.8 %).

صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

1. صدق أداة الدراسة:

الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين ذوي الصلة بالموضوع حيث يحكمون على محتوى الأسئلة ومدى ملائمتها وشموليتها وتغطيتها للموضوع المبحوث, وذلك للتأكد من وضوح وفهم الفقرات الواردة فيها، وتم إجراء التعديلات المطلوبة فيها بعد ذلك بهدف الحصول على تغذيه عكسية، وذلك أدى إلى زيادة القوة والوضوح في تصميم وصياغة فقرات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة من خلال احتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي، والجدول (1) يوضح ثبات أداة الدراسة وفق مجالاتها.

ثبات أداة الدراسة وفق مجالاتها

المتغيرات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
دور البيئة الرقابية في قرار منح الائتمان	9	%79.52
دور تقييم المخاطر في قرار منح الائتمان	5	%77.94
دور الأنشطة الرقابية في قرار منح الائتمان	6	%70.18
دور المعلومات والاتصالات في قرار منح الائتمان	6	%81.25
دور المراقبة في قرار منح الائتمان	6	%88.39
المؤشر الكلي	**32**	**%95.06**

نتائج الدراسة ومناقشتها.

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما دور البيئة الرقابية في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والترتيب والجدول (2) يبين ذلك

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول دور البيئة الرقابية في قرار منح الائتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	يحدد الهيكل التنظيمي السلطات والمسؤوليات داخل البنك ويزيد من فاعلية الرقابة وبالتالي ائتمان مصرفي صحيح.	4.7794	0.45205	مرتفعة	1
9	يحرص البنك على عقوبات مشددة ورادعة تفرض من قبل الإدارة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام.	4.7206	0.61923	مرتفعة	2
4	تستخدم إدارة الائتمان البنك دليلا واضحا ومكتوبا يوضح القوانين والإجراءات الإدارية عند منح التمويل	4.6765	0.53087	مرتفعة	3
5	يتمتع البنك بتواصل بين الإدارة والمدققين بشكل فعال ومتواصل عند منح القرض أو التمويل.	4.6618	0.63740	مرتفعة	4
7	تتأكد إدارة الائتمان بالبنك من وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.	4.5882	0.62856	مرتفعة	5
8	القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات واللوائح التي تحث الموظفين على التمسك بالقيم الأخلاقية في أدائهم للمهام المكلفين بها.	4.5441	0.72140	مرتفعة	6
3	تعمل إدارة الائتمان في البنك على تطوير الأنظمة الإلكترونية والتغيير في أسلوب الرقابة الداخلية.	4.5000	0.74313	مرتفعة	7
6	يستطيع المدقق الداخلي إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة البنك جزء من قرار منح الائتمان الناتجة عن سوء الإدارة.	4.2500	0.79879	مرتفعة	8
2	هنالك استقلالية وظيفية لإدارة الائتمان مع الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق فيما بينهم.	3.8235	1.05011	مرتفعة	9
	المؤشر الكلي	**4.5049**	**0.43456**	مرتفعة	

يُبين الجدول (2) وجود درجة مرتفعة من الاتفاق لآراء عينة الدراسة حول البيئة الرقابية ودورها في قرار منح الائتمان حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.5049) وانحراف معياري (0.43456)، ونلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3) حيث تراوح الوسط الحسابي للفقرات بين (3.8235-4.7794)، كما تبين أن الفقرة رقم (1) هي أكثر درجات الفقرات موافقة والتي تنص "يحدد الهيكل التنظيمي السلطات والمسؤوليات داخل البنك ويزيد من فاعلية الرقابة وبالتالي ائتمان مصرفي صحيح", بمتوسط حسابي يبلغ (4.7794) وانحراف معياري (0.45205)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) أقل الفقرات بدرجة مرتفعة من الموافقة والتي تنص "هنالك استقلالية وظيفية لإدارة الائتمان مع الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق فيما بينهم" بمتوسط حسابي يبلغ (3.8235) وانحراف معياري (1.05011). وهذه النتائج تدل على اتفاق عينة الدراسة على تتفهم الدور الذي تؤديه البيئة الرقابية ودورها في قرار منح الائتمان. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العزام, 2015) ودراسة (عياش,2014), (الجرد,2013), (بدوي,2011). حيث لم تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Fawzi & atala, 2012), حيث تبين ان أنشطة بيئة الرقابة لا تسهم بشكل كبير نحو فاعلية برامج التدقيق.

السؤال الثاني: ما دور تقييم المخاطر في قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والترتيب والجدول (3) يبين ذلك

الجدول (3):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول دور تقييم المخاطر في قرار منح الائتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
14	هنالك فريق لدراسة كافة العمليات التشغيلية وأنشطة المنشأة المتعلقة بأهدافها وذلك للتعرف على المخاطر المرتبطة	4.6176	0.59924	مرتفعة	1
10	يتم تشخيص الجوانب السلبية والإيجابية للتطبيقات العملية لإدارة المخاطر وتقديم المقترحات التي من شانها زيادة فاعلية إدارة المخاطر.	4.6029	0.62628	مرتفعة	2
11	يهتم البنك في أن يكون المقيم خبير بعملية تقييم مخاطر الائتمان	4.5147	0.78213	مرتفعة	3
13	يقوم البنك بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات تأمين لتقليل حجم المخاطر إلى أدنى حد.	4.4853	0.74298	مرتفعة	4
12	مشاركة المدقق الداخلي في دورات تدريبية يساعده على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان واختيار طرق بديلة للتعامل معها.	4.3676	0.82687	مرتفعة	5
	المؤشر الكلي	**4.5176**	**0.52545**	**مرتفعة**	**4**

يظهر الجدول(3) وجود درجة مرتفعة من الاتفاق لآراء عينة الدراسة حول تقييم المخاطر ودورها في قرار منح الائتمان، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.5176) وانحراف معياري (0.52545)، ونلاحظ أن

اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3)، حيث تراوح الوسط الحسابي للفقرات بين (4.3676- 4.6176), كما تبين أن الفقرة رقم (14) هي أكثر درجات الفقرات موافقة والتي تنص "هنالك فريق لدراسة كافة العمليات التشغيلية وأنشطة المنشأة المتعلقة بأهدافها وذلك للتعرف على المخاطر المرتبطة", بمتوسط حسابي يبلغ (4.6176) وانحراف معياري (0.59924)، بينما جاءت الفقرة رقم (12) أقل الفقرات بدرجة مرتفعة من الموافقة والتي تنص "مشاركة المدقق الداخلي في دورات تدريبية يساعده على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان واختيار طرق بديلة للتعامل معها" بمتوسط حسابي يبلغ (4.3676) وانحراف معياري (0.82687). وهذه النتائج تدل على أن عينة الدراسة التي خضعت للدراسة تتفهم دور تقييم المخاطر في قرار منح الائتمان. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (الزبدية وذنيبات,2012), كما اختلفت مع دراسة (Fawzi,2012) حيث تبين ان تقيم المخاطر لا تسهم إسهاما كبيرا نحو برامج التدقيق الفعال.

السؤال الثالث: ما دور الأنشطة الرقابية في قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والترتيب والجدول (4) يبين ذلك

الجدول (4):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول دور الأنشطة الرقابية في قرار منح الائتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
15	يلتزم البنك بتنفيذ السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بمختلف أنشطة المؤسسة	4.7794	0.54212	مرتفعة	1
19	تساعد الرقابة البنك على التحقق من سلامة القرار الائتماني وفقا لما هو مقرر من حيث الشروط الموضوعة والضمانات, التعهدات, وسلامة التوثيق الائتماني.	4.6618	0.53561	مرتفعة	3
20	المدقق يحصل على فهم للأنواع الرئيسية للأنشطة التي يستخدمها البنك لمتابعة الرقابة الداخلية على التقارير المالية والأنشطة التصحيحية لعناصر رقابتها.	4.6618	0.58871	مرتفعة	2
16	يراعي البنك إجراءات الفصل بين المهام الوظيفية مثل التفويض التشغيل, التسجيل, المراجعة.	4.6324	0.57053	مرتفعة	4
17	يساعد الإشراف المحكم على ضمان إنجاز الأنشطة الرقابية الداخلية, ويضمن توزيع المهام ومراجعتها بانسيابية وكما هو محدد له.	4.6029	0.49293	مرتفعة	5
18	توفر وسائل محاسبية تتبعها إدارة البنك لتقويم قرار منح الائتمان, مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية.	4.1324	0.82687	مرتفعة	6
	المؤشر الكلي	**4.5784**	**0.34850**	**مرتفعة**	**1**

يظهر الجدول (4) وجود درجة مرتفعة من الاتفاق لآراء عينة الدراسة حول الأنشطة الرقابية ودورها في قرار منح الائتمان، حيث المتوسط الحسابي الكلي (4.5784) وانحراف معياري (0.3485)، ونلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3)، حيث تراوح الوسط الحسابي للفقرات بين (4.1324- 4.7794), كما تبين أن الفقرة رقم (15) هي أكثر درجات الفقرات موافقة والتي تنص "يلتزم البنك بتنفيذ السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بمختلف أنشطة المؤسسة", بمتوسط حسابي يبلغ (4.7794) وانحراف معياري (0.54212)، بينما جاءت الفقرة رقم (18) أقل الفقرات بدرجة مرتفعة من الموافقة والتي تنص "توفر وسائل محاسبية تتبعها إدارة البنك لتقويم قرار منح الائتمان, مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية" بمتوسط حسابي يبلغ (4.1324) وانحراف معياري (0.82687). وهذه النتائج تدل على أن عينة الدراسة التي خضعت للدراسة تتفهم الدور الذي تؤديه الأنشطة الرقابية ودورها في قرار منح الائتمان. حيث اتفقت هذه النتيجة مع كل من دراسة (العزام,2015), (عياش, 2014), (بدوي, 2011).

السؤال الرابع: ما دور المعلومات والاتصالات في قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والترتيب والجدول (5) يبين ذلك

الجدول (5):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المعلومات والاتصالات في قرار منح الائتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
25	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب بناء على حقائق ومعلومات سليمة داخل البنك.	4.6324	0.64425	مرتفعة	1
26	يتم تطوير خطة التدقيق من قبل المدقق بناء على الفهم الكافي للمعلومات الرقابية لتقييم مواقف وإدراك وأفعال الإدارة تجاه الضوابط الداخلية.	4.6029	0.69411	مرتفعة	2
21	يتبع البنك برقابة داخلية فعالة وأنظمة متطورة من شانها التأثير على قرار منح الائتمان.	4.5588	0.60797	مرتفعة	3
22	يتم وضع الضوابط التي تضمن أن جميع المعاملات المعدة للتسجيل والإنجاز قد تمت بناء على تفويضات يتفق والإجراءات المقررة لمنح القروض.	4.4706	0.61013	مرتفعة	4
24	تتوفر لدى موظفي البنك المعرفة الكافية للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بقرار منح الائتمان من قبل العملاء.	4.4706	0.58515	مرتفعة	5
23	يتم إعادة النظر في خطة الرقابة والتدقيق الداخلي كل نصف سنة للوصول إلى التقييم الدقيق للمعلومات والاتصالات وتحديد مسارها.	4.4265	0.81618	مرتفعة	6
	المؤشر الكلي	**4.5270**	**0.47718**	**مرتفعة**	**3**

يظهر الجدول (5) وجود درجة مرتفعة من الاتفاق لآراء عينة الدراسة حول المعلومات والاتصالات ودورها في قرار منح الائتمان، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.527) وانحراف معياري (0.47718)، ونلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3)، حيث تراوح الوسط الحسابي للفقرات بين (4.4265- 4.6324), كما تبين أن الفقرة رقم (25) هي أكثر درجات الفقرات موافقة والتي تنص "يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب بناء على حقائق ومعلومات سليمة داخل البنك", بمتوسط حسابي يبلغ (4.6324) وانحراف معياري (0.64425)، بينما جاءت الفقرة رقم (23) أقل الفقرات بدرجة مرتفعة من الموافقة والتي تنص "يتم إعادة النظر في خطة الرقابة والتدقيق الداخلي كل نصف سنة للوصول إلى التقييم الدقيق للمعلومات والاتصالات وتحديد مسارها" بمتوسط حسابي يبلغ (4.4265) وانحراف معياري (0.81618). وهذه النتائج تدل على أن عينة الدراسة التي خضعت للدراسة تتفهم الدور الذي تؤديه المعلومات والاتصالات وأثرها في قرار منح الائتمان. حيث اتفق هذه النتائج مع كل من دراسة (العزام,2015), (بدوي, 2011), (Edward, 2011), (tucker, 2011), (Verankutty,2009).

السؤال الخامس: ما دور المراقبة في قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والترتيب والجدول (6) يبين ذلك

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول دور المراقبة في قرار منح الائتمان

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
28	توجد متابعة وتقييم دوري وشامل للأداء في البنك	4.6618	0.76510	مرتفعة	1
32	المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية, لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب, وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث.	4.6029	0.62628	مرتفعة	2
31	يتم مراجعة الحسابات بشكل دوري من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل.	4.5588	0.81739	مرتفعة	3
30	يتم اختبار تفصيلي للعمليات والأرصدة لضمان المتابعة الصحيحة بعد منح التمويل أو القرض.	4.5441	0.60923	مرتفعة	4
29	تتم مراجعة السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات الأخرى	4.5373	0.65893	مرتفعة	5
27	للمدقق الحق بالمتابعة لتنفيذ طرق منح الائتمان والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية صحيحة.	4.5294	0.63412	مرتفعة	6
	المؤشر الكلي	**4.5730**	**0.54719**	**مرتفعة**	**2**

يظهر الجدول (6) وجود درجة مرتفعة من الاتفاق لآراء عينة الدراسة حول المراقبة ودورها في قرار منح الائتمان، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.573) وانحراف معياري (0.54719)، ونلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3)، حيث تراوح الوسط الحسابي للفقرات بين (4.5294 - 4.6618), كما تبين أن الفقرة رقم (28) هي أكثر درجات الفقرات موافقة والتي تنص على أنه "توجد متابعة وتقييم دوري وشامل للأداء في البنك", بمتوسط حسابي يبلغ (4.6618) وانحراف معياري (0.76510)، بينما جاءت الفقرة رقم (27) أقل الفقرات بدرجة مرتفعة من الموافقة والتي تنص على أنه "للمدقق الحق بالمتابعة لتنفيذ طرق منح الائتمان والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية صحيحة" بمتوسط حسابي يبلغ (4.5294) وانحراف معياري (0.63412). وهذه النتائج تدل على أن عينة الدراسة التي خضعت للدراسة تتفهم الدور الذي تؤديه المراقبة في قرار منح الائتمان. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (العزام, 2015), ودراسة (عوض, 2012), (بدوي, 2011).

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة من واقع التحليل الإحصائي للبيانات, وفي يلي أهم التوصيات:

1. العمل على تعزيز دور مكونات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية لأهمية دورها في قرارات منح الائتمان حسب مفهوم لجنة COSO, من خلال تصميم هيكل وإجراءات متعلقة بالبيانات المالية كما هو في نهاية الفترة المالية, للوصول إلى نظام رقابي فعال قادر على المراقبة على قرارات منح الائتمان لترتقي إلى المستوى المطلوب وتلبي رغبات العملاء ومقدرتها على المنافسة.
2. التأكيد على ضرورة استمرار البنوك التجارية الأردنية بتوظيف أشخاص لديهم المعرفة الكافية بمكونات الرقابة الداخلية للوصول إلى اتخاذ القرار الائتماني المناسب.
3. ضرورة تركيز واهتمام البنوك التجارية الأردنية بعقد دورات تدريبية لموظفيها لأهمية موضوع الرقابة الداخلية وذلك لبيان أهم التطورات التي يجب مراعاتها في قرارات منح الائتمان.
4. ضرورة التطوير المستمر لأجهزة الرقابة الداخلية وأساليبها ومواكبة التطورات العالمية في المحاسبة والاقتصاد والنمو المستمر في حجم المشاريع وتنوع أنشطتها.
5. مواكبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث في بيئة العمل والتي تجعل أي نظام رقابة داخلية قادرا عن توفير الرقابة المناسبة عند تطويره وتحديثه.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2003), ***المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة***، المعيار رقم (400).

2. بدوي، عبدالسلام خميس، (2011) ***"أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار Coso على تحقيق أهداف الرقابة" (دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة)***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة.

3. جبر، رائد، (2011)، ***تطوير عملية الرقابة الداخلية الشرعية في المصارف الإسلامية بالاستفادة من مفهوم لجنة المؤسسات الراعية (COSO)*** (دراسة منشورة)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، السنة التاسعة عشرة، كانون الثاني.

4. الجرد, رشا بشير, (2013). ***أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية*** (دراسة ميدانية في سورية), المجلة الجامعية, العدد الخامس عشر, المجلد الثالث, جامعة دمشق.

5. جمعة, احمد حلمي, (2008), سلسلة الكتب المهنية, الكتاب الأول, ***تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة***, دار صفاء للنشر.

6. الزبدية, الذنيبات, رامي محمد وعلي عبد القادر, (2012). ***أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية*** (دراسة منشورة), المجلة الأردنية في إدارة الأعمال, المجلد 8, العدد 3.

7. الصحن، عبدالفتاح محمد، وسرايا محمد السيد وشحاته، شحاته السيد، (2006)، ***الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة***، الدار الجامعية الإسكندرية. مصر.

8. عباس، علي، (2009)، ***أساسيات علم الإدارة*** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عما: الأردن.

9. العزام, محمود عبد المجيد, (2015), ***اثر فاعلية الرقابة الداخلية وفق إطار 2013 COSO على جودة التدقيق الخارجي/ دراسة ميدانية***: على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية, رسالة ماجستير غير منشورة, عمان, الأردن.

10. عوض, تامر توفيق عبد الله, (2012). ***العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية***, دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين, (رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية- غزة.

11. عياش، عبد الوهاب أحمد عبدالله مسعود، (2014)، ***دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي (دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية)***، دراسة منشورة، مجلة جامعة الناصر، العدد الرابع ديسمبر.

12. أبو كمال, ميرفت, (2007). ***الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل"*** (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين) رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الإسلامية غزة.

المراجع الأجنبية:

1. Badara, Mu’azu Saidu, (2013), **Impact of the Effective Internal Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level**, University Utara Malaysia, Malaysia.

2. Edward, BBOSA, (2011), **"Internal Controls And The Quality Of Financial Statements In Local Governments"** (Case Study: Wakiso District), Makerere University.

3. Fawzi Al Sawalqa & Atala Qtish, (2012), **Internal Control and Audit Program Effectiveness**: Empirical Evidence from Jordan, Published by Canadian Center of Science and Education.

4. Frazier, (2010), **The New SAS No. 78, The CPA Journal**, New York, Vol. 66, Issue 6,

5. Olatunji, Olaoye Clement, (2009), **Impact of Internal control System in Banking Sector in Nigeria Pakistan**, Journal of Social Sciences, Pakistan.

6. Tucker, X.L. (2011), An E- Risk Primer Altamonte Springs, Fl: **The Institute of Internal Auditors, Research Foundation**, www.IFAC.com.

7. Veerankutty, F. (2009). **Information Technology Related Auditing in Malaysian Public Sector**: An Empirical Study of National Audit Department of Malaysia.(Unpublished Master Thesis, University of Malaya.

أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية

د. منور محمود يوسف العدوان
كلية العلوم الإدارية - قسم نظم المعلومات الإدارية
الأردن

الملخص

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرف على (أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية)، وتمّ إجراء هذه الدراسة في العام2016/2015م، واختار الباحث عينة عشوائيّة تكونت من (50) عامل لدى شركات الاتصالات الأردنية، وخلصت الدّراسة بأنّ هناك أثر لنظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية، وأوصت الدّراسة إلى وضع وسن قوانين وتشريعات تسهم في تفعيل استخدام نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات الأردنية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات الإدارية، تطبيقات التجارة الإلكترونية.

Abstract

This study aimed to identify the (impact of management information systems at the e-commerce applications from the standpoint of working for the Jordanian telecom companies), was conducted this study in the year 2015/2016 m, and chose researcher random sample consisted of 50 workers at the Jordanian telecommunications companies, and concluded the study that there is a trace of MIS on e-commerce applications, the study recommended to develop and enact laws and regulations contribute to the effective use of management information systems at the Jordanian telecommunications companies.

Key words: management information systems, e-commerce applications..

المقدمة:

الحوسبة هي النظم الآلية لتجميع البيانات وفق الغرض من جمعها وتخزينها وإتاحتها واسترجاعها، كما يمكن تعريفها بأنها النظام الذي يقوم على استخدام الحواسيب وبرامجها.

وهي تعني استخدام الحواسيب وملحقاتها المادية والبرمجية في تنفيذ الخدمات والإجراءات، التي كانت تنفذ بالاعتماد على الوسائل والأدوات التقليدية .والهدف الأول للمؤسسات كافة، بغض النظر عن تخصصاتها الإدارية والمهنية والموضوعية، هو في تهيئة الوسائل، والأساليب والمعدات، التي تسمح للقاعدة العريضة من المستفيدين، في الوصول السريع والدقيق إلى المعلومات والخدمات أو مصادرها .وكفاءة أي مؤسسة، تعتمد بالدرجة الأساس على قدرتها في اختزال عدد الحلقات أو الخطوات التي يتوجب على المستفيد المرور بها، في سبيل الحصول على الخدمات، وكلما كان وصوله مباشراً، بمعنى الحصول على الخدمة، كان ذلك مؤشراً، على كفاءة الخدمة في هذه المؤسسة. (الشيشاني، 2004)

هذا ويوفر اقتناء المعدات والبرمجيات الحديثة للمنظمة ميزة تنافسية، إذ ان تبني ذلك يعد أكبر محفز للإبداع، إذ أن الخدمات الإلكترونية الحديثة أسهمت في تحقيق المزيد من الأرباح والتطور السريع للعديد من الشركات .ولأجل الحصول على مكاسب عظيمة منها يجب تحديد نوعية التكنولوجيا ومدى ملائمتها للبيئة التي ستطبق بها، بالإضافة إلى الوعي بكيفية استخدام التكنولوجيا، والعصر الحاضر وتقاس مقدرة المنظمة وقوتها بمقدرتها التكنولوجية ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة وفعالية المنظمات. (الخفاف والطاهر، 2011)

وتكنولوجيا المعلومات تعمل على حل المشكلات من خلال التفكير المنطقي، كما أن تكنولوجيا المعلومات تقوم بتطوير الفهم والوعي للكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فتكنولوجيا المعلومات تسهم في إدارة الموارد البشرية والثقافية وتنميتها، كما تقوم بالتأثير على العلاقات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية، كما أن العمل باستخدام تقنيات المعلومات تسهم في الاتصال الفعال وحل المشاكل في حال حدوثها وتنمي فرق العمل والدقة؛ كما تطلق روح الإبداع والابتكار.

كما وتعد الأولوية الأساسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات تسهيل الخدمات وتحسين الإنتاجية، ولأجل ذلك تتكامل وتتكافل مجموعة من الجهود من أصحاب منظمات ومشغلي أنظمة ومؤسسات تقوم بتوفير الأجهزة والأنظمة التقنية، كما وأن الأنترنت ساهم بشكل كبير في توفير البنية التحتية اللازمة لتوفير قواعد البيانات.

ونظم المعلومات الإدارية مرتبطة بشكل أساسي بتكنولوجيا المعلومات، إذ تعرف بأنها هي التكوين الهيكلي المتكامل والمتفاعل من الآلات والمعدات والبرامج والقوى العاملة والذي يكفل تحصيل ومعالجة البيانات لأجل توفير المعلومات الضرورية (توصيلها إلى المستفيدين وتخزينها وتحديثها واسترجاعها)بالوقت المناسب والتكلفة والكمية المناسبتين عن البيئة الداخلية للمنظمة والبيئة الخارجية المحيطة بها وفيما يخص أدائها في الماضي والحاضر والتنبؤات المحتملة في المستقبل وعلى النحو الذي يسهل مهمة الإدارات في جميع المستويات في صنع القرارات من خلال إنجاز الوظائف الإدارية وبما يحقق أفضل استخدام ممكن لهذه المعلومات. (الطائي، 2002). كما أن هناك عدة مستلزمات لتطبيق نظم المعلومات الإدارية تتمحور في أربعة أساسية ألا وهي (المتطلبات المادية، والبشرية والفنية والإدارية)، ويبينها الدكتور (طه، 2007) على النحو الآتي:

أولاً: المتطلبات المادية: وهي تمثل المتطلبات المادية الأجهزة، والشبكات، ونظام المعلومات بما في ذلك من وحدات الإخراج، والإدخال، ووحدات المعالجة المركزية. كما أن المتطلبات المادية مع العناصر الأخرى تساعد المنشآت في تنفيذ المعاملات التجارية والمحاسبية بالإضافة إلى المساعدة في التخطيط ومراقبة الإنتاج، كما أنها تسهل حصول المنشاة على التقارير العادية والاستثنائية، وتساعد المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية وتزود المنشأة بمؤشرات الوضع الحالي والتغيرات المستقبلية في العمل. كما ان هناك دور لتكنولوجيا المعلومات في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات في المنظمات الصناعية والخدمية، فقد أوضحت نتائجها. ان استخدام نظام المعلومات المبني على استخدام الحاسب الآلي يساعد على التقليل من عدد

المستويات الإدارية، وزيادة قدرات التحكم في مركزية صنع القرار، وانه يمكن تدعيم صنع القرارات التنظيمية من خلال تيسير الاتصال بين المشاركين في القرار.

ثانياً: المتطلبات الفنية: إذ ان استخدام تكنولوجيا المعلومات من البرمجيات والتقنيات يؤدي إلى وضوح الرؤية للمشاكل بدرجة عالية، كما ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع التامين الأردني زاد من كفاءة وفعالية العاملين في اتخاذ القرارات بدرجة مرتفعة، وان استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى توفير الوقت، وان لتكنولوجيا المعلومات دور إيجابي في فعالية القرارات المتخذة. كما أن هناك دور أنظمة المعلومات عندما يتم ربطها بشبكات الأعمال بمستوى استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات، وبينت ان هذه النظم تتطلب مستوى متقدما من استخدام تطبيقات الحاسوب، والبنية التحتية لرفع سوية التعاملات داخل المنظمات بواسطة دمج الأنظمة، وتوفر أنظمة المعلومات حلول كثيرة يمكن استخدامها في المنظمات ويوجد هنالك عدد من نماذج عملية صنع القرار تم تطويرها لكي تستخدم في القطاعات الصناعية.

ثالثاً: المتطلبات البشرية: هناك دور نظم المعلومات الإدارية في تقييم أداء الموظفين متوسطا، كان دور نظم المعلومات الإدارية في تدريب الموظفين مرتفع تطوير استراتيجيات أنظمة المعلومات يتطلب التعرف على المشاريع والمجالات المناسبة لأنظمة المعلومات، ومعرفة الطريقة المثلى لتنظيم طاقم عمل أنظمة المعلومات، وأن أنظمة المعلومات وعملية صنع القرار الاستراتيجي تحدث وفقاً لنظرية سلة المهملات، وأنه يجب إيجاد آليات تمنع الأفراد من اتخاذ قرارات متعلقة بأنظمة المعلومات غير مرتبطة بالمنظمة وأن نظرية سلة المهملات توفر عملية صنع قرار استراتيجي يتوافق مع المنظمة.

رابعاً: المتطلبات الإدارية: ان نسبة استخدام نظم المعلومات الإدارية في العمل كانت مرتفعة من قبل الإداريين. كما بينت الكثير من الدراسات أن هناك علاقة بين نظام المعلومات الإدارية وتوزيع القوة بين الوحدات التنظيمية، وكذلك بين تخطيط وتنظيم أنشطة نظام المعلومات الإدارية وتوزيع القوة بين الوحدات الإدارية، وبذلك الشكل الذي يخفف المركزية ويساعد في تسريع عملية اتخاذ القرار، وان هناك علاقة بين نظام المعلومات الإدارية وجودة القرار، وكذلك بين تخطيط وتنظيم والرقابة على أنشطة نظام المعلومات الإدارية وجودة القرار، وهذه العلاقة تتمثل بوجود قنوات اتصال جيدة بين الوحدات التنظيمية المختلفة، وبالتالي سرعة الحصول على المعلومات اللازمة، ومن ثم سرعة وجودة القرار، ووجود علاقة بين توزيع القوة بين الوحدات التنظيمية وجودة القرار، وكذلك بين التمركز والتكيف مع حالة عدم التأكد وجودة القرار، ولا توجد علاقة بين توزيع القوة بين الوحدات التنظيمية وكل من الاعتمادية، والموارد المالية، والإحلال، ولا توجد علاقة بين الرقابة على أنشطة نظام المعلومات الإدارية وتوزيع القوة بين الوحدات التنظيمية.

هذا وأن نظم المعلومات الإدارية مرتبطة بشكل كبير فيما يخص بتطبيقات التجارة الإلكترونية، كما أنهُ على الرغم من ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية Electronic Commerce في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلا أن استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الإلكترونية في مجال الأعمال ظهر قبل ذلك بكثير.

ومنذ الستينات من القرن الماضي كانت البنوك التجارية تقوم بتبادل البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بالحسابات إلكترونياً من خلال ما يسمى بتحويل الأرصدة إلكترونياً (Electronic Fund Transfer (EFT. إضافة إلى تبادل البيانات إلكترونياً (Electronic Data Interchange (EDI. حيث كان يتم نقل البيانات والوثائق المقروءة بواسطة الحاسوب في نماذج تحكمها معايير محددة من منظمة إلى أخرى كالفواتير وطلبات الشراء عبر شبكات خاصة. وكانت هذه المعاملات ذات تكلفة عالية جداً (Perry and Scheneider, 2001).

وقد رافق ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية التوسع في استخدام شبكة الإنترنت واستخدام شبكة المواقع الدولية (World Wide Web (www للقيام بالأعمال في كافة مجالات عمل المنظمات. كما أن التجارة الإلكترونية ظهرت عندما تم استخدام المنظمات لشبكة الإنترنت للقيام بأعمالها ونشاطاتها الداخلية والخارجية، مما ساعد الأعمال في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهاتف والفاكس والتلفاز والأقمار الصناعية وغيرها من خلال تكنولوجيا واحدة هي شبكة الإنترنت. وهناك من يرى أن التجارة الإلكترونية ظهرت عندما تم تطوير المواقع التجارية Web Sites بغرض القيام بالأعمال عبر شبكة المواقع الدولية على مدار الساعة (UN, 2001).وتمثل التجارة الإلكترونية نظام معلومات عالمياً يعمل عبر شبكة الإنترنت وشبكة المواقع الدولية (www) وتتفاعل بواسطة المنظمات والأفراد من خلال جمع المعلومات ونشرها وتبادلها مباشرة عبر الشبكات الإلكترونية، حيث تعرف نظم المعلومات على أنها "مجموعة من المكونات المترابطة التي تجمع وتعالج وتخزن وتوزع المعلومات لمساعدة المنظمة في القيام بنشاطاتها الداخلية والخارجية، من خلال دعم اتخاذ القرارات والتنسيق والضبط لتحقيق أهداف المنظمة" ويتكون أي نظام للمعلومات من الموارد التالية (Demers, 2000):

أولاً: الموارد البشرية. وتمثل المستخدمين النهائيين للنظام كالمدراء والمحاسبين ومندوبي المبيعات والزبائن. إضافة لاختصاصي نظم المعلومات كالمبرمجين والمحللين.

ثانياً: الموارد المادية. وتتمثل بجميع المعدات المادية المستخدمة في استقبال البيانات ومعالجتها وتبادلها وتوزيعها كجهاز الحاسوب الإلكتروني والأقراص المرنة والطابعات والمودم وغيره من المعدات.

ثالثاً: موارد البرمجيات. وهي برامج تحتوي على تعليمات تشغيل النظام ومعالجة البيانات والسيطرة على العمليات الداخلية للنظام.

رابعاً: موارد البيانات. وتشمل قواعد البيانات التي تم معالجتها، وقواعد النماذج وتنظيمها، وقواعد المعرفة التي توجد بأشكال متنوعة على صورة حقائق أو قواعد أو أمثلة على نماذج للممارسات الناجحة للأعمال.

خامساً: موارد الشبكات. وتتضمن شبكات الاتصال عن بعد Telecommunication كالإنترنت Internet والإنترانت Intranet والإكسترانت Extranet التي أصبحت ضرورية لضمان التشغيل الناجح لنظم المعلومات المحوسبة في كل المنظمات.

ويعتبر الموقع التجاري الأداة الرئيسية لممارسة التجارة الإلكترونية التي يتم من خلالها عرض المعلومات بطرق تجذب الزائرين إلى الموقع وصفحاته. مما يتطلب من مصممي هذه المواقع مهارات التنسيق بين النصوص والصور والرسومات، وتوفير سهولة الانتقال إلى المعلومات التي تثير اهتمام الزائرين عبر صفحات الموقع، واختيار محتوى المعلومات وصياغتها بشكل فعال وغير معقد وذلك يتطلب التعامل مع معلومات ذات قيمة تتوفر فيها الخصائص التالية (Melymuka, 2000):

– الدقة (Accuracy): والمعلومات الدقيقة هي المعلومات الخالية من الأخطاء وذلك يتطلب معالجة بيانات صحيحة وكاملة وغير منقوصة.

– المعلومات المتكاملة (Completeness): وهي تلك المعلومات التي تحتوي على كل الحقائق التي يحتاجها المستخدمين.

– الاقتصادية (Economic): حيث يتم إنتاج هذه المعلومات بشكل اقتصادي من خلال تحقيق الموازنة بين تكلفتها وقيمتها.

– المرونة (Flexibility): والمعلومات المرنة هي تلك المعلومات التي يمكن استخدامها لأغراض متعددة. فالمعلومات عن المخزون على سبيل المثال قد يستخدمها قسم المبيعات والإنتاج والمالية في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بعمل أقسامهم.

– الاعتمادية (Reliability): وهي المعلومات ذات المصداقية العالية التي يمكن الاعتماد عليها والتي تأتي من مصادر موثوقة. ويعتمد ذلك على مصادرها وطرق الحصول عليها.

– الارتباطية (Relevance): حيث تكون المعلومات ذات علاقة بالموضوع الذي وجدت من أجله.

– البساطة (Simplicity): حيث تكون المعلومات سهلة وغير معقدة ويمكن فهمها دون أن تكون تفصيلية بالضرورة.

– مناسبة التوقيت (Timeliness) توفر المعلومات في الوقت المناسب: حيث تتوفر هذه المعلومات عند طلبها.

– إمكانية التحقق من المعلومات (Verifiability): وهي التي يمكن فحصها والتأكد من صحتها حيث تتوفر عدة مصادر يمكن الحصول منها على نفس المعلومات.

– إمكانية الوصول إلى المعلومات (Accessibility): حيث يشير ذلك إلى إمكانية الوصول بسهولة إلى هذه المعلومات عبر الطرق المشروعة بالشكل والوقت المناسبين لسد حاجات المستخدمين.

– الأمن (Security): حيث يجب أن تكون هذه المعلومات آمنة من الوصول غير الشرعي للمتطفلين.

ومن خلال هذه الدّراسة سيقوم الباحث بالتعرف على موضوع " أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية "، ويأمل الباحث أنّ يوفق في طرح هذا الموضوع.

مشكلة الدّراسة:

إنّ التحديات والضغوطات التي تواجه قطاعات الأعمال، تتعاظم يوماً بعد يوم. ويجب عليها استقدام كل ما هو جديد فيما يخص التكنولوجيا لكي تكون قادرة على مواجهة منافسيها، إذ أن الأمر بات ملحاً لكي تتعامل مع كثير من التحديات بقدر عالٍ من الجدية، وتهيء نفسها لدخول المرحلة القادمة بقوة على أسس علميّة مدروسة، لذا يجب الاستفادة من تطبيقات نظلم المعلومات الإدارية فيما يخص التجارة الإلكترونية، إذ أنه لازال توليف تطبيقات نظم المعلومات دون المستوى المطلوب، كما تتجسد مشكلة الدّراسة من خلال الإجابة عن تساؤلات الدّراسة الآتية:

السؤال الأول: ما مستوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها؟

السؤال الثاني: ما مستوى تطبيق التجارة الإلكترونية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها تُعزى للجنس(ذكر، أنثى)؟

السؤال الرابع: هل توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

السؤال الخامس: هل يوجد أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية؟

أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدّراسة بالتعرف على " أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية "، كذلك يمكن التعرف على الآتي:

- ✓ التعرف على مستوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها؟
- ✓ التعرف على مستوى تطبيق التجارة الإلكترونية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها؟
- ✓ التعرف على وجود فروق في تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها تُعزى للجنس(ذكر، أنثى)؟
- ✓ التعرف على وجود فروق في تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟
- ✓ التعرف على وجود أثر لنظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية؟

أهميّة الدراسة:

أ-الأهميّة النظرية: تتجسد أهميّة الدّراسة من خلال تسليط الضوء حول موضوع " أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية "، كما سيتم من خلال هذه الدراسة وضع مجموعة من النتائج والتوصيات تسهم في أثراء هذا الموضوع، إذ انه

ومن المتوقع أن تقوم هذه الدراسة بالتحري عن المعيقات التي تعتري أو تحول دون تطبيق نظم المعلومات الإدارية في شركات الاتصالات الأردنية.

ب-الأهميّة التطبيقيّة:

من المتوقع أنْ يستفيد من هذه الدّراسة الفئات الآتية:

– العاملون لدى شركات الاتصال الأردنية: يمكنهم الاستفادة من هذه الدّراسة من خلال التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على التجارة الإلكترونية.

– المدراء: يمكن وضع سياسات واستراتيجيات تعمل على تحسين وتفعيل استخدام نظم المعلومات الإدارية.

– الباحثون: يمكنهم الاطلاع على هذه الدارسة حال الانتهاء منها؛ لأجل التعرف على النتائج التي توصلت إليها، وتساعدهم في تطوير في متغيرات أخرى تخص موضوع الدراسة.

حدود الدّراسة:

الزمانيّة: تقوم هذه الدّراسة في العام 2015م .

المكانية: تتمثل في شركات الاتصالات الأردنية.

البشرية: لأجل تحقيق أغراض وأهداف الدّراسة من خلال توزيع أداة الدراسيّة المتمثلة في الاستبانة على عينة من العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

نظم المعلومات الإدارية: ويعرف بأنه "أنظمة أساسية محوسبه يتم استقاؤها من خلال أجهزة الحاسوب وإدارتها واستخدامها في المنظمة، من خلال تحليل البيانات والوصول إلى قرارات رشيدة صممت بهدف إعطاء المنشآت اقصى فائدة من استخدام الحاسب الآلي والنظم للمساعدة في توفير المعلومات، ويتم تحليلها واتخاذ القرارات الصائبة إداريا.

التجارة الإلكترونية: هي عبارة عن عملية جمع المعلومات ونشرها وتبدلها من خلال المشاركة في الوقت الحقيقي، باستخدام شبكة الإنترنت لتمكين المنظمات من القيام بكل نشاطاتها أو معظمها سواءً كان ذلك فيما بينها وبين الزبائن. بالإضافة إلى القيام بنشاطاتها الداخلية.

الدراسات السابقة:

من خلال العرض الآتي سيقوم الباحث بترتيب الدراسات المتعلقة بموضوع الدّراسة ترتيباً تنازلياً:

أولاً: الدراسات العربية:

الشنطي (2013) بعنوان: **"أثر تطبيق نظم المعلومات على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني"**. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات في المساعدة في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية والمادية وبيان مدى أهمية استخدام نظم المعلومات على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في شركات القطاع الصناعي الأردني، للوصول إلى واقع تطبيق نظم

المعلومات في القطاع الصناعي الأردني، ولزيادة الوعي لدى الإدارة والمدققين الداخليين حول أهمية تطبيق نظم المعلومات في القطاع الصناعي الأردني بناءً على نتائج هذه الدراسة، يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في القطاع الصناعي الأردني حيث بلغ عددهم 74 شركة صناعة مساهمة عامة حيث تكونت عينة الدراسة من إدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة والمدققين الداخليين بحيث تم توزيع عدد (60) استبانة، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظم المعلومات في القطاع الصناعي الأردني يؤدي إلى تحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة الالتزام بالقوانين والسياسات المحددة سلفاً وكذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات وان هناك أثر لتطبيق نظم المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي من خلال توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لغاية اتخاذ القرارات وكذلك تساعد عملية استخدام نظم المعلومات على تحديد مواطن الضعف وتحديد أسبابه مما يساعد على وضع التوصيات اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها مستقبلاً. وأوصت هذه الدراسة بزيادة الاعتماد على تطبيق نظم المعلومات في القطاع الصناعي الأردني كون ذلك يزيد من فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في هذا القطاع، مما يساعد على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من قبل الإدارة.

دراسة علام (2010) بعنوان: عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر.

يهدف البحث عموما إلى تحليل ظاهرة التجارة الإلكترونية ودراسة واقع الدول العربية والإسلامية إزاء هذه الظاهرة والوقوف عند العوائق الحقيقية التي تحول دون تطبيقها ومدى الإفادة منها وقد اعتمدت الدراسة دراسة حالة الجزائر واعتمدت الأسلوب النظري الذي يقوم على الحقائق والمعلومات عن مشكلة الدراسة وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هي:

1. بروز ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وظاهرة التجارة الإلكترونية كأحد أبرز المنجزات في تاريخ البشرية مع دخوله الألفية الثالثة.
2. تنامي الاهتمام بتطبيقات التجارة الإلكترونية واتساع مجالات استخدامها لتشمل كافة مستويات التعاملات الاقتصادية بين مختلف الوحدات والقطاعات الاقتصادية.
3. الارتباط الوثيق بين انتشار ونمو التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية بصفتها البنية التحتية المعلومات والاتصالات اللازمة لها.
4. بالرغم من صعوبة قياس كافة أنشطة التجارة الإلكترونية إلا أنه من الأهمية بمكان استحداث طرق وأساليب لقياس حجمها لما له من أهمية بالغة لصناع السياسات الاقتصادية ومتخذي قرارات الاستثمار.

وعلى ضوء نتائج الدراسة تم صياغة التوصيات الآتية:

1. إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم القومية.
2. إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير في البلاد.

3. تبني سياسة التثقيف التكنولوجي واستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية والإدارية، مع الاهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتحديث مناهج التعليم بما يتناسب والبيئة التكنولوجية.

4. توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مجال قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

5. تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من الإدارة الحكومية وتبني سياسة تخصيص هذه القطاعات في أسواق تنافسية حرة، وهذا في سبيل تطوير نوعية وجودة خدماتها بأسعار تنافسية.

دراسة العبدلي (2005)، بعنوان: التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية (الواقع – التحديات – الآمال)

وقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية ظاهرة التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات على نواحي الحياة المعاصرة لاسيما الجوانب الاقتصادية منها، مع التركيز على تحليل واقع الدول الإسلامية، أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك مناقشة أبرز التحديات والمعوقات التي تواجهها في تطبيق هذه التقنيات، واستعراض أهم المجالات التي يؤمل من البلدان الإسلامية أن تستفيد من تطبيقات التجارة الإلكترونية فيها .وقد أظهرت نتائج الدراسة الأهمية البالغة لهذه الثورة المعلوماتية وتطورها السريع، وآثارها المستقبلية المحتملة على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية التقليدية .كما أشارت البيانات والإحصاءات إلى مدى تأخر الدول الإسلامية في هذا المجال، وذلك من خلال استعراض المؤشرات ذات العلاقة بتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية مقارنة مع نظيراتها من الدول النامية أو مقارنة بالمعايير الدولية .وقد أوضحت الدراسة العديد من المعوقات والتحديات أمام هذه الدول والتي ينبغي العمل على تذليلها في سبيل الإفادة من تطبيقات التجارة الإلكترونية لما لها من الآثار الإيجابية على مختلف قطاعاتها الاقتصادية .كما أشارت الدراسة إلى العديد من المجالات والقطاعات المختلفة التي يمكن للدول الإسلامية أن توظف تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية فيها لتفعيلها وتطويرها.

دراسة العموش (2003) بعنوان: أثر التجارة الإلكترونية على إدارة سلسلة التوريط، دراسة حالة على بعض الشركات الأردنية.

تناولت هذه الدراسة أثر التجارة الإلكترونية على إدارة سلسلة التوريد في إطار عينة من الشركات الصناعية الأردنية التي تمارس التجارة الإلكترونية عبر مواقعها التجارية على الإنترنت.

وانطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تمثلت في ضعف معرفة أثر التجارة الإلكترونية المتمثلة في جمع وتبادل ونشر المعلومات في الوقت الحقيقي مع شركاء الأعمال داخل المنظمة وخارجها على إدارة سلسلة التوريد المتمثلة في إدارة عملية التدبير ونشاطات التسويق وإدارة علاقات الزبائن.

وقد تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة وتم توزيعها على مديري اللوازم والمشتريات والتسويق والعلاقات العامة وموظفيها في الشركات الصناعية محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات من أهمها وجود تأثير إيجابي لتطبيقات التجارة لإلكترونية على إدارة سلسلة التوريد فيما يتعلق بإدارة عملية التدبير والتسويق وإدارة علاقات الزبائن.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (U.N, 2001)حول تطبيقات التجارة الإلكترونية في منطقة ألا سكوا، تطرقت هذه الدراسة إلى شؤون التجارة الإلكترونية في أربع دول –مصر، الأردن، الإمارات، لبنان – من خلال مسح (15) مشروعاً تم ربط أعماله بالإنترنت. وذلك لمعرفة أثر التجارة الإلكترونية على زيادة حجم سوق مستخدمي الإنترنت والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الشبكة ومعالجة القضايا الأمنية. كما تناولت هذه الدراسة الشؤون القانونية للتجارة الإلكترونية وقوانين حماية الزبائن والخصوصية وحقوق الملكية الفكرية. وتناولت أيضاً دراسة الخدمات المالية الإلكترونية للتجارة وعملية دفع قيمة المشتريات إلكترونياً. وناقشت أيضاً مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة ومدى رعاية الحكومات ودعمها من خلال إعداد البنية التحتية المادية والقانونية للتجارة الإلكترونية، وخرجت الدراسة بعدة نتائج تشير إلى ضعف نمو التجارة الإلكترونية في هذه الدول على الرغم من آثارها الإيجابية على كفاءة نشاطات المنظمة وفاعليتها. وعدم تنسيق الجهود وتوحيدها لنشر أساسيات التجارة الإلكترونية على الرغم من إحراز بعض التقدم في الفترة الأخيرة بهذا الاتجاه، والافتقار إلى المتطلبات الضرورية لتهيئة الظروف القانونية والمالية الملائمة أمام التجارة الإلكترونية من أجل نموها وتفعيلها. وقد تناولت هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بإدارة سلسلة التوريد بشكلها المتكامل من منطلق التركيز على البيئة التشريعية والثقافية والتكنولوجية اللازمة لممارسة التجارة الإلكترونية. ومن ناحية أخرى أشارت هذه الدراسة إلى فجوة التفاوت في التكنولوجيا وتوفير البنية التحتية اللازمة للتجارة الإلكترونية بين الدول المتقدمة والنامية مما يعد من محددات انتشارها على المستوى الدولي في إطار عولمة سلسلة التوريد. ومن الملاحظ أن هذه الدراسة لم تدخل في تفاصيل أثر التجارة الإلكترونية على إدارة سلسلة التوريد حيث اكتفت بتناول البنية التحتية اللازمة للتجارة الإلكترونية وإعدادها من أجل إدارة علاقات المنظمات الداخلية والخارجية مع شركائها إلكترونياً. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ضرورة وضع استراتيجية واضحة للتجارة الإلكترونية تترجم إلى برنامج يشرف على إدارة وتنفيذ كافة الفعاليات ذات العلاقة بالتنسيق بين مسؤولي الاتصالات والشركات المستفيدة من التجارة الإلكترونية والبنوك والجهات التشريعية.

دراسة(M.Demers, 2000) حول واقع التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التجارة الإلكترونية على الترويج وتعبئة طلبات الشراء وقنوات توزيع المنتج. وأظهرت هذه الدراسة أن استخدام وسائل التجارة الإلكترونية تزداد بشكل مستمر لترويج السلع في سوق التجزئة مقارنة بالكتالوجات المطبوعة. كما أن الزبون يستفيد من مقارنة الأسعار ومزايا السلع المعروضة على المواقع التجارية للشركات. واختيار المنتج الأنسب له حسب إدراكه، مما يقلل من الحاجة إلى الوسطاء التقليديين. كما يمكن الاستفادة من البيانات الحديثة والإحصائيات التي توفرها شبكة الإنترنت وشبكة

المواقع الدولية لتطوير الأسواق المستهدفة والمبتكرة وتطوير المنتجات وتنويعها حسب أذواق الزبائن. كما أظهرت الدراسة أن تعبئة طلبات الشراء وخدمات توزيع السلع عبر الإنترنت ذات فائدة كبيرة، إلا أنها ليست دائماً فعالة حيث لاتباع كل السلع بنفس الطريقة. كما أن الحذر من استخدام بطاقات الائتمان في عملية الشراء وسلامة ذلك وضماناته يعتبر من معيقات التجارة الإلكترونية. واستنتجت هذه الدراسة أن التجارة الإلكترونية ستغير من نماذج العمل التقليدية، مما سيؤدي إلى تقليص الفجوة بين المنتج والزبون وتقديم خدمة توصيل السلع لمنزل الزبون. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المدراء الذين اعتادوا على العمل بالطرق التقليدية يجدون صعوبة في التكيف مع نموذج العمل الجديد بالسرعة اللازمة. وينبع ذلك من صعوبة إقناع المستثمرين والموظفين والموردين وغيرهم من شركاء العمل الذين اعتادوا أن يأدوا العمل بالطرق التقليدية بالأسلوب الجديد للقيام بالأعمال. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الفوارق الثقافية واللغة تعتبر من المعيقات للتسوق والتسويق عبر الإنترنت، حيث أوقفت هذه المعيقات بعض الشركات الأمريكية عن استقبال طلبات الشراء من خارج البلاد كأوروبا وآسيا، مما قد يعطي الشركات المحلية ميزة تنافسية لمواجهة المنافسة الأجنبية.

ومن الملاحظ أن هذه الدراسة تدل على أن هناك محددات ثقافية ولغوية تواجه التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى صعوبة الانتقال من النموذج القديم إلى نموذج العمل الجديد بالنسبة لأعضاء سلسلة التوريد حيث يعتبر ذلك من المعيقات الأساسية التي تواجه انتشارها، كما يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على بعض جوانب إدارة سلسلة التوريد –الترويج وتعبئة طلبات الشراء ودفع النقود إلكترونياً والتوزيع- ولم تتطرق إلى الجوانب الأخرى من هذه السلسلة كإدارة الموردين وإدارة عملية التزويد ممثلة بشحن المواد الأولية ونقلها، والمنتجات النهائية وإدارة التخزين وإدارة علاقات الزبائن.

دراسة (Melymuka, 2000)حول مدى اعتماد التجارة الإلكترونية كاستراتيجية شاملة، شملت هذه الدراسة أكثر من (300) شركة كبرى في نيويورك. ودلت على أن المدراء الرئيسيين في هذه الشركات لازالوا غير قادرين على التعامل مع التجارة الإلكترونية أداتاً استراتيجياً. كما أن قلة من هذه الشركات استطاعت تطوير استراتيجيات شاملة بالتعاون والتنسيق مع شركائها من الموردين والوسطاء والزبائن لتنفيذها وإدارتها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العاملين في هذه الشركات ما زالوا يفتقرون إلى الأدبيات الإلكترونية والمهارات اللازمة للتعامل معها. وقد وجدت هذه الدراسة أن هناك اعتماداً من قبل هذه الشركات على أحدث التكنولوجيا، ولكن دون فهم واضح لآلية وضعها في خدمة أهداف الشركة واستغلالها في إدارة علاقاتها مع شركائها في إطار سلسلة التوريد. وحتى عندما يمتلك المسئولون العديد من سنوات الخبرة في هذا المجال فإن القليل منهم يمتلك القدرة على توظيف مهارات الإنترنت لخدمة أهداف الشركة.

وقد دلت الدراسة على أن الهياكل التنظيمية التقليدية من المعيقات الرئيسية لتطبيق التجارة الإلكترونية والتي تبطئ من عملية اتخاذ القرارات وذلك لاستمرارها بالمرور في العديد من المستويات الإدارية. كما تلعب الثقافة التنظيمية أيضاً دوراً مهماً في إعاقة التجارة الإلكترونية، حيث يسعى العاملون إلى حماية

أنفسهم ووظائفهم بسبب خوفهم من أن طريقة تغيير العمل والدخول إلى العالم الإلكتروني يشكل تهديداً لهم مما يسبب بطئاً في عملية التغيير.

وعلى الرغم من أن 20% من أفراد الدراسة ذكروا أن تأثير التجارة الإلكترونية لازال طفيفاً على كل من إدارة سلسلة التوريد من حيث أبحاث التسويق والإعلان وإدارة المحاسبة وجذب الزبائن ودعم ما بعد البيع، إلا أن أكثر من نصف من شملتهم الدراسة توقعوا أن التأثير سيكون أكثر وضوحاً في السنتين القادمتين.

ومن الملاحظ في هذه الدراسة أنه حتى في كبرى الشركات العالمية لازال هناك افتقار للثقافة الإلكترونية وغياب الاستراتيجيات الواضحة للاستفادة من تطبيقات التجارة الإلكترونية في مجال الأعمال. ويعود ذلك لحداثة هذا المجال ووجود جيل استخدم الأساليب التقليدية لسنوات طويلة واعتاد عليها، ويسعى الآن لتغيير جذري لهذه الأساليب من خلال استخدام تقنية الإنترنت والأدوات الإلكترونية الأخرى في مجال المعلومات والاتصالات.

ما يميز هذه الدراسة عن من سبقتها (تعقيب الباحث على الدراسات السابقة):

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكانت هذه الخطوة الأولى في التعرف على ما توصل إليه الباحثون في هذا المجال، كما بنى الباحث على هذه النتائج التي توصل إليها الباحثون وتعرف على أساسيات ومبادئ جديدة، كما سيقوم الباحث بالاستعانة ببعض هذه الدراسات، من أجل تطوير استبانة معدة لهذا الغرض، لتغطيّة كافة متغيرات الدراسة، كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

- أنها ستكشف اتجاهات العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية فيما يخص موضوع الدراسة.
- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة وصفيّة تحليلية، إذ سيقوم الباحث بتطوير أداة قياس متمثلة في (الاستبانة) إذ تمّ توزيعها على عينة متمثلة من العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية.
- تعد هذه الدراسة من الدراسات الوحيدة التي تبحث موضوع الدراسة، لذا وجب تسليط الضوء على ذلك.

إجراءات الدّراسة

منهج الدراسة:

تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتمّ بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بالإضافة إلى المعالجة الإحصائيّة للمتغيرات وارتباطاتها، وكذلك تحليل وتفسير النتائج من خلال ارتباطها بالواقع.

مجتمع الدراسة:

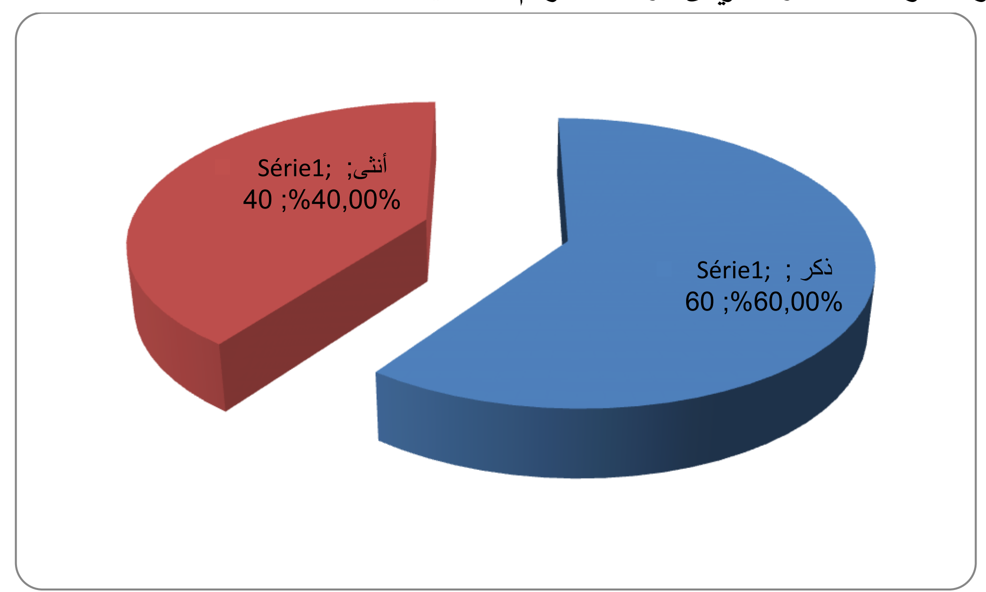
تكون مجتمع الدّراسة من مجموعة من العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية. وتكونت عينة الدّراسة من (50) من العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية، خلال العام 2016/2015م؛ وقد تمّ اختيار العينة بالطّريقة العشوائيّة.

أولاً: الجنس:

الجدول (1): توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	30	%60.0
أنثى	20	%40.0
المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (1) بأنّ نسبة الذكور 60.0%، وهي النسبة الأكبر في عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الإناث 40.0%، ويعود السبب في تفوق نسبة الذكور على الإناث، أنّ للذكور فرصاً وحظوظاً أوفر للدراسة ولدخول سوق العمل والتدريس، والشكل رقم (1) يبين ذلك.



الشكل (1): توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الجنس

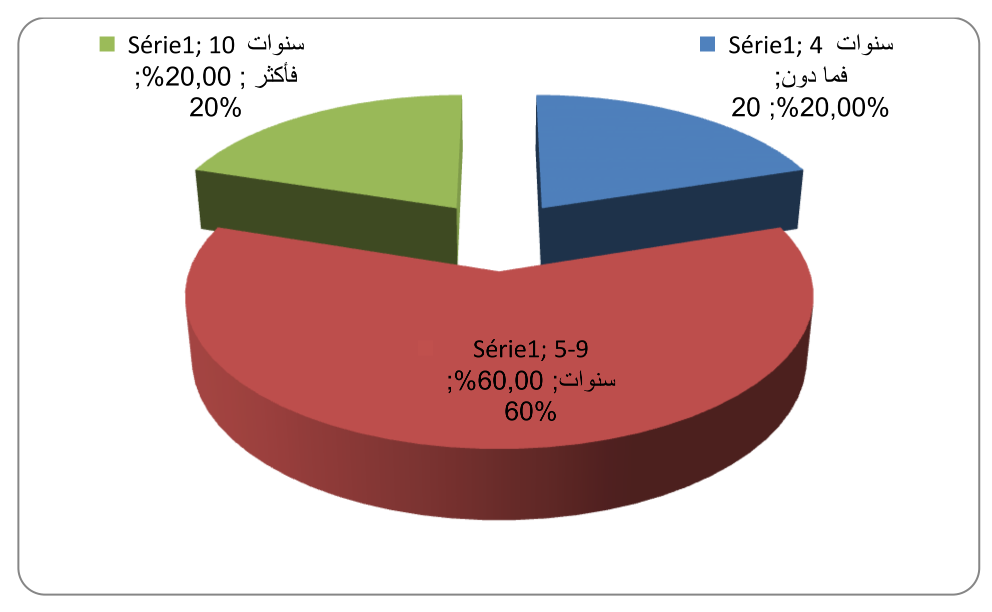
ثانياً: الخبرة:

الجدول (2):توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الدرجة الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
4 سنوات فما دون	10	%20.0
5-9 سنوات	30	%60.0
10 سنوات فأكثر	10	%20.0
المجموع	**50**	**%100**

تشير البيانات الواردة في الجدول (2) أنّ نسبة ذوي الخبرات (4 سنوات فما دون) بلغت (20.0%)، وبالنسبة لذوي الخبرات (5-9) سنوات بلغت 60.%، ونسبة (20%) لذوي الخبرات (10) سنوات فأكثر،

ويلاحظ الباحث بأنّ أغلبيّة عينة الدراسة من ذوي الخبرات المتوسطة (5-9 سنوات)، والشكل رقم (2) يبين ذلك.



الشكل (2): توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الدرجة الخبرة

أداة الدراسة:

لأجل الحصول على المعلومات والبيانات؛ لتنفيذ مقاصد الدّراسة اعتمد الباحث على بناء وتطوير مقياس (استبانة) وهي أداة قياسيّة تمّ الاعتماد في بناءها على آراء ودراسات وأدب سابق، وروعي في بناءها جعل المستجيب واعياً لهدفها ومكوناتها ودقتها ووضوحها وتجانسها بالطريقة التي تخدم غايات وأهداف الدراسة. وبالشكل الذي يخدم أهداف وأسئلة الدراسة.

صدق وثبات الدراسة:

بعد إتمام وتطوير الاستبانة، وصل عدد فقرات الاستبانة إلى (19) فقرة. ولتحقيق أغراض وأهداف الدّراسة صممت الاستبانة بناءً على نموذج ليكرت (Likert Scale) الخماسي، وتألفت من جزئين، اشتمل الجزء الأول على بيانات المعلومات الشخصية، والجزء الثاني اشتمل على فقرات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تمّ تدريج مستوى الإجابة عن كلّ فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وحددت بخمسة مستويات هي: كبيرة جداً (5 درجات)، كبيرة (4) درجات، متوسطة (3 درجات) قليلة(درجتين) وقليلة جداً (درجة واحدة)

ومن أجل التحقق من ثبات الاستبانة تمّ إجراء اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت نسبة الاتساق الداخلي للاستبانة (α =84.4%) وهي نسبة مقبولة لغايات الدراسة .

ومن خلال الإجراءات السابقة للتأكد من صدق أداة الدّراسة وتحديد عينة الدراسة، تمّ توزيع الاستبانات على العينة المذكورة، ومن ثم تمّ تفريغ إجابات عينة الدّراسة على جهاز الحاسوب، وتحليل

البيانات باستخدام نظام التحليل الإحصائي (الإصدار العشرون) (Statistical Package for Social Sciences –SPSS. Ver20).

تصميم الدّراسة:

لأجل تحقيق أهداف الدّراسة وأغراضها قام الباحث بتطوير استبانة مخصصة لهذا الغرض.

متغيرات الدّراسة:

تتمثل متغيرات الدّراسة في نظم المعلومات الإدارية(المتغير المستقل)، والتجارة الإلكترونية(المتغير التابع)، بالمتغيرات الديمغرافيّة المتمثلة في (الجنس، والخبرة التدريسية).

حليل بيانات الدراسـة:

من خلال تحليل البيانات الإحصائيّة التي تمّ جمعها من الاستبانة التي وجهت لمجموعة من العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية، وقد تمّ الاعتماد على مقياس "ليكرت" الخماسي؛ إذ تضمنت الاستبانة درجة الموافقة على كل فقرة مقسمة إلى (5) فئات، حيث تمّ إدخال هذه الاستجابات على الحاسوب حسب ما هو مبين في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): درجة الاستجابة ورمزها

درجة الاستجابـــة	الرمـــز
كبيرة جداً	5
كبيرة	4
متوسطة	3
قليلة	2
قليلة جداً	1

وبناء على الرموز المعطاة للاستجابة تمّ احتساب المتوسط الحسابي للاستجابات بغرض الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وتمّ الحكم على قيم المتوسط الحسابي لغرض تحديد "درجة الموافقة"[1]، حسب ما هو موضح بالجدول (4).

جدول رقم (4): الوسط الحسابي ودرجة الموافقة

المتوسط الحسابـــي	درجة الموافقــة
2.33-1	منخفض
3.67-2.34	متوسط
5-3.68	مرتفع

مناقشة النتائج:

السؤال الأول: ما مستوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها؟

لأجل الإجابة عن هذا السؤال؛ تمّ استخدام الإحصاء الوصفي؛ لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف لأسئلة الدّراسة، حيث تمّ تلخيصها في الجدول الآتي:

(1) درجة الموافقة = (5-1 ÷3 =4 ÷3 = 1.33%)

الجدول رقم (5):الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات موضوع الاستبانة مستوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها

العبـــارة	الوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعياري	درجة الموافقـة
1-تساعد نظم المعلومات الإدارية على تحليل بيانات المنافسين	3.43	3	0.84	متوسطة
2-تسهم نظم المعلومات الإدارية في التقليل من التكاليف اللازمة إلى الحد الأدنى.	3.14	3	1.43	متوسطة
3-تساعد نظم المعلومات الإدارية على القدرة على كشف الأخطاء بأقل كلفة ممكنة.	3.62	3	1.04	مرتفعة
4-تسهم نظم المعلومات الإدارية بمعالجة الانحرافات التشغيلية والأخطاء المحاسبية بأقل التكاليف في ظل مقارنتها مع الأنظمة التقليدية.	2.31	3	0.85	متوسطة
5-الفوائد التي تجنيها الدائرة من نظم المعلومات الإدارية أكثر من تكلفته.	3.50	3	1.41	متوسطة
6-يمكن القول بشكل عام أن نظام المعلومات الحالي يوفر ما احتاجه من معلومات ذات قيمة بتكلفة قليلة نسبياً.	3.72	3	1.44	مرتفعة
7-يؤدي نظام المعلومات الإدارية إلى تخفيض عدد العاملين.	3.62	3	1.04	متوسطة
8-يوفر نظام المعلومات الإدارية كثير من الوقت.	3.21	3	0.85	متوسطة
9-يوفر نظام المعلومات الإدارية الحد من هدر الموارد.	3.14	3	1.46	متوسطة
10- تساعد نظم المعلومات الإدارية بتحسين الخدمات المقدمة إلى عملاء المنظمة.	3.63	3	1.44	متوسطة
11- يساعد نظام المعلومات على تحسين الشفافية والوضوح في العمل.	3.29	3	0.85	متوسطة
المجال ككل	**3.33**		**1.15**	

تباينت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها ما بين (3.72-2.31) ويظهر الجدول رقم (5) بأنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول البعد موضوع الدراسة، بلغ (3.33)[1] – هذا المتوسط أعلى من متوسط أداة القياس (3) - "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.15).

كما يُلاحظ من الجدول أعلاه أنّ اتجاهات عينة الدّراسة كانت إيجابيّة نحو جميع الفقرات إلا أن الفقرة ذات الرقم (4) والذي نّصها " تسهم نظم المعلومات الإدارية بمعالجة الانحرافات التشغيلية والأخطاء المحاسبية بأقل التكاليف في ظل مقارنتها مع الأنظمة التقليدية "، متوسطها الحسابي الأدنى، إذ بلغ (2.31)، بانحراف معياري مقداره (0.85)، لذا يجب توليف نظم المعلومات الإدارية لأجل معالجة الانحرافات التشغيلية والأخطاء التشغيلية. وتعد الفقرة رقم (6) والتي نصها " يمكن القول بشكل عام أن

[1] متوسط أداة القياس (لمقياس ليكرت الخماسي) = 1+2+3+4+5 ÷ 5 = 3.

نظام المعلومات الحالي يوفر ما احتاجه من معلومات ذات قيمة بتكلفة قليلة نسبياً "، أعلى فقرة يشعر بها عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3.72)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (1.44)، يليها الفقرة رقم (3) والتي نصها " تساعد نظم المعلومات الإدارية على القدرة على كشف الأخطاء بأقل كلفة ممكنة"، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.62)، أما الانحراف المعياري؛ فبلغ (1.04).

السؤال الثاني: ما مستوى تطبيق التجارة الإلكترونية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال؛ تمّ استخدام الإحصاء الوصفي؛ لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف لأسئلة الدّراسة، حيث تمّ تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6):الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات موضوع الاستبانة مستوى تطبيق التجارة الإلكترونية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها

العبـــارة	الوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
12-تقوم المؤسسة باختيار النمط التكنولوجي الأمثل من أجل تحقيق غاياتها.	3.14	3	1.43	متوسطة
13-تتوفر التكنولوجيا اللازمة في مؤسستكم	3.53	3	1.03	متوسطة
14- انعدام الثقة ومقاومة المستخدمين للمعاملات الإلكترونية جراء تبني مبدأ التجارة الإلكترونية	3.87	3	0.58	مرتفعة
15-يتوافر الدعم المالي اللازم للتطوير التكنولوجي	3.92	3	1.45	متوسطة
16-أدى تبني مبدأ التجارة الإلكترونية إلى تخفيض التكاليف المترتبة على جمع المعلومات.	3.63	3	0.93	متوسطة
17- أدى تبني مبدأ التجارة الإلكترونية إلى وتسهيل عملية الترويج للخدمات	3.83	3	0.56	متوسطة
18- تتوافر المهارات الفنية والتقنية اللازمة	3.23	3	1.06	متوسطة
19-أدوات تطوير البرمجيات ما زالت تتغير باستمرار وبسرعة وهذا مكلف للمؤسسة.	2.32	3	1.09	منخفضة
المجال ككل	**3.43**		**1.01**	**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق التجارة الإلكترونية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها ما بين (2.31-3.72) ويظهر الجدول رقم (6) بأنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول البعد موضوع الدراسة، بلغ (3.43)[1] – هذا المتوسط أعلى من متوسط أداة القياس (3) - "بدرجة متوسط" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.01).

كما يُلاحظ من الجدول أعلاه أنّ اتجاهات عينة الدّراسة كانت إيجابيّة نحو جميع الفقرات، إلا أن الفقرة ذات الرقم (19) والذي نّصها " أدوات تطوير البرمجيات ما زالت تتغير باستمرار وبسرعة وهذا مكلف للمؤسسة "، متوسطها الحسابي الأدنى، إذ بلغ (3.32)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (1.09).

(1) متوسط أداة القياس (لمقياس ليكرت الخماسي) = 1+2+3+4+5 ÷ 5 = 3.

وتعد الفقرة رقم (6) والتي نصها " انعدام الثقة ومقاومة المستخدمين للمعاملات الإلكترونية جراء تبني مبدأ التجارة الإلكترونية "، أعلى فقرة يشعر بها عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3.92)، وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (1.45)، لذا يجب تحسّين الثقة ومقاومة المستخدمين للمعاملات الإلكترونية. يليها الفقرة رقم (17) والتي نصها " أدى تبني مبدأ التجارة الإلكترونية إلى وتسهيل عملية الترويج للخدمات "، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.87)، أما الانحراف المعياري؛ فبلغ (1.58).

السؤال الثالث: هل توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للجنس(ذكر، أنثى)؟

ومن أجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذا التساؤل؛ قام الباحث بإجراء تحليل (ت) (Independent Samples T-Test). والجدول رقم (7) يبين ذلك.

الجدول رقم (7):نتائج اختبار (Independent Samples T-Test) المتعلقة بالتساؤل الثالث

الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	3.46	0.43	0.84	0.62
أنثى	3.41	0.36		

تظهر بيانات الجدول رقم (6) أنّ الوسط الحسابي لدى الذكور بلغ (3.46) بانحراف معياري مقداره (0.43)، فيما بلغ الوسط الحسابي لدى الإناث (3.41) بانحراف معياري مقداره (0.36)، مما يظهر الدلالة الإحصائيّة للفروق بين المتوسطين، وعليه فإنّ النتيجة لدى الذكور أعلى منها عند الإناث. وقد بلغت قيمة (t) 0.84 وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.62، وبما أنّ هذا المستوى من الدلالة أعلى من مستوى 0.05 فتكون النتيجة بأنّه لا توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للجنس(ذكر، أنثى).

السؤال الرابع: هل توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

ومن أجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذا التساؤل؛ قام الباحث بإجراء تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA). والجدول رقم (8) يبين ذلك.

الجدول رقم (8): نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) المتعلقة بالتساؤل الرابع

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع مربعات الفروق	متوسط مربعات الفروق	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3	1.009	0.505	3.421	0.001
داخل المجموعات	46	2.732	0.162		
المجموع	49	3.746			

تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA) حيث بلغت قيمة(F) (3.421) وهي ذات دالة إحصائيّة عند مستوى (0.001)، وبما أنّ هذا المستوى من الدلالة أقل من مستوى (0.05) فتكون

النتيجة بأنه (توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات)).

ومن أجل تحديد اتجاه هذه الفروق الإحصائيّة، فقد تمّ استخدام اختبار شافيه (Schaffe) للمقارنات البعديّة والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول رقم (9)

نتائج المقارنات البعديّة بطريقة شافيه (Schaffe) للكشف عن مصدر الفروق في استجابة عينة الدّراسة فيما يتعلق بالفروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات)

البعد	الخبرة التدريسية	العدد	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عامليها تُعزى للخبرة العلميّة	4 سنوات فما دون	10	0.14	0.04
	5-9 سنوات	30	0.44	0.02
	10 سنوات فأكثر	10	0.55	0.01

يظهر الجدول (9) أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد العينة حول (لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟) كانت لصالح ذوي الخبرات (10 سنوات فأكثر) عند مقارنتها مع (4 سنوات فما دون، من (5-9 سنوات)، ويشير ذلك إلى أنّ ذوي الخبرات المرتفعة أمهر في تطبيق نظم المعلومات الإدارية، نتيجة لمعرفة ومخزونهم العلمي والمعرفي، أدى بطبيعة الحال إلى الحرفية في تطبيقها.

السؤال الخامس: هل يوجد أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية؟

ولأجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذا التساؤل، قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression). والجدول رقم (10) يبين ذلك.

الجدول رقم (10):نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للتساؤل الخامس

F المحسوبة	Beta	مستوى الدلالة SIG	(r)	R^2	درجة الحرية	α (Coefficients)	β (Coefficients)
410.874	0.761	*0.000	0.761	0.580	299	0.921	0.736

* ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر بيانات الجدول رقم (10) أن مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبهذا تكون قاعدة القرار تقول بأنه (يوجد أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية).

النتائج والتوصيات

سيتمّ من خلال العرض الآتي إجمال ما أسفرت إليه من نتائج:

أولاً: النتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما مستوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها؟

تباينت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها ما بين (2.31-3.72) ويظهر الجدول رقم (5) بأنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول البعد موضوع الدراسة، بلغ (3.33) – هذا المتوسط أعلى من متوسط أداة القياس (3) - "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.15).

السؤال الثاني: ما مستوى تطبيق التجارة الإلكترونية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها؟

تراوحت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق التجارة الإلكترونية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها ما بين (2.31-3.72) ويظهر الجدول رقم (6) بأنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول البعد موضوع الدراسة، بلغ (3.43)– هذا المتوسط أعلى من متوسط أداة القياس (3) - "بدرجة متوسط" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.01).

السؤال الثالث: هل توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للجنس(ذكر، أنثى)؟

تظهر بيانات الجدول رقم (6) أنّ الوسط الحسابي لدى الذكور بلغ (3.46) بانحراف معياري مقداره (0.43)، فيما بلغ الوسط الحسابي لدى الإناث (3.41) بانحراف معياري مقداره (0.36)، مما يظهر الدلالة الإحصائيّة للفروق بين المتوسطين، وعليه فإنّ النتيجة لدى الذكور أعلى منها عند الإناث. وقد بلغت قيمة (t) 0.84 وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.62، وبما أنّ هذا المستوى من الدلالة أعلى من مستوى 0.05 فتكون النتيجة بأنّه لا توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للجنس(ذكر، أنثى)، وهذه النتيجة تتناقض مع ما توصلت إليه دراسة (الشنطي، 2013)، إذ بين بأن هناك فروق فيما يخص تطبيق نظم المعلومات.

السؤال الرابع: هل توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA) حيث بلغت قيمة(F) (3.421) وهي ذات دالة إحصائيّة عند مستوى (0.001)، وبما أنّ هذا المستوى من الدلالة أقل من مستوى (0.05) فتكون النتيجة بأنه (توجد فروق لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات من وجهة نظر عاملها تُعزى للخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من (5 -10) سنوات، أكثر من عشر سنوات))، وهذه النتيجة

تتشابه مع ما توصلت إليه دراسة (الشنطي، 2013)، إذ بين بأن هناك فروق فيما يخص تطبيق نظم المعلومات.

السؤال الخامس: هل يوجد أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية؟

تظهر بيانات الجدول رقم (10) أن مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبهذا تكون قاعدة القرار تقول بأنه (يوجد أثر نظم المعلومات الإدارية على تطبيقات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية)، وهذه النتيجة تشابهت مع ما توصلت إليه دراسة (الشنطي، 2013)، إذ بينت بأن هناك أثر لتطبيق نظم المعلومات على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي، كما تطابقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العموش، 2003)، إذ بينت بأن هناك تأثير لتطبيقات التجارة الإلكترونية على إدارة سلسلة التوريد .

ثانياً: توصيات الدراسة: في ضوء النتائج السابقة، فإنّ الدّراسة توصي بالآتي:

1. وضع وسن قوانين وتشريعات تسهم في تفعيل استخدام نظم المعلومات الإدارية لدى شركات الاتصالات الأردنية.
2. تحضير ووضع برامج ودورات تدريبيّة تسهم في تحسيّن مهارات العاملين لدى شركات الاتصالات الأردنية فيما يخص بنظم المعلومات الإدارية.
3. يجب تحسيّن الثقة ومقاومة المستخدمين للمعاملات الإلكترونية
4. توليف نظم المعلومات الإدارية لأجل معالجة الانحرافات التشغيلية والأخطاء التشغيلية
5. ضرورة إجراء أبحاث جديدة في مجال الدراسة.
6. تعميم نتائج الدّراسة على القطاعات ذات الصلة.

المراجع

أولاً: باللغة العربيّة:

الشنطي، أ .(2013)، أثر تطبيق نظم المعلومات على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص99–ص125.

علام، رشيد (2010) **عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي**: دراسة حالة الجزائر

العموش، خالد صالح (2003)، **أثر التجارة الإلكترونية على إدارة سلسلة التوريد: دراسة حالة عن بعض الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

العبدلي، عابد (2005)، **التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية (الواقع – التحديات – الآمال) المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة ام القرى، مكة المكرمة ٢٠٠٥ م.

الشيشاني، ع. (2004). **أثر تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة في اكتساب ميزة تنافسية" دراسة ميدانية على الشركة الأردنية للاتصالات الخلوية موبايلكوم (MobileCom)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الخفاف. أ، والطاهر، م (2011)، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.

الطائي، م، (2002) **الموسوعة الكاملة في نظم المعلومات الإدارية الحاسوبية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع .

طه، ط (2007). **نظم المعلومات والحاسبات الآلية (من منظور إداري معاصر)**، الإسكندرية: الحرمين للكمبيوتر.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزيـة:

United Nation (2001), **Trade Facilitation and E-Commerce in the ESCWA region**, New York.

Perry, J, Schneider, G (2001), **Electronic Commerce**, 2^{nd} Course Technology, Thomson Learning .

Demers M. (2000), From E-Threat to E-Opportunity, **Electronic News**, 46(45): 12-45.

Melymuka K. (2000), Mastering E-Commerce By Degrees, **Scientific Journal** , 34(47): 40-70.

دراسة تأثير الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية

– دراسة حالة مؤسسة موبيليس –

أ.خالدي نعيمة- د.مزريق عاشور

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

ملخص:

خلصت الدراسة الى وجود أثر للرعاية الرياضية بأبعادها الثلاث –الاتجاه نحو الحدث، مشاركة وتفاعل الرواد، توافق الحدث الرياضي مع علامة المؤسسة- على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية، ولعل ما يفسر ذلك وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين اذ بلغت قيمةr =0,60، وبشكل خاص التأثير الناتج عن البعد الثالث وهو توافق الحدث الرياضي مع علامة المؤسسة، حيث أظهرت النتائج أيضا ان هناك توجه نحو الرياضة بالنسبة للمجتمع الجزائري .

الكلمات المفتاحية الرعاية الرياضية، الاتجاه نحو الحدث، مشاركة وتفاعل الرواد، توافق الحدث الرياضي مع العلامة ،اتجاهات المستهلك نحو العلامة

Abstract.:

This study concluded that there is an impact of sports sponsorship's three dimensions -the event popularity, pioneers' participation and interaction, and the harmony between the sport event and the company's brand- on consumer attitudes towards the brand. This impact is proved by the strong correlation between the two variables (r = 0,60), especially, the impact of the third dimension, the harmony between the sport event and the company's brand. The results also showed that there is a trend towards sport in the Algerian society

key words: Sports sponsorship -the event popularity, pioneers' participation and interaction, and the harmony between the sport event and the company's brand. consumer attitudes towards the brand.

-مقدمة:

تعتبر الرعاية احد عناصر المزيج الترويجي الحديثة نسبيا من حيث التطبيق، وقد عمدت على تطبيقها الكثير من المؤسسات خاصة في الجانب الرياضي، وهو ما يعرف بالرعاية الرياضية كون الرياضة تعتبر من الأنشطة ذات الاستقطاب الواسع من حيث المتابعة، وتتمثل الرعاية الرياضية في ان تتعهد المؤسسة الراعية بتقديم جزء أو كل تكاليف النشاط الرياضي وذلك من اجل إبراز هويتها للجماهير الذين غالبا ما تكون لهم ردود فعل انفعالية اتجاه العلامات التجارية للمؤسسات الراعية للحدث.

فالحضور الجماهيري للأحداث الرياضية المختلفة أو مشاهدتها عبر وسائل الإعلام، دفع بالكثير من المؤسسات للاستفادة من الرياضة تسويقيا. فقد وجدت المؤسسات أن ارتباط منتجاتها بالرياضيين المشهورين أو الأندية المشهورة له تأثير أكبر بكثير من الوسائل الإعلامية التقليدية. فالإعلام الرياضي يعطي

مساحة للمؤسسات الداعمة أو المسوقة لأن يكون له مصداقية أكبر لتلك المؤسسات، وكذلك ترسّخ في عقول الجماهير لمدة أطول.

كما تعد الرعاية الرياضية الأسلوب الأنجح تسويقيا والأكثر نمواً، لأنها تسوّق لمنتجات المؤسسة بشكل ضمني على عكس الإعلان الذي يُفرض على المشاهدين بشكل إجباري. إضافة الى ذلك تمكن المؤسسة من الحصول على منافذ جديدة للإعلان عن منتجاتها بعيدا عن الحملات الإشهارية المكلفة والتقليدية، اذ تصبح علامة الممول او الراعي جزءا مدمجا في الحدث الرياضي التي تشترك فيه، وعلى هذا الأساس تتمكن من اقتسام المصداقية والسمعة الإيجابية أثناء بث رسالتها الى الجمهور المستهدف .

ولا يختلف اثنان على أهمية الرعاية الرياضية، بالنسبة للمؤسسات باختلاف نشاطها، ومنها مؤسسة موبيليس التي اتجهت نحو تبني رعاية الأحداث ومنها الأحداث الرياضية بغية تسويق منتجاتها واكتسابها لحصة سوقية والمحافظة على سمعتها وكذا التأثير على اتجاهات المستهلكين نحوها خاصة وانها متعامل وطني في سوق خدمات الاتصال في الجزائر.

I-1 - مشكلة الدراسة:

تعتبر الرعاية الرياضية احدى ابرز التوجهات الحديثة التي تمكن المؤسسة من ان تحقق أهدافها التسويقية كونها ذات استقطاب واسع من ناحية المتابعة، ومن ثم التأثير على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية، وقد أصبحت المؤسسات تولي أهمية كبيرة الى الرعاية الرياضية، وأصبحت احدى استراتيجياتها التسويقية، ولم تكن مؤسسة موبيليس في منأى عن هذا الاهتمام فقد قامت برعاية العديد من الأنشطة الرياضية بغية استمالة اتجاهات المستهلك نحو علامتها، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لمؤسسة موبيليس؟

I-2-الأسئلة الفرعية: وتتلخص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1. هل هناك اهتمام واضح بالرعاية الرياضية على مستوى مؤسسة موبيليس؟
2. هل تؤثر الرعاية الرياضية إيجابا على اتجاه المستهلكين نحو العلامة التجارية لمؤسسة موبيليس ؟
3. هل هناك تأثير للرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك للعلامة التجارية وفقا للعوامل الديمغرافية؟

I-3- فرضيات الدراسة: بناء على ما سبق تم طرح الفرضيات التالية:

I-3-1- الفرضية الرئيسة الأولى:

- توجد علاقة ارتباطية موجبة بين رعاية الحدث الرياضي(الاتجاه نحو الحدث، مشاركة وتفاعل الرواد مع الحدث، توافق الحدث مع علامة المؤسسة الراعية)، واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لمؤسسة موبيليس .

وتنقسم هذه الفرضية الرئيسة إلى ثلاث فرضيات فرعية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الاتجاه نحو الحدث الرياضي واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس؛

2. الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مشاركة وتفاعل الرواد مع الحدث الرياضي واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس؛

3. الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين توافق الحدث الرياضي مع علامة المؤسسة واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس.

I-3-2- الفرضية الرئيسة الثانية

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لموبيليس، تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر ،المستوى التعليمي ،والجانب الرياضي).

وتنقسم هذه الفرضية الرئيسة إلى فرضيتين فرعيتين:

1. الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لموبيليس، تعزى لمتغير الجنس ؛

2. الفرضية الفرعية الثانية توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لموبيليس، تعزى لمتغيرات العمر ،المستوى التعليمي ،والجانب الرياضي .

I-4- أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة التعرف على اثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لمؤسسة موبيليس، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

1. صياغة إطار نظري من خلال الاطلاع على الأدبيات المعاصرة ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة؛
2. فحص طبيعة التأثير للرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لمؤسسة موبيليس؛
3. المساهمة في توجيه نظر القائمين على اهمية الرعاية الرياضية بمؤسسة موبيليس؛
4. التعرف على أثر الرعاية الرياضية على اتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية لمؤسسة موبيليس وفق المتغيرات الديمغرافية ؛

I-5- أهمية الدراسة

على المستوى الاكاديمي تسعى الدراسة الى إبراز أهمية الرعاية الرياضية، وما يعطي لهذه الدراسة مزيدا من الأهمية العلمية والعملية أنها تدرس اثرها على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية؛ كما تأتي أهمية الدراسة من الحاجة إلى إبراز دور الرعاية الرياضية بالنسبة لمؤسسة موبيليس احدى المؤسسات العاملة في مجال خدمات الاتصال ومدى تأثيرها على اتجاهات المستهلك نحو علامتها التجارية .

I-6-حدود الدراسة

شملت الدراسة المكتبية العرض النظري للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتم فيها الاعتماد على الكتب والرسائل الأكاديمية الأجنبية والعربية بهدف التأصيل العلمي لموضوع البحث، وتحديد متغيرات الدراسة وفروضها، وتمثلت حدود الدراسة بما يأتي:

1. **الحدود العلمية** :حددت الدراسة علمياً بمتغير مستقل –الرعاية الرياضية ومتغير تابع-اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية ؛

2. **الحدود المكانية والزمنية:** أجريت الدراسة على المستهلكين الحاليين والمحتملين لمؤسسة موبيليس خلال سنة 2015.

I-7-منهجية البحث:

نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة الوصول إليها، وهي الكشف عن مدى مساهمة الرعاية الرياضية في التأثير على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية، بالإسقاط على مؤسسة موبيليس ومن خلال الأسئلة التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها استُخدِم المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من منطلق أن هذا المنهج يتناول الممارسات والظواهر كما هي على أرض الواقع ولا يتطلب إجراءات خارج قدرة وسيطرة الباحث، بالإضافة إلى أنه يتجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليلها والوصول إلى استنتاجات.

II -الإطار النظري والدراسات السابقة

II-1- الإطار النظري للدراسة:

II-1- 1-مفهوم الرعاية الرياضية

لم تعد الرعاية الرياضية تعامل على أنها شكل من أشكال السلوك الاجتماعي للمؤسسات، خاصة عندما واجهت المؤسسات تناقص فعالية الإعلان "بسبب عوامل مثل فوضى، الانطلاق، تجزئة الجمهور وارتفاع تكاليف وسائل الإعلام ". في حين أثبتت الرعاية الرياضية فعاليتها من حيث التكلفة لاستهداف المستهلك والتغيير في اتجاهاته نحو المؤسسة الراعية .

أما اليوم فازداد التوجه نحو تبني الرعاية الرياضية والاستثمار فيها، فمجموع نفقات الرعاية الرياضية، وصلت في أمريكا الشمالية سنة 2001 الى اكثر من 9 مليار دولار [1]، كونها تمكن الراعي من الارتباط بالحدث الرياضي الذي يرعاه، فخلال الفعاليات الرياضية يكون الحضور اكثر نشاطا وحماسا ويميلون الى التفاعل مع الحدث والمؤسسة الراعية، ويتكون لديهم راي اكثر إيجابية عن الجهة الراعية، واكثر ميلا لشراء منتجاتها. وقد أشار Meenaghan إلى ان رسالة الراعي للحدث الرياضي ليست مستقلة عن بيئة الرعاية [2]. فغالبا ما يعتبر المستهلكون ان العلاقة بين الراعي والحدث الذي يرعاه علاقة شرعية .

وعرّفPierre Sahnoun الرعاية الرياضية: انها عبارة عن آلية اتصالية تسمح بربط علامة المؤسسة مباشرة مع الحدث الرياضي الجذاب لجمهور معين" [3]، ويؤكد جون مينيغام على المفهوم السابق من خلال التعريف الذي مفاده ان الرعاية الرياضية هي تقديم المساعدة المالية او ما شابهها إلى احدى الأنشطة الرياضية بواسطة مؤسسة تجارية بغرض الحصول على أهداف تجارية.

فالرعاية الرياضية اذن هي علاقة بين طرفين وأكثر كلاهما يتطلب التزامات طويلة الأجل لمساعدة بعضها البعض في التوصل إلى الوفاء المتبادل. الراعي والمرعى له. وقد حدد كل من Lardinoit and Pascale في النموذج الذي اقترحاه الذي يقوم على مبدا انه مع زيادة تفاعل العميل مع الحدث الرياضي الذي تتم

رعايته سوف يكون هناك ادراك اكبر لكل الجوانب المتعلقة بذلك الحدث[4]. وقد زاد الاهتمام بالرعاية الرياضية من خلال الاستثمار في هذا المجال، وحسب الشكل البياني رقم **(01)** يتضح جليا ان الميول إلى الاستثمار في الرعاية الرياضية يضع تحت تصرف المسيرين طريقا مضمونا للوصول إلى أهدافهم، بعد ما أثبتت الرعاية الرياضية دورها في ترسيخ العلامة في ذهن المستهلك .

II-1- 2-اهمية الرعاية الرياضية

ان المؤسسة ومن خلال إقامة نشاطات الرعاية الرياضية تستهدف الحديث حول منتجاتها في كافة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وذلك لتحقيق عائد منتظر من وراء هذه العملية سواء كان ماديا او معنويا، ويمكن إبراز أهمية الرعاية الرياضية من خلال[5]:

1. الوصول إلى جماهير واسعة: ويشهد الواقع ان الرياضة محل إقبال عدد كبير من الناس وهذا ما يفسره نمو سوق السلع الرياضية، ويبقى الأهم ان لها القدرة على استقطاب الجماهير لأنها احد المجالات الأكثر شعبية ؛
2. تعزيز العلاقات مع الشركاء: فبفضل رعاية المؤسسة للأحداث الرياضية تستطيع ان تستفيد من افضل عروض التموين وعقود التامين والقروض البنكية ؛
3. للرعاية الرياضية القدرة على توحيد مجموعة من الموظفين حول مشروع مشترك وتصبح أداة للتماسك الداخلي، فالموظف يشعر بنوع من التفاخر والانتماء إلى المؤسسة التي ترعى التظاهرة الرياضية ؛
4. الاستهداف الجيد لفئة محددة من السوق: تستطيع المؤسسة من خلال رعاية حدث رياضي، أن تستهدف فئة سوقية محدّدة قد لا تستطيع استهدافها من خلال وسائل الإعلان الأخرى او حتى رعاية أنشطة وأحداث اخرى[6].

II-1- 3-اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية

إن المقصود بالاتجاهات في حقل سلوك المستهلك هي تلك الميول الناتجة عن التعلم أو الخبرات السابقة التي تجعل الفرد المستهلك يتصرف بطريقة إيجابية أو سلبية ثابتة نسبيا نحو هذا الشيء أو ذاك. يضاف إلى ذلك أن كل جزء من أجزاء تعريف الاتجاهات له أهمية كبيرة في تحديد قدرة الاتجاهات على التنبؤ بالسلوك الاستهلاكي للأفراد نحو السلع أو الخدمات المطروحة في الأسواق المستهدفة. اذ تعرف الاتجاهات بأنه رد الفعل الإيجابي أو السلبي الذي يأخذه الفرد تجاه أشياء محددة من خلال التعلم ويتضمن رد الفعل هذا حكما وشعور ا وجدانيا [7]. وفي هذا الإطار يعرّف الاتجاه نحو علامة تجارية معينة بأنه ميل المستهلك إلى تفضيل أو عدم تفضيل هذه العلامة[8].

ولأن الاتجاهات ميول نفسية لدى الأفراد لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة، بل يتم استنتاجها مما يقوله هؤلاء الأفراد أو من خلال تحليل وتفسير أنماطهم السلوكية الشرائية والاستهلاكية، وتحتل دراسات اتجاهات المستهلك نحو العلامات التجارية أهمية كبيرة لد المسوقين وذلك على اعتبار أن الاتجاه الإيجابي نحو العلامة التجارية يزيد من فرص استخدام هذه العلامة.[9]

وتجدر الإشارة أن الباحثين في سلوك المستهلك في العشرين سنة الأخيرة قد غيروا نظرتهم السابقة للاتجاه إلى نظرة حديثة للاتجاه أكثر بساطة حيث لاحظوا أن إدراك الناس لما حولهم من علامات تجارية يؤثر في تقييمهم، وبالتالي يؤثر في تصرفاتهم اتجاهها وهذه النظرة الحديثة يركز فيها الباحثون على أهمية المكون التأثيري للاتجاه أكثر من المكونين الآخرين. وهذا التركيز لا يقلل من أهمية المكونين الآخرين ولكنهما لا يدخلان في توصيف وتعريف الاتجاه. ويوضح ذلك في **الشكل البياني رقم (02).**

وحيث ان الاتجاهات غالبا ما تترجم إلى نية سلوك معين فان هذا يعني ان قياس الاتجاهات يفيد في التعرف على السلوك، ويمكن ان تساعد عمليات قياس الاتجاهات أيضا في التعرف على أسباب قبول المستهلك لبعض المنتجات والعلامات أو رفضه لها، وللتعرف على اتجاهات المستهلك يجب التعرف على كيفية بناء الاتجاهات حيث تنقسم الاتجاهات إلى ثلاث مكونات [10]:

1. **المكون الإدراكي المعرفي:** يعتبر المكون الأول للاتجاهات ويتكون من مدركات الأشخاص مع إمكانية التفاعل المباشر مع الشيء الذي يبني عليه الاتجاه.
2. **المكون التأثيري او العاطفي:** يتشكل عندما تكون عواطف المستهلك ومشاعره نحو منتج او خدمة، كما تعتبر المشاعر والعواطف الأداة الهامة في عملية التقييم لموضوع الاتجاه. [11] .
3. **المكون السلوكي أو الإرادي:**يطلق عليه النوايا السلوكية وهو ميل الفرد للسلوك بطريقة معينة نحو الشيء بصداقة، ود، عدائية او مساندة او غيرها وهذه الأفعال يمكن تقديرها وقياسها لفحص الجانب السلوكي في الاتجاهات[12].

إذن يحدث التكوين المعرفي للمستهلك نحو العلامة التجارية نتيجة خبرته السابقة باستخدام هذه العلامة أو حصوله على معلومات عنها .ويحدث التكوين الوجداني نتيجة تقييم المستهلك للعلامة التجارية، وأخيرا يعكس المكون السلوكي ميل المستهلك لاستخدام هذه العلامة أو عدم استخدامها مستقبلا[13]. وهذه المكونات في تفاعل مع بعضها البعض.

II-1- 4-تأثير الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو علامة المؤسسة الراعية

هناك العديد من النماذج التي من خلالها تفسر تأثير الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلكين على غرار نموذج ,Speed and Thompson ونموذج pham هذا الأخير الذي أوضح وجود عدة عوامل تؤثر على المستهلكين لتكوين مواقف واتجاهات نحو عمليات الرعاية ومنها حجم التعرض للحدث، إلى جانب الإعلانات المساندة والذي بدوره يؤدي لمرحلة الإدراك مما ينعكس على الاتجاه نحو الرعاية.[14]

ويأتي دور الرعاية الرياضية في التأثير على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية من خلال اعتبار رعاية الأنشطة الرياضية رؤية استراتيجية واضحة تترجم إلى خطط مرحلية باختيار نوع النشاط الرياضي لرعايته او رعاية نوادي وفرق رياضية، ووفق نوع النشاط الرياضي يتم صياغة أهداف محددة يمكن قياسها، فضلا عن استيعاب جميع العاملين بها، ووفقا لمعايير يجب مراعاتها عند اختيار الحدث الرياضي[15]:

1. يجب أن تختار المؤسسة الحدث الرياضي بحيث يكون جمهوره مستهدفا بمنتجاتها. مثلاً إذا كانت المؤسسة تستهدف فئة الشباب عليها أن ترعى تظاهرة رياضية لكرة القدم .

2. عدم رعاية حدث سبق أن رعاه أحد المنافسين خاصة في وقت متقارب، لأن كثيرا من الزبائن سيعتقدون أن الراعي للحدث الحالي هو نفسه السابق له، وذلك نتيجة بيعه منتجات مشابهة لمنتجات المؤسسة.

فالرعاية الرياضية تسمح بتفاعل المستهلك مع المعلومات المرتبطة بالعلامة التجارية للمؤسسة الراعية للحدث[16]، فغالبا ما ينظر إليه على انه مطلب هام في تحديد كفاءة وسائل الاتصال بالتأثير على ادراك صورة العلامة التجارية .

ويرى Joël انه يجب على المؤسسات التي تختار رعاية الحدث الرياضي بالنظر الى درجة التوافق بين ستة أنواع مختلفة من المتغيرات وهي خصائص المنتج، تصور المستهلك ،، شخصية العلامة التجارية، الفوائد الوظيفية ،فوائد الخبرة، الفوائد الرمزية[17]. ويمكن القول ان المؤسسة ومن خلال تبنها لرعاية الأحداث الرياضية قد تجاوزت هدف تثمين المنتوج إلى بناء سمعة على المدى الطويل ،وتحسين صورتها.

II -2- الدراسات السابقة:

نظرًا للأهمية الاستراتيجية التي أصبحت تحظى بها الرعاية الرياضية على الصعيدين العلمي والعملي، فقد حظيت باهتمام العديد من الباحثين الذين تناولوا دراستها من خلال ابراز تأثيرها على صورة العلامة . سيتم التطرق لبعضها فيما يلي:

1. لقد تم التركيز في بداية الدراسات التي تناولت الرعاية الرياضية على بناء نموذج لكفاءة الرعاية الرياضية وهذا ما جسدته دراسة (Mason, and Cochetel) كانت حول مدى معرفة الناس بالعلامة التجارية للمؤسسة الراعية للحدث، حتى بعد ان توقفت المؤسسة صاحبة هذه العلامة عن رعاية الحدث الذي كانت ترعاه لفترة طويلة، ثم قامت هذه الدراسة باستطلاع أراء الجمهور المشارك في حدث يقام دوريا بعد ان توقفت المؤسسة الراعية لهذا الحدث عن رعايتها وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:[18]

أ- ان وعي الناس ومعرفتهم بالعلامة التجارية مازال كبيرا، بالرغم من توقف المؤسسة عن رعاية الحدث ؛

ب- ان تغير راعي الحدث لا يودي بالضرورة إلى التغير في وجهات نظر الجمهور عن الحدث نفسه .

2. في حين تطرقت دراسة كل من (Pope, and all) إلى ان المؤسسات تستخدم الرعاية الرياضية لتحقيق الأهداف التسويقية والإدارية ودعمها مثل زيادة شهرة المؤسسة، والتأثير على نية الشراء لدى المستهلك لشراء منتج معين او خدمة معينة للمؤسسة الراعية للحدث، وينبثق التأثير على نية الشراء لدى المستهلك من عاملين رئيسيين هما:[19]

أ- الموقف الإيجابي تجاه العلامة التجارية نفسها ؛

ب- ومدى الاعتياد على العلامة التجارية .

3. اما دراسة المعهد الألماني للإدارة لعام 2005 والتي استهدفت التعرف على توجهات حركة سوق الرعاية في المانيا، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي على عينة من المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي

والأكثر انفاقا على سوق الرعاية وأوضحت ان الرعاية الرياضية لا زالت محتفظة بالمقدمة بين مختلف أنواع الرعاية الأخرى. كما أوضحت ان المؤسسات الاقتصادية الألمانية قد استثمرت بمفردها فقط في مجال الرعاية الرياضية ما يربو من 1,9مليار يورو. وأشارت إلى ان الكثير من الأحداث الرياضية الكبرى لا يمكن تنفيذها بدون تعاقدات الرعاية الرياضية للمؤسسات الاقتصادية.[20]

II- 3- التعقيب على الدراسات

أبرزت الدراسات المذكورة ان الرعاية الرياضية تمثل احد الأركان الأساسية في تخطيط سياسة الاتصالات للمؤسسات الاقتصادية هذا بالإضافة الى أنها أصبحت تمثل احد اهم مصادر التمويل للرياضة بشكل عام. ومن خلال ما سبق تبين للباحثين ان رعاية الأحداث الرياضية لها تأثير فعال على قيمة العلامة التجارية، ونية الشراء لدى المستهلكين والملاحظ ان الدراسات لم تتناول متغير سلوك المستهلك نحو العلامة، كما تجدر الإشارة انه لا توجد دراسة على مستوى عال تطرقت الى تأثير الرعاية على اتجاهات المستهلك الجزائري نحو العلامة، إضافة إلى ذلك لم تركز الدراسات السابقة التي تم استعراضها على دراسة تأثير العوامل الديموغرافية، الأمر الذي تضعه هذه الدراسة أحد أهدافها.

III - الدراسة الميدانية

III-1- الرعاية الرياضية في مؤسسة موبيليس

تعد مؤسسة موبيليس من المؤسسات السباقة في مجال الرعاية الرياضية اذ تسعى دائما إلى المشاركة والحضور في اهم المواعيد الرياضية المرتبطة بالمجتمع الجزائري واهتماماته، اذ تقوم برعاية مختلف الأنشطة الرياضية:[21]

1. في سنة 2009 قامت مؤسسة موبيليس برعاية اربع نوادي رياضية من الدرجة الأولى وهم نصر حسين داي ،وداد تلمسان، اتحاد الحراش، ومولودية العلمة ؛
2. قامت مؤسسة موبيليس بإمضاء عقد رعاية لتمثيل البطل توفيق مخلوفي ؛
3. قامت موبيليس بدفع 246 مليار سنتيم مقابل رعايتها للجنة الأولمبية الجزائرية إلى غاية 2020 ؛
4. رعاية البطولة المحترفة الأولى والثانية من خلال العقد المبرم لمدة 03 مواسم سيتواصل إلى غاية 2017. فالمبلغ الذي دفعته مؤسسة "موبيليس"، للحصول على تسميتها في شعار الرابطة المحترفة الأولى وحتى الثانية، وصل إلى أكثر من 20 مليار سنتيم، وستستفيد أيضا من احتكار الإشهار الخاص بنقل كل المباريات الخاصة بالرابطتين الأولى والثانية وذلك على التلفزيون الجزائري أو الإذاعة الوطنية.

III-2- أنموذج الدراسة:

بعد اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرعاية الرياضية، ووفقًا لما تم توضيحه في مشكلة الدراسة وأهدافها تقوم هذه الدراسة بتحديد تأثير الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية، ويرجع الأساس النظري لتحديد نموذج الدراسة إلى دراسة Martensen, and Others, 2007 بعنوان نموذج كفاءة رعاية الحدث حيث حدد أبعاد رعاية الحدث المتمثلة في: الاتجاه نحو الحدث،

توافق الحدث مع علامة المؤسسة ،مشاركة وتفاعل الرواد مع الحدث. الانفعالات اتجاه الحدث وتم استبعاد هذا الأخير لبعده عن هدف الدراسة الحالية .

1. **محددات الرعاية الرياضية:**وتضم الأبعاد التالية[22]:

أ- **الاتجاه نحو الحدث الرياضي:** يُقصد به مدى إنجاح الحدث من ناحية التخطيط له ومدى اهتمام المجتمع بموضوع الحدث تم سؤال عينة الدراسة من خلال عبارات عددها خمسة تقيس هذا المتغير ؛

ب- **توافق الحدث الرياضي مع علامة المؤسسة":** فالتوافق يعمل على نقل القيمة من الحدث إلى علامة المؤسسة الراعية حيث يكون لدى العملاء صورة إيجابية عنها إذا اعتقدوا أن صورتها تتوافق مع صورة الحدث الرياضي. وتم قياس هذا البعد بخمسة عبارات ؛[23]

ت- **مشاركة وتفاعل الرواد:** ويقصد به تفاعل العميل مع الحدث الذي تتم رعايته الى التأثير على النواحي المعرفية والعاطفية للعميل وتم قياس هذا البعد بخمسة عبارات .

2. **متغيرات اتجاهات المستهلك نحو العلامة:** ويضم المتغيرات التالية وفقا لدراسة محمود عبد الحميد مع إجراء بعض التعديلات على العبارات المكونة للأبعاد. [24]

أ- **المكون المعرفي**: ويتمثل في ثقة المستهلك في العلامة التجارية.

ب- **المكون العاطفي:** الرضا النفسي عن العلامة التجارية.

ت- **المكون السلوكي**: نية في شراء العلامة التجارية .

وعليه تم صياغة نموذج الدراسة الحالية في **الشكل البياني رقم (03).**

III-3- أداة جمع البيانات:

تم جمع البيانات باستخدام استبيان أعد لغرض قياس متغيرات الدراسة، وتم الاعتماد في إعداد هذا الاستبيان على ثلاث متغيرات وفق مقياس ليكرت الخماسي وهي: الرعاية الرياضية، مثلته ثلاث أبعاد في 15عبارة ،أما اتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية فيتكون من 10 عبارات. إضافة إلى البيانات الديمغرافية كمتغيرات وسيطية، وتضمن الاستبيان سؤال مفتوح حول اهم الأنشطة الرياضية التي ترعاها مؤسسة موبيليس.

III-4- مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع مستهلكي موبيليس الحاليين والمحتملين، وحيث أنه لا يوجد إطار لمجتمع البحث يمكِّن الباحثين من الحصول على عينة احتمالية، فقد تم الاعتماد على عينة ميسرة تشمل المفردات المتاحة من مجتمع البحث التي يسهل تجميع البيانات منها، وقد بلغ حجم العينة 336 مفردة، اذ تم الاعتماد على البريد الإلكتروني في توزيع الاستبيانات وتجميعها، ومن ثم فإن دقة النتائج التي تم التوصل إليها هي في حدود أسلوب اختيار عينة البحث، وقد جاءت خصائص عينة الدراسة كما يتضح من **الجدول رقم(01)** .

III -4-1- تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 336 مفردة، تم تجميعها من كامل التراب الوطني ونتيجة لاستخدام عنصر تقنية البرمجة التي تمنع من استقبال القوائم الاستقصائية غير المكتملة فلقد تمكن الباحثين من الحصول على جميع القوائم بشكل غير منقوص، وفيما يلي التوصيف الدقيق للعينة النهائية للدراسة انطلاقا من **الجدول رقم(01).**

1. الجنس: يشير التحليل الإحصائي الوصفي لمفردات العينة المدروسة إلى أن عدد الذكور فيها يساوي205 مفردة أي ما يعادل% 61، مايقابل131 مفردة من الإناث بما يعادل39%.
2. **العمر**: تم تقسيم الشرائح العمرية لمفردات العينة إلى ثلاث شرائح عمرية بين اقل من 25سنة، من 26إلى 40 سنة، الفئة الأخيرة 41 سنة فاكثر ويلاحظ بأن أكبر الشرائح مساهمة في عينة الدراسة، الفئة الثانية من 26إلى 40 سنة بنسبة 67,85 %.
3. المستوى التعليمي: لقد اعتمدت الدراسة الحالية على تقسيم مفردات العينة المدروسة حسب المستوى التعليمي إلى خمسة مجموعات تمثلت في المستوى الابتدائي، المتوسط، الثانوي، وتضمنت أيضًا المستوى الجامعي، بالإضافة إلى مستوى دراسات عليا. ويلاحظ بأن غالبية مفردات العينة حاصلة على مؤهلات جامعية حيث حصلت هذه الفئة على66,96%. يليه مستوى الدراسات العليا ، وهو مدلول إيجابي حيث أن أفراد عينة الدراسة من ذوي الكفاءات العلمية التي تمكنهم من فهم واستيعاب متغيرات الدراسة.
4. الجانب الرياضي: أما بالنسبة للجانب الرياضي فجاءت نسبة متابع للرياضة النسبة الأكبر ب43.75%، وما يبرر تلك النسبة انتعاش الرياضة الذي عرفته الجزائر وزيادة متابعيها خاصة الأحداث المتعلقة بالفريق الوطني وتأهله إلى كاس العالم وأدائه الجيد.

III-5- تحليل ثبات المقياس المستخدم

هناك اتفاق بين الباحثين على أن معامل ألفا لتقييم الثقة والثبات الذي تكون قيمته أكبر من.0.60 و لقد أسفرت نتائج التحليل على قبول جميع العبارات دون استثناء أو تعديل كون ان معاملات الثبات كلها مقبولة باعتبار أنها أكبر من القيمة.0.7 وهذا ما يثبته **الجدول رقم(02).**

III-6- أساليب تحليل البيانات:

تطلب اختبار فروض الدراسة استخدام عدد من الأساليب الإحصائية التحليلية التي تم إجراؤها واستخراج نتائجها باستخدام برنامج spss والذي من خلاله تمت معالجة البيانات تمثلت في:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور وأبعاد أداة الدراسة ؛
2. -معامل ارتباط بيرسون لتحديد الاتساق الداخلي للعبارات، ولتحديد العلاقة بين المتغيرين المستقل والمتغير التابع.
3. معامل الانحدار المتعدد وذلك لاختبار أبعاد المتغير المستقل كل على حدى على المتغير التابع ؛
4. تحليل التباين الأحادي (ANOVA) اختبار (F) للفرق بين أكثر من متوسطين ؛

كما أستخدم الباحثين مقياس ليكرت الخماسي :موافق بشدة5 =، موافق4 =، محايد3 =، غير موافق2 =، غير موافق بشدة=1 .

III-6-1-المتوسطات الحسابية لأبعاد المتغير المستقل-الرعاية الرياضية -

يستعرض **الجدول رقم(03)** الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقييمات المستقصي منهم عن كل بعد من أبعاد الرعاية الرياضية وترتيب هذه الأبعاد حسب نسبة تحققها، وذلك من واقع نتائج استبيان الدراسة.

ويتضح من الجدول رقم (03) ان المتغير المستقل، جاءت متوسطات أبعاده اكبر من 3 وكانت تقديرات البعد الأول والثاني مرتفع، في حين احتل البعد الثالث المتعلق بتوافق الحدث الرياضي مع علامة موبيليس المرتبة الأولى بتقدير مرتفع جدا وبمتوسط 4,32وهذا يعزى إلى ان المستهلك يفضل رعاية الأحداث الرياضية للمؤسسة موبيليس، وان هذه الأخيرة توافق علامتها التجارية، أما المتوسط الكلي للأبعاد مجتمعة بلغ 3,89 بتقدير مرتفع.

III-6-2-المتوسطات الحسابية لاتجاهات نحو العلامة التجارية

الملاحظ من **الجدول رقم (04)** ارتفاع المتوسط العام لمتغير الاتجاهات نحو العلامة التجارية عن القيمة 3,41 التي تمثل وسيط القيم على المقياس الخماسي المستخدم لقياس هذا المتغير، حيث بلغ متوسط المكون السلوكي 3;79 وبهذا احتل المرتبة الأولى في مكونات المتغير المستقل يليه بعد الثقة-المكون المعرفي بمتوسط بلغ3,67 وجاء بعد التعاطف في الترتيب الأخير بمتوسط3;60. أما المتوسط الكلي للأبعاد مجتمعة بلغ 3,68 بتقدير مرتفع. ويمكن أن نعتبر هذه النتائج ذو دلالة إيجابية على ان هناك اتجاه إيجابي نحو موبيليس.

III-7- اختبار فروض الدراسة

1. نتائج التحليل الإحصائي للفرض الأول

ينص الفرض الأول على أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين رعاية الحدث الرياضي (الاتجاه نحو الحدث، مشاركة وتفاعل الرواد مع الحدث، توافق الحدث مع علامة المؤسسة الراعية) واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية.

كانت نتائج تحليل التباين وفق **الجدول رقم (05)** أن قيمة (f) بلغت 188,593، عند مستوى الدلالة البالغ(0.00) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمدة، وهذا يوجب قبول الفرضية التي تنص على وجود أثر للرعاية الرياضية التي تقوم به موبيليس على اتجاهات المستهلك نحو العلامة، أما القوة التفسيرية للنموذج بلغت R2=.361 .

-الفرضية الفرعية الأولى: تنص أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الاتجاه نحو الحدث واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية.

لدراسة العلاقة وقوتها بين الاتجاه نحو الحدث واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية استخدم تحليل الانحدار البسيط لتحديد مدى قدرة المستقل في تفسير المتغير التابع باستخدام معامل التحديد

والتعرف على طبيعة العلاقة وقوتها بين كل منهما باستخدام معامل الارتباط، ومن خلال **الجدول رقم (06)**تظهر النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى.

أوضحت النتائج أن قيمة (f) المحسوبة بلغت f=،13,306 عند مستوى معنوية 000, وحيث ان مستوى المعنوية اقل من 0,05 فان ذلك يعني معنوية العلاقة بين الاتجاه نحو الحدث واتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية، بمعنى وجود تأثير موجب حيث بلغ معامل الارتباط 539. ومنه قبول الفرضية الفرعية الاولى .

-**الفرضية الفرعية الثانية** تنص أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مشاركة وتفاعل الرواد مع الحدث الرياضي واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية، وحسب **الجدول رقم(07)** بلغت قيمة 14.631=f عند مستوى معنوية 000, وحيث ان مستوى المعنوية اقل من 0,05 فان ذلك يعني معنوية العلاقة بين مشاركة وتفاعل الرواد واتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية، بمعنى وجود تأثير موجب حيث بلغ معامل الارتباط **557.**ومن ثم قبول الفرضية الفرعية الثانية .

-**الفرضية الفرعية الثالثة** تنص أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين توافق الحدث الرياضي واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية.، ومن خلال **الجدول رقم(08)** تظهر النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة .الذي يظهر قيمة fالبالغة f=22,877 عند مستوى معنوية 000, وحيث ان مستوى المعنوية اقل من 0,05 فان ذلك يعني معنوية العلاقة بين توافق الحدث الرياضي واتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية، ما يعني وجود تأثير موجب .وقد بلغت قيمة معامل الارتباط **643.**ومن ثم قبول الفرضية.

2. **نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرئيسية الثانية**

تنص الفرضية الثانية على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الرعاية الرياضية واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس تعزى إلى (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الجانب الرياضي)

-**الفرضية الفرعية الأولى** تنص على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الرعاية الرياضية واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس بدلالة الجنس.

ووفقا **للجدول رقم (09)** ولاختبار هذا الفرض، تم استخدام اختبار الفرق بين متوسطين) Independent-Samples T Test(وقد أشارت النتائج إلى أن متوسط اتجاهات الذكور 3.791 أكبر من متوسط اتجاهات الإناث3.506 ، وأن قيمة t 3 ,35 (عند مستوى معنوية 0,45 وحيث أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05 فإنه وعلى الرغم من الفرق بين متوسطي الذكور والإناث فإن هذا الفرق غير معنوي. أي غير دال إحصائيا ومنه رفض الفرضية الفرعية الأولى .وقد يرجع هذا إلى عدم اختلاف الذكور على الإناث في اتجاهاتهم نحو علامة موبيليس من خلال التأثر بالرعاية الرياضية، كون الرياضة اصبح لها شعبية كبيرة في أوساط المجتمع الجزائري ولم يعد الاهتمام بها متعلق بالرجال فقط، كما ان الدلائل تشير إلى ان موبيليس لها حصة سوقية معتبرة. ضف إلى ذلك التقارب التعليمي والثقافي بين الجنسين واطلاعهما سويا على المصادر الإعلامية ذاتها .

– **الفرضية الفرعية الثانية**

تنص على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لموبيليس، تعزى لمتغيرات العمر، المستوى التعليمي، والجانب الرياضي أثبتت النتائج المتحصل عليها في **الجدول رقم (10)** عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية تعزى لمتغير العمر فقيمة F تساوي 0,61 عند مستوى معنوي980, وهي أكبر من0.05 .كما أثبتت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية تعزى لمتغير المستوى التعليمي حيث كانت قيمة f=2,834 عند مستوى معنوية 025, وهي اكبر أيضا من مستوى الدلالة المعتمدة .

وتوكد نتائج الجدول رقم (10) أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرعاية واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس بدلالة الجانب الرياضي، ويمكن إرجاع ذلك إلى ان الممارسين للرياضة اكثر تأثرا بالأحداث الرياضية وتكون لهم الدراية والمعلومات الكافية حول النشاطات التي تقوم مؤسسة موبيليس برعايتها، لاعتبار قد تكون لهم المشاركة في النشاط ذاته، ومن ثم يمثلون اكثر الفئات استهدافا للإعلانات المؤسسة .

IV- النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

IV- 1-النتائج النظرية

– تعتبر الرعاية الرياضية الميدان الملائم بالنسبة لمؤسسة موبيليس، كونها تصل إلى شريحة واسعة من الجماهير الشعبية، كما يمكن للرعاية الرياضية أن تمثل دعما لا يستهان به في أعمال الاتصال التقليدي لمؤسسة موبيليس ؛

1. تسعى مؤسسة موبيليس من خلال الرعاية الرياضية على التركيز على خلق صورة مميزة في ذهن المستهلك مما تزيد من إدراكه للفرق بين علامتها والعلامات المنافسة في مجال الاتصالات. وتعتبر رعاية الأحداث الرياضية هي الرائدة والأكثر رواجاً بين أنشطة رعاية الحدث التي تقوم بها موبيليس، وذلك بسبب التغطية الواسعة التي تقوم بها وسائل الإعلام لهذه الأنشطة ؛
2. أثبتت موبيليس من خلال رعايتها للعديد من الأحداث الرياضية التزامها بقيمها كالمواطنة ،ودعمها الدائم والمستمر لترقية التنوع الرياضي في مختلف المناسبات الرياضية وهذا يؤثر إيجابا على سمعتها، مما يمكنها من المحافظة على الاتجاهات الإيجابية للمستهلكين نحوها والتركيز على تحسين الاتجاهات السلبية ؛
3. هناك العديد من وسائل الإعلام المحلية المختلفة لا تزال بعيدة عن تشجيع المؤسسات الراعية بما فيها موبيليس، فهي تتحفظ في كثير من الأحيان عن ذكر المؤسسات الراعية، مما قد يؤثر على فعالية الرعاية الرياضية بالنسبة للمؤسسة ؛

4. بينت النتائج ان للراعية الرياضية التي تقوم بها مؤسسة موبيليس ساهمت إلى حد كبير في الرفع من حالة الارتباط العاطفي ما بين المستهلك وعلامتها التجارية ؛

5. تقوم مؤسسة موبيليس باختيار أنشطة رياضية مهمة، لها تأثير على المستهلك اذ قامت موبيليس برعاية الفريق الوطني والاتحادية الجزائرية لكرة القدم خاصة بعد تأهل المنتخب الوطني على تصفيات أمم إفريقيا وتصفيات كاس العالم وهي سياسة ذكية من قبل المؤسسة، فهذا الحدث الذي يجعل نسبة المتابعة له في تزايد كبير من طرف الأفراد عبر كامل التراب الوطني.

IV- 2- النتائج الخاصة باختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

1. النتائج الخاصة بآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير الرعاية الرياضية على اتجاهاتهم نحو علامة موبيليس تبين من خلال النتائج المتحصل عليها ان معظم أفراد العينة على ادراك تام بأن مؤسسة موبيليس تقوم برعاية أنشطة رياضية مختلفة ويظهر ذلك في الإجابات المتعقلة بالسؤال الجزء الثالث، حيث تم ذكر العديد من أنشطة مؤسسة موبيليس التي تقوم برعايتها على غرار البطولة المحترفة، الفريق الوطني، توفيق مخلوفي .كما أظهرت النتائج ان مؤسسة موبيليس تتمتع بصورة ذهنية جيدة كونها متعامل في خدمات الاتصال وهي متعامل وطني .كما ان للرعاية الرياضية بأبعادها الثلاث دور في التأثير على اتجاهات المستهلكين نحو علامة موبيليس وهذا ما أثبتته النتائج.

2. الفرضية الرئيسة الأولى:

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية لأثر الرعاية الرياضية بأبعادها الثلاث على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية موبيليس، حيث أن القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت 361, = R2وهي قوة تفسيرية معتبرة نسبيا مما يعني أن أبعاد المتغير المستقل (الرعاية الرياضية) تفسر ما مقداره 36,1 % من المتغير التابع (اتجاهات المستهلك نحو علامة التجارية موبيليس).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية لبعد الاتجاه نحو الحدث الرياضي، أما القوة التفسيرية فقد بلغت =R2

0.29وهي قوة تفسيرية لها دلالة. ويعني ذلك أن ما نسبته %29من التغير الكلي في اتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس يمكن تفسيره بالتغير في تأثر المستهلك بالحدث الرياضي الذي تقوم مؤسسة موبيليس برعايته.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية لمشاركة وتفاعل الرواد مع الحدث على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية، أما القوة التفسيرية فقد بلغت31 .R2= 0 وهي قوة تفسيرية لها دلالة مما يعني أن المتغير المستقل (مشاركة وتفاعل الرواد) يفسر ما مقداره.31% من المتغير التابع (اتجاهات المستهلك).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية لتوافق الحدث الرياضي مع العلامة في تدعيم في التأثير على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية، أما القوة التفسيرية فقد بلغت R2=0,413 وهي قوة

تفسيرية لها دلالة مما يعني أن المتغير المستقل (توافق الحدث الرياضي مع العلامة) يفسر ما مقداره 41.3% من المتغير التابع (اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية).

للنتائج السابقة مدلول إيجابي على ان عروض الرعاية الرياضية التي تقدمها موبيليس قد لقت قبولا لدى الجماهير ،على اعتبار أننا نجد موبيليس حاضرة في التظاهرات والمواعيد التي شهدها الساحة الرياضية الجزائرية وهي بذلك تحاول الظهور بثوب المؤسسة المواطنة التي تعمل على الاستجابة والتكفل بطموحات الشبيبة الجزائرية . كما استغلت موبيليس النجاحات الرياضية التي حققها المنتخب الوطني بتأهله لكاس العالم، وكذا نجاحات توفيق مخلوفي مما خلق نوع من الاعتزاز لدى الجماهير الجزائرية، والحضور الجماهيري للمكان الحدث واصبح هناك تفاعل كبير بين الأحداث الرياضية والمستهلكين مما خلق انعكاسا إيجابيا على مؤسسة موبيليس .

3. الفرضية الرئيسة الثانية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الرعاية الرياضية واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس بدلالة الجنس.

-أثبتت النتائج على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية لموبيليس، تعزى لمتغيرات العمر ،المستوى التعليمي ،كما أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الرعاية الرياضية واتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس بدلالة الجانب الرياضي .

وتعزى هذه النتائج الى كون الرياضة كما اشرنا سابقا أصبحت من اهتمامات المجتمع الجزائري الذكور منه والإناث، وباختلاف أعمارهم

بل أصبحت الجماهير الجزائرية تعتبر الرياضة ومنها كرة القدم قضية وطنية، تتلاشى فيها الفروق الديمغرافية بينهم.

V- التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. على مؤسسة موبيليس زيادة الاهتمام بالرعاية الرياضية واعتبارها ركيزة أساسية في أنشطتها الترويجية، وذلك لإبراز خدماتها وعروضها ؛
2. على مؤسسة موبيليس ادراك الدور الكبير للرعاية الرياضية من خلال محاولة القيام بدراسات تخص هذا المجال ؛
3. صياغة نشاطات الرعاية الرياضية ضمن إطار استراتيجية المؤسسة وجعلها خيار ضمن هيكلها التنظيمي وإنشاء قسم خاص بالرعاية لتقوية أثرها على سلوك المستهلك واتجاهاته ؛
4. الاعتماد على خبراء ورجال متخصصين في القيام بتنفيذ استراتيجية الرعاية الرياضية كونها تحتاج إلى دراسة وممارسة وخبرة عالية لاختيار الأنشطة الرياضية التي من شانها ان تتوافق وأهداف المؤسسة ؛

5. إجراء مزيد من الدراسات للبحث في العوامل التي تؤثر على اتجاهات المستهلكين نحو موبيليس على خلاف الأنواع الأخرى للرعاية سواء الثقافية والبيئية وخلق توازن بين هذه الأنشطة ؛
6. على مؤسسة موبيليس القيام بإنشاء موقع أو منتدى على موقع التواصل الاجتماعيfacebook على اعتبار الشهرة والمتابعة التي يتميز بها هذا الموقع، وتكون المهمة الأساسية لهذا الموقع عرض جميع المعلومات المتعلقة بالأنشطة الرياضية التي تقوم موبيليس برعايتها، بغية تكوين صورة ذهنية جيدة ومن ثم التأثير على اتجاهات المستهلكين .

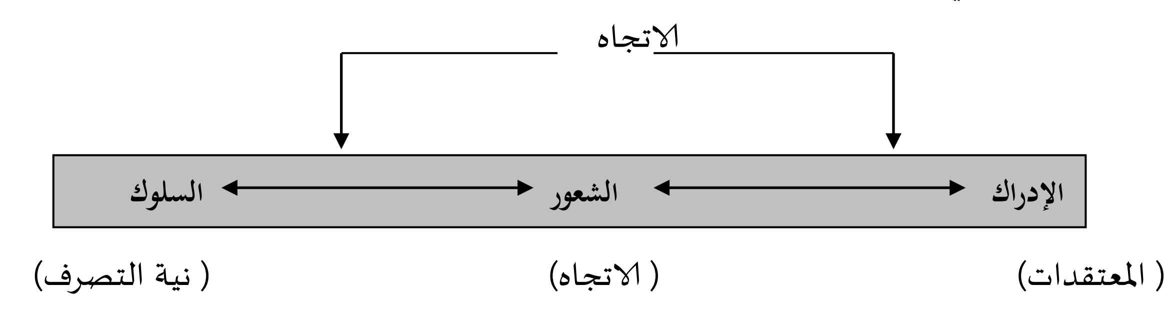
الملاحق

- الشكل البياني رقم (01): الميول الى الاستثمار في الرعاية الرياضية بالولايات المتحدة الأمريكية



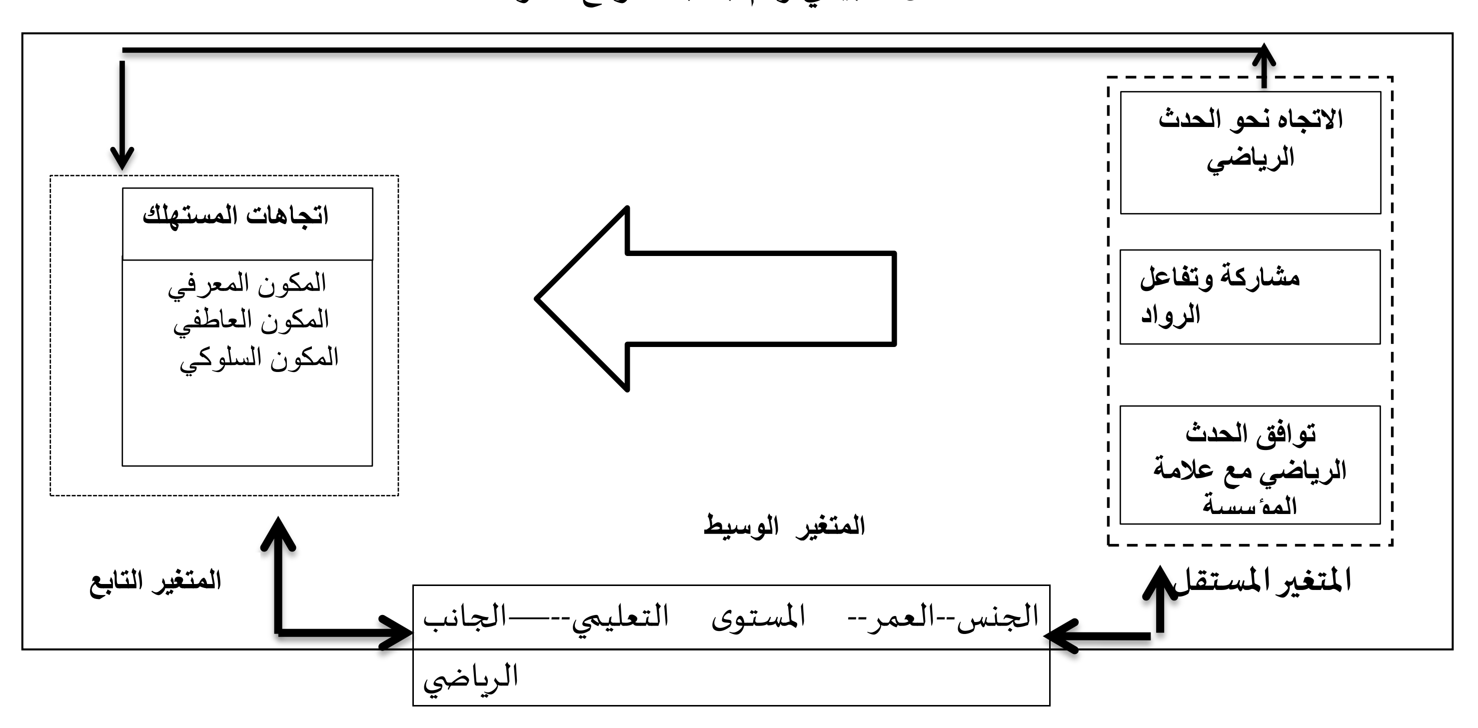
Source: Question sponsoring.Free.Fr/Sponsoring/Lemarche du sponsoring.Htm Consulté-12-2015 05

- الشكل البياني رقم (02): النظرة الحديثة للاتجاهات.



المصدر: أسعد طلعت عبد الحميد،، ياسر عبد الحميد الخطيب، سلوك المستهلك، مكتبة الشقري، مصر، 2006ص278.

الشكل البياني رقم (03) أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (01) خصائص عينة الدراسة

خصائص العينة		التكرارات	النسبة %
الجنس	ذكر	205	61,0
	أنثى	131	39.0
	الإجمالي	**336**	**100**
العمر	اقل من 25سنة	98	29.16
	من 26الى 40 سنة	228	67.85
	41 سنة فاكثر	10	2.97
	الإجمالي	**336**	**100**
المستوى التعليمي	ابتدائي	5	1.48
	متوسط	14	4 .16
	ثانوي	17	5 .05
	جامعي	225	66 .96
	دراسات عليا	**75**	**22 .32**
	الإجمالي	336	100
الجانب الرياضي	متابع	147	43.75
	ممارس	15	4.46
	متابع وممارس	72	21.42
	غير مهتم	102	30.35
	الإجمالي	**336**	**100**

المصدر:إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

الجدول رقم(02) نتائج تحليل معاملات ألفا للثبات

الأبعاد			عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
المتغير المستقل	**الرعاية الرياضية**	الاتجاه نحو الحدث	05	,835
		مشاركة وتفاعل الرواد	05	,829
		توافق الحدث مع علامة المؤسسة الرعاية	05	,824
المتغير التابع	**اتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية**		10	,907

المصدر :مخرجاتspss مع إعادة التنظيم

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية لأبعاد الرعاية الرياضية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
1	الاتجاه نحو الحدث	3,65	1,19	3	مرتفع
2	مشاركة وتفاعل الرواد	3,7	1,21	2	مرتفع
3	توافق الحدث الرياضي مع علامة موبيليس	4,32	1,32	1	مرتفع جدا

الجدول رقم (04) المتوسطات الحسابية لاتجاهات نحو العلامة التجارية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
1	المكون المعرفي -الثقة-	3;67	1,08	2	مرتفع
2	المكون العاطفي	3 ;60	1;13	3	مرتفع
3	المكون السلوكي -نية شراء العلامة التجارية	3 ;79	1; 30	1	مرتفع

الجدول (05) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر الحدث الرياضي واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط (R)
الانحدار	78,715	1	78,715	188,593	,000	,361	,601
البواقي	139,405	334	,417				
المجموع	218,120	335					

دال عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (06) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين الاتجاه نحو الحدث واتجاهات المستهلك نحو العلامة

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة f المحسوبية	المعنوية
الانحدار	80,152	10	.539	0.29	13,306	,000
البواقي	195,764	325				
المجموع	275,916	335				

دال عند مستوى (0.05)

الجدول رقم(07) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين مشاركة وتفاعل الرواد مع الحدث الرياضي واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة f المحسوبية	معامل الارتباط	معامل التحديد	المعنوية
الانحدار	83,962	10	14.631	.557	.310	,000
البواقي	186,510	325				
المجموع	270,472	335				

دال عند مستوى (0.05)

الجدول رقم(08) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين توافق الحدث الرياضي مع العلامة واتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة f	المعنوية
الانحدار	94,888	10	.643	.413	22,877	,000
البواقي	134,803	325				
المجموع	229,691	335				

دال عند مستوى (0.05)

الجدول رقم(09) :نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الأولى

النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	درجات الحرية	قيمة T	قيمة المعنوية
ذكر	205	3.791	,80082	,05593	295,864	3 ,35	0.450
أنثى	131	3.506	,72850	,06365			

دال عند مستوى (0.05)

الجدول رقم(10) نتائج تحليل التباين (ANOVA) حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلك نحو العلامة التجارية تعزى إلى المتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، الجانب الرياضي).

المصدر		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	,114	3	,038	,061	,980
	داخل المجموعات	206,181	332	,621		
	المجموع	206,295	335			
المستوى العلمي	بين المجموعات	6,832	4	1,708	2,834	,025
	داخل المجموعات	199,463	331	,603		
	المجموع	206,295	335			
الجانب الرياضي	بين المجموعات	41,818	4	10,454	21,039	,000
	داخل المجموعات	164,477	331	,497		
	المجموع	206,295	335			

دال عند مستوى (0.05).

استبيان

الجزء الأول: البيانات الشخصية

-الجنس: أنثى ☐ ذكر ☐

-العمر: اقل من25سنة ☐ 26سنة الى40 ☐ 41سنة فاكثر ☐

-المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

- الجانب الرياضي ": متابع ☐ ممارس ☐ متابع وممارس ☐ غير مهتم ☐

السؤال الأول: كيف تقيمون النشاطات الرياضية التي تقوم موبيليس برعايتها في كل بعد من الأبعاد التالية؟ يرجى وضع (X) في الخانة التي تعبر عن رايكم

		العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق وبشدة
الرعاية الرياضية	الاتجاه نحو الحدث	اهتم كثيرا بالأنشطة الرياضية التي ترعاها موبيليس					
		اشعر بالاستمتاع عند حضور الأحداث الرياضية التي ترعاها موبيليس					
		تحتوي الأحداث الرياضية التي ترعاها موبيليس على معلومات كافية عن علاماتها					
		زاد اهتمامي بمؤسسة موبيليس بعد رعايتها لأنشطة رياضية					
		جعلتني الأنشطة الرياضية التي ترعاها موبيليس أتعرف اكثر على منتجات المؤسسة وخدماتها					
	مشاركة وتفاعل الرواد"	الأحداث الرياضية التي تقوم بها موبيليس مشوقة وممتعة وذات قيمة					
		افضل لموبيليس رعاية الأنشطة الرياضية على غيرها من بقية الأنشطة الأخرى					
		تقوم مؤسسة موبيليس برعاية أنشطة رياضية مهمة للجميع .					
		ارغب في مشاهدة الأحداث الرياضية التي تقوم بها موبيليس مرة أخرى					
		جعلتني الرعاية الرياضية التي تقوم بها موبيليس من احد زبائنها					
	توافق الحدث الرياضي مع	الحدث الرياضي الذي ترعاه موبيليس يناسب الصورة الذهنية التي أراها بها					
		زادت معرفتي عن موبيليس بعد متابعتي لا حداث					

		العبارات					
	علامة موبيليس	الرياضية التي ترعاها					
		يخبرنا الحدث الرياضي الذي ترعاه موبيليس عن خدماتها ومنتجاتها .					
		أنا راض على تواجد مؤسسة موبيليس في الأحداث الرياضية					
		أصبحت عندي صورة إيجابية عن موبيليس بعد قيامها برعاية الأنشطة الرياضية المختلفة مثل رعاية الفريق الوطني					

الجزء الثاني: الرعاية الرياضية وتأثيرها على اتجاهات المستهلك نحو علامة موبيليس

السؤال الثاني: بعد اطلاعكم على نشاطات الرياضية التي تقوم به مؤسسة موبيليس برعايتها ما هو موقفكم اتجاه علامة موبيليس، يرجى وضع (X) في الخانة التي تعبر عن رايكم

		العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق وبشدة
الاتجاه نحو العلامة التجارية	**المكون المعرفي – الثقة-**	العلامة التجارية- موبيليس - تلبي توقعاتي					
		أشعر بثقة تجاه هذه العلامة التجارية- موبيليس-					
		هذه العلامة التجارية صادقة ومخلصة في معالجة مخاوفي					
		أعتمد على هذه العلامة التجارية بشكل كامل فيما يخص خدمات الاتصال					
	المكون العاطفي-	أشعر بالرضا عند شراء خدمات ومنتجات - موبيليس					
		هذه العلامة التجارية- موبيليس تجعلني سعيدا					
		هذه العلامة التجارية-موبيليس- تزودني بالمتعة					
	المكون السلوكي –نية الشراء -	تتبادر على ذهني علامة موبيليس عندما ارغب باستخدام خدمات أو منتجات الاتصال					
		سوف أستمر في استخدام خدمات ومنتجات موبيليس					
		هناك احتمال كبير أن أشتري خدمات ومنتجات موبيليس					

السؤال الثالث: اذكر بعض الأحداث الرياضية التي تعرفها قامت موبيليس برعايتها؟

الهوامش والمراجع:

1. Juras bernois, Sponsoring sportif, Conférence publique Club marketing sportif, le 27 mars 2003, p 06
2. Meenaghan, T . D ,Shipley. "Media Effect in Commercial Sponsorship," European Journal of Marketing, Vol. 33, No. (3/4), 1999p. 328 .
3. Sahnoun P, Le Sponsoring ; Mode D'emploi, Chotard et associés éditeurs, Paris, 1986, p18.
4. معتز طلعت عبدو، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين رعاية الحدث وقيمة العلامة التجارية وتأثيرهم على نية الشراء منتجات الشركة الراعية، رسالة
مقدمة للحصول على درجة دكتوراه فلسفة، جامعة عين شمس-مصر- 2012. ص 66.
5. بوعزيز سفيان، اثر الرعاية الرياضية على اتجاهات المستهلكين نحو العلامة-دراسة حالة نجمة، مذكرة ماجيستر ،البليدة ،الجزائر ،2010،ص 35.
6. Auge Bernard, Management du sport: Marketing et Gestion des clubs sportif, Dunod, paris, p107
7. Hawkins, D.I., Best, R.J. Koch, E.C. Consumer Behavior: building marketing strategy, 10th ed., McGrqw-Hill, New York, NY. 2007.
8. Fishbein Ajzen, Fishbein, M. . Ajzen, I, Understanding attitudes and predicting social Behavior, Prentice- Hall, Englewood Cliffs, NJ. 1980
9. Kotler , p . Keller.L, Marketing Management (13th ed.), Prentice-Hall, Upper Saddle River, NJ. 2008
10. وليد محمد صديق، تأثير نوع الرعاية على اتجاهات المستهلكين الشرائية بالتطبيق على رعاية الأحداث الرياضية، مجلة فكر وإبداع كلية التجارة عين شمس ص 417
11. Schiffman.l. .kanuk, consumer behavior .4 th ed prentice hall .Englewood cliffs . newjersey .1991
12. Luthans .fred ,organizational behavior 6th ed .N .y McgGraw –hill .inc 1992.p108
13. محمود عبد الحميد، محمود صالح ماجد عبد العزيز. أثر المحتوى الإعلاني في مواقع الشبكات الاجتماعية على اتجاهات المستهلكين نحو العلامة التجارية .حالة شركة الاتصالات السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية العدد 25، 2013 ص229.
14. Pham, M. The evaluation of sponsorship effectiveness: a model and some methodological consideration", Advances in Consumer Research, Vol.19,p48 , 1991.
15. فاطمة عبد الكاظم الربيعي، برامج العلاقات العامة واستراتيجية بناء وتعزيز سمعة المؤسسة ،برامج دراسات العلاقات العامة، العدد 10 . كلية الاعلام - جامعة بغداد.ص167.
16. http://www.hrdiscussion.com/hr18104.html2015/01/ 28 تاريخ الاطلاع
17. Joel E, et al, Consumer satisfaction: A key factor of consumer loyalty and buying intention of a PDO food product," the British Food Journal and the financial support, 2008
18. Mason, R, . Cochetel, F, Residual Brand Awareness Following the Termination of a Long-term Event Sponsorship and the Appointment of a New Sponsor, Journal of Marketing Communications, Vol. 12, No. 2
19. Pope, N, . Voges, k.The Impact of Sport Sponsorship Activities, Corporate Image, and Prior Use on Consumer Purchase Intention, Journal of Consumer Behavior, Vol.9, No.2,1998

20. نبيل عبد المطلب، محمد عمر سعد احمد شلبي، تسويق الرعاية الرياضية بالمؤسسات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية دراسة تحليلية، جامعة المنصورة كلية التربية الرياضية مجلة كلية التربية الرياضية - جامعة المنصورة، العدد الخامس ،سبتمبر 2005 ص.172.

21. www.mobilis.dz الموقع الرسمي لمؤسسة موبيليس

22. Martensen, Anne, Gronholdt , Bendtsen, Application of a Model for the Effectiveness of Event Marketing, Journal of Advertising Research, September, , 2007 .p283

23. Koo, G, J. Quarterman, , LEffect of Perceived Sport Event and Sponsor Image Fit on Consumers' Congnition, Affect, and Behavioral Intentions, Sport Marketing Quarterly, Vol. 15, No.2, p.80-2006.

24. محمود عبد الحميد، اثر المحتوى الإعلاني في مواقع الشبكات الاجتماعية على اتجاهات المستهلكين نحو العلامة التجارية-حالة شركة اتصالات السعودية، مرجع سبق ذكره ص،ص 229-230.

أثر انعكاس تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم:

دراسة حالة الجزائر (2000–2014)

أ.أمال بن ناصر-د. عبد الله منصوري

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة عنابة

الملخص:

قامت هذه الدراسة بتحليل انتقال أثر سعر الصرف إلى معدلات التضخم في الجزائر، خلال الفترة (2000-2014)، ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى جزئين رئيسين، خصص الجزء الأول للجوانب النظرية للموضوع، من خلال التركيز على مسار مفهوم انتقال اثر تغيرات سعر الصرف في الأدبيات الاقتصادية وتحديد آلية انتقال أثر تحركات أسعار الصرف...الخ، في حين تناول الجزء الثاني من الدراسة تحليل اثر انتقال تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري إلى معدلات التضخم، وخلصت هده الدراسة إلى انه خلال فترة الدراسة كان معامل أثر الانتقال موجب في معظم فترة الدراسة:الفترة ما بين 2001-2002، وسنة 2005 ومعظم الفترة ما بين 2009-2014.ما عدا سنة 2011،و ظهور معامل الانتقال موجب يعني ان ارتفاع معدلات التضخم ناجم فعلا عن تدهور قيمة الدينار الجزائري.

في حين ظهر معامل الانتقال سالب في أغلب الفترة 2003-2008،إضافة لسنة 2011، وظهور الأثر سالبا دليل على ان ارتفاع المستوى العام للأسعار ولو بشكل ضئيل ليس ناتجا عن التغير في سعر الصرف الاسمي، وإنما قد يكون راجعا لعوامل أخرى كمؤشر أسعار الواردات "التضخم المستورد".

Abstract:

This study analyzed the transmission of the impact of the exchange rate on the inflation rates in Algeria, during the period (2000-2014), and to achieve this study was divided into two main parts, first segment was devoted to aspects of the theory of the subject, by focusing on the path of the concept of the transmission effect of exchange rate changes economic literature and determine the impact of the movement of exchange rate movements mechanism ... etc., while taking the second part of the study analyzing the impact of the transmission of the Algerian dinar exchange rate changes to inflation.

This study concluded that during the study period had a positive impact of the transfer coefficient in most of the study period: the period between 2001 to 2002, and the year of 2005 and most of the period between 2009 to 2014, except for the year 2011) and the emergence of a positive transfer coefficient means that high rates of inflation actually caused by the deterioration of the value of the Algerian dinar.

While appeared to move a negative factor in the majority of the period 2003-2008, in addition to the year 2011, and the emergence of impact negative evidence that the rise in the general level of prices and if a minor is not a result of a change in the nominal exchange rate, but rather may be refer to other factors as an indicator of prices imports "imported inflation".

المقدمة: إن قضايا انتقال أثر صدمة سعر الصرف تلعب دورا مركزيا في نقاشات ساخنة حول السياسة النقدية، ونظام سعر الصرف الأمثل في نموذج التوازن العام، مما يؤثر بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الكلي، والانتقال الدولي للصدمات من جهة، وعلى الجهود المبذولة لاحتواء الخلل الهائل في التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال دوليا من جهة أخرى، لاسيما بعدما سجلته معدلات التبادل بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية من تحركات كبيرة ناجمة عن تقلبات الأسعار العالمية خاصة بعد أزمة الرهن العقاري وما أحدثته من زعزعة للاقتصاد العالمي، لذا أصبح تقدير أثر انتقال صدمة سعر الصرف إلى الأسعار المحلية أمرا ضروريا لقياس مقدار استجابة هذه الأخيرة للتغير الغير منتظم في سعر الصرف، خاصة بالنسبة لبلد نامي كالجزائر يتميز اقتصاده بطابعه الريعي، وهشاشة نظامه المالي والمصرفي، وقيمة عملته المغالى في تقييمها .

إشكالية الدراسة: إذا كان تحديد مقدار استجابة الأسعار المحلية له آثار واسعة على إدارة السياسة النقدية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، لاسيما بالنسبة لدولة كالجزائر تسعى لاحتواء الخلل الهائل في التجارة الخارجية، **فهل استجابة الأسعار المحلية للتغير الغير منتظم لسعر الصرف هي استجابة تامة؟**

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي من هده الدراسة في معرفة مدى استجابة الأسعار المحلية –من خلال مؤشرات الأسعار-للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري لاسيما في ظل الطابع الريعي الذي يتميز به الاقتصاد. ومدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وامتصاص الصدمات.

الإطار النظري

أولا- أدبيات الدراسة:

تعتبر حساسية سعر الصرف واحدة من أهم القضايا المركزية في الاقتصاد الدولي، وقد تزايد الاهتمام بها مع مرور الزمن خاصة بعد اعتماد مرونة نظام سعر الصرف من قبل العديد من البلدان بعد انهيار نظام بروتن وودز سنة **1973** .

وقد تمت العديد من الدراسات التجريبية من أجل تطبيق المقترحات النظرية على درجة حساسية سعر الصرف باستخدام مناهج مختلفة فقد قام Mario Marazzi[1] وآخرون بدراسة حساسية سعر الصرف اتجاه أسعار الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية ،و قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن هناك انخفاض مستمر في حساسية سعر الصرف ،و أرجعوا هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها:

- انخفاض اللوازم الصناعية في واردات الولايات المتحدة الأمريكية ،و تزايد وجود المصدرين الصينيين في الأسواق الأمريكية ،وقام Menon[2] سنة 1993 بدراسة حساسية سعر الصرف اتجاه أسعار واردات السيارات ،و أظهرت النتائج أن حساسية سعر الصرف اتجاه أسعار واردات السيارات في أستراليا هي حساسية غير تامة حتى على المدى الطويل ،و طرح تفسيرين لعدم اكتمالها وهما:

1: M. Marazzi, Ihrig. J, and A. Rothenberg, 2006, "Exchange Rate Pass-through in the G-7 Economies," International Finance Discussion Paper 851, January.
2: Menon, J. (1993), "Exchange Rate Pass-Through: Australian Imports of Motor vehicles", *International Economic Journal*, 7, 1-17.

- وجود القيود الكمية.

- ممارسات التسعير على المبيعات داخل الشركات المتعددة الجنسيات .

وقد وجد Dwyer [1] وآخرون سنة 1994 من ناحية أخرى أن حساسية سعر الصرف على المدى الطويل هي حساسية تامة لكل من الواردات والصادرات الصناعية لأستراليا، ومع ذلك وجدوا أن الردود على تحركات العملة تختلف اختلافا كبيرا في المدى القصير.

كما اختبر كل من Lutz وReilly [2] سنة 1997 حساسية سعر الصرف باستخدام بيانات 12 دولة أوروبية، وقد وجدا أن حساسية سعر الصرف أقل من 50٪ لجميع هذه الدول ،وكشفت هذه الدراسة أيضا أن نسبة حصة الشركات المحلية في السوق ،و فرض الحواجز الغير جمركية ليس لهما علاقة بانخفاض درجة الحساسية .

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع حساسية سعر الصرف إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات وهي:

- أعمال ركزت على دراسة حساسية سعر الصرف اتجاه أسعار الواردات في صناعة معينة مثل: Bernhofen سنة 1989، Goldberg[3] سنة 1995.

- دراسات اختبرت حساسية سعر الصرف اتجاه أسعار الواردات الإجمالية مثل:Hooper وMann [4] سنة 1989،Campa وGoldberg[5] سنة 2002.

- دراسات اختبرت حساسية سعر الصرف اتجاه مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية، أو الرقم القياسي لأسعار الجملة مثل:[6] McCarthy Jonathan سنة 2000، Papell سنة 1994.وقد ركزت معظم هذه الدراسات التجريبية على الدول الصناعية ماعدا عدد قليل منها قد اهتم بدراسة حساسية سعر الصرف في الدول النامية، كالدراسة التي أجراها كل من Rana وDowling سنة 1985،حيث قاما باختبار حساسية سعر الصرف اتجاه معدل التضخم باستخدام بيانات 13 دولة نامية، في حين اختبر Anaya سنة 2000 أثر الدولرة على درجة حساسية سعر الصرف اتجاه مؤشر أسعار المستهلكين في 12 دولة من أمريكا اللاتينية، إضافة إلى ذلك أجرى كل من Garcia وRestrepo سنة 2001 دراسة تجريبية تم من خلالها تقدير حساسية سعر الصرف اتجاه معدل التضخم في التشيلي .و رغم الأهمية الكبيرة التي حظيت بها هذه الدراسات إلا أن معظمها قد استخدمت في تقدير حساسية سعر الصرف نموذج مستمد من قانون السعر الموحد ،و الذي من أهم نقاط

1: DWYER, J., KENT, C. and PEASE, A., 1994. Exchange Rate Pass-Through: Testing the Small Country Assumption for Australia. ***Economic Record***. 70: 408-423

2: Lutz, M.G. and Reilly, B. (1997), ‘Incomplete Exchange Rate Pass-Through in the European Car Market: Evidence from Hedonic Price Regressions’, *Discussion Paper**9715***, Department of Economics, University of St. Gallen.

3: GOLDBERG, P. K., 1995. Product Differentiation and Oligopoly in International Markets: The Case of the U.S. Automobile Industry. ***Econometrica***. 63 (4): 891-951

4: HOOPER, P. and MANN, C.L., 1989. Exchange Rate Pass-through in the 1980s: The Case of U.S. Imports of Manufactures. **Brookings Papers on Economic Activity**. 297-337.

5: CAMPA, M. J. and GOLDBERG, L. S., 2002. **Exchange Rate Pass-Through into** Import Prices: A Macro or Micro Phenomenon? NBER Working Papers, No 34.

6: McCarthy, Jonathan. 2000. “Pass-Through of Exchange Rates and Import Prices to Domestic Inflation in Some Industrialized Economies”. Federal Reserve Bank of New York Staff Report no. 3 (September).

ضعفه أنه يفترض أن هناك وحدة تجانس في سعر الصرف فضلا عن التكاليف الخارجية، وأسعار المنافسين، ولكن من الناحية العملية هذا لا يكون صحيحا بالضرورة، كما أن هذا النموذج هو نموذج من النوع الثابت إذ لا يسمح بضبط أسعار الاستيراد تدريجيا نتيجة لتغير المتغيرات التفسيرية، لذا وجب استخدام نموذج أكثر حداثة يعتمد على الطرق الإحصائية الموجودة في نماذج الاقتصاد القياسي.

ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري لسعر الصرف: إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تثير لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، فلو أن الوسطاء الاقتصاديين لدولة ما يريدون شراء منتجات من دولة أخرى فإنهم يجب أن يحصلوا على عملة هذه الدولة، فمن الواضح أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك أو ثمن لهذه العملة مقومة بتلك، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف.ويحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد فقد شكل ولا يزال يشكل محور اهتمامات المختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن كونه أداة تربط بين أسعار السلع في السوق المحلي وأسعارها في السوق الأجنبي.

1 -مفهوم سعر الصرف: سعر الصرف هو:"الكمية اللازمة من العملة المحلية للحصول على عملة أخرى أجنبية، بمعنى انه يعبر عن علاقة سعريه بين عملتين ويمكن أن يتغير وفقا لتغييرات العرض والطلب، أو هو العملية التي بمقتضاها يتم استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، فهو اذا يجسد أداة للربط بين الاقتصاد المحلي، والاقتصاديات العالمية.

ويلعب سعر الصرف دورا كبيرا في تفعيل النشاط التجاري، وذلك من خلال وظائفه العديدة التي يقوم بها[1]:

✓ **وظيفة قياسية:** يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وبالتالي يصبح سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

✓ **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق محددة من خلال دوره في تشجيع الصادرات، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء، أو تعطيل فروع صناعية، أو استبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.

✓ **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف هده الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي، ودلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هده الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم المختلفة .

2-أشكال سعر الصرف: هناك عدة أشكال لسعر الصرف وهي:

2-1- سعر الصرف الاسمي: هو: "مقياس لقيمة عملة مقارنة بقيمة عملة أخرى، ودلك من خلال تبادل العملات بيعا وشراء حسب أسعارها، حيث يتم تحديد قيمتها وفقا لقانون العرض والطلب في سوق الصرف[1]".

[1]:سمية موري ،أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2010، ص 8.

2-2- سعر الصرف الحقيقي اذا كان سعر الصرف الاسمي يقيس السعر النسبي بين عملتين فان سعر الصرف الحقيقي **TCR** يقيس السعر النسبي لسلتين من السلع ،بمعنى انه يقيس السعر النسبي للمنتجات المحلية مقابل المنتجات الأجنبية بالعملة المحلية، فهو يعبر عن القوة الشرائية للبلدين لدلك يعتبر سعر الصرف الحقيقي كمؤشر القدرة التنافسية للأسعار في البلد، وهناك عدة أسس يتم تعريف سعر الصرف الحقيقي وهي[2]:

➢ **سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك:** يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك، بأنه: "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار السلع القابلة للتبادل بالعملة الأجنبية مقارنة بالسلع الغير قابلة للتبادل".و يعتبر سعر الصرف الحقيقي المحسوب على أساس التبادل الداخلي، أفضل مؤشر لمبادلة الموارد الوطنية بين القطاعات المعرضة للمنافسة الأجنبية والقطاعات المحمية، وهو يتطور ببطء مع مرور الزمن، ويتم عبر تغيرات تدريجية.

➢ **سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي:** يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي بأنه: "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار الواردات بالعملة الأجنبية، مقابل أسعار السلع المعدة للتصدير".يعد سعر الصرف المحسوب على هذا الأساس، أكثر تقلبا من حيث التبادل الخارجي (التجارة الخارجية)، ويظهر حدود التبادل الداخلي، ويعكس المزيد من التغيرات في أسعار الصرف الاسمي على المدى القصير (ومن أمثلة ذلك الصدمات النفطية لسنة 1973-1979)

➢ **سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي:** يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي بأنه: قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار السلع الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المحلية، وهذا التعريف أكثر شمولية والأكثر استخداما في الممارسة العملية، لأنه يعتمد على الرقم القياسي للأسعار والذي يشمل كل من أسعار السلع القابلة للتبادل (الصادرات والواردات)، وسعر السلع الغير القابلة للتبادل، وهذا الجزء يعتمد على نموذج القوى الشرائية.

3-2- سعر الصرف الفعلي: هناك مفهومين لسعر الصرف الفعلي، مفهوم تقليدي يتمثل في **سعر الصرف الثنائي** والذي يعكس أثر مختلف التدابير الحكومية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية، وهو مفهوم غير شائع الاستعمال نظرا لصعوبة توفر المعلومات اللازمة لحسابه، أما المفهوم **المتعدد الأطراف** فهو "مؤشر مرجح لسعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، والذي يأخذ بعين الاعتبار أثر الأسعار النسبية، ومدى أهمية البلدان الشريكة في التجارة الدولية، وإذا كان سعر الصرف يحدد قيمة العملة المحلية مقابل وحدة من العملة

---

[1]: عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

[2]: العديد من المراجع أهمها :- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

- **le taux de change réel**:définitions et interprétation: **perso-univ-rennes1.fr**

- مايا فتني، **العولمة المالية وآثارها على نظام الصرف** كلية العلوم الاقتصادية ،و علوم التسيير مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستار، جامعة قالمة ،2006، ص ص61-62

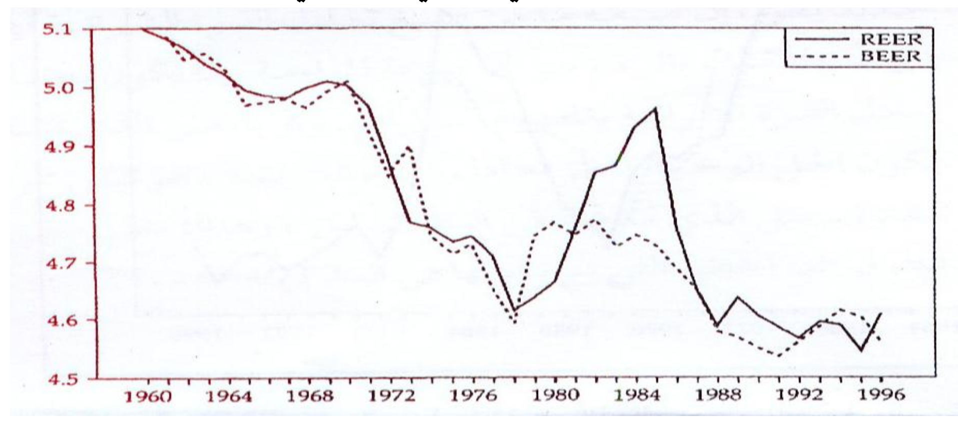
الأجنبية، فان القيمة الخارجية هي عكس ذلك، إذ تعبر عن قيمة وحدة من العملة المحلية مقابل كمية من العملة الأجنبية، وتعد عملية تقييم قيمة العملة أمرا بالغ الصعوبة، إذ أن هناك عملات تقيم بقيمتها الحقيقية في حين توجد عملات مغالا جدا في تقييمها، وكل هذا يؤثر على القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المعني.[1]

2-4- سعر الصرف التوازني: سعر الصرف التوازني أو ما يطلق عليه سعر الصرف الحقيقي للتوازن هو ذلك السعر الذي يضمن تحقيق التوازنات ،كما يضمن التخصيص (التوزيع)الأمثل للموارد المتاحة، وقد ظهرت عدة وجهات نظر للعديد من الاقتصاديين حول سعر الصرف التوازني منهم **williamson**[2] سنة **1994** الذي اعتبر انه يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي الأساسي**(fondamental equilibriun exchange rate**،و في حين ركز **macdonald**[3] على مدى انحراف سعر الصرف عن قيمته التوازنية، بمعنى إلى أي مدى يبعد سعر الصرف أو يقترب من قيمته التوازنية من خلال سعر الصرف السلوكي**BEER**،و الذي اهتم بالعلاقات السلوكية في المدى الطويل (التعادل الغير مغطى لسعر الفائدة ،مقارنة بسعر السلع القابلة للتداول على السلع الغير قابلة للتداول، نسبة الإنفاق الحكومي على **PIB** ...... الخ)

ويتميز **BEER**عن **FEER** من حيث السهولة الكبيرة في الاستخدام، كما يمكن تقويمه بمعيار التمثيل الجيد للبيانات التي تم إعدادها، بالإضافة إلى القابلية للتعديل.

الشكل رقم (1):

سعر الصرف الحقيقي الفعلي والسلوكي للدولار.



<u>المصدر</u>: ماكدونالد وكلارك ،مرجع سبق ذكره، ص 249.

و من أبرز السمات المثيرة التي يعرضها الشكل هو المدى الذي كان عليه التقويم للدولار خلال الفترة **1980-1986** ،و السمة التي يرجعها **macdonald** و**clark** إلى عمليات المضاربة والتوقعات الناتجة عن استقرار الأحداث.

---

[1]: محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

[2]: J williamson,**estimating equilibruim exchange rates**, washington institute for international economies,1994 **<u>www.IMF.org</u>**

[3]: لمزيد من المعلومات أنظر:

clark , bartolini et bayoumi , **exchange rates and economic fundamentals a framework for anglysis** , IMF occasional paper n° 115 .

إن BEER مفهوم سلوكي، فليس من الضروري القول أن القيم التي يستند عليها هي في حد ذاتها قيم توازنية، وعلى العكس من ذلك فان FEER نجد أن العوامل الاقتصادية الأساسية يتم تعيينها طبقا لقيم تقابل التوازن الداخلي والخارجي.

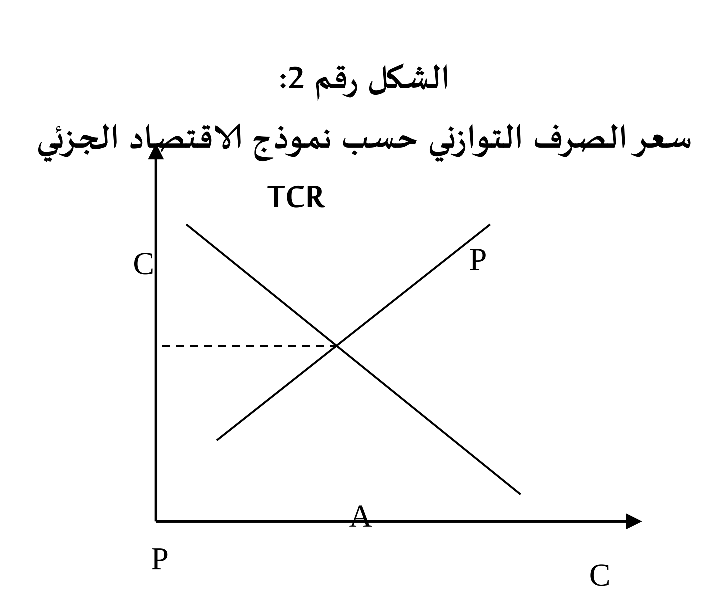
إن النموذج الذي قدمه J.stein لسعر الصرف، والذي يرمز له بالرمز (NATREX) يختلف عن BEER، فان طبيعة (NATREX) لا تنطوي على هدف خاص لميزان الحساب الجاري، وسعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل للتوازن في كل من سوق السلع والسوق المالي ،رغم اختلاف هذه المفاهيم من حيث التقدير القياسي إلا أنها تعبر عن نفس الشئ، ويمكن تعريف سعر الصرف التوازني على أنه: " سعر الصرف الحقيقي التوازني الذي يتحدد عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي وفي نفس الوقت يحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للتبادل ،و السلع الغير قابلة للتبادل"[1].

ورغم اختلاف هذه المفاهيم إلا أنه يمكن تصنيفها إلى منهجين كبيرين هما: منهج الاقتصاد الكلي ومنهج الاقتصاد الجزئي.

أ- في منهج الاقتصادي الجزئي[2]: إن جهود Balassa الرامية لتعديل نظرية تعادل القوى الشرائية PPA أظهرت الحاجة للتمييز بين قطاعين في كل اقتصاد:القطاع الغير محمي (Exposé) الذي ينتج السلع القابلة للتبادل والقطاع المحمي (abrité) الذي ينتج السلع الغير قابلة للتبادل، وهذا التمييز هو أساس تعريف سعر الصرف الحقيقي ضمن إطار هذا النموذج، حيث يعرف على أنه: "**ذلك السعر الذي يضمن تحقيق التوازن الداخلي"**، ويتم تحديد سعر الصرف بيانيا من خلال مقابلة منحنى الإنتاج بالاستهلاك .

الشكل رقم 2:

سعر الصرف التوازني حسب نموذج الاقتصاد الجزئي



1: امال بن ناصر، سعر الصرف في اقتصاد مصدر للمحروقات:الدور والمحددات "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابه، 2009، ص 18.

2: Niculas Sobczak, **le taux de change reel d'Equilibre une introduction**, ministive direction de la prevision, document de travail N0 96-10 , paris , Novembre 1996, **www.goov-fr.**

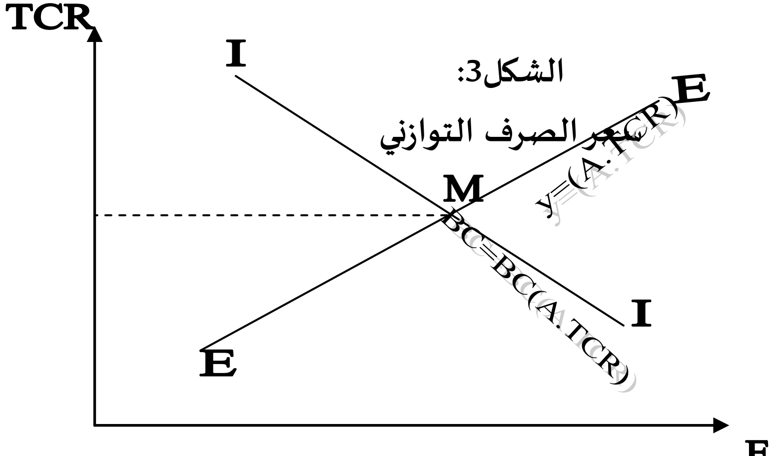
ب- **في منهج الاقتصادي الكلي:** إن مفهوم سعر الصرف التوازني على أساس المقاربة السابقة (الاقتصاد الجزئي) لا يتزامن مع المفهوم المطبق عمليا في الاقتصاد الكلي، إذ لم يكن أكثر من تقليد في النمذجة التجريبية للكينزيين الجدد، في حين نجد انه حسب Swan، cordenو Neary، salter، سعر الصرف التوازني هو مؤشر التنافسية الاقتصادية للبلد، وبالتالي يحقق التوازن الخارجي إضافة للتوازن الداخلي، هذا الأخير الذي اعتبره النموذج السابق أساس تحديد سعر الصرف التوازني.

تعرف نظرية الاقتصاد الكلي سعر الصرف الحقيقي للتوازن كقيمة للتبادل التي تحقق التوازن المتزامن الداخلي والخارجي للفترة المتوسطة، فالتوازن الداخلي يتوافق مع تحقيق مستوى شرطي محتمل للإنتاجية حيث الناتج المحلي الإجمالي: Y = Y(A . TCR)

حيث: A هو الإنفاق أو الاستيعاب .

التوازن الخارجي يعرف بتحقيق هدف الميزان الجاري حيث: BC=BC(A.TCR)

إن أسس هذه المقاربة بمثابة الإطار التحليلي لحساب حالات التعادل (التكافؤ) لـ williamson (1983)، والذي حدد من خلالها مفهوم التوازن الأساسي لسعر الصرف FEER .



الشكل3: سعر الصرف التوازني

3-**نظريات تحديد سعر الصرف:** بقى تركيز نماذج تحديد سعر الصرف حتى نهاية الستينات أساسا على توازن الميزان الجاري، وكانت كتابات عقد الستينات تؤيد أسعار الصرف المرنة بقوة وادعت أن المضاربة يمكن أن تكون توازنية مما يجعل تقلبات سعر الصرف مستقرة نسبيا، ومع بداية سنوات السبعينات وتبني نظام التعويم والذي تميز بالتقلبات العنيفة في سعر الصرف ،بدأت الدراسات لتفسر هذه التقلبات وابتعد الباحثون في الاقتصاد الدولي عن تحليل تيار الطلب والعرض واتجهوا إلى منهج الأصول لسعر الصرف، وكان هذا التحول موازيا للانتقال إلى المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف والذي اعتبر سعر الصرف هو السعر الخاص بالأصول النقدية ومن ثم نموذج توازن المحفظة الذي اعتبر سعر الصرف هو السعر الخاص بالأوراق المالية هذا النموذج الأخير اهتم بمعالجة أوجه القصور المصاحبة لعلاقة المخزون والتدفق والتي تضمنتها النماذج النقدية السابقة (النموذج النقدي والنموذجماندل- فلمج) .

ثالثا- أثر انتقال صدمة سعر الصرف "أثر النافدية"

إن الكثير من النماذج النقدية لسعر الصرف وميزان المدفوعات تفترض تعادل القوة الشرائية، لكن الدراسات حول حساسية سعر الصرف ترفض هذا الافتراض بالإجماع لاسيما على المدى القصير، وتأكد أن تغير سعر الصرف له تأثير محدود على معدل التضخم المحلي .

رغم أن الأسعار المحلية لا تستجيب ﴿1مقابل 1﴾ لتغير سعر الصرف خاصة على المدى القصير إلا ان درجة حساسية سعر الصرف للأسعار المحلية متغير جد مهم عند تصميم السياسات النقدية .

1_مفهوم أثر انتقال صدمة سعر الصرف "أثر النافدية"

يعرف أثر انتقال صدمة سعر الصرف إحصائيا بأنه:"العلاقة بين اللوغاريتم لأسعار الواردات والذي يرمز له بـ P_m " وسعر الصرف والذي يرمز له بـ "s" وهده العلاقة تكتب كما يلي[1]:

$$erpt = \frac{cov(P_m , s)}{p_m \times \sigma s}$$

حيث:s : اللوغاريتم لسعر الصرف الاسمي لعدم اليقين، فزيادة "s " تعني انخفاض قيمة عملة الدولة المستوردة بالنسبة لعملة الدولة المصدرة، الانحراف المعياري للوغاريتم أسعار الواردات وسعر الصرف.

إن هذه الصيغة الإحصائية تعاني الكثير من النقص في التفسير الاقتصادي، فأثر سعر الصرف"s "، يعرف كمحدد في السعر النسبي للعملتين، وأثر تحرك سعر الصرف على الأسعار يعتمد على:

- ✓ الصدمات الهيكلية في الاقتصاد ،و التي تؤدي إلى تشوه أسعار الصرف
- ✓ آلية النموذج التي تسمح له بإقامة علاقة بين الصدمات وأسعار الواردات وأسعار الصرف
- ✓ الإطار الزمني لدراسة أثر انتقال سعر الصرف.

يعرف انتقال أثر سعر الصرف بأنه: "النسبة المئوية للتغير في أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية الناجمة عن تغير بنسبة 1% في سعر الصرف بين الدولة المستوردة والمصدرة"[2].

ويعرف أيضا على أنه: "العلاقة بين تحركات أسعار الصرف وبين تعديل أسعار السلع المتاجر بها، حيث تتمثل هده العلاقة في مدى انعكاس التغيرات في سعر الصرف الاسمي على أسعار الواردات " [3].

وحتما التغير في أسعار الواردات تجد طريقها إلى مؤشر أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين، فتغير معدلات التضخم تحدث من خلال انتقال أثر تغير أسعار العملة، وبالتالي يمكننا الحديث عن تعريف أوسع لانتقال أثر سعر الصرف . حيث اصبح انتقال اثر سعر الصرف "اثر النافدية"(Exchange rate pass through) يعرف على أنه: "التغيير في الأسعار المحلية والتي يمكن أن تكون راجعة إلى التغير في سعر الصرف الاسمي"[4].

1: Tovonony RAZAFINDRABE , Exchange Rate Pass-Through pour la France, Mémoire Mineur pour le diplôme de Deuxième Année de Master, Mention Economie Appliquée Spécialité Economie Internationale, Politiques Macroéconomiques et Conjoncture, UNIVERSITE DE PARIS X - NANTERRE,France,2008,p3

2: GOLDBERG, P. K. and KNETTER M. M., 1997.Goods Prices and Exchange Rates: What Have We Learned? *Journal of Economic Literature*. 35 (3): 1243-1272.

3: Eiteman David K., Stonehill Arthur I, and Moffet Michael H., Multinational Business Finance , 10th ed., Pearson AddisonWesley , USA, 2004 , P. 141

4: Tovonony RAZAFINDRABE،op.cit، P21

كما تعرف إحصائيا على أنها:" نسبة التغير في المستوى العام للأسعار الى التغير في سعر الصرف الاسمي، وهو أسلوب اقرب إلى حساب المرونات " ،و تحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$erpt = \frac{(P_t - P_{t-1})/P_{t-1}}{(E_t - E_{t-1})/E_{t-1}}$$

حيث:

P:المستوى العام للأسعار

E:سعر الصرف الاسمي

t: عامل الزمن

و ينتقل اثر سعر الصرف جزئيا أو كليا حسب السعر في السوق الحلي فان كان هذا الأخير تنافسيا بشكل كبير، هذا يعني أن انتقال اثر سعر الصرف يساوي الصفر، أي أن الأسعار لا تستجيب إطلاقا لتغير سعر الصرف [2].

أما إذا كانت الشركات الأجنبية لا تواجه أي منافسة أي، هذا يعني أن انتقال اثر سعر الصرف يتساوى الواحد ،بمعنى أن الأسعار تستجيب لتغير سعر الصرف بشكل تام ،أي أن تغير سعر الصرف بنسبة معينة يؤدي لتغير الأسعار بنفس النسبة، وتسمى هذه الحالة " بالانتقال التام لأثر سعر الصرف " [3].

و اذا كان السعر في السوق المحلي تنافسيا بشكل ضئيل، هذا يعني أن "ردة فعل الأسعار أقل من النسبة المئوية للتغير في سعر الصرف وتعرف بالانتقال الجزئي لأثر سعر الصرف ﴿**غير تام**﴾ ".

2- قنوات انتقال أثر صدمة سعر الصرف إلى الأسعار المحلية:

إن أثر تغيرات سعر الصرف ينتقل إلى أسعار المنتجين والمستهلكين خلال المراحل المختلفة لسلسلة التوزيع إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال:[4]

- ✓ أسعار السلع الوسيطة المستوردة والتي تنعكس بحصة الواردات في مؤشر أسعار المنتجين
- ✓ أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة والتي تنعكس بحصة الواردات في مؤشر أسعار المستهلكين
- ✓ أسعار السلع المصنعة محليا

1: لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت، لبنان، 2010، ص338 .

2: WICKREMASINGHE, G. and SILVAPULLE, 2004 Exchange Rate Pass-through to Manufactured Import Prices: the Case of Japan. Mimeo, Monash University. [Online]: http://129.3.20.41/eps/it/papers/0406/0406006.pdf [Accessed 11 May2006].p 8

3: IBID

4: مشهور هذلول بربور،العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن(1985 – 2006)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف والمصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2008،ص ص 28، 29

وبالتالي فإن مدى انتقال آثار سعر الصرف الى مؤشرات، (CPI) و (PPI)سيعتمد على معدل الانتقال إلى أسعار الواردات ونسبة الواردات في مؤشرات (PPI)، (CPI) واستجابة أسعار السلع المصنعة محليا إلى حركة أسعار الصرف.

لنفترض أن أسعار السلع المصنعة محليا لم تستجب إلى التغيرات في أسعار الصرف، فإن درجة انعكاس أسعار الصرف على مؤشرات(CPI) و(PPI) ستنخفض وهناك عدة، أسباب لذلك:

- إن حصة السلع المستوردة والتي تأثرت بتغيرات أسعار الصرف ستنخفض على طول سلسلة التوزيع، وتشير إلى انتقال متناقص على طول السلسلة [1].
- إن اختلاف استراتيجيات التسعير بين تجار الجملة الأجانب وتجار التجزئة المحليون تبين كيف أن انتقال أثر أسعار الصرف إلى مؤشر (CPI) و(PPI) يخفض من حصة الواردات في المؤشر حتى عندما يكون الانتقال إلى أسعار الواردات كاملاً.
- إذا كان انتقال أثر سعر الصرف غير مكتمل خلال مراحل التوزيع الفردية، فإن التراكم خلال المراحل السابقة المختلفة سيؤدي إلى انخفاض في انتقال الأثر على طول سلسلة التوزيع [2].

2- المحددات النظرية لانتقال أثر سعر الصرف:

تناولت الدراسات الاقتصادية العديد من العوامل التي تتحكم في تحديد انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية، غير أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

- المرونة السعرية للعرض والطلب: وتعتبر المحدد الأساسي لانتقال أثر سعر الصرف في ظل غياب الصدمات المفاجئة، وبشكل عام تزيد درجة انتقال أثر سعر الصرف كلما كانت مرونة الطلب المحلية منخفضة ومرونة العرض الأجنبية مرتفعة، وأما بالنسبة للصادرات فعكس دلك اد تزيد درجة انتقال أثر سعر الصرف كلما ارتفعت مرونة الطلب الأجنبية وانخفضت مرونة العرض المحلية [3].

- حجم سوق التصدير ودرجة المنافسة فيه: إن حجم السوق في بلد المستورد له أثر كبير على درجة انتقال أثر سعر الصرف، فإذا كان سوق التصدير كبيرا فغالبا ما تكون الشركات المصدرة على استعداد لامتصاص نسبة التغير في سعر الصرف، وذلك لكي لا تفقد حصتها السوقية، لاسيما إذا كانت هذه الصناعة لها قدرة تنافسية عالية[4].

ومن جهة ثانية إن وجود عدد كبير من الموردين يبيعون سلع متماثلة في السوق، يوفر للمستهلكين المحليين فرصة للاختيار بين العديد من البدائل مما يجعل هده السلع حساسة للسعر نسبيا ،على عكس ما إذا كان المصدرون لا يواجهون الكثير من المنافسة ،فان أسعار المصدرين قد تكون لحد ما أقل استجابة لتغيرات

1: _Lian An, " Exchange Rate Pass – Through: Evidence Based on Vector Autoregression with Sign Restrictions " MPRA publication , 2006, P. 9 .
2: IBID

3: مشهور هذلول بربور،مرجع سبق ذكره،ص 21

4: WICKREMASINGHE, G. and SILVAPULLE،op.cit، P18

سعر الصرف، وفي هده الحالة سلوك التسعير في السوق سيكون أقل، وانتقال أثر صدمة سعر الصرف ستكون أعلى[1].

- **اتجاه ومدة وحجم التغيرات في سعر الصرف** [2]: أن هذه العوامل تؤثر أيضا على انتقال أثر صدمة سعر الصرف ،فإذا كانت العملة في سوق بلد المستورد قد انخفضت قيمتها، وهناك استعداد من المصدرين لاستيعاب تغير سعر الصرف للحفاظ على استقرار أسعار منتجاتها بالعملة المحلية، وذلك للحفاظ على حصتها السوقية يكون انتقال أثر صدمة سعر الصرف غير تام، ومع ذلك إذا كانت عملة البلد المستورد قوية، فان المنتجات المصدرة تكون أرخص نسبيا، فالشركة المصدرة يمكن أن تساهم في حدوث الانتقال التام لأثر صدمة سعر الصرف، بعبارة أخرى قد تكون استجابة الدول المصدرة لتغيرات سعر الصرف غير متماثلة، وهذا يتوقف على ارتفاع تكاليف تغير الأسعار، إضافة إلى ذلك يمكن أن تؤثر كثرة التغيرات في وحدة أسعار المبيعات بعملة البلد المستورد سلبا على سمعة الشركة، ويمكن حماية الشركات من الحساسية الناجمة عن التقلبات المؤقتة لسعر الصرف عند حدوث تغيرات كبيرة في أسعار الصرف قد تبدو هذه التقلبات دائمة غير أن الشركات المصدرة هم أكثر عرضة للحساسية من خلال التغيرات، وذلك لتفادي الانخفاض الحاد في هوامش الربح.

- **عملة فوترة الصادرات:** إذا كانت فاتورة الصادرات بعملة الدولة المستوردة بمعنى التسعير بالعملة المحلية، وبالتالي فإن تغيرات سعر الصرف لديها أثر ضئيل على أسعار الاستيراد للبلد المستورد، الأمر الذي يؤدي لانخفاض انتقال أثر صدمة سعر الصرف، ومن ناحية أخرى إذا كانت عملة الفوترة هي عملة البلد المصدر "التسعير بعملة المنتج" فإن التغيرات في سعر الصرف لديها تأثير كبير على الأسعار في الدولة المستوردة، مما يؤدي لارتفاع انتقال أثر صدمة سعر الصرف، إن التسعير بالعملة المحلية في حالة ما يكون هناك استقرار أكثر في السياسة النقدية، يجعل انتقال أثر صدمة سعر الصرف اتجاه أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية منخفضة[3].

- **العوامل الاقتصادية الكلية:** قد تعمل الصدمات الاقتصادية الكلية على تعزيز تأثير المرونات السعرية للعرض والطلب، فإذا كان مستوى الطلب المحلي مرتفع، فإن أثر انتقال سعر الصرف إلى **الجدول رقم 1:نظريات تحديد سعر الصرف**

الواردات سيكون مرتفعا بغض النظر عن المرونات السعرية، وهذا أيضا ما يمكن قوله إذا كان الطلب المحلي ضعيف أو في حالة الانتقال التام لأثر سعر الصرف، وهناك العديد من العوامل الاقتصادية الكلية

---

[1]: Knetter, M.M. 1993. “International comparisons of Pricing-to-Market Behavior.” American Economic Review 83(3): 473-86.

[2]: WICKREMASINGHE, G. and SILVAPULLE،op.cit، P19

[3]: Devereux, M. and Engel, C. 2001. “Endogenous Currency of Price Setting in a Dynamic Open Economy Model”, Working Paper No.8559, NBER. Discusses how the currency invoicing affects exchange rate pass-through.

التي تؤثر على مستوى انتقال أثر صدمة سعر الصرف (استقرار السياسة النقدية، تدبدب أسعار الصرف، نسبة السلع المستوردة وتركيبة الواردات، المعيقات الكمية حجم اقتصاد الدولة)[1].

- **تجزئة الإنتاج:** إن تشتت عملية الإنتاج بين مختلف الدول يمكن أن يؤثر على انتقال أثر صدمة سعر الصرف، إذ أنه في حالة ما تكون الدولة المصدرة للمنتوج النهائي تستورد الأجزاء والمكونات من دولة أخرى، فإن انخفاض قيمة عملة البلد المصدر يجعل المكونات المستوردة أغلى ثمنا، وتغير سعر الصرف يؤثر على تكاليف التصدير، مما يؤدي بالشركة المصدرة لرفع الأسعار، وبذلك تكون الحساسية أقل اتجاه تغيرات سعر الصرف، علاوة على ذلك تشتت عمليات الإنتاج بين أكثر من دولة يجعل هناك ارتفاع في درجة المنافسة، وبالتالي انخفاض انتقال أثر صدمة سعر الصرف[2] .

3- **تحليل آلية انتقال أثر صدمة سعر الصرف:** إن المبدأ الذي تقوم عليه آلية انتقال أثر صدمة سعر الصرف هو ما يدعى بقانون السعر الواحد حيث تقوم الأسواق التنافسية بمعادلة سعر السلعة نفسها في بلدين مختلفين، ويمكن القول أن سعر الصرف بين عملتين يكون متساويا عندما تكون قوتهما الشرائية هي نفسها في كلا البلدين، وأن سعر الصرف بين الدولتين يجب أن يساوي نسبة مستوى سعر سلة ثابتة من السلع والخدمات في الدولتين[3]. وبالتالي يجب أن تكون أسعار السلع القابلة للتبادل هي نفسها في كل مكان، فقد تحولت مرة واحدة إلى عملة مشتركة، وهذه المساواة تعكس فرضية المنافسة الكاملة في سوق السلع القابلة للتبادل.

3-1- **فرضيات قانون السعر الواحد:** يقوم قانون السعر الواحد على عدة فرضيات، وبالرغم من كونها مصطنعة إلا أنه يجب توفر المراجعة كشرط أساسي لتحققها، وتتمثل هذه الفرضيات في[4]:

- ✓ وجود دولتين: دولية محلية x ودولة أجنبية y حيث تقوم الدولتان بإنتاج السلع القابلة للتبادل فقط.
- ✓ أن تكون السلع التي تنتج في الدولتين متجانسة (إذا كانت الدولة x تنتج المنتوج A فيجب أن يكون هذا المنتوج مطابق للمنتوج A الذي يتم إنتاجه في الدولة y)
- ✓ عدم وجود عوائق أمام التجارة الخارجية مثل العوائق الجمركية، أو نفقات المعاملات....الخ
- ✓ عدم وجود تدفقات رأسمالية .
- ✓ تكاليف النقل منعدمة .
- ✓ الاقتصاديان يعملان عند مستوى التشغيل الكامل.

1: Campa, J.M. and Goldberg, L.S. 2005. “Exchange Rate Pass-through into Import Prices.” The Review of Economics and Statistics, 87(4): 679-660. This widely cited paper tries to empirically determine the reasons behind the low and declining exchange rate pass-through.

2: Ghosh, A. and Rajan, R.S. 2006. “Exchange Rate Pass-through in Asia: What does the Literature Tell us?”, mimeo, George Mason University and Claremont Graduate University. A literature review on the determinants of exchange rate pass-through with particular reference to Asia

3: ماكدونالد رونالد، وسي بول هارود ،النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني ،دار المريخ للنشر التوزيع،المملكة العربية السعودية، ص 112 .

4: Allegret jean pierre et courbis bernard, Monnaie,Finance et mondialisation, collection dyna’sup (vuibert),paris, 2003, p97

2-3- صيغة قانون السعر الواحد: بالاعتماد على الفرضيات التي تم ذكرها أعلاه يمكن صياغة قانون السعر الواحد كمايلي:

$$P^{A}_{t} = S_{t}\, P^{A^*}_{t} \text{ .... } 1$$

حيث: P^{A}_{t} ،$P^{A^*}_{t}$: هما سعري السلعة A في كل من الدولة الأجنبية، والدولة المحلية .

S_t: هو سعر الصرف والذي يعرف بأنه:" عدد وحدات العملة المحلية الأزمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية".

ادا كان ثمن السلعة A الفرنسية في الدولة المحلية **(الجزائر)** هو **120** دينار جزائري وثمنها في الدولة الأجنبية (فرنسا) **1.2** أورو ،فهذا يعني أن سعر صرف الدينار مقابل الأورو هو:**1** دينار=**0.01** أورو.

و حسب قانون السعر الواحد فان **(1.2*100=120)** فادا ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدينار وأصبح:**(1** دينار =**0.005** أورو، وعلى اعتبار بقاء سعر السلعةA في فرنسا هو نفسه، فان السعر الجديد للسلعة **A** في الجزائر يجب أن يكون:

240=200*1.2

و منه فان ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدينار قد انتقال أثره بشكل تام الى أسعار السلع المستوردة(فتغير سعر الصرف أدى لتغير السعر المحلي للسلعة A بنفس النسبة)و بالتالي أصبح سعر السلعة Aفي الجزائر **240** دينار.

ويحصل الانحراف عن قانون السعر الواحد عندما يتغير السعر الأجنبي للسلع المتاجر بها، فيغير في السعر المحلي لهذه السلع ولكن بنسبة مختلفة عن التغير في أسعار الصرف، وهنا يكون انتقال تأثير أسعار الصرف غير مكتمل، فحسب مثالنا اذا أصبح السعر الجديد للسلعة A في الدولة المحلية أقل من **240** دينار نقول ان انتقال أثر تغير سعر الصرف غير مكتمل.

ويمكن التعبير بشكل مبسط أكثر عن علاقة انتقال أثر أسعار الصرف من خلال المعادلة التالية:[1]

$$\Delta P^{A}_{t} = \Delta S_{t} . \Delta P^{A^*}_{t} \text{ .... } 2$$

Δ:نسبة التغير

فإذا تغيرت أسعار السلع الأجنبية (السلعة Aالفرنسية في الجزائر) وبقيت التغيرات في أسعار الصرف بين العملة المحلية والأجنبية ثابتة فإن انتقال أثر أسعار الصرف يكون كاملاً، وبالمقابل إذا تغيرت أسعار السلع الأجنبية داخل الدولة المحلية، ولكن نسبة التغير في أسعار السلع الأجنبية المستوردة تختلف عن نسبة التغير في أسعار الصرف عندها يكون هناك انحراف عن قانون السعر الواحد، ويكون انتقال أثر صدمة أسعار الصرف غير مكتمل.

إن قانون السعر الواحد يعمل في ظل فرضية المنافسة الكاملة في سوق السلع القابلة للتبادل، ولكن إذا تخلينا عن هذا الافتراض فإنه يمكن تحقيق أرباح إضافية نتيجة للتغيرات في الهوامش الربحية بالنسبة

1: مشهور هذلول بربور،مرجع سبق دكره، ص 17.

لواضعي الأسعار، ويمكن إعادة تعريف أسعار السلع القابلة للاتجار على أنها" مجموع تكاليف إنتاج السلعة ﴿C﴾و هامش الربح ﴿P﴾.

$$\Delta P^{A*}_t = \Delta C^* . \Delta P^* \qquad ....3$$

و تصبح معادلة السعر الواحد كالتالي:

$$\Delta P^{A}_t = (\Delta C^* + \Delta P^*) . \Delta S_t \quad ....4$$

من خلال المعادلة (4) نلاحظ أن التغير في الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها مرتبط بسعر الصرف وبالسياسات السعرية للشركات الأجنبية(سلوك التسعير في السوق)، وفي هذه الحالة فإن المصدر الأجنبي قد يلغي تأثير انخفاض قيمة العملة عن طريق تخفيض الهوامش الربحية، ودلك للحفاظ على الحصة السوقية في سوق الدولة المحلية المستوردة، وبالتالي يصبح انتقال أثر أسعار الصرف غير مكتمل[1 20].

ان انتقال أثر أسعار الصرف يسمح باختلاف هوامش الربح من خلال سلوك التسعير في السوق وبالتالي يمكن التعبير عن قانون السعر الواحد بالمعادلة التالية:

$$(\Delta C + \Delta P) = (\Delta C^* + \Delta P^*) . \Delta S_t \quad ....5$$

فإذا ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدينار فإن المصدر الفرنسي للسلعة A يمكنه امتصاص انخفاض قيمة العملة المحلية من خلال تخفيض هامش الربح للسلعة A.

رابعا: انتقال اثر تغيرات الدينار الجزائري إلى مؤشر أسعار المستهلكين"معدل التضخم"

1- طريقة تسعير الدينار الجزائري:

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا عدة أنظمة لتسعير الدينار الجزائري، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تسعير الدينار الجزائري

طبيعة نظام الصرف	الخصائص
نظام الصرف الثابت "ربط الدينار بالفرنك الفرنسي"خلال الفترة: **1962-1973**	رغم أن الجزائر سنة **1964** قامت بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية مستقلة، إلا أن هذه العملة بقيت مربوطة بالفرنك الفرنسي، من خلال تبني نظام الصرف الثابت حيث أن **1** دج = **1** فرنك فرنسي. وبما أن النظام النقدي الدولي في هذه المرحلة مسير باتفاقية بروتن وودز، فقد حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل **0,18** غ من الذهب ،و بقي هذا الارتباط إلى غاية **1969** حيث أنه رغم الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أن الجزائر لم تخفض عملتها لتبقى العلاقة الثابتة عند واحد دينار لكل **1.25** فرنك فرنسي، وهذا إلى غاية **1973**[2]
نظام الربط بسلة عملات	تبنت الجزائر نظام الربط بسلة عملات الأجنبية مكونة من **14** عملة مثلت أهم الشركاء التجاريين للجزائر، ومنح لكل عملة معامل ترجيح حسب أهمية العملة ووزنها في التسديدات الخارجية، وقد أعطى للدولار الأمريكي أعلى نسبة ترجيح. وكان الهدف من إتباع هذا الأسلوب هو تقليل الآثار السلبية الناجمة عن ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة،

1: Hooper and Mann,1989, ‘Exchange Rate Pass-through in the 1980s: The Case of U.S. Imports of Manufactures’, Brookings Papers on Economic Activity, (March), P 332

[2]: محمود حميدات ،مرجع سبق ذكره، ص 158.

	والتصدي للصدمات الخارجية، وتقلبات قيم العملات الدولية. واثر التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة **1986**، قامت الجزائر بتخفيض قيمة السلة بنسبة **31**٪ بين سنتي **1986** و**1988** [1]،كما تم القيام بتعديل طفيف على طريقة حساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية. وقد قامت الجزائر منذ **1988** بالعديد من إجراءات التصحيح القانونية والاقتصادية وذلك كتمهيد للدخول في اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، ولعل أهم هذه القوانين، تتمثل في: -إصدار قانون استقلالية المؤسسات سنة **1988**،- إصدار قانون النقد والقرض في أفريل **1990**
نظام التعويم المدار	لقد انطلقت التعديلات من خلال الانزلاق التدريجي المراقب لقيمة الدينار وذلك بداية من سنة **1987** إلى غاية **1991**[2]، حيث بلغ الانخفاض المتراكم خلال هذه الفترة أكثر من **150**%. لتنتقل الجزائر إلى مرحلة التخفيض الصريح للدينار بداية من سبتمبر **1991**، إذ صدر قرار من مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار بنسبة **22**٪ ليبلغ سعر الصرف **22,5** دينار لدولار واستمر عند هذا المستوى حتى مارس **1994**، ليتم إجراء تعديل بسيط لقيمة الدينار بنسبة **10**٪ تمهيدا لقرار التخفيض بنسبة كبيرة تقدر بـــــ**40,17**٪ حيث أصبح سعر الصرف يقدر بـــــ**36**دينار لدولار. و تم تجسيد مرحلة الانطلاق نحو مرونة أسعار الصرف من خلال: طريقة التسعير(Fixing)، سوق مابين البنوك، إنشاء مكاتب الصرف.

2-محددات سعر الصرف في الجزائر:

يتأثر مسار سعر الصرف الحقيقي مع مرور الزمن بالقيم الحالية والمتوقعة للمتغيرات التي تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي ،و تسمى هذه المتغيرات باسم" المحددات"

وقد تمت الكثير من الدراسات مؤخرا لإيجاد نموذج جديد يحدد بدقة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته ،بحيث يتوافق إطاره النظري مع التطبيقي ،و يتم فيه إدماج لاخطية تحركات سعر الصرف.

لقد قام Ali Abdallah[3] بدراسة للبحث عن اثر محددات سعر الصرف في دول المغرب العربي (المغرب تونس والجزائر)، وذلك باستخدام سعر الصرف التوازني السلوكي BEER للفترة 1965 – 2003، وقد اعتمد على المتغيرات التالية:

LTCER: مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي باللوغاريتم، ولم يعتمد في حسابه على طريقة FMI

LAGR: السعر النسبي للسلع الزراعية والصناعية باللوغاريتم، ويعبر عن فارق الإنتاجية بين القطاع الصناعي والزراعي بسبب غياب البيانات خاصة المتعلقة بالجزائر حول حجم الإنتاج الزراعي والصناعي

LSEC: مستوى التخصيص في الاقتصاد الوطني، قد تم اخذ معايير مختلفة بالنسبة لهذا المتغير تتماشى مع طبيعة كل دولة ففي الجزائر فتم أخذ نسبة صادرات البترول المكرر إلى البترول الخام.

LPROD: يمثل فارق الإنتاجية باللوغاريتم ،و يستخدم مؤشر PIB الحقيقي للفرد للدولة مقارنة بشركائها التجاريين مرجح بحصتها في التجارة الخارجية كبديل لفارق الإنتاجية.

LYETR: إنتاجية القطاع الخارجي باللوغاريتم، ويستخدم PIB الثابت مرجع بحصة الصادرات.

---

[1]: كريم النشاشي وآخرون، **دراسة خاصة للجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق**، واشنطن، 1998، ص114.

[2]: Karim Ouzzani , **Régime de changes et taux de change en Algérie**,media Bank of algéria N°34,Fevrie/MARS 1998,p 28 .

[3]: Ali Abdallah , **taux de change réel dEquilibre pour un PED:Application aux pays du Maghreb: univ-paris12.fr .**

LIDE[1]: الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالديون الخارجية بالدولار.

و كانت نتائج الدراسة في الجزائر كمايلي:

LTCRE = 0,194 - 0,233 LAGR + 0,032LSEC - 2,72LPROD + 0,0005LYETR + 0,061LIDE

إن المحددات الأساسية لسعر صرف الدينار الجزائري هي فارق الإنتاجية بشكل خاص وصادرات البترول بصفة أقل حيث إن تغير PIB الحقيقي للفرد في الجزائر مقارنة بشركائها التجاريين بنسبة 1 ٪.
يؤدي لزيادة سعر الصرف الحقيقي بنسبة 2,72 ٪ أي حوالي 3 ٪ ،كما إن زيادة صادرات البترول بنسبة 1 ٪ يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0,32٪ .

يفسر ظهور فارق الإنتاجية بين القطاع الزراعي والصناعي سالبا في الجزائر بضعف قطاع خارج المحروقات بشكل عام وفي هذين القطاعين بشكل خاص (خلال فترة الدراسة) .

أما فيما يتعلق بظهور اثر IDE سالب في الجزائر يمكن تفهمه لان ظاهرة سعر الصرف تتبع تدفق IDE بحسب وصف النظرية الاقتصادية . والتي تتعلق أساسا بتدفق كميات مستمرة عبر الزمن، غير انه في حالة الجزائر نجد أن التدفق يبقى هامشي وفي كثير من الأحيان سالب بحوالي 1 ٪ من PIB، وقد وصل مرة واحدة خلال فترة الدراسة إلى 3,6٪، وترجع هامشية تدفقات IDE إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، والذي يعتمد على مصدر واحد تقريبا للإيرادات وهو صادرات المحروقات، وارتفاع أسعار هذه الأخيرة يترجم إلى تحقيق فوائض في العملة الأجنبية ومصدر لارتفاع قيمة الدينار وحتى إلى إنشاء استثمارات مباشرة في الخارج(تصدير IDE) .

رغم أن هذه الدراسة توصلت إلى نتائج مقنعة من الناحية العملية إلا أن النتيجة المتوصل إليها والتي تعتبر سعر الصرف الحقيقي قريبا من مستواه التوازني على المدى الطويل مشكوك فيها.

كما قام الاقتصادي cashin سنة 2002 بوضع نموذج لتوازن سعر الصرف على المدى الطويل بالنسبة للدول النامية والمصدرة للسلع الأساسية، وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد نامي ريعي إذ يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات فان اختلالات سعر الصرف تأخذ مساحة كبيرة عند مناقشة سلوك سعر الصرف الفعلي الحقيقي للجزائر وذلك لان الكثير من النماذج المطبقة لتفسير سلوك هذا الأخير لا تأخذ في الاعتبار خصائص ومؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري[2]، وهذا يتطلب الكثير من التعمق في خصوصيات الاقتصاد الجزائري لاقتراح نموذج يعطى رؤية واضحة حول أهم المحددات المتحكمة في تحديد سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

يبين فيه العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وأهم محدداته حيث افترض أن أسعار السلع الأساسية، وزيادة نسبة الإنتاجية بين قطاع السلع القابلة للتبادل والسلع الغير قابلة للتبادل إضافة معدلات التبادل التجاري هي أهم محددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، وعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$EP/P^* = f\,(a_x/a^*_i,\ P^*_x/P^*_i,\ a^*_n/a_n)$$

حيث: EP/P^*: سعر الصرف الحقيقي المعرف بأنه مؤشر أسعار السلع المحلية مقارنة بالأجنبية.

---

[1]: يحسب LIDE كمايلي: LIDE = log (1+ IDE / Dette)

[2]: taline Koraychelian,**opcit .**

a^{*}_{n} / a_{n} : فارق الإنتاجية المحلية والأجنبية لقطاع السلع غير المتبادلة.

P^{*}_{x} / P^{*}_{i}: شروط التبادل التجاري للسلع الأساسية تقاس بالأسعار الأجنبية.

ويبين المتغير الأول والثاني أثر Balassa [1] حيث أن تحسين الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتبادل سوف يؤدي إلى زيادة الأجور، والذي يترجم إلى ارتفاع الأسعار في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

أما المتغير الثالث فهو يعكس تأثير شروط التبادل التجاري ،حيث أن زيادة أسعار الصادرات من السلع الأساسية يؤدي إلى ارتفاع الأجور، ويترجم أيضا في زيادة أسعار السلع الغير قابلة للتبادل.

ونظرا لعدم توفر البيانات الكافية حول المتغيرات الثلاث فقد اقترح cashin الاعتماد على المتغيرات التالية بالنسبة للجزائر:

LREER: مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي باللوغاريتم،

LRGDPC: الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد مقارنة بالشركاء التجاريين باللوغاريتم ،و يستخدم هذا المتغير كبديل لفارق الإنتاجية (حسب أثر Balassa)،

LROIL: السعر الحقيقي للبترول باللوغاريتم

و قد توصل cashin إلى المعادلة التالية:

$$LREER = 4,64 + 1,88\ LRGDPC + 0,24\ LRoil$$
$$(0,08) \qquad (0.11)$$

وتثبت هذه المعادلة التأثير الكبير لفارق الإنتاجية على تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي وبشكل أقل من سعر البترول، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بنسبة 1٪ مقارنة بالشركاء التجاريين يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 2٪ تقريبا، في حين أن زيادة سعر البترول الحقيقي بنسبة 1٪ يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 0,24٪ .

إن ابتعاد سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني نتيجة لصدمة معينة فانه سيعود بسعره إلى مستوى التوازن في حال عدم نعرضه لصدمات أخرى ،و هذا يتوقف على سبب الفجوة، وحدة الصدمة، وهذا يتطلب تعديل سعر الصرف الحقيقي أما ليتحرك تدريجيا نحو مستوى توازن جديد أو العودة إلى المستوى التوازني الأول.

وقد وجد cashin من خلال دراسته إن هناك فجوة في سعر التوقيت بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف التوازني حيث أن ،ابتعاد سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في المدى الطويل يقدر بتسعة أشهر.

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر:

Balassa (1964),**the purchasing power parity doctrine: Areappraisal**,journal of political economy,72(6),Dec,pp 548 – 596.

وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى إثبات العلاقة الإيجابية بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته، والمتمثلة في فارق الإنتاجية، وأسعار البترول بشكل أقل أهمية، وبالتالي فقد توصل إلى نفس نتيجة الدراسة السابقة.

3 -التضخم وتوجهات السياسة النقدية

فوض القانون 90-10 ومن بعده الأمر 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض بنك الجزائر الإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، ومنحا السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض لاتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني .

فمنذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، وفائض مهم في ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب التجاري، نسبة إيجابية وتدريجية للنمو الاقتصادي ونسبة عالية للبطالة .كما أن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح.

لقد سطَّر كل من قانوني 90-10 و 03-11الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فضلا عن تحديد مهام البنك المركزي . ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي

- ✓ استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، كما ينص عليه قانون90-10؛
- ✓ استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد.

فالجزائر تسعى جاهدة -و كغيرها من الدول لاسيما النامية منها- للحفاظ على الاستقرار النقدي باعتباره أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية ؛لذلك فإن السلطات النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية، لاسيما بعد أن أصبحت السياسة النقدية في الجزائر-منذ قانون النقد والقرض- متغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمشة ومجمدة خلال جميع أطوار المرحلة الاشتراكية . وقد تجسدت السياسة النقدية في الجزائر بشكل فعلي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمعنى أنها أصبحت سياسة لها أهدافها وأدواتها في نفس الوقت وليس بشكل مستقل. لكن في ضوء استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد أصبح تحقيق هده الأهداف يشكل تحدي ا كبيرا للسلطات النقدية.

وتعتبر دراسة اثر انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية اتجاه معدلات التضخم "مؤشر أسعار المستهلكين في دولة ما أو ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية ب" (Exchange rate pass through) أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار المحلية واستقرار سعر صرف العملة المحلية.

ان تأثير صدمات أسعار الصرف على الأسعار المحلية خلال المراحل المختلفة من سلسلة التوزيع تكون إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

1-:تحليل انتقال اثر تغيرات سعر الصرف الى مؤشر أسعار المستهلكين خلال الفترة (2000-2014)

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الجزائر بأنه "هو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة مكونة من 260 سلعة وخدمة هو يأخذ سنة 1989 كسنة أساس ويعتمد على معادلة لاسبار.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك كوسيلة لحساب نسبة التضخم على المستوى الوطني(وأيضا على مستوى الجزائر العاصمة)

يعتبر تحقيق الاستقرار الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يتم من خلال استقرار الأسعار باعتباره زيادة تدريجية لمؤشر أسعار الاستهلاك، والملاحظ على معدلات التضخم في الجزائر أنها متذبذبة وذلك حسب الوضعية الاقتصادية السائدة وكذا تأثرها بعدة أسباب مؤسساتية، هيكلية ونقدية لكن باستطاعة السياسة النقدية معالجة الأسباب الأخيرة مباشرة والأسباب الأخرى بطريقة غير مباشرة، من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، والملاحظ أن هناك انخفاض في معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

فرغم ان معدل التضخم شهد ارتفاعا كبيرا عقب القيام بتخفيض قيمة الدينار سنة **1991** إذ قدرب**28٪** سنة **1992**، ليصل إلى **31,6٪** سنة **1993**، إلا ان الموقف النقدي الصارم الذي اتبعته الجزائر جعل هذا المعدل يبدأ بالتراجع حيث بلغ **29٪** سنة **1994**، لينخفض إلى **19٪** سنة **1996** وهذا أدى إلى تقليص الآثار التضخمية لتحرير الأسعار التي قامت بها الجزائر سنتي **1994-1995** وانطلاقا من سنة **1997** انخفض معدل التضخم إلى أقل من **10٪**، حيث بلغ أدنى مستوى له سنة **2000** حيث قدر ب **0,3٪**.

وابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2014 بدأت معدلات التضخم تعرف مستويات مقبولة حيث شهدت الفترة (2000-2012)صدمة مالية خارجية إيجابية تمثلت في الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما جعل رصيد ميزان المدفوعات الجزائر يعرف تزايدا معتبرا من سنة لأخرى، نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.

تميزت الفترة (2000-2014) بانخفاض نسبي لمعدلات التضخم" الرقم القياسي لأسعار المستهلكين" ،مقارنة بالعشرية السابقة إلا انه كان بشكل متدبدب وبنسب متفاوتة بين انخفاض وارتفاع خلال الفترة.

حيث قدر معدل التضخم لسنة **2001** ب **4,2٪**، لينخفض إلى **1,4٪** سنة **2002** ليرتفع مجددا إلى **2,58٪** سنة **2003** بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة **85,3٪** مقابل **0,22٪** سنة **2002**، وقد عرفت الفترة **2005-2006** انخفاضا نسبيا لمعدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، غير أنه ابتداء من سنة **2007** تميزت بعودة ارتفاع معدل التضخم بمعدل مقبول: لكنها استمرت في اتجاهها التصاعدي ليصل معدل التضخم إلى أعلى نسبة له خلال الفترة ب**5,7٪** سنة **2009** وذلك راجع للصدمة الخارجية الحادة.

[1]: International Monetary Fund. Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, ReportN°:04/31,WashingtonDC, Feb2004, p19.

وهناك ظاهرتان أسهمتا في ارتفاع الأسعار بداية من 2007 هما: ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة المنتجات الزراعية، وزيادة حدة التضخم المستورد، نتيجة صدمة الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية، لاسيما الحبوب، منتجات الألبان والمواد الغذائية .

وقد ارتفع الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلكين سنة 2007 نتيجة ارتفاع أسعار الجملة الخضر والفواكه من 1,7٪ سنة 2005 إلى 5,9٪ سنة 2006 و16,9٪ سنة 2007، وكذلك ارتفع الرقم القياسي لقيمة الوحدة من الواردات بنسبة 10,1٪ مقابل 4,5٪ سنة 2006، في حين عرفت المواد الغذائية زيادة نسبة 29,6٪ سنة 2007 إلى حيث وصل معدل التضخم للمواد الغذائية إلى 6,4٪ ليرتفع إلى 8,05٪ سنة 2008 بالنسبة لأسعار التجزئة، كما أن المنتجات التي تحتوي على نسبة عالية من الواردات زادت في أسواق التجزئة ب 5,4٪، بنسبة زيادة أسرع من الرقم القياسي العام ب1,6٪ مقابل 2,3٪ سنة 2006[1].ان ارتفاع معدلات التضخم منذ سنة **2007** هو ظاهرة عالمية، فالرقم القياسي لأسعار التجزئة للولايات المتحدة الأمريكية ارتفع بنسبة 4,1٪ وبنسبة 1٪ في أوروبا .

و هناك عدة عوامل تفسر تأثير التضخم الخارجي على التضخم المحلي (التضخم المستورد) أهمها:

- الوزن والتغيير في أسعار السلع والواردات مدرجة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين؛
- تغيرات في سعر الصرف العملة الوطنية مقابل عملة الحساب في العقود التجارية؛

وتقاس حركة أسعار السلع المستوردة بالمؤشر للقيمة الوحدوية، وقد زاد المؤشر السنوي لقيمة الوحدة من الواردات ب10,1٪ سنة 2007 مقابل 5,6٪ سنة 2006، بعد زيادة ب7,1٪ سنة 2005، وهذه الزيادة الأخيرة تقدر ب35٪ مقارنة بسنة 2000.

وخلال الفترة 2000-2009 مؤشر قيمة الوحدة من الواردات زاد بمعدل متوسط سنوي 4,4٪، والرقم القياسي المتوسط زاد بنسبة 35٪ منذ 2000، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية بنسبة 54٪. ولارتفاع أسعار السلع المستوردة تأثير مباشر على تغيرات أسعار السلع الاستهلاكية، وعلى وجه الخصوص في الحبوب، الألبان والسكر مما أدى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نسبة **20**٪ خلال الفترة. وهو يعاني من تأثير الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للسلع الزراعية، حيث وصل إلى **719,8** مليار دينار سنة **2008** مقابل **672,6** مليار دينار سنة **2007**(**1989** هي سنة الأساس) .

لقد جاء قرار متابعة ومراقبة التضخم في إطار تطبيق الأحكام الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض لأوت 2010كمرحلة انتقالية في نهاية هذه العشرية تسعى لاستهداف التضخم حيث قام مجلس النقد والقرض بتحديد هدف التضخم عند4 ٪ لسنة 2011 ،ليؤكد الأداء الجيد للأسعار، بحيث تم التقليص من التضخم اد لم يتجاوز معدل التضخم السنوي المتوسط3,9٪و4,5٪ سنتي 2010،2011 على التوالي وبالتالي بلوغه مستويات أقل من تلك المسجلة في سنة2009(5,7٪)،

[1]: Banque d'Algérie, rapport 2007.

و رغم ان الجزائر لم تحقق نسبة التضخم المستهدف لسنة 2011 والمقدر ب4٪ الا انها بقيت قريبة الى حد كبير منه ،و بالتالي أصبح التنبؤ بالتضخم في الأجل القصير يأخذ من الآن فصاعدا أهمية بالغة .

لاسيما بعد النجاح النسبي لاستراتيجية استهداف التضخم لسنة 2011 بالرغم من النمو القوي للكتلة النقدية، في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض للاقتصاد وتوسعا في نفقات الميزانية الجارية، وتعرض الاقتصاد لصدمة الطلب بسبب الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون مقابل إنتاجي، وضعف التنافسية في الأسواق والاحتكار .فضلا عن طبيعة السوق التي تغيب عنه التنافسية والضبط والارتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية الطازجة ،وهوما يؤكده استقرار أسعار قطاع الخدمات التي لم تسجل نفس الزيادات.

ورغم ارتفاع معدل التضخم سنة2012 الى %8.9 وهي اعلى نسبة في فترة الدراسة الا أنه عاد للانخفاض بعد دلك حيث وصل الى %3.3 و%2.92 للسنتين 2013 و2014 على التوالي.

والجدول التالي يبين مسار معدل التضخم للفترة(2000-2014).

الجدول رقم: مسار معدل التضخم في الجزائر للفترة(2000-2014).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	2,58	3,54	1,63	2,53	3,5	4,4	5,7	3,9	4,5	8.9	3.3	2.92

أثر تغير سعر الصرف على مؤشر أسعار المستهلكين "معدلات التضخم":

لقد تم حساب هذا الأثر من خلال العلاقة المذكورة سابقا والمتمثلة في:

$$erpt = \frac{(P_t - P_{t-1})/P_{t-1}}{(E_t - E_{t-1})/E_{t-1}}$$

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	100	104,2	105,65	108,37	112,2	114,02	116,9	120,99	126,31	133,5	138,7	144,94	157,84	163,05	167,81
سعر الصرف الاسمي	75,26	77,2	79,68	77,39	72,06	73,3	72,65	69,3	64,6	72,7	74,39	72,9	77,55	79	80.5
اثر تغير سعر الصرف على التضخم	-	1,63	0,43	-0,89	-0,51	0,94	-2,52	-0,757	-0,647	0,45	1,67	-2,245	1.39	1,76	1.54

فترات الأثر الموجب: ان ظهور ERPT موجب يعني ان ارتفاع معدلات التضخم ناجم فعلا عن تدهور قيمة الدينار الجزائري، والملاحظ من خلال الجدول أعلاه ان فترات الأثر الموجب تتمثل في الفترة ما بين 2001-2002 ،وسنة 2005 ومعظم الفترة ما بين 2009-2014،ما عدا سنة 2011.

حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 5,8 بالمئة ما بين 2000-2002،في حين انخفضت قيمة العملة بنسبة 24 بالمئة ما بين 2008-2014 وهذا كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في ظل محيط دولي يتميز بعدم اليقين فيما يخص الآفاق المستقبلية للدول الشريكة من جهة ،و من جهة أخرى الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات الذي سجلته الأسواق العالمية لاسيما ان أسعار البترول تعد من اهم محددات سعر صرف الدينار الجزائري.

فترات الأثر السالب: وتشمل أغلب الفترة 2003-2008، وظهور الأثر سالب دليل على ان ارتفاع المستوى العام للأسعار ولو بشكل ضئيل ليس ناتجا عن التغير في سعر الصرف الاسمي، وإنما قد يكون راجع لعوامل أخرى كمؤشر أسعار الواردات، حيث شهد مؤشر الوحدة من الواردات خلال الفترة 2003-2008 ارتفاعا ملحوظا قدر بحوالي8 %كمتوسط للفترة، ووصلت اعلى نسبة لهذا المؤشر سنة 2008ب% 14,6.

و هذا ما يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار، لاسيما ان ظهور الأثر سالبا وبنسبة كبيرة نسبيا(**2,245- %**) سنة 2011، وافقه ظهور مؤشر الوحدة من الواردات لنفس السنة بنسبة كبيرة قدرت ب23,5 بالمئة.

الخاتمة: توصلنا من خلال هده الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ العلاقة الإيجابية بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته، والمتمثلة في فارق الإنتاجية، وأسعار البترول بشكل أقل أهمية.

✓ لفارق الإنتاجية تأثير كبير على تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي ،و دلك راجع لضعف قطاع خارج المحروقات، وهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بنسبة **1**٪ مقارنة بالشركاء التجاريين يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة **2**٪ تقريبا، ومن جهة أخرى فان زيادة سعر البترول الحقيقي بنسبة **1**٪ يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة **0,24**٪ .

✓ ان فترات أثر النافدية الموجب تتمثل في معظم فترة الدراسة:الفترة ما بين 2001-2002، وسنة 2005 ومعظم الفترة ما بين 2009-2014، ما عدا سنة 2011.و ظهور ERPT موجب يعني ان ارتفاع معدلات التضخم ناجم فعلا عن تدهور قيمة الدينار الجزائري.

✓ **ان فترات اثر النافدية السالب** تشمل أغلب الفترة 2003-2008، إضافة لسنة 2011، وظهور الأثر سالب دليل على ان ارتفاع المستوى العام للأسعار ولو بشكل ضئيل ليس ناتجا عن التغير في سعر الصرف الاسمي، وإنما قد يكون راجع لعوامل أخرى كمؤشر أسعار الواردات "التضخم المستورد".

سلطة ضبط السمعي البصري في الجزائر

بين الاستقلالية والتبعية "دراسة قانونية"

ا.تيشوش فاطمة الزهراء - ا. سعادة فاطمة الزهرة
كلية الحقوق
جامعة الأغواط

ملخص:

ظهرت فكرة الضبط في مجال السمعي البصري خلال ثلاثينيات القرن الماضي في أمريكيا لتنشر فيما بعد عبر مختلف مناطق العالم.

برزت في الجزائر بعد تبني عدة مفاهيم ليبرالية كمبدأ حرية التجارة والصناعة وحرية الملكية ...في ظل دستور 1996، خاصة المتعلقة بتقرير تعددية الإعلامية وتجسدت في قانون 07-90 والمتعلق بالإعلام، من خلال استحداث مجلس الأعلى للإعلام الذي لم يثمر طويلا.

لتأكد هذه الفكرة للمرة الثانية في ظل إصلاحيات التي أقرها الرئيس بوتفليقة، بصدور جملة من قوانين: أهمها قانون عضوي رقم 05/12 والمتعلق بالإعلام، ليصاحبه صدور قانون رقم 14-04 والمتعلق بنشاط السمعي البصري، والتي تم من خلالهما استحداث هيئتين إدارية ضابطة للسوق الإعلام.

سنحاول في هذا المقال التركيز على سلطة الضبط السمعي البصري دون إغفال تمتع هذه الهيئة باستقلالية من عدمها على مختلف الجوانب (عضويا، ووظيفيا، المهام) عن السلطة التنفيذية، الذي يبقى نسبيا ومحدودا لضرورة الملحة.

الكلمات المفتاحية: الضبط، الإعلام، سلطة الضبط السمعي البصري، الاستقلالية.

Abstract:

The idea of setting featured in the audio-visual field during the thirties of the last century in the US to be published later across different regions of the world.

It emerged in Algeria after the adoption of several liberal concepts of freedom as a principle of Commerce and Industry and the freedom of the property ... under the 1996 Constitution, especially on the report of the plurality of the media and embodied in the 07-90 law and the media, through the creation of the Supreme Council of the media who did not bear fruit long.

This idea to make sure the second time in a correctional approved by President Bouteflika, the issuance of a number of laws: the most important Organic Law No. 05/12 and relating to the media, the concomitant release of Law No. 14-04 concerning the audio actively visual, which has been through which the development of administrative bodies officer of Market Media.

In this article we will try to focus on the audio-visual control authority without losing sight of the enjoyment of this body independently of whether or not the various aspects (organically and functionally, tasks) from the executive branch, which remains relatively limited, and the urgent necessity.

Key words:Régulation, Media, Audio-visual control authority, Independence

شدت فكرة الضبط في مجال السمعي البصري انتباه الفقهاء ورجال القانون، رغم أنها حديثة العهد، فخاضوا فيها كل من زاويته وحسب رؤيته ومجال اختصاصه، ويعود الفضل في وجود هذه الى الدول الأنجلوسكسونية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في ثلاثينيات القرن الماضي مع لجنة الفيدرالية للاتصالfcc ، وكانت بريطانيا السابقة لنقل هذه التجربة، ثم تبعتها فرنسا التي قامت بإنشاء مثل هذا النوع من الهيئات، وذلك في فترة الثمانينات حيث كانت البداية الحقيقية في سنة 1982 بصدور الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران قانونا ينظم الإعلام وأهم المبادئ التي جاء بها هي:

- إعادة التأكيد الرسمي على أولوية المرفق العام للبث الإذاعي والتلفزيوني.
- استقلالية النظام المرئي والمسموع الفرنسي بالنسبة إلى السلطة التنفيذية، (وكانت هي المرة الأولى التي تقبل فيها السلطة التخلي عن الوصاية، لصالح مؤسسة جديدة تعمل على ضمان استقلالية هذا المرفق العام).
- تأسيس تلفزيون إقليمي حقيقي مبرمج على مدى اربع سنوات، يتناسب مع مبدأ اللامركزية المختصة بالأرضي.[1]

أهم هذه المبادئ هو الفصل بين السلطة والإعلام، مما يعني بالضرورة حرية التعبير والإعلام وممارسة الديمقراطية الحقيقية التي يتغنى بها الجميع، هذا من جهة، وانتهاء من مرحلة احتكار السلطة للإعلام السمعي البصري من جهة ثانية، وقد أحدثت فرنسا خلال تلك الفترة المجلس الأعلى للسمعي البصري الذي بقي يعمل على وضع ضوابط وضمان حرية الإعلام السمعي البصري.

إذن بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، انتشرت وعمت تجربة سلطة الضبط السمعي البصري في باقي الدول الأوروبية، وحتى بعض الدول العربية، بحيث أصبحت هذه التجربة تكريس للديمقراطية الإعلامية الحقة، وانعكاس حقيقي لمبدأ حرية التعبير، وإذا ما أردنا تأصيل فكرة الضبط فإننا لا محال سنجد أنها تعود إلى القانون الإداري، قبل أن تستقر في قانون الإعلام، وقانون السمعي البصري حيث أخذت فكرة الضبط في ظل هذا الأخير مفهوم يدمج بين فكرة السلطات الإدارية المستقلة وفكرة السمعي البصري .

فيعتبر الضبط الإداري ضرورة لازمة لاستقرار النظام العام، وصيانة الحياة الاجتماعية والمحافظة عليها وهذه الوظيفة تعد من وظائف الدولة، بل تعد عصب السلطة العامة بقدر ما تعد تقييد للحريات لكن الغاية منه حماية المجتمع ووقايته من جميع الأخطار التي تهدده في آمنه وصحنه وسكينته، بما تفرضه السلطة العامة من قرارات وأوامر، تطبق إلزاما على ذوي الشأن إذا دعت الضرورة، فالضبط الإداري هو مجموع الإجراءات والأوامر والقرارات ، التي تتخذها السلطة المختصة بالضبط من اجل المحافظة على النظام العام في المجتمع، أو مجموعة من التدخلات الإدارية التي تجسد في شكل تنظيمات لحماية النظام

---

[1] سعدى محمد الخطيب، التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي والمسموع، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة 2009، لبنان ، ص.ص (86، 87).

العمومي[1] فهذا المفهوم القانوني للضبط في قانون الإداري، أما مفهومه في مجال الإعلام فهو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية، التي تضعها سلطة الضبط بهدف وضع ضوابط لاحترام مبدأ حرية الإعلام، وممارسة نشاط وخدمات السمعي البصري وحمايته.

أما سلطة الضبط السمعي البصري فهي هيئة إدارية مستقلة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، تقوم بالضبط والمراقبة، وتسهر على حرية الصحافة في الإعلام السمعي البصري، وبالتالي سلطة الضبط السمعي البصري تتمتع بالشخصية المعنوية، وما يترتب على ذلك من نتائج من حيث الاستقلالية الإدارية والمالية وحقها في التقاضي، وهذا ما أوردته المادة 64 من قانون الإعلام 05/12[2] الذي خص الباب الرابع منه للنشاط السمعي البصري، وقسمه إلى فصلين الفصل الأول يتعلق بممارسة النشاط السمعي البصري، أما الفصل الثاني يخص سلطة ضبط السمعي البصري، ولأن هذه الأخيرة هي حجر الأساس فكان من الطبيعي أن يقوم المشرع بسن قانون خاص يتعلق بالنشاط السمعي البصري، وينظم فيه مهام وصلاحيات وتشكيلة وسير سلطة ضبط السمعي البصري ،فصدر قانون رقم 04/14 المؤرخ في 2014/02/24 [3]، هذا القانون يفترض فيه أن يكون حماية وضمان لحرية ممارسة النشاط السمعي البصري، وتكريس للتعددية الإعلامية، وضمان للموضوعية والشفافية طبقا للقانون وللمبادئ الدولية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعليه فمن أولويات وضع سلطة ضبط السمعي البصري تكرس تلك حرية الإعلامية والسهر على احترامها، وتم إحداث هذه الهيئة قانونيا وفعليا، كما تقوم السلطة التنفيذية بتعيين رئيس هذه الهيئة...

بناء على ما سبق ذكره، **هل سلطة ضبط السمعي البصري تتمتع باستقلالية مطلقة أم هي استقلالية نسبية تحت وصاية السلطة التنفيذية؟**

لإجابة على هذه الإشكالية ولأن الضرورة المنهجية تتطلب منا البحث أولا في استقلالية سلطة ضبط السمعي البصري عضويا ووظيفيا في المبحث الأول ثم البحث في مدى استقلاليتها من حيث المهام والصلاحيات في المبحث الثاني وذلك وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: استقلالية سلطة ضبط السمعي البصري عضويا ووظيفيا

تقاس مدى استقلالية سلطة ضبط على مستويين مختلفين متمايزين هما المستوى العضوي والمستوى الوظيفي وهذا ما سنتطرق إليه في مطلبين:

المطلب الأول: استقلالية سلطة ضبط السمعي البصري على المستوى العضوي

تشترك مجموعة من المعايير والتي يمكن على أساسها قياس استقلالية سلطة ضبط السمعي البصري على المستوى العضوي وهي عهدة أعضاء سلطة الضبط المستقلة في مجال السمعي البصري ضمانة للاستقلالية وضمان حياد سلطة الضبط السمعي البصري.

---

[1] - ناصر لباد، الأساسي في القانون الإداري، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 114.

[2]- قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتضمن قانون الإعلام، (ج. ر): عدد 02، الصادرة في 15 يناير2012.

[3]- قانون رقم 14-04 مؤرخ في 24 فبراير 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري،(ج.ر): عدد16، الصادرة في 23 مارس 2014.

الفرع الأول: تشكيلة سلطة الضبط السمعي البصري

تعد تشكيلة سلطة الضبط السمعي البصري معيارا حاسما لقياس درجة الاستقلال العضوي، فإذا كانت التركيبة أو التشكيلة الجماعية تساهم في استقلاليتها من جهة فمن جهة أخرى تعد إضفاء أكثر شفافية ومصداقية لقراراتها، بإضافة إلى تعداد وتباين جهات المقترحة للأعضاء من شأنه أن يجد صيغة تركيبية متوازنة.

أن سلطة ضبط السمعي البصري تتشكل في العادة من تركيبة جماعية متعددة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في عدد الأعضاء، بمعنى أنه كلما كانت التركيبة الجماعية كبيرة كلما كانت هناك شفافية واستقلالية أكبر، لأن الصفة الجماعية تعتبر أحد عوامل القوية للاستقلالية لأنها ذات طبيعة من شأنها خلق توازن تأثير مصالح مختلف السلطات والجهات التي يعين من بينها أعضاء الطاقم، كما تضمن إجراء المداولات ذات مواضيع حساسة أو مسائل معقدة مما يشكل ضمانة للموضوعية والجدية.

طبقا لنص المادة 65من قانون العضوي رقم 05/12 المتضمن قانون الإعلام: « تحدد مهام وصلاحيات سلطة الضبط السمعي البصري وكذا تشكيلتها وسيرها بموجب القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري» وبالرجوع نص المادة 57 من قانون 04/14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري تتشكل سلطة ضبط السمعي البصري من تسعة (9) أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي خمسة (5) منهم يختارهم رئيس الجمهورية ومنهم رئيس الهيئة، وعضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة، وعضوين (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني، وأوضحت المادة 59 من قانون 04/14 بأنه يجب أن يتم انتقاء أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري بناء على كفاءتهم وخبرتهم واهتمامهم بالنشاط السمعي البصري لكن ما يمكن ملاحظته هو عدم وجود أعضاء منتخبون من بين الصحفيين المحترفين في قطاعات النشاط السمعي البصري وهذا من شأنه أن يعطي انطباعا قويا بعدم استقلالية سلطة ضبط السمعي البصري، ويؤكد في نفس الوقت عدم مصداقيتها مقابل المجلس الأعلى للإعلام الذي جاء به قانون رقم 07/90 المؤرخ في 03 أفريل 1990 والمتعلق بالإعلام الملغى، إذ نصت المادة 72 منه على تشكيلة المجلس الأعلى للإعلام والتي كانت أكثر مصداقية، فهو يتكون من اثني عشر (12) عضوا ، ثلاثة أعضاء (3) يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المجلس، ثلاثة أعضاء (3) يعينهم رئيس المجلس الشعبي الوطني، ستة (6) أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين في قطاعات التلفزة والإذاعة والصحافة المكتوبة الذين قضوا خمس عشر (15) سنة خبرة في المهنة على الأقل، أضف إلى ذلك فإن تعداد جهات تعيين أعضاء سلطة الضبط يشكل إحدى الدعامات الأساسية لتجسيد الاستقلالية، وما نلاحظه من نص المادة 57 السالفة الذكر، فإن لسلطة التنفيذية النصيب الأكبر في تعيين أعضاء سلطة الضبط السمعي البصري 5 تعينهم السلطة التنفيذية، مقابل 4 أعضاء يتم تعينهم من طرف السلطة التشريعية أي البرلمان، فنستطيع الجزم بعدم استقلالية هذه الهيئة بل تبعيتها لسلطة التنفيذية، فهذه الهيئة بمثابة هدية سامة تم تقديمها على أساس أنها تجسد احترام حرية التعبير والإعلام، كما أن هذه التشكيلة تؤدي بطريقة أو

بأخرى إلى خدمة أهداف النظام والسلطة التنفيذية، ففي حالة التصويت إذا تساوت الأصوات أي 4 أصوات - المعينون من طرف السلطة التنفيذية - مقابل 4 أصوات – المعينون من طرف السلطة التشريعية – فأكيد صوت الرئيس سيكون مع الطرف الأول وعليه فهي تشكيلة مصنوعة وموضوعة لأهداف السلطة التنفيذية، مما يجعل مصداقية هذه الهيئة على المحك ، ويذهب البعض إلى تبرير هذه التبعية بحكم ملكية الدولة للسمعي البصري مثلما صرح به وزير الاتصال عبد القادر مساهل في رده على نواب مجلس الأمة - وهذا نقلا عن جريدة الشعب 2014/01/27 – حيث برر عملية تعيين أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري ، وعدم انتخاب المهنيين فيها، بملكية الدولة للسمعي البصري، وبالتالي فهي تختلف اختلافا جذريا عن ما يحدث في الصحافة المكتوبة التي تعود ملكية العديد من العناوين لأفراد معينين.[1]

الفرع الثاني: عهدة أعضاء سلطة الضبط السمعي البصري ضمانة للاستقلالية

يقصد بالعهدة المدة القانونية المخولة للأعضاء لممارسة مهامهم خلالها، وبالتالي لا يمكن عزلهم أو وقفهم أو تسريحهم، إلا في حالة ارتكابهم خطأ جسيم، كما لا يحق لسلطة التي عينتهم القيام بالتأثير أو الضغط عليهم وهذا ضمانا لاستقلاليتهم.[2]

توجد ثلاثة مبادئ أساسية تحدد بواسطتها العهدة وهي :فترة العهدة، طابعها التجديدي والالتزام بالخدمة كامل الوقت.[3]

انطلاقا من نص المادة 60 من قانون 04/14 فإنها تحدد عهدة أعضاء سلطة ضبط السمعي البصري بست سنوات وغير قابلة للتجديد، فهي مدة معقولة ليست بقصيرة، التي يمكن أن تشكل أحد العوامل السلبية والمؤثرة على استمرارية عمل الهيئة، كما يمكن أن تسبب في طرح مخاطر التسييس في التوظيف، ولا العهدة الطويلة التي يمكن أن تشكل مساوئ بالنسبة للشخصيات في إطار حياتهم المهنية، خاصة إذا كانت في بداياتها، وبالعكس فهي لا تضايق أولئك الذين هم في نهاية حياتهم المهنية ويوجدون في حرية تامة من أي طموح مهني، وتعد خاصية عدم قابلية العهدة للتجديد، العنصر الإيجابي الذي نثمنه في هذا القانون فهو بمثابة ضمانة للاستقلالية، ذلك أن أعضاء هذه السلطة لا يسعون لعهدة أخرى بطرق مشبوهة، بإضافة إلى السلطة التي لها القدرة على التعيين وتحديد مدى قابلية العهدة للتجديد، وطبقا للفقرة 2 من نص المادة 60 الذكورة أعلاه فلا يفصل أي عضو إلا بناء على الحالات المنصوص عليها في القانون ويتم استخلافه بعضو آخر.

ووفقا لنص المادة 67 من قانون 04/14 في حالة شغور منصب عضو سلطة ضبط السمعي البصري لأي سبب كان يتم استخلاف هذا العضو بتعيين عضو جديد وفق الشروط والكيفيات

---

[1] - جزايرس محرك بحث إخباري http://www.djazairess.com/echchaab/ نقلا عن جريدة الشعب في عددها ليوم 2014/01/27 .

[2] - ديب نذيرة، استقلالية سلطات الضبط المستقلة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011،ص 21.

[3] بوجملين وليد، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر،2006، ص74.

المنصوص عليها في نص المادة 57 التي تم ذكرها سالفا، وذلك للمدة المتبقية من العهدة، ففي حالة التنافي يتم الاستخلاف وذلك باقتراح رئيس هذه السلطة على الجهة المخولة بالتعيين استخلاف هذا العضو، وقد ذكرت المادة 61 حالات التنافي وهي عهدة انتخابية، وكل وظيفة عمومية وكل نشاط مهني، أو كل مسؤولية تنفيذية في حزب سياسي، واستثنى من ذلك المهام المؤقتة في التعليم العالي وهي عادتا التدريس والإشراف في البحث العلمي، حيث يعتبر نظام التنافي ضمان حياد سلطة ضبط السمعي البصري، ويعتبر ميزة قوية تضاف إلى مميزات التي من المفترض أنها تحقق استقلاليتها .

فالحكمة من التنافي في السلطات الإدارية المستقلة هو أن الجمع في الوقت نفسه بين وظيفتين يفترض أن إحداهما ضارة بالأخرى، فتقود إلى وجود تعارض بين وظيفة عضو هذه السلطات ووظائف حكومية أو برلمانية وكذا أخطار التداخل مع مصالح القطاعين .

ويتم استخلاف في حالة صدور حكم نهائي بعقوبة مشينة ومخلة بالشرف ضد عضو في سلطة ضبط السمعي البصري، حيث يقترح رئيس سلطة الضبط بالاتفاق مع باقي الأعضاء استخلاف ذلك العضو بتعيين عضو جديد للمدة المتبقية من العهدة وهذا ما أوردته نص المادة 69 من قانون 04/14.

المطلب الثاني: استقلالية سلطة الضبط السمعي البصري على مستوى الوظيفي

أن من المستقر عليه قانونا أن السلطات الإدارية المستقلة لا تخضع لأية رقابة إدارية أو وصائية وأن قراراتها لا يمكن أن تعدل ولا تلغى من طرف سلطة غير قضائية، وهذا يعتبر من مميزات الاستقلالية وباعتبار أن سلطة ضبط السمعي البصري من بين السلطات الإدارية المستقلة، فهي تتمتع بقدر معين من الاستقلالية الوظيفية في أداء مهامها، ووفقا لنص المادة 64 من قانون عضوي المتعلق بالإعلام السابق ذكره بأن " تؤسس سلطة ضبط السمعي البصري، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "، وعليه فهي لا تنتمي إلى السلطة التنفيذية بما في ذلك وزارة الاتصال، وتتجلى هذه الاستقلالية في حرية اتخاذها قرارتها ونظامها الداخلي، دون تدخل من السلطة التنفيذية أو أي سلطة أخرى وبالتالي ليس من الممكن لوزارة الاتصال أن تتدخل في عمل سلطة الضبط كإصدار قرار غلق مقر قناة معينة وإلا يكون اعتداء على صلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري .

الفرع الأول: استقلاليتها في وضع قواعد التنظيم والتسيير

يعد وضع نظام الداخلي لسلطة الضبط السمعي البصري، أهم ضمانة لاستقلالها على المستوى الوظيفي وهذا ما يستلزم توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية.

أولا: إعداد سلطة ضبط السمعي البصري لنظامها الداخلي

أن النظام الداخلي هو ضرورة لسير الحسن لأي مؤسسة، حيث تتجلى استقلالية في حرية اختيار وإعداد مجموعة قواعد تنظيمية وتسييرية دون مشاركة السلطة التنفيذية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالرجوع إلى نص المادة 74 من قانون 04/14 على أن:«تتوفر سلطة ضبط السمعي البصري على مصالح إدارية وتقنية، يحدد تنظيمها وسيرها بموجب أحكام داخلية»، فإن لسلطة الضبط السمعي البصري أن

تقوم بإعداد نظامها الداخلي بحرية ، ومن نص الفقرة الأولى يتضح أن المشرع خص سلطة ضبط السمعي البصري بتنظيم إداري مستقل بذكر مصالح إدارية وتقنية، وتوضع تحت سلطة رئيسها، وتسير من طرف الأمين العام، ويتم تعيينه بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من رئيس سلطة ضبط السمعي البصري وهذا ما أوردته نص المادتين 75 و77 من قانون 04/14.

ثانيا: نسبية الاستقلال المالي لسلطة الضبط السمعي البصري

تنص المادة 73 من قانون 04/14 على اقتراح سلطة ضبط السمعي البصري الاعتمادات الضرورية للقيام بمهامها وتقيد في الميزانية العامة للدولة، وبموجب هذه المادة يعتبر رئيس سلطة ضبط السمعي البصري الآمر بالصرف ،و تمسك محاسبة هذه الهيئة طبقا لقواعد المحاسبة العمومية من قبل عون محاسب يقوم بتعيينه وزير المالية، يتم مراقبة النفقات طبقا لإجراءات المحاسبة العمومية.

وما يمكن ملاحظته هو تمويل سلطة الضبط السمعي البصري يكون من الميزانية العامة للدولة برغم أن المادة 64 من قانون الإعلام ينص صراحة في الفقرة الأخيرة منه على الاستقلال المالي، أي تمول نفسها بنفسها، لكن نجد أن سلطة ضبط السمعي البصري على غرار غيرها من سلطات الضبط الإدارية المستقلة في مجال الإعلام أو في المجال الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة تحتاج لميزانية الدولة [1]، وهذا ما يجعلها خاضعة لا محال للسلطة التنفيذية وبالتالي هناك نسبية في استقلاليتها المالية، وتدعيما لما سبق فقد نصت المادة 94 من قانون 04/14 بإمكانية منح الدولة إعانات من أجل ترقية حرية التعبير للارتقاء بالحقل السمعي البصري وتأهيله، وتحدد كيفية هذا الدعم عن طريق التنظيم، ورغم ذلك يمكن أن نرجع سبب هذا الدعم ونسبية الاستقلالية المالية إلى حداثة سلطة ضبط السمعي البصري، وما دعم الدولة لها إلا من باب دعم وتشجيع عملها في ضبط مجال السمعي البصري.

الفرع الثاني: انعدام الرقابة الوصائية والرئاسية على سلطة ضبط السمعي البصري

تعتبر سلطة ضبط السمعي البصري سلطة مستقلة غير خاضعة لرقابة الإدارية لا الرقابة الرئاسية ولا الرقابة الوصائية إلا لرقابة القاضي، وتمارس الرقابة الرئاسية أو التسلسلية على كل من الأجهزة وإدارة السلطة المركزية وكذلك على أجهزة عدم (التركيز) الوالي من قبل السلطة المركزية فالرقابة هنا تمارس تلقائيا من الرؤساء على مرؤوسيهم ولا تستبعد هذه الرقابة إلا بنص قانوني ، وتتميز هذه الرقابة بما يلي:

- **إعطاء التوجيهات والتعليمات**: إذ يمكن لرئيس أن يصدر مجموعة من التوجيهات والتعليمات والأوامر إلى مرؤوسيه، تجاه مسألة معينة وما على المرؤوس تنفيذ هذه الأوامر وتحت مسؤولية الرئيس.
- **سحب أو إبطال قرارات المرؤوس**: يمكن لرئيس سحب قرارات مرؤوسه أو إبطالها، إذا رأى أنها غير مشروعة أو غير ملائمة جزئيا أو كليا وبأثر رجعي.
- **إلغاء أو تعديل قرارات المرؤوس**: يمكن لرئيس تعديل أو إلغاء قرارات مرؤوسه وبأثر فوري إذ رأى أنها غير مشروعة أو غير ملائمة .

---

[1] - احسن غربي، نسبية الاستقلالية الوظيفية للسلطات الإدارية المستقلة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 11-2015، ص 283.

أما الرقابة الوصائية نجدها خاصة في الهيئات اللامركزية متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع إلى هذه الرقابة بموجب نص قانوني فهي لا تمارس إلا وفقا للحالات والأشكال المنصوص عليها في قانون، بإضافة إلى أنها تمس مشروعية قراراتها دون ملائمتها كما في رقابة الرئاسية .

وهذه الرقابة تأخذ نوعان هي الرقابة على الأعمال وتضم على الخصوص المصادقة أو إلغاء المداولة إدارة اللامركزية ثم نظام الحلول والرقابة على الأجهزة وتتمثل في الحل والتوقيف أو الإقصاء. [1]

فسلطة ضبط السمعي البصري بصفة عامة تمارس وظائفها خارج التنظيم التقليدي للإدارة، تتصرف بحرية كاملة مما تجعلها غير خاضعة للرقابة الوصائية ولا الرئاسية، وخاصة التعليمات التي تأمرها بها السلطة العليا، فهي لا تنتمي إلى الهيئات المركزية ولا إلى الإدارات اللامركزية، كما أن جميع المداولات هذه السلطة لا تحتاج إلى اعتماد أو تأشيرة من طرف السلطة التنفيذية .

غير أن المشرع الجزائري أخضع سلطة ضبط السمعي البصري لنوع آخر من الرقابة تتمثل خاصة في إخضاع تقارير هذه السلطة إلى الرقابة من طرف السلطة التنفيذية والبرلمان، الأمر الذي يفهم معه تقييد استقلالية هذه السلطة حيث تنص المادة 86 من قانون04/14 ترسل سلطة ضبط السمعي البصري سنويا تقريرا خاصا إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيسي غرفتي البرلمان متضمن وضعية تطبيق القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري ، إضافة إلى نشر التقرير خلال ثلاثين (30) يوما الموالية لتسليمه ، ولم يكتفي المشرع عند هذا الحد بل ألزم سلطة الضبط السمعي البصري إرسال تقرير كل 3 أشهر عن نشاطها على سبيل الإعلام إلى السلطة المخولة بالتعيين، وتبلّيغ وزير الاتصال بكل معلومة يطلبها وهذا ما أوردته المادة 87 من قانون 04/14، فبرغم من انعدام الرقابة الرئاسية والرقابة الوصائية، إلا أن المشرع الجزائري خص سلطة ضبط السمعي البصري برقابة خاصة أشبه بالرقابة الوصائية وهذا ما يفقد سلطة الضبط استقلاليتها .

كخلاصة في الأخير إن سلطة ضبط السمعي البصري لا تتمتع بالاستقلالية المطلقة وإنما هي استقلالية نسبية وذلك على المستوى العضوي والوظيفي وذلك نظرا لأنها جزء من الدولة باعتبارها هيئات إدارية، فقد ضمنها المشرع ببعض الإجراءات الاحترازية، وهذا ما أفقدها بريقها ودورها الفعال .

المبحث الثاني: نسبية استقلالية سلطة الضبط السمعي البصري على مستوى الصلاحيات

إن هدف من إنشاء سلطة الضبط السمعي البصري هو ضبط نشاطها وتحقيق توازن السوق، لهذا فقد مكنها المشرع الجزائري جملة من الصلاحيات والسلطات: من التنظيم والعقاب والتأديب كاختصاص أصيل(المطلب الأول) وإلى فرض الرقابة، الاستشارة والتحكيم كاختصاص تكميلي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاختصاص الأصيل

تتمتع سلطات الضبط السمعي البصري كما قلنا سابقا بمجموعة من الصلاحيات والسلطات كاختصاص أصيل سنتولى دراستها كما يلي:

[1] - ناصر لباد، المرجع السابق ،ص. ص(58، 60).

الفرع الأول: السلطات التنظيمية

أولا: مفهومها ومدى ممارستها

ونقصد بالسلطات التنظيمية على أنها:« مجموعة من القواعد القانونية تقرر قواعد عامة مجردة، يكون لها صفة القانون من الناحية الموضوعية بينما تأخذ شكل القرار الإداري من الناحية الشكلية».[1]

« كما أنها تتمثل تشريعا حكوميا محضا، فهي تشكل عملا إداريا طبقا لمعيار العضوي وكذا عملا تشريعيا طبقا للمعيار الموضوعي لأنها تحوي قواعد قانونية عامة ومجردة، شأنها شأن القوانين العادية».[2]

وتعد الأنظمة سلطات الضبط المستقلة الوسيلة الوحيدة ذات طابع الإلزامي والتنظيمي وهي مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تضعها الهيئات الإدارية المستقلة لتطبيق نصوص تشريعية وتنظيمية سابقة، لذا يسميها البعض بالسلطة التنظيمية التطبيقية.[3]

بذلك منح المشرع الجزائري لسلطة السمعي البصري سلطة إصدار اللوائح والتنظيمات في ميدان الخدمة العمومية ونصت في إطار ذلك المادة 55 الفقرة الأولى من قانون رقم 14-04 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري على أنه: « تتمتع سلطة ضبط السمعي البصري قصد أداء مهامها بالصلاحيات الآتية:

في مجال الضبط:

- تدرس طلبات إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري، وتبت فيها،
- تخصص الترددات الموضوعة تحت تصرفها من طرف الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي، من أجل إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري الأرضي، في إطار الإجراءات المحددة في هذا القانون.
- تطبق القواعد المتعلقة بشروط الإنتاج والبرمجة، وبث حصص التعبير المباشر بالإضافة إلى حصص الوسائط السمعية البصرية، خلال الحملات الانتخابية، طبقا للتشريع والتنظيم ساريي المفعول،
- تطبق كيفيات بث البرامج المخصصة للتشكيلات السياسية والمنظمات الوطنية النقابية والمهنية المعتمدة،
- تحدد الشروط التي تسمح لبرامج الاتصال السمعي البصري باستخدام الإشهار المقنع للمنتوجات أو بث حصص الاقتناء عبر التلفزيون،
- تحدد القواعد المتعلقة ببث البيانات ذات المنفعة العامة الصادرة عن السلطات العمومية،
- تعد وتصادق على نظامها الداخلي».

---

[1]- رضواني نسيمة، السلطة التنظيمية للسلطات الإدارية المستقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2009، ص15.

[2] -رابحي أحسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة الجزائر، 2005، ص401.

[3] - رضواني نسيمة، المرجع السابق، ص24.

نلاحظ على هذه المادة لم يرد فيها كلمة التنظيم أي أنها جاءت غامضة، فمجملها حددت المجالات التي يمكن أن تنظم فيها السلطة، كما أنه يفهم من ألفاظ المادة ضمنيا تنظيم مجال الخدمة العمومية كذكر مصطلح **تحدد** الشروط التي تسمح لبرامج الاتصال السمعي البصري باستخدام الإشهار المقنع للمنتوجات أو بث حصص الاقتناء عبر التلفزيون (المطة 05 من المادة 55 من قانون قانون رقم 14-04 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري) أو مثل مصطلح **تعد** وتصادق على نظامها الداخلي (المطة 07 من المادة 55 من قانون قانون رقم 14-04 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري) ، كما أن هذه المواد لم تبين درجة الإلزامية وقوة التنظيم أي بمعنى أنه يصدر بموجب مقرر أم توصية أم تعليمية... الخ.

ونلاحظ من خلال المادة 100من نفس القانون أنه ذكر صدور **قرار** ضد الشخص المعنوي المرخص له باستغلال خدمة اتصال سمعي بصري في حالة عدم امتثاله للإعذار وكذلك بالنسبة للمادة 101 على أن تصدر سلطة السمعي البصري **مقرر** يتعلق بتوقيع التعليق...

ثانيا: ممارسة سلطة الضبط السمعي البصري لسلطة تنظيمية الفردية

تعد سلطة التنظيمية الفردية التي تتمتع بها سلطة الضبط السمعي البصري سلطة ثانية، فتشمل على وجه الخصوص الترخيص ويمكن دراستهما كمايلي:

- **الترخيص**

يقصد بالترخيص حسب دكتور محمد الطيب عبد اللطيف: « الترخيص وسيلة من وسائل تدخل الدولة في ممارسة النشاط الفردي للوقاية مما قد ينشا عنه من ضرر، وذلك بتمكين الهيئات الإدارية بفرض ما تراه ملائما من الاحتياطات التي من شأنها منع هذا الضرر، أو رفض الإذن بممارسة النشاط إذا كان لا يكفي للوقاية منه اتخاذ الاحتياطات المذكورة أو كان غير مستوف للشروط التي قررها المشرع سلفا».[1]

وبالرجوع إلى قانون رقم 14-04 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري، خصص المشرع الجزائري الفرع الأول من الفصل الثاني والمعنون بخدمات الاتصال السمعي البصري المرخصة.

نصت المادة 20 من هذا القانون على أنه:«...تشكل الرخصة التي تقدمها السلطة المانحة بموجب مرسوم، العقد الذي من خلاله تنشأ خدمة للاتصال السمعي البصري الموضوعاتية، طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمذكور أعلاه ».

وتضيف المادة 40 من نفس القانون على أنه: « يترتب على منح الرخصة لإنشاء خدمة اتصال سمعي بصري **إبرام اتفاقية** بين سلطة ضبط السمعي البصري والمستفيد، تحدد بموجبها شروط استعمال الرخصة طبقا لأحكام هذا القانون وبنود دفتر الشروط العامة».

[1] - عزاوي عبد الرحمان، الرخص في التشريع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر،2007،ص155.

وتنص المادة 39 في نفس السياق على أن: « يلزم صاحب رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري مشفرة طبقا للاتفاقية المذكورة في المادة 40 أدناه بتزويد سلطة الضبط السمعي البصري بكل العناصر التي تسمح لها بالدخول بصفة دائمة إلى مضمون البرامج التي تبث».

وتضيف المادة 22 منه على أن: « يتم تنفيذ الإجراء المتعلق بمنح الرخصة من طرف سلطة ضبط السمعي البصري بواسطة إعلان الترشح، وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم».[1]

الفرع الثاني: السلطات العقابية

تتمتع سلطات الضبط السمعي البصري بسلطات عقابية واسعة وهذا ما أكدته المادة 50 من قانون 14-04 والمتعلق بنشاط السمعي البصري على أنه: « دون الإخلال بالعقوبات الجزائية المنصوص عليها في هذا القانون والتشريع ساري المفعول، يعرض عدم احترام بنود دفتر الشروط العامة صاحبه إلى عقوبات إدارية تتخذها سلطة الضبط السمعي البصري طبقا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون».

أولا: الإعذار

تنص المادة 98 من قانون رقم 14-04 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري على أنه:« في حالة عدم احترام الشخص المعنوي المستغل لخدمة الاتصال السمعي البصري التابع للقطاع العام أو الخاص للشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية، تقوم سلطة ضبط السمعي البصري بإعذاره بغرض حمله على احترام المطابقة في أجل تحدده سلطة الضبط السمعي البصري.

يكون الأشخاص المعنويون التابعون للقطاع الخاص محل إعذار في حالة عدم احترامهم لبنود الاتفاقية المبرمة مع سلطة الضبط السمعي البصري.

تقوم سلطة ضبط السمعي البصري بنشر هذا الإعذار بكل الوسائل الملائمة. ».

وتضيف المادة 99 دائما من نفس القانون على أنه: « يمكن أن تبادر سلطة الضبط السمعي البصري بنفسها أو بعد إشعار من طرف الأحزاب السياسية و/أو المنظمات المهنية والنقابية الممثلة للنشاط السمعي البصري و/ أو الجمعيات وكل شخص طبيعي او معنوي آخر، في الشروع في إجراءات الإعذار».

يفهم من نص هذه المواد يحق لسلطة الضبط السمعي البصري أن توجه إعذارا الى الشخص المعنوي المستغل لخدمة الاتصال السمعي البصري التابع للقطاع العام أو الخاص في حالة عدم احترامه للشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية ووفق للآجال محددة من طرف هذه السلطة...

ثانيا: التعليق

تنص المادة 101 من نفس القانون على أنه: « في حالة عدم امتثال الشخص المعنوي المرخص له باستغلال خدمة الاتصال السمعي البصري لمقتضيات الإعذار رغم العقوبة المالية المشار إليها في المادة 100 أعلاه، تأمر سلطة ضبط السمعي البصري بمقرر معلل:

[1] أنظر قانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري، ص.ص (12،11).

- إما بالتعليق الجزئي أو الكلي للبرنامج الذي وقع بثه،
- وإما بتعليق الرخصة عن كل إخلال غير مرتبط بمحتوى البرامج.

وكلتا الحالتين، لا يمكن أن يتعدى مدة التعليق شهرا واحد.»

نلاحظ من خلال هذا النص انه أضافة عقوبة أخرى هي عقوبة التعليق من طرف سلطة الضبط السمعي البصري سواء أكانت كلية أو جزئية للبرنامج الذي تم بثه وذلك دون أن تعدى شهرا واحد.

ثالثا: توقيع الجزاءات

يمكن لسلطة الضبط السمعي البصري توقيع مجموعة من الجزاءات تتمثل في:

تنص المادة 100 من قانون رقم 14-04 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري على أنه:« في حالة عدم امتثال الشخص المعنوي المرخص له باستغلال خدمة سمعي بصري للإعذار في الأجل المحدد من قبل سلطة ضبط السمعي البصري طبقا للمادة 98 أعلاه، تسلط عليه سلطة ضبط السمعي البصري بقرار عقوبة مالية يحدد مبلغها بين اثنين وخمسة بالمائة من رقم الأعمال المحقق خارج الرسوم خلال آخر نشاط مغلق محسوب على فترة إثني عشرا شهرا، وفي حالة عدم وجود نشاط سابق يسمح على أساسه بتحديد مبلغ العقوبة المالية، يحدد هذا المبلغ بحيث لا يتجاوز مليوني دينار».

وتضيف المادة 102 من نفس القانون على أنه: « يتم سحب الرخصة في الحالات الآتية:

- عندما يتنازل الشخص المعنوي المرخص له بإنشاء خدمة الاتصال السمعي البصري عن الرخصة إلى الشخص آخر قبل الشروع في استغلالها.
- عندما يتنازل الشخص الطبيعي أو المعنوي حصة من المساهمة تفوق أربعين بالمائة.
- عندما يكون الشخص المعنوي المستغل لخدمة الاتصال السمعي البصري المرخصة قد حكم عليه نهائيا بعقوبة مشينة ومخلة بالشرف،
- عندما يكون الشخص المعنوي المستغل لخدمة الاتصال السمعي البصري المرخصة في حالة توقف عن النشاط أو إفلاس أو تصفية قضائية ».

كما أكدت المادة 103 من نفس القانون على أنه يحق لسلطة الضبط السمعي البصري القيام بالتعليق الفوري للرخصة دون إعذار مسبق وقبل قرار سحبها، في الحالتين الآتيتين:

- عند الإخلال بمقتضيات الدفاع والأمن الوطنيين،
- عند الإخلال بالنظام العام والآداب العامة.

وبالتالي فإن السلطات المخولة لسلطة الضبط السمعي البصري هي سلطات جزائية بدرجة الأولى وتتمثل أساسا في إعذار ثم تعليق وأخيرا سحب الرخصة، بل يمكن في بعض الحالات تلك متعلق بالنظام العام والآداب العامة أو متعلقة بمقتضيات الدفاع والأمن الوطني القيام بالتعليق الفوري للرخصة دون إعذار مسبق وقبل قرار سحبها.

الفرع الثالث: سلطات التأديبية

نصت المادة 69 من قانون رقم 14-04 والمتعلق بنشاط السمعي البصري على أنه:« في حالة صدور حكم نهائي بعقوبة مشينة ومخلة بالشرف ضد عضو في سلطة ضبط السمعي البصري، يقترح رئيس سلطة الضبط بالاتفاق مع بقية الأعضاء على السلطة المخولة بالتعيين استخلاف العضو للمدة المتبقية من العهدة، وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 57 أعلاه ».

يفهم من خلال هذه المادة أن لرئيس سلطة الضبط السمعي البصري مع أعضائه أن يقترح استخلاف العضو للمدة المتبقية من العهدة معناه الإقالة العضو المحكوم عليه بعقوبة مشينة ومخلة بالشرف.

المطلب الثاني: الاختصاص التكميلي

تمارس سلطة الضبط السمعي البصري مجموعة من صلاحيات تكميلية لعملية الضبط ويمكن دراستها كمايلي:

الفرع الأول: السلطات الاستشارية

تتمثل السلطات الاستشارية لسلطة الضبط السمعي البصري في التوصيات والآراء وهي تعد سابقة لوضع قاعدة القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية أو التنفيذية، حيث تلجأ هذه السلطات(التشريعية أو التنفيذية) بإلزامية استشارة هذه الهيئات المتخصصة، قد تكون هذه الاستشارة بنص القانون أو تلقائية من خلال ما تصدره من تقارير السنوية، تقترح من خلالها التعديلات التشريعية والتنظيمية الممكنة[1]، لهذا سنتولى دراسة كل من التوصيات والآراء كل على حدى.

أ. التوصيات:

تلجأ سلطة الضبط السمعي البصري إلى التوصيات من أجل تفسير النصوص التشريعية والتنفيذية، فالتوصيات هذه لا تتضمن أية قوة إلزامية والأشخاص الذين توجه إليهم أحرار في الأخذ بها أو الامتناع عنها.[2]

وبالرجوع إلى نص المادة 55 من قانون رقم 14-04 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري والتي نصت على مايلي:« ...تقدم توصيات من أجل ترقية المنافسة في مجال الأنشطة السمعية البصرية ...».

نلاحظ من خلال هذه المادة أنه توجه سلطة الضبط السمعي البصري توصياتها من أجل ترقية المنافسة في مجال الأنشطة السمعية البصرية.

ب. الآراء:

تعد سلطة إبداء الرأي لسلطة الضبط السمعي البصري من أبسط السلطات فهي ذات طابع توجيهي أو تحضيري[3] وتقوم بهذا الدور سواء بتلقائية أو عن طريق اللجوء إليها وطلب المشورة منها.

---

[1] - خرشي إلهام، تمكين الحقوق في ظل السلطات الإدارية المستقلة، دراسات قانونية، مركز البصيرة، الجزائر، 2010، عدد 9، ص. ص (128-129).

[2] - حفيظة زوار، عمليات مراقبة وتنظيم لجنة البورصة كسلطة إدارية مستقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الجزائر، 2003، ص85.

[3] - حفيظة زوار، نفس المرجع.

تنص المادة 28 من قانون رقم 14-04 والمتعلق بنشاط السمعي البصري على أنه:« تجدد الرخصة المذكورة في المادة 27 أعلاه، خارج إطار الإعلان عن الترشح، من طرف السلطة المانحة بعد رأي معلل تبديه سلطة ضبط السمعي البصري».

ويفهم من خلال هذا النص أنه سمح بتجديد الرخصة وذلك بعد رأي معلل تبديه سلطة ضبط السمعي البصري.

وتضيف المادة 47 من نفس القانون على أنه: « يحدد دفتر الشروط العامة الصادر بمرسوم بعد رأي سلطة الضبط السمعي البصري، القواعد العامة المفروضة على كل خدمة للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي».

تنص المادة 55 السابق ذكرها على أنه: «...**في المجال الاستشاري:** - تبدي آراء في الاستراتيجية الوطنية لتنمية النشاط السمعي البصري،

- تبدي رأيها في كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يتعلق بالنشاط السمعي البصري...
- تبدي آراء أو تقدم اقتراحات حول تحديد أتاوات استخدام الترددات الراديوية، في الحزمات الممنوحة لخدمة البث الإذاعي.
- تبدي رأيها بطلب من أية جهة قضائية، في كل نزاع يتعلق بممارسة النشاط السمعي البصري».

نلاحظ على هذه المواد أنها جاءت غامضة، بمعنى أنه لم تنص على نوع الرأي، هل هو رأي بسيط تأخذ به هذه الهيئات وأجهزة الدولة على سبيل الاستئناس أم أنه رأي موافق يستلزم الأخذ به.

الفرع الثاني: سلطات الرقابية

تعرف الرقابة على أنها:« العملية التي يمكن أن تتأكد بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث وإذا لم يكن كذلك فينبغي القيام بعدة تصحيحات».[1]

تمارس سلطة الضبط السمعي البصري الرقابة على الأجهزة الإعلام وفق ما نصت عليه المواد التالية:

نصت المادة 55 من قانون عضوي رقم 14-04 والمتعلق بنشاط السمعي البصري على أنه:« ...**في مجال المراقبة:** – تسهر على احترام مطابقة أي برنامج سمعي بصري كيفما كانت وسيلة بثه للقوانين والتنظيمات سارية المفعول،

- تراقب بالتنسيق مع الهيئة العمومية المكلفة بتسيير طيف الترددات الراديوية، ومع الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي، استخدام ترددات البث الإذاعي بغرض اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان استقبال جيد للإشارات،
- تتأكد من احترام الحصص الدنيا المخصصة للإنتاج السمعي البصري الوطني والتعبير باللغتين الوطنيتين،

---

[1] أعراب أحمد، السلطات الإدارية المستقلة في مجال المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2006، ص (116)

- تمارس الرقابة بكل الوسائل المناسبة على موضوع ومضمون وكيفيات برمجة الحصص الإشهارية،
- تسهر على احترام المبادئ والقواعد المطبقة على النشاط السمعي البصري وكذا تطبيق دفاتر الشروط،
- تطلب عند الضرورة من ناشري وموزعي خدمات الاتصال السمعي البصري أية معلومة مفيدة لأداء مهامها،
- تجمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والهيئات والمؤسسات دون الخضوع لأية حدود، غير تلك المنصوص عليها في التشريع والتنظيم ساري المفعول، وذلك من أجل إعداد آرائها وقراراتها ».

وأجمع الفقه الفرنسي على أن سلطة رقابة تتمثل في الاطلاع على الوثائق الرئيسية أو الحصول على الوثائق التي تراها ضرورية لعملها.

كما تقوم بإرسال إلى من يمثلها إلى المؤسسات الخاضعة لرقابتها للاطلاع عن كثب السجلات والحسابات والتقارير هذه المؤسسات.[1]

نلاحظ مما تقدم أن هذه مفاهيم تنطبق على ممارسة سلطات الرقابية لسلطة الضبط السمعي البصري فهي محدودة وذلك لكونها تنصب في حالة واحدة كما بينتها المادة السابقة الذكر.

الفرع الثالث: سلطات التحكيمية

تنص المادة 55 سابقة الذكر على أنه:« ...**في مجال تسوية النزاعات:**

- التحكيم في النزاعات بين الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمة اتصال سمعي بصري سواء فيما بينهم أو مع المستعملين،
- تحقق في الشكاوى الصادرة عن الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية و/أو الجمعيات، وكل شخص طبيعي أو معنوي آخر يخطرها بانتهاك القانون من طرف شخص معنوي يستغل خدمة للاتصال السمعي البصري».

نلاحظ من خلال هذه المادة أن سلطات أو صلاحيات التحكيمية التي تقوم بها سلطة الضبط السمعي البصري تكون بناء على شكوى من أشخاص المجتمع المدني أو حتى من طرف شخص طبيعي أو معنوي وأن يكون موضوع النزاع استغلال خدمة السمعي البصري، كما أن هذه السلطات تمارس قبل أي إجراء قضائي.

خاتمة:

يجب التأكيد في الأخير على أن سلطة ضبط السمعي البصري في الجزائر، كهيئة إدارية مستقلة حديثة النشأة ترمي إلى تعزيز مهمة الخدمة العمومية وتكريس حرية التعددية الإعلامية وتطبيقا لحرية الرأي، لقت استحسانا من طرف الجميع، وهي مكسب إيجابي يدفع إلى الممارسة الإعلامية الاحترافية خاصة بعد الفوضى التي كانت سائدة سابقا.

[1] أعراب أحمد، نفس المرجع، ص (118).

ورغم ذلك تبقى هذه الهيئة هشة وتحتاج إلى الكثير من الترميم، وربما قد تسمح الدراسات العلمية والتفكير الجدي بالتغيير إلى تطويرها والدفع باستقلاليتها، فسلطة ضبط السمعي البصري في الجزائر مازالت خاضعة لإرادة السلطة التنفيذية وتعمل تحت لوائها برغم أن المادة القانونية تنص على أنها هيئة مستقلة، لكن في الواقع هي استقلالية نسبية سواء من ناحية العضوية أو من الناحية الوظيفية ،فإخضاع تقارير سلطة الضبط إلى رقابة السلطة التنفيذية والبرلمان، ونشر تلك التقارير في خلال 30 يوما تأكد هذه النسبية وبالتالي التبعية للسلطة التنفيذية .

كما تتجلى كذلك في صلاحيات هذه السلطة سواء التنظيمية أو استشارية، الرقابية، تأديبية، عقابية ، وإن كانت استقلاليتها هنا نسبية، إلا أنها تبقى أوسع نطاقا من استقلاليتها من ناحية العضوية والوظيفية وأبرز مظهر من مظاهر التبعية للسلطة التنفيذية، هو السلطة المانحة المنصوص عليها في المادة 07 من قانون 04/14 وهي " السلطة التنفيذية الموقعة على المرسوم المتضمن رخصة لإنشاء خدمة اتصال سمعي بصري لصالح شخص معنوي خاص يخضع للقانون الجزائري "، فبمفهوم المخالفة فأن سلطة الضبط ليس من صلاحياتها منح الرخصة، وهذا يعتبر من صميم صلاحيات سلطة ضبط فيفترض فيها أن تدرس الطلبات وتمنح الرخص، ولها حق في سحبها كذلك، وعليه يمكن اعتبار هذا اعتداء صارخا على مهامها وبالتالي يجب إعادة النظر كليا في قانون 04/14، ومنح سلطة ضبط السمعي البصري هيبتها واستقلاليتها، كما يجب أن تقف السلطة التنفيذية إلى جانب هذه الهيئة المستقلة الحديثة وحمايتها لا التدخل والتعدي على صلاحياتها.

قائمة المراجع:

أ- كتب:

1- سعدى محمد الخطيب، التنظيم القانوني لحرية الاعلام المرئي والمسموع، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة 2009، لبنان.

2- ناصر لباد، الاساسي في القانون الاداري، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر.

ب- رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير

أولا: رسائل الدكتوراه

1- رابحي أحسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة الجزائر، 2005.

2- عزاوي عبد الرحمان، الرخص في التشريع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر،2007.

ثانيا: مذكرات الماجستير

1. أعراب أحمد، السلطات الإدارية المستقلة في مجال المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2006.

2. بوجملين وليد، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر،2006.

3. حفيظة زوار، عمليات مراقبة وتنظيم لجنة البورصة كسلطة إدارية مستقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الجزائر، 2003.
4. ديب نذيرة، استقلالية سلطات الضبط المستقلة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2011.
5. رضواني نسيمة، السلطة التنظيمية للسلطات الإدارية المستقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009.

1- المقالات والمداخلات:

أولا: المقالات

1. خرشي إلهام، تمكين الحقوق في ظل السلطات الإدارية المستقلة، دراسات قانونية، مركز البصيرة، الجزائر، 2010، عدد 9.
2. احسن غربي، نسبية الاستقلالية الوظيفية للسلطات الإدارية المستقلة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 11-2015.

ثانيا: الجرائد

1- جزايرس محرك بحث إخباري http://www.djazairess.com/echchaab/ نقلا عن جريدة الشعب في عددها ليوم 2014/01/27 .

ج- الدساتير والقوانين والتنظيمات:

1- الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم.
2- قانون رقم 07/90 المؤرخ في 03 أفريل 1990 والمتعلق بالإعلام الملغى
3- قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتضمن قانون الإعلام، (ج. ر): عدد 02، الصادرة في 15 يناير 2012.
4- قانون رقم 14-04 مؤرخ في 24 فبراير 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري، (ج.ر): عدد16، الصادرة في 23 مارس 2014.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 44

JUILLET 2016

ISSN 1112-4652